جامعة المجمعة
Majmaah University

مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز النشر والترجمة - جامعة المجمعة

العدد : (٢٦) الجزء (١) | شعبان ١٤٤٣ هـ - مارس ٢٠٢٢م | ردمد: ١٦٥٨-٦٢٠٤

- الخضوع الاختياري للقضاء السعودي دراسة تحليلية للمادة (28) من نظام المرافعات .
  د. عبدالعزيز بن عبدالله الرشود
- الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية.
  د.محمد بن علي معجب الكبيري
- الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية، دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم.
  د. صالح بن عبد الله العقيل
- تكييف عقد العمل تحت التجربة والأحكام المنظمة له في نظام العمل السعودي (دراسة تحليلية مقارنة).
  د. محمد بن علي بن محمد القرني
- دور ذكاء الأعمال في إنجاح عمليات التسويق .
  د.البشير مصباح الفريضي ، د.محمد حمد الوهيب
- فعالية برنامج قائم على استخدام إستراتيجيات التعلم النشط في تنمية التحصيل الدراسي لطلاب الإعاقة الفكرية
  د.ناصر عطية الزهراني
- درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر إدارات الجودة (دارسة مسحية وصفية على مسؤولي الجودة بجامعة المجمعة)
  د. سلمى محمد الجغوبي، أ. نورة الحميدي الحريص
- تطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية .
  د. باسم بن إبراهيم المحيميد
- مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية (بنك البلاد أنموذجاً).
  د. فهد مطر المطيري
- برنامج مقترح لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة في ضوء بعض الخبرات العالمية .
  د. فيصل بن فرج المطيري

مركز النشر والترجمة جامعة المجمعة
Publishing & Translation Center

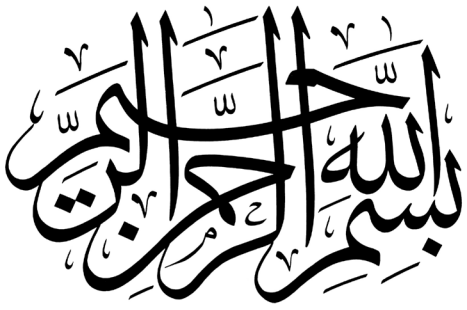
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة المجمعة

جامعة المجمعة
Majmaah University

مجلة
العلوم الإنسانية والإدارية

مجلة علمية دورية محكَّمة
تصدر عن مركز النشر والترجمة – جامعة المجمعة

العدد (٢٦) الجزء الأول شعبان ١٤٤٣ هـ - مارس ٢٠٢٢ ردمد: ٦٢٠٤-١٦٥٨

مركز النشر والترجمة - جامعة المجمعة
Publishing & Translation Center

التعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

مجلة(علمية-دورية-محكَّمة) تُعْنَى بالنشر في مجالات العلوم الإنسانية والإدارية، تصدر أربعة أعداد في العام (مارس - يونيو - سبتمبر - ديسمبر) عن مركز النشر والترجمة بجامعة المجمعة. صدر العدد الأول منها في يونيو ٢٠١٢م - رجب ١٤٣٣هـ.

الرؤية:

أن تكون إحدى المجلات العلمية المتميزة وفق معايير قواعد البيانات الدولية.

الرسالة:

دعم النشر العلمي للبحوث المحكَّمة في مجالات العلوم الإنسانية والإدارية وفق القواعد والأخلاقيات الأكاديمية والبحثية المتعارف عليها.

الأهداف:

١- تعزيز التنوع والتكامل والتراكم المعرفي بين الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية والإدارية على مستوى العالم العربي.

٢- الإسهام في نشر المعرفة وتبادلها حول تطور النظريات العلمية في العلوم الإنسانية والإدارية.

٣- تلبية حاجة الباحثين في ميادين العلوم الإنسانية والإدارية محليًّا وإقليميًّا لنشر أبحاثهم وفق معايير التحكيم العلمي التي يُسْتَنَد إليها في الترقيات الأكاديمية.

للمراسلة والاشتراك

المملكة العربية السعودية - مجلة العلوم الإنسانية والإدارية - ص.ب: ٦٦ المجمعة Kingdom of Saudi Arabia – P.O.Box ٦٦ :Almajmaah

E.Mail: jhas@mu.edu.sa www.mu.edu.sa

© ٢٠٢٢ م (١٤٤٣ هـ) جامعة المجمعة.

جميع حقوق الطبع محفوظة. لا يسمح بإعادة طبع أي جزء من المجلة أو نسخة بأي شكل وبأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أم آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من رئيس تحرير المجلة.

الأفكار الواردة في هذه المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

مجلة العلوم الإنسانية والإدارية

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د.طارق بن سليمان البهلال

مدير التحرير

د.هاجد بن عبدالهادي العتيبي

أعضاء هيئة التحرير

أ.د.عبدالرحمن بن أحمد السبت

د.خالد بن عبدالله الشافي

د.عمر بن محمد العمر

د.عبدالله بن عبدالمحسن الفالح

د.ناصر بن عثمان العثمان

د. هدى بنت أحمد البراك

د. مها بنت إبراهيم الكلثم

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد محمد كشك
جامعة القاهرة – مصر

أ.د. راميش شان شارما
جامعة دلهي – الهند

أ.د. علي أسعد وطفة
جامعة الكويت – الكويت

أ.د. مارك ليتورنو
جامعة ولاية ويبر – أمريكا

أ.د. محمد قيوم
الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

أ.د. ناصر سبير
جامعة ملبورن – أستراليا

قواعد النشر في المجلة

القواعد العامة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في العلوم الإنسانية والإدارية باللغتين العربية والإنجليزية، وتشمل (إدارة الأعمال، المحاسبة ، القانون، علم الاجتماع، الخدمة الاجتماعية، الإعلام، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الدراسات الإسلامية، الاقتصاد المنزلي، العلوم التربوية).

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي، مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب، وألا يكون البحث مستلًا من رسالة أو كتاب.

٣- يرسل الباحث بحثه بصيغة وورد وأخرى PDF مع ملخص باللغة العربية لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة متبوعاً بالكلمات المفتاحية (خمس كلمات) وآخر بالإنجليزية على إيميل المجلة jhas@mu.edu.sa ، مع مراجعة البحث لغوياً من قبل متخصص (وارفاق خطاب من المدقق اللغوي إن أمكن ذلك).

٤- أن يتضمن البحث عنوان البحث مع اسم الباحث، ودرجته العلمية، وتخصصه الدقيق، ومكان عمله، وايميله باللغتين العربية والإنجليزية.

٥- يتم ارسال السيرة الذاتية المختصرة للباحث/ للباحثين على أن تتضمن التخصص العام والتخصص الدقيق.

٦- يتم ارسال خطاب طلب نشر البحث بالمجلة باسم رئيس هيئة تحرير المجلة مع إيضاح أنه لم يسبق له النشر أو إرساله إلى أي جهة نشر أخرى، وأنه غير مستل من الماجستير أو الدكتوراه.

٧- ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير بشكل سري، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب رأي المحكمين قبل اعتماد البحث للنشر.

٨- يبلَّغ الباحث بقبول النشر أو رفضه، ولا تُرد أصول المواد إلى أصحابها سواء قُبلت أم لم تقبل.

٩- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير.

١٠- في حالة نشر البحث يُمنح الباحث (٥) مستلات مجانية من بحثه، بالإضافة إلى العدد الذي نُشر فيه بحثه.

القواعد الفنية:

١- يُراعى ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (٤٠) صفحة من القطع(٢١×٢٨)سم، للمتن العربي يستخدم الخط (Traditional Arabic) مقاس (١٦)، والعنوان الرئيسي للعربي بالخط العريض، وللمتن الإنجليزي يستخدم الخط (Times New Roman) مقاس (١٢)، والعنوان الرئيسي للإنجليزي بالخط العريض، وكذلك الهامش العربي خط (Traditional Arabic)مقاس (١٢)، والهامش الانجليزي خط (Times New Roman) مقاس (١٠).

٢- ينبغي أن تكون الجداول والرسومات والأشكال مناسبة للمساحة المتاحة في صفحات المجلة (١٢×١٨سم).

٣- تقدم الأعمال المطلوب نشرها على وسائط رقمية باستخدام برامج ويندوز.

٤- يشار إلى المراجع في المتن بذكر الاسم الأخير للمؤلف، ثم سنة النشر بين قوسين مثل: (أبو حطب، ١٤١٢هـ) أو: ويرى أبو حطب (١٤١٢هـ) أن.....، وفي حالة الاقتباس يذكر رقم الصفحة بعد سنة النشر هكذا: (أبو حطب، ١٤١٢هـ: ٧٩)، وإذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر فيشار إليهم هكذا: (أبو حطب وآخرون، ١٤١٢هـ).

٥- ترتب المراجع في نهاية البحث ترتيبًا هجائيا حسب الاسم الأخير، وتكتب كافة المراجع التي استند عليها البحث، وإذا كان المرجع كتابًا فيُتبع في كتابته الآتي:
اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول.(سنة النشر). عنوان الكتاب بخط مائل. الطبعة غير الأولى، مكان النشر، دار النشر.
مثل: القاضي، يوسف. (١٤٠١هـ). سياسة التعليم والتنمية في المملكة. ط٢، الرياض، دار المريخ.
أما إذا كان المرجع بحثًا فيُتبع في كتابته الآتي:
اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول. (سنة النشر). عنوان البحث. اسم المجلة بخط مائل. العدد، صفحات النشر.
مثل: العبدالقادر، علي. (١٤١٣هـ).” التعليم الأهلي استثمار وإسهام في تنمية الموارد البشرية". مجلة الاقتصاد. العدد ٢٣٤ ، ص ص ٧ – ٢٠

٦- يستحسن اختصار الهوامش إلى أقصى حدٍّ ممكن، وفي حالة استخدامها تكون لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ومن ثم تكون مرقمة حسب التسلسل في نهايته.

٧- يتم ترجمة/ رومنة المراجع العربية الواردة في البحث بعد نهاية المراجع العربية مباشرة.

٨- تكون الملاحق في نهاية البحث بعد المراجع.

باسم الله المولى الأجلِّ سبحانه، له الحمدُ في الأولى والآخرة، نستفتحُ بالذي هو خير، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير، وبعد:

فعلى كثرة ما تموج به الساحة العلمية الأكاديمية من إصدارات دورية، فإن مجلة جامعة المجمعة للعلوم الإنسانية والإدارية، رسمت لنفسها مكانة متميزة، واستطاعت أن تحقق مكسبًا علميًا مبعثه ثقة القراء والباحثين والأكاديميين. وذلك بفضل السياسة التي اتبعتها هيئة تحريرها من دقة وتفان وحسن عمل وإتقان، وتحمل مسؤولية وأمانة، حتى تصل المجلة إلى هذه الصورة التي يشهد بها إقبال الباحثين على النشر بها، واتخاذها أحد أوعية النشر الموثوقة.

واليوم عزيزي القارئ يسرُّ هيئة التحرير أن تضع بين يديك عددًا جديدًا متنوعًا، وهو العدد السادس والعشرون الجزء الأول من المجلة لعام١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٢م، والذي حرصنا فيه على التنوع، وقد تضمن هذا العدد عشرة بحوث، في تخصصات مختلفة و متنوعة.

وختامًا أشكر هيئة التحرير وفريق العمل المُميز الذي بذل وقته وجهده حتى تصل هذه المجلة بتلك الصورة التي بين أيديكم، وهيئة التحرير تسعد دائماً باستقبال مقترحاتكم وهي محل اعتبار، فما حققته المجلة إنما هو بفضل الله، ثم بتفاعلكم معنا قراءً وكتابًا، ونحن في انتظار مشاركاتكم واقتراحاتكم على بريد المجلة الإلكتروني والحمد لله في بدءٍ ومُختَتَمِ.

رئيس التحرير

أ.د.طارق بن سليمان البهلال

محتويات العدد

افتتاحية العدد .....

الأبحاث

- الخضوع الاختياري للقضاء السعودي دراسة تحليلية للمادة (٢٨) من نظام المرافعات .
د. عبدالعزيز بن عبدالله الرشود ١

- الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية.
د.محمد بن علي معجب الكبيري ٢٠

- الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية، دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم.
د. صالح بن عبد الله العقيل ٤٤

- تكييف عقد العمل تحت التجربة والأحكام المنظمة له في نظام العمل السعودي (دراسة تحليلية مقارنة).
د. محمد بن علي بن محمد القرني.. ..... ٦٩

- دور ذكاء الأعمال في إنجاح عمليات التسويق .
د.البشير مصباح الفريضي ، د.محمد حمد الوهيب. ٩٠

- فعالية برنامج قائم على استخدام إستراتيجيات التعلم النشط في تنمية التحصيل الدراسي لطلاب الإعاقة الفكرية
د.ناصر عطية الزهراني ١٠٣

- درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر إدارات الجودة
(دارسة مسحية وصفية على مسؤولي الجودة بجامعة المجمعة)
د. سلمى محمد الجغوبي، أ.نورة الحميدي الحريص. ١٢٥

- تطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية .
د. باسم بن إبراهيم المحيميد. ١٥٠

- مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية (بنك البلاد أنموذجاً).
د. فهد مطر المطيري ١٨٢

- برنامج مقترح لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة في ضوء بعض الخبرات العالمية .
د. فيصل بن فرج المطيري ٢٠٥

الخضوع الاختياري للقضاء السعودي دراسة تحليلية للمادة (٢٨) من نظام المرافعات

Voluntary Submission To The Saudi Judiciary
Analytical Study Of Article (28) Of The Pleading System.

د. عبدالعزيز بن عبدالله الرشود
Dr. Abdulaziz bin Abdullah Al-Rashoud

https://doi.org/10.56760/RJIC7579

ملخص البحث

أكدت المادة (٢٨) من نظام المرافعات الشرعية السعودي، على حق الأشخاص في الخضوع الإرادي للمحاكم السعودية، في الفروض التي لا تكون فيه هذه المحاكم مختصة؛ وفقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السعودية. ورغم أن النص قد اعتنق مبدأ الخضوع الاختياري كضابط للاختصاص القضائي الدولي، إلا أنه لم يتحدث عن شروط هذا الخضوع الاختياري، كما لم يتحدث النص عن الوضع المعاكس، عندما يتفق الأشخاص على سلب الاختصاص من المحاكم السعودية. لذلك يعرض البحث للتعليق على هذا النص، ودراسته دراسة تحليلية في ضوء القانون المقارن؛ وذلك لبيان ضوابط تطبيق هذا النص، والنقص الذي يعتريه.

ويهدف البحث من خلال التعليق على النص المذكور إلى تقييم النص، وينتهي إلى سلامة الحكم الوارد في النص من حيث المبدأ، إلا أنه ينتقد عدم وجود ضوابط لتطبيقه، مما دفع الباحث إلى وضع هذا الضوابط بالاستعانة بالقانون المقارن. كما انتقد البحث ازدواجية موقف المنظم السعودي الذي سمح بالخضوع الاختياري للقضاء السعودي، إلا أنه في ذات الوقت صمت عن مدى جواز سلب الاختصاص من القضاء السعودي. وهو ما دفع البحث لدراسة المسألة أيضا في القانون المقارن. وانتهي البحث بذلك إلى المطالبة بتعديل نص المادة (٢٨) من نظام المرافعات السعودي لإضافة شروط الخضوع الاختياري، والاعتراف بالأثر السالب للاختصاص.

الكلمات المفتاحية:

الخضوع الاختياري - الشرط السالب للاختصاص - الاختصاص القضائي الدولي -قانون المرافعات - التخلي عن الاختصاص.

Abstract

Article 28 of the Saudi Law of Procedure before Sharia Courts affirms the right of citizens to voluntary (optional) submission to Saudi courts in cases or circumstances where such courts are not competent in accordance with the rules of international jurisdiction of Saudi courts. Although the text embraced the principle of voluntary submission as a controller of international jurisdiction, it did not address the conditions for such voluntary submission, nor did it address the adverse situation where individuals agree to strip jurisdiction from Saudi courts. Therefore, the research deals with commentary and analytical study of this text in the light of comparative law, in order to show the controls and deficiency of its application.

This research aims, by commenting on the aforementioned text, to analyze and evaluate the text and conclude with the validity of provision contained therein in terms of principle, but it criticizes the lack of controls for its application, which prompted the researcher to set these controls using the comparative law. Moreover, the research criticized the duplicity of the Saudi regulator's position, which allowed for voluntary submission to the Saudi judiciary, however, at the same time, it remained silent regarding the extent to which Saudi courts could face jurisdiction stripping, which also prompted the researcher to study the issue in comparative law. The research concluded with a request to amend the text of Article 28 of the Saudi Law of Procedure before Sharia Courts to add the conditions for voluntary submission and to recognize jurisdiction stripping impact.

Keywords:

Voluntary submission; jurisdiction; international jurisdiction; jurisdiction stripping impact.

المقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

تحتل العلاقات المشتملة على عنصر أجنبي مكاناً مرموقاً في أنظمة كل دولة، ولعل من أهم المشكلات التي تثور بشأن هذه العلاقات مشكلة تحديد المحكمة المختصة بنظر النزاعات الناشئة عنها، لذلك نشأت قواعد نظامية خاصة لمواجهة هذه المشكلة هي: قواعد الاختصاص القضائي الدولي.

وقواعد الاختصاص القضائي الدولي هي قواعد وطنية يحددها المنظم في كل دولة على حدة؛ وفقاً لما يتوافق مع سياسته النظامية، وعلى ذلك فليس لها من الصفة الدولية غير الاسم، فهي قواعد وطنية بحتة، وظيفتها تحديد ما إذا كان قضاء الدولة مختصاً بنظر المنازعة المشتملة على عنصر أجنبي أم لا؟

ونتيجة لانفتاح المملكة العربية السعودية على العالم الخارجي، فمن البديهي أن يكون للعلاقات ذات العنصر الأجنبي نصيب كبير من الاهتمام من جانب المنظم، لذلك فإن نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١ وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ، قد تناول الاختصاص الدولي في المواد من ٢٤ إلى ٣٠ منه، ومفاد هذه القواعد أن القضاء السعودي يكون مختصاً بالعلاقات ذات العنصر الأجنبي إذا توافر ضابط من الضوابط التالية:

١. إذا كان المدعي عليه سعودياً (م ٢٤).
٢. إذا كان المدعى عليه أجنبياً له محل إقامة عام أو مختار في المملكة (م ٢٥).
٣. إذا كانت الدعوى مرفوعة على أجنبي وكانت متعلقة بمال موجود بالمملكة، أو التزام كانت المملكة مكان نشوئه أو تنفيذه، أو كانت الدعوى متعلقة بإفلاس أشهر فيها، أو كانت الدعوى مرفوعة على أكثر من واحد وكان لأحدهم مكان إقامة في المملكة (م ٢٦).
٤. إذا كانت الدعوى أحوالا شخصية مرفوعة على أجنبي مسلم بضوابط معينة نصت عليها المادة ٢٧.
٥. إذا كانت الدعوى متعلقة بتدابير وقتية أو تحفظية تنفذ في المملكة (م ٢٩).
٦. إذا كانت الدعوى مسألة أولية أو طلبات عارضة أو مرتبطة بدعوى منظورة أمام القضاء السعودي (م ٣٠).

مشكلة البحث:

تبين لنا مما تقدم أن المنظم السعودي وضع ضوابط للاختصاص، يتحدد على أساسها انعقاد الاختصاص للقضاء السعودي من عدمه، وهي ضوابط موضوعية تعتمد على تحديد المشرع لا على إرادة أطراف النزاع.

والواقع أن دور الإرادة في القانون كان ومازال من أكثر المشكلات التي أثارت جدلاً كبيراً (تناغو، ١٩٧٣م)، وهي مشكلات تخرج عن نطاق بحثنا الحالي، لكن يمكن القول إن القواعد القانونية نوعان: قواعد متعلقة بالنظام العام، وتلك لا تلعب الإرادة دوراً فيها، وقواعد غير متعلقة بالنظام العام وتلك للإرادة فيها دور كبير.

ولقد أراد المنظم السعودي ألا يغفل دور الإرادة تماماً في شأن الاختصاص القضائي الدولي، فأجاز للأطراف الاتفاق على اختصاص القضاء السعودي، ولم يكن مختصاً وفقاً للضوابط التي عرضنا لها فيما قبل، وهو مايعرف بفكرة: الخضوع الاختياري للقضاء السعودي.

وقد ورد ذلك في نص المادة (٢٨) من نظام المرافعات الشرعية التي جاء فيها "فيما عدا

الدعاوى العينية المتعلقة بعقار خارج المملكة، تختص محاكم المملكة بنظر الدعوى إذا قبل المتداعيان ولايتها ولم تكن داخلة في اختصاصها". وقد وقع اختيارنا على موضوع الخضوع الاختياري للقضاء السعودي؛ ليكون موضوع دراستنا في هذا البحث للإجابة على الإشكالات المرتبطة بهذا الموضوع، وذلك وفق ماورد في نظام المرافعات الشرعية السعودي بالمقارنة مع القوانين الأخرى.

الدراسات السابقة:

رغم أهمية الخضوع الاختياري للقضاء السعودي إلا أنه لم يظفر بأي دراسة سابقة، بل إن الاهتمام بقواعد الاختصاص القضائي الدولي السعودي مازال ضعيفا، وينسحب ذلك على كافة قواعد النظام الدولي الخاص السعودي، ويبدو أن الاهتمام بذلك مازال ضعيفاً؛ نتيجة لعدم اكتمال القواعد النظامية في هذا الصدد، فلا توجد قواعد تنظم تنازع القوانين إلى الآن، لذلك حاولنا كثيراً البحث عن دراسات سابقة في هذا الصدد فلم نعثر على أي شيء.

أهمية البحث:

تكتسب أي دراسة أهميتها من حداثتها من جانب، ومن أهمية موضوعها من جانب آخر، فأما عن حداثة البحث فقد سبق أن قلنا بأنه لا توجد أي دراسات سابقة تتناول الموضوع في المملكة العربية السعودية، وهو مايضفي على اختيارنا للبحث أهمية كبيرة لنعرض أمام الفقه والقضاء السعودي بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع المهم.

أما عن أهمية موضوع البحث فهي أمر ظاهر للعيان، فالمملكة العربية السعودية قد فتحت ذراعيها منذ قيامها للعمالة الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية، وهو ماجعل المملكة من أكثر الدول التي توجد بها العلاقات الخاصة الدولية، وهو ما يجعل أي دراسة قانونية تتعرض لمثل هذه العلاقات لها أهمية كبيرة، لا سيما فكرة الخضوع الاختياري؛ لأنها تطرح مسألة دقيقة في الأنظمة المقارنة، وهي العلاقة بين الإرادة والنظام، وحدود دور الإرادة في مواجهة الأنظمة، لا سيما مع اتساع الدراسات المتعلقة بالتحكيم، والذي يقوم هو الآخر على الإرادة مثله في ذلك مثل الخضوع الاختياري.

تساؤلات البحث:

تتمثل تساؤلات البحث فيما يلي:

١. إذا كان المنظم قد أقر اختصاص القضاء السعودي إذا اتفق الطرفان على اختصاصه، فإن التساؤل يتمثل فيما إذا كان الاختصاص هنا يتسم بالعموم أم أن هناك ضوابط وشروطا للاتفاق على منح الاختصاص للقضاء السعودي، لا سيما وأن النص جاء مطلقا دون قيد، إلا استبعاد الدعاوى العينية العقارية.

٢. إذا كانت المادة (٢٨) قد أجازت جلب الاختصاص للقضاء السعودي، ولم يكن مختصا وذلك انصياعا لإرادة طرفي النزاع، فإن هناك إشكالية لم يتحدث عنها النص، وتستحق الطرح والدراسة، وهي المتمثلة فيما إذا كان من الجائز سلب الاختصاص من القضاء السعودي في حال اختصاصه إذا اتفق طرفا النزاع على ذلك، وهو ما يعرف بالشرط السالب للاختصاص. ولابد أن نتوقع أن يعرض في المستقبل نزاع أمام القضاء السعودي بشأن هذه المسألة، ومن واجبنا أن ننير الطريق بتجارب الأنظمة المقارنة في هذا الصدد.

منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على منهجين: المنهج التحليلي، والمنهج المقارن.

أما عن المنهج التحليلي، فقد انصبت دراستنا على المادة (٢٨) من نظام المرافعات الشرعية، وحاولنا تحليل هذا النص في البحث تحليلاً دقيقاً، سواء في الأمور التي نطق بها النص، أم في الأمور التي سكت عنها، وقد هدفنا من هذا المنهج إلى إجلاء غموض هذا النص المهم من نصوص نظام المرافعات الشرعية السعودي.

وأما عن المنهج المقارن، فقد كان ضرورة كبرى، فلم يسبق أن تعرضت دراسات سعودية لهذه الفكرة، وهو ما يجعل تطبيقها أمام القضاء السعودي مكتنفا بالغموض، لذلك كان حري بنا أن نتجه صوب القانون المقارن، لا سيما القانون المصري، حتى نتلمس فيه حلول المشكلات التي يمكن أن تتصور أمام القضاء السعودي.

خطة البحث:

من الواضح من عرضنا المتقدم أن المادة (٢٨) قد تحدثت عن الخضوع الاختياري للقضاء السعودي، ومن الواضح أيضاً أنها لم تتعرض للفرض المعاكس والمتمثل في مدى إمكانية سلب الاختصاص من القضاء السعودي. وبالتالي يتبين لنا أن دراستنا تعتمد على محورين، نخصص لكل منهما مبحثاً مستقلاً، وذلك على النحو التالي: المبحث الأول: ماهية الخضوع الاختياري للقضاء السعودي وشروطه، والمبحث الثاني: الشرط السالب للاختصاص من القضاء السعودي.

المبحث الأول:

ماهية الخضوع الاختياري للقضاء السعودي وشروطه

سوف نعرض في هذا المبحث لماهية الخضوع الاختياري من جانب، ولشروط الخضوع الاختياري للقضاء السعودي من جانب آخر، وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الخضوع الاختياري

١- موقف المنظم السعودي:

من المتفق عليه أن قواعد الاختصاص المكاني لا تتعلق كأصل عام بالنظام العام (أبو الوفا، ٢٠١٥ م - والي، ٢٠١٠م - هندي، ٢٠١٨م- صاوي، ٢٠١١ م)، ويبدو ذلك بشكل واضح من نصوص نظام المرافعات الشرعية السعودي، فالمادة (٧٥) من النظام تنص على "الدفع ببطلان صحيفة الدعوى، أو بعدم الاختصاص المكاني، أو بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام النزاع نفسه أمامها، أو لقيام دعوى أخرى مرتبطة بها، يجب إبداؤه قبل أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول، وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها" (آل خنين، ١٤٣٣هـ).

والأثر المترتب على ذلك يمكن للأطراف الاتفاق على محكمة أخرى غير المحكمة المختصة مكانياً بنظر الدعوى، وهو مايعني أن الخضوع الاختياري موجود على صعيد العلاقات الداخلية في شأن الاختصاص المكاني.

والذي يعنينا هنا هو الخضوع الاختياري في العلاقات الخاصة الدولية؛ أي بشأن إعمال قواعد الاختصاص القضائي الدولي، وفي هذا الصدد نجد أن المنظم السعودي قد قبل فكرة الخضوع الاختياري كمعيار للاختصاص القضائي الدولي، فقد نصت المادة (٢٨) من نظام المرافعات الشرعية على أنه "فيما عدا الدعاوى العينية المتعلقة بعقار خارج المملكة، تختص محاكم المملكة بنظر الدعوى إذا قبل المتداعيان ولايتها ولو لم تكن داخلة في اختصاصها".

والواقع أن المنظم السعودي بأخذه بفكرة الخضوع الاختياري يكون قد استجاب للاتجاهات العالمية الحديثة في القانون المقارن، ويكون في ذات الوقت قد تأثر بموقف المشرع المصري، وهو مايجعلنا نعرض لهما، حتى نعرف موقف المنظم السعودي في ضوء الاتجاهات القانونية العالمية.

والخضوع الاختياري قد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً، فهو يكون صريحاً إذا تم الاتفاق عليه بشكل واضح في العقد، وقد يكون الخضوع الاختياري ضمنياً يستخلص من ظروف الحال، بشرط أن يكون واضحاً في الدلالة على الرغبة في الخضوع الاختياري، ومن ضوابط ذلك مايلي:

أ- سكوت المدعى عليه عن الدفع بعدم الاختصاص لا يعنى فى جميع الاحوال رضاه بالخضوع لولاية القضاء الوطني؛ اذ قد يكون سكوته عن الدفع بعدم الاختصاص وترافعه فى الموضوع مباشرة راجع لرغبته مثلا فى تجنبه الحجز على أمواله، ولا شك أن إرادة المدعى عليه ليست حرة تماما حينما يسكت عن الدفع بعدم الاختصاص فى مثل هذا الفرض (صادق، ٢٠٠٩م).

ب- غياب المدعى عليه لا يمكن أن يحمل على أنه راض منه بالخضوع الاختياري للقضاء الوطني.

ج- لا يجوز للمحكمة أن تستخلص من تحديد المدعى عليه لبلد ما موطنا مختارا له؛ أي دلالة على قبوله للخضوع لولاية محاكمها، إذا كان هذا التحديد قد جاء فى ظروف يستدل منها أن المدعى لم يرغب من ورائه سوى أن تكون هذه البلدة مكانا مختارا لإعلانه بالإخطارات المتعلقة بالتزاماته مع الآخرين، أو لمجرد اختيارها كمكان للوفاء بالمبالغ المستحقة له (الحداد، ١٩٩٨م).

٢- موقف القانون المقارن من فكرة الخضوع الاختياري في العلاقات الدولية:

كانت مسألة الخضوع الاختياري محل جدل كبير في البداية، فرفض بعضهم أي دور للإرادة في مجال الاختصاص القضائي الدولي، بحجة أن القضاء مظهر من مظاهر سيادة الدولة، وفي منح الإرادة حرية تعديل قواعد الاختصاص القضائي الدولي اعتداء على تلك السيادة، وكذلك فإن الاعتراف للإرادة بدور في تعديل الاختصاص القضائي قد يؤدي للاعتراف لها بدور في تعديل الاختصاص التشريعي، لذلك رفضت بعض الدول اعتبار الخضوع الاختياري من ضمن ضوابط الاختصاص القضائي الدولي؛ مثل التشريع الأسباني والتشريع الأرجنتيني (عبد العال، ٢٠١٣م).

ولكن الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي الخاص تعترف بدور كبير للإرادة سواء في مجال اختيار القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية، أم في مجال الاختصاص القضائي الدولي بدور للإرادة في اختيار المحكمة المختصة، وكأصل عام فالاتفاق على اختصاص المحكمة الوطنية رغم كونها غير مختصة وفقا للضوابط العامة (الروبي، ٢٠١٣م، دور الإرادة ..)، وقد جاءت هذه الاتجاهات استجابة لمقتضيات التعاون الدولي وفكرة العولمة وتشجيع التجارة الدولية.

ومن الدول الغربية التي أخذت بالخضوع الاختياري القانون الفرنسي (م ٤٨ إجراءات مدنية)، والقانون الدولي الخاص المجري لعام ١٩٧٩ (م ٩٢/ ١)، والقانون الدولي الخاص التركي لعام ١٩٨٢ (م٣١)، والقانون الدولي الخاص السويسري لعام ١٩٨٧ (م ٥) (سلامة، ٢٠٠٠م)، كما أخذ به أيضا التنظيم الأوروبي بروكسل (١) رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠١م بشأن الاختصاص القضائي والاعتراف وتنفيذ الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية (م ٢٣) ، وأخذت به أيضا اتفاقية

لاهاي لعام ٢٠٠٥م بشأن اتفاقات اختيار القاضي (محمود، ٢٠١٥م).

ومن التشريعات العربية التي أخذت بالخضوع الاختياري: القانون الكويتي (م ٢٦ مرافعات)، والقانون العماني (م ٣٢ إجراءات مدنية)، والقانون البحريني (م ١٧ مرافعات). وبالنسبة للمشرع المصري فلم يكن يعترف تشريعياً في البداية بالخضوع الاختياري، ومع ذلك فقد أخذت به المحاكم المختلطة (عبد الله، ١٩٨٦م - زكي، ١٩٤٦م)، وعندما صدر قانون المرافعات القديم لعام ١٩٤٩م أخذ صراحة بالخضوع الاختياري، ولكنه وضع النص المتعلق به ضمن الباب المتعلق بالأحوال الشخصية، ومع ذلك فقد مد الفقه نطاق المبدأ إلى الأحوال العينية (صادق، ٢٠٠٩م).

أما قانون المرافعات المصري الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨م فقد نص في المادة ٣٢ منه على أنه "تختص محاكم الجمهورية بالفصل فى الدعوى ولو لم تكن داخلة فى اختصاصها طبقا للمواد السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً". ومن الواضح أن المشرع المصري في قانون المرافعات الحالي قد أخذ بفكرة الخضوع الاختياري بوجه عام، سواء في مجال الأحوال الشخصية أم في مجال المعاملات المالية (الحداد، ١٩٩٨م).

المطلب الثاني:

شروط الخضوع الاختياري للقضاء السعودي

تمهيد وتقسيم:

والواقع أن نص المادة (٢٨) من نظام المرافعات الشرعية السعودي قد جاء طليقاً من أي شرط أو قيد، وهو مايدفعنا للتساؤل: هل يقبل القضاء السعودي الاختصاص في كل الأحوال أم لا؟

إن القول بإعمال النص على إطلاقه له نتائج غير مرغوب فيها، لذلك نرى أنه يجب أن يتقيد القضاء السعودي بشروط في هذا الصدد، وسنحاول هنا أن ندرس هذه الشروط التي نستلهمها من تجارب الأنظمة المقارنة، حتى تكون تحت رؤية ودراية القضاء السعودي.

يشترط الفقه لصحة الاتفاق الجالب للاختصاص أولاً: أن تكون العلاقة علاقة دولية، فلا يمكن إعمال الخضوع الاختياري للقضاء الوطني في علاقة أجنبية داخلية، كما يشترط بعض الفقه ثانياً لجلب الاختصاص للقضاء الوطني: أن تكون هناك رابطة جدية بين الدولة وبين النزاع، ورفض بعضهم من الفقه فكرة الرابطة الجدية واستعاض عنها بفكرة المصلحة المشروعة،

وعلى ذلك نقسم دراستنا هنا إلى فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الصفة الدولية للنزاع.

الفرع الثاني: توافر المصلحة المشروعة في الخضوع للقضاء السعودي.

الفرع الأول: الصفة الدولية للنزاع

١- معنى الشرط وأهميته:

يشترط لصحة الخضوع الاختياري للقضاء السعودي أن يكون النزاع ذا طبيعة دولية، ومن ثم فإذا كان النزاع داخلياً فلا يجوز للقضاء السعودي أن يقبل الاختصاص الممنوح له، ولو وافق الطرفان، فإذا باع مصري لمصري آخر أموالاً بمصر واتفقا على الخضوع للقضاء السعودي فلا يصح الخضوع الاختياري لها؛ لأن العلاقة داخلية مصرية بحتة.

ويستفاد هذا الشرط من موقع المادة (٢٨) من نظام المرافعات، فهذه المادة وردت تحت عنوان الاختصاص الدولي؛ أي الاختصاص القضائي بنظر المنازعات الدولية الخاصة، ومن ثم فإن

شرط الدولية شرط بدهي لتطبيق هذه المادة.

والواقع أن شرط الصفة الدولية هو شرط لاستنهاض جميع المسائل المتعلقة بالقانون الدولي الخاص، وليس لإعمال الخضوع الاختياري فقط، فالمعروف أن العلاقة إذا كانت وطنية العناصر فليس ثمة مشكلة لا في تحديد المحكمة المختصة ولا في تحديد القانون الواجب التطبيق؛ إذ ترتبط العلاقة في هذه الحالة بقانون واحد هو القانون الوطني، ولكن المشكلة تثور فيما لو تطرق للعلاقة عنصر أجنبي (مؤثر)، فدخول هذا العنصر إلى العلاقة أو إلى المركز القانوني كاف في ذاته لاستنهاض مشكلات القانون الدولي الخاص من تحديد المحكمة المختصة إلى تحديد القانون الواجب التطبيق.

ومعنى الصفة الدولية هو تطرق عنصر أجنبي مؤثر في العلاقة، ولا يكفي مجرد وجود العنصر الأجنبي في العلاقة، وإنما يجب أن يكون هذا العنصر الأجنبي مؤثراً في هذه العلاقة، ومسألة كون العنصر الأجنبي مؤثراً في العلاقة هي مسألة نسبية تتوقف على طبيعة العلاقة المطروحة.

وعلى ذلك فإذا كان يكفي أن يكون أحد أطراف عقد الزواج متمتعاً بجنسية أجنبية حتى يكون العنصر الأجنبي مؤثراً، فإن الأمر يختلف فى العقود المالية؛ كما لو قام أجنبي فى المملكة العربية السعودية بشراء متطلباته اليومية من الأسواق المحلية، فالعنصر الأجنبى فى هذه العلاقة الأخيرة بين كل من البائع السعودي والمشتري الأجنبي هو عنصر محايد؛ أي غير مؤثر، ولا يثير من ثم مشكلة القانون الدولي الخاص، كما يثور بشأنه الخضوع الاختياري، والأمر لا يختلف فى شأن العلاقة بين الناقل البحرى والشاحن، والتى تستمد دوليتها من اختلاف دولتي القيام والوصول بغض النظر عن جنسية أطراف هذه العلاقة التعاقدية (القشيري، ١٩٦٥ م - صادق، ٢٠١٤م، المطول ...).

٢- الرأي المعارض لشرط الصفة الدولية:

إذا كنا قد انتهينا إلى ضرورة توافر الصفة الدولية للنزاع حتى يصح الخضوع الاختياري للقضاء السعودي، إلا أن هناك رأياً قديماً في الفقه الفرنسي كان قد هاجم هذا الشرط، ولم يشترط لقبول الخضوع الاختياري أن تكون العلاقة دولية، وإنما أجازه ولو كانت العلاقة داخلية (صادق، ٢٠٠٩م - الحداد، ١٩٩٨م).

ولم يعد لهذا الرأي معنى بعد استقرار القضاء الفرنسي على رأي مخالف، فقد قضت محكمة النقض الفرنسية بمشروعية الشروط المعدلة للاختصاص القضائى الدولي كأصل عام، طالما كان الشرط منصباً على نزاع دولي، وعلى هذا النحو يعد اشتراط أن يكون النزاع محل الاتفاق المانح للاختصاص متصفاً بالصفة الدولية أمرا ضرورياً من أجل صحة هذا الاتفاق (الحداد، ١٩٩٨م).

الفرع الثاني: توافر المصلحة المشروعة في الخضوع للقضاء السعودي

١- مفهوم الشرط وحكمته:

لعل أهم المحاذير التي تحيط بالخضوع الاختياري الخوف من أن يتخذه الخصوم وسيلة لتحقيق أهوائهم، وتبدو أهمية المشكلة فى مواد الأحوال الشخصية، وبصفة خاصة فى مسائل الطلاق؛ حيث يتعمد الخصوم الالتجاء إلى محاكم الدولة التى يعلمون مقدماً أنها ستحكم على النحو الذي يتفق ومصالحهم. ولعل هذا الاعتبار هو الذي حدا بالفقه الفرنسي إلى رفض فكرة الخضوع الاختياري فى مواد الأحوال الشخصية، مقرراً أن على المحكمة أن تقضي فى هذه الحالة بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها (صادق، ٢٠٠٩م).

ولذلك تستثني بعض التشريعات دعاوى الطلاق من مبدأ الخضوع الاختياري؛ خشية من التحايل على أحكام القانون الواجب التطبيق (فهمي، ١٩٨٩م).

ومن أجل ذلك فإن جانباً كبيراً من الفقه قد اشترط أن تكون هناك مصلحة مشروعة من الخضوع الاختياري، حتى لا يكون هناك غش نحو الاختصاص، ومع ذلك فإن هذا الشرط لم يكن محل إجماع من الفقه، وإنما نادى جانب من الفقه بشرط مختلف، وهو وجود رابطة جدية بين النزاع وبين المتفق على الخضوع لقضائها، وهو ما نوضحه فيما يأتي.

٢- الرأي المنادي بالرابطة الجدية:

اشترط بعضهم لصحة الخضوع الاختياري أن تكون هناك رابطة جدية بين النزاع وبين الدولة المتفق على الخضوع لقضائها (صادق، ٢٠٠٩م)، ويستند هذا الرأي إلى ما يلي:

أولاً: إغلاق باب الغش والتحايل، فإذا كان المشرع قد جعل من إرادة الخصوم ضابطاً للاختصاص الدولي للقضاء الوطني، فإنه يتعين أن يكون هذا الضابط قائماً على أسس ثابتة حتى لا ينتهي الأمر بانصياع القضاء إلى أهواء الخصوم، على نحو يخل بحق الدولة الأصيل في تنظيم اختصاص محاكمها بما يتفق ومبدأ سيادتها على إقليمها، كما تتطلب هذه الضوابط من باب أولى في الأحوال التي يتم الاتفاق فيها على سلب الاختصاص من المحاكم الوطنية (الحداد، ١٩٩٨م).

ثانياً: احترام مبدأ قوة النفاذ، وهو المبدأ الذهبي في قواعد الاختصاص القضائي الدولي، فاختصاص محاكم الدولة بنظر نزاع منبت الصلة بها؛ لانعدام وجود أي رابطة مادية بين النزاع وإقليم الدولة سوف يؤدي إلى صدور أحكام غير قابلة للتنفيذ.

فما الذي يدعو المحاكم السعودية مثلا للنظر فى نزاع بين أجنبيين غير متوطنين في المملكة يتعلق بحق عيني على مال كائن فى الخارج، وهل يصح إجبارها فى هذه الحالة على الإذعان لإرادة الخصوم الذين اتفقوا على قبول اختصاصها بمثل هذا النزاع؟ نحن لا نعتقد ذلك، ونرى أن من حق المحاكم السعودية أن تقضي بالتخلي عن اختصاصها من تلقاء نفسها رغم خضوع الخصوم اختياريا لولاية قضائها. فاختصاص المحاكم السعودية بالنظر في مثل هذا النزاع يتعارض تماماً مع مبدأ قوة النفاذ؛ لانعدام وجود أي رابطة مادية بين النزاع فى هذه الحالة وبين إقليم الدولة (صادق، ٢٠٠٩م).

٣- الرأي المطالب بالمصلحة المشروعة:

ترفض الاتجاهات الحديثة شرط الرابطة الجدية، وتكتفي بدلاً منه بفكرة المصلحة المشروعة؛ ومعناها احترام إرادة أطراف الخصومة التي قدرت أن العهدة بالنزاع لقضاء دولة معينة هي الأكثر تحقيقا لمصلحتهم، الأمر الذي يمكنهم من الاستفادة من قضاء دولة معينة مشهور بالنزاهة والكفاءة وسرعة إصدار الأحكام، أو من قضاء دولة معينة أقدر فنياً من غيره على الفصل في النزاع المطروح وفق الأصول التي عول عليها الخصوم في إبرام اتفاقهم (عبد العال، ٢٠١٣م- الحداد، ١٩٩٨).

وقد استند هذا الرأي للأسباب الآتية:

أولاً: صعوبة وضع معيار منضبط يتم على ضوئه تحديد مضمون فكرة الرابطة الجدية، فضلاً عن الحالات الواضحة التي تبدو فيها فكرة الرابطة الجدية، فإن الاختصاص ينعقد للقضاء الوطني ليس بمقتضى الخضوع الاختياري، وإنما بمقتضى إحدى ضوابط الاختصاص القضائي

الدولي الأخرى، والحال أن المشرع يبني قواعد الاختصاص غالباً على هذه الفكرة.

ثانياً: كذلك فإن من المتفق عليه بصدد شرط التحكيم الذى يعطى سلطة الفصل في النزاع للمحكم الأجنبي أنه لا يشترط من أجل صحة هذا الشرط أن تكون هناك رابطة جدية بين هذا المحكم والنزاع المطروح أمامه.

وأيضاً لا يشترط أن تكون هناك علاقة بين النزاع والدولة التى سيعقد التحكيم على أرضها، في حين يشترط مثل ذلك الأمر بصدد الاتفاق المانح للاختصاص، فإغفال وجود الرابطة الجدية من أجل صحة شرط التحكيم يستتبع بالضرورة التغاضي عن مثل ذلك الأمر بصدد الاتفاقات المانحة للاختصاص؛ وذلك لإزالة التعارض الذي يقع فيه الفقه عندما لا يتطلب هذا الشرط بالنسبة لشرط التحكيم، ويقتضيه بصدد الاتفاق المانح للاختصاص (الحداد، ١٩٩٨م).

وخلاصة هذا الرأي أنه يجوز للخصوم الاتفاق على الخضوع الاختياري لقضاء دولة معينة، ولو لم يكن بينها وبين النزاع رابطة جدية بشرط أن تكون للخصوم مصلحة مشروعة في ذلك، وبهذا يعد الاتفاق المانح للاختصاص باطلاً إذا كان الهدف من وراء جلب الاختصاص لمحاكم دولة بعينها هو الغش نحو الاختصاص أو تسوق الاختصاص؛ لأنه في مثل هذا الفرض تنتفي مشروعية المصلحة (صادق، ٢٠١٤م، مدى حق القضاء..). وفي مجال المفاضلة بين فكرتي الرابطة الجدية والمصلحة المشروعة فإننا نؤيد الرأي الثاني القائل بضرورة توافر المصلحة المشروعة؛ لقوة حججه وسلامة منطقه.

٤- استثناء الدعاوى العينية العقارية:

إذا كنا قد قبلنا فكرة الخضوع الاختياري للقضاء السعودي بمجرد توافر المصلحة المشروعة، إلا أن المنظم السعودي قد استثنى من الخضوع الاختياري الدعاوى العينية العقارية المتعلقة بعقار خارج المملكة، وقد عرفت المادة ٢٤/ ٢ من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الدعاوى العينية المتعلقة بالعقار بأنها "كل دعوى تقام على واضع اليد على عقار ينازعه المدعي في ملكيته، أو في حق متصل به؛ مثل حق الانتفاع، أو حق الارتفاق، أو الوقف، أو الرهن، ويشمل ذلك قسمة العقار أو دعوى الضرر منه".

ويقوم هذا الاستثناء على مبررات ثلاث هي:

الأول: هذا الاستثناء معناه عدم اختصاص القضاء السعودي مطلقا بالدعاوى العينية المتعلقة بعقار خارج المملكة، ومحصلته النهائية الاعتراف الضمني بأن المحكمة الأجنبية في الدولة التي يوجد بها العقار هي المختصة بدعاواه العينية العقارية، ولا شك أن هذه المحكمة هي الأقدر على الفصل في الدعوى بحكم اقترابها من العقار؛ إذ قد يتطلب الأمر الانتقال للمعاينة أو سماع شهود قريبين من هذا العقار.

الثاني: لو افترضنا جدلاً بأن القضاء السعودي قد عقد الاختصاص لنفسه بنظر الدعاوى العينية العقارية المتعلقة بعقار كائن بالخارج فإن الحكم الصادر عنه سيكون هو والعدم سواء؛ إذ إن دولة موقع العقار ستمتنع عن تنفيذ هذا الحكم؛ لأن العقارات في أي دولة متعلقة بالنظام العام، ولا يمكن لدولة موقع العقار أن تسمح بتنفيذ حكم مخالف للنظام العام فيها، أما لو سلمنا بالاستثناء فإن المحكمة التي ستنظر الدعوى هي محكمة موقع العقار، ومن ثم فحكمها سيكون قابلاً للتنفيذ فيها، وفي الجملة فإن هذا الاستثناء يستجيب للمبدأ الأساسي الذي يحكم فلسفة قواعد الاختصاص القضائي الدولي، وهو مبدأ

قوة النفاذ والفعالية الدولية للأحكام (عبد العال، ٢٠١٣م- الحداد، ١٩٩٨م) .

الثالث: يؤدي إعمال هذا الاستثناء إلى التلازم بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي؛ حيث ستكون المحكمة المختصة هي محكمة موقع العقار، وسيكون القانون المختص هو قانون موقع العقار؛ لأن كل دول العالم تتبنى قاعدة إسناد مفادها خضوع الحقوق العينية على العقار لقانون موقع العقار.

المبحث الثاني:

الشرط السالب للاختصاص من القضاء السعودي

تمهيد وتقسيم:

إذا كان المنظم السعودي قد اعتد بالأثر الجالب لاتفاق الخصوم على الخضوع لولاية المحاكم السعودية، فإنه لم يعرض على العكس لأثره السالب لاختصاص هذه المحاكم فى حالة الاتفاق على الخضوع لاختصاص قضاء اجنبي، وهو ما يثير التساؤل حول الموقف الذي يتعين اتخاذه بصدد هذه المسألة.

فقد سكت المنظم فى المادة (٢٨) من نظام المرافعات عن مواجهة الأثر السالب للاتفاق المانح للاختصاص، مكتفيا بتقرير اختصاص المحاكم السعودية عند وجود اتفاق بالخضوع لولايتها. وإزاء هذا الفراغ التنظيمي، لابد أن نتوقع أن المسألة سيتم عرضها أمام القضاء السعودي، وأن نحاول أن نعرض لتجربة القوانين المقارنة في هذا البحث حتى نضيء الطريق أمام القضاء السعودي لاتخاذ الموقف الملائم؛ لذلك سوف نعرض في هذا المبحث لمطلبين:

المطلب الأول: مدى جواز الأثر السالب للاختصاص من القضاء السعودي.

المطلب الثاني: شروط الأثر السالب للاختصاص من القضاء السعودي.

المطلب الأول:

مدى جواز الأثر السالب للاختصاص من القضاء السعودي

١- الرأي الرافض للأثر السالب للخضوع الاختياري:

يذهب الفقه التقليدي إلى أن قواعد الاختصاص القضائي الدولي متعلقة بالنظام العام، ومن ثم لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، وبالترتيب على ذلك لا يجوز سلب الاختصاص الدولي من المحاكم الوطنية ومنحه لمحكمة أجنبية (زكي، ١٩٤٦م - فهمي، ١٩٨٩م- عبد الله، ١٩٨٦م).

ويذهب هذا الرأي إلى أن الاعتراف للإرادة بأثرها في جلب الاختصاص دون أثرها في سلبه من القضاء الوطني هو النتيجة المترتبة على حرية كل دولة فى تنظيم القواعد الخاصة بالاختصاص الدولى لمحاكمها، وعدم وجود قواعد دولية ملزمة -في خارج إطار المعاهدات- تتولى توزيع الاختصاص القضائي بين محاكم الدول المختلفة (صادق، ٢٠٠٩م) .

ويؤكد هذا الرأي وجهة نظره بأن الاعتراف للإرادة بدورها في سلب الاختصاص من المحاكم الوطنية قد يتعارض مع ما قدره المشرع؛ من كون المحاكم الوطنية هى التى يتعين عليها نظر هذا النزاع؛ كفالة للأمن والسكينة في الإقليم. أما إذا اتفق الخصوم على الخضوع لولاية القضاء الوطني في غير الأحوال التى تختص فيها محاكم الدولة بالنزاع وفقا لضوابط الاختصاص الأخرى ، فليس فى ذلك -كأصل عام- ما يمس سيادة الدولة على إقليمها أو اعتبارات الأمن والسكينة فيها (عبد الله، ١٩٨٦م- صادق، ٢٠٠٩م).

٢- الرأي المؤيد للأثر السالب للخضوع

الاختياري:

يرى الفقه الحديث الاعتراف للإرادة بدورها في سلب الاختصاص من المحاكم الوطنية (صادق، ٢٠٠٩م- عبد العال، ٢٠١٣م- الحداد، ١٩٩٨م - سلامة، ٢٠٠٠م- محمود، ٢٠١٥م- الروبي، ٢٠١٣م، دور الإرادة ..)، وعلى ذلك فإن الأثر السالب للاختصاص ينتج أثره في مواجهة القضاء السعودي، حينما يدفع أحد أطراف الخصومة بسبق اتفاق الأطراف على الخضوع الاختياري لقضاء دولة أجنبية، رغم اختصاص المحاكم الوطنية (السعودية) دولياً بالنزاع، وهو ما يؤدي إلى تخلي هذه المحاكم عن اختصاصها في هذه الحالة، على أنه يشترط لكي يرتب الاتفاق المانح للاختصاص أثره السالب في مواجهة المحاكم الوطنية على هذا النحو أن تكون العلاقة القانونية التي نشأت بصددها المنازعة غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الوطني (السعودي)؛ إذ لا يمكن القول في هذا الفرض بأن هناك اتفاقا بين الخصوم يتضمن غشا أو تحايلا على قواعد الاختصاص الوطنية (السعودية)، ما دام أن النزاع لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة (السعودية)، (صادق، ٢٠٠٩م).

ويذهب هذا الرأي إلى أن الأخذ بالأثر الجالب للاختصاص دون الأثر السالب فيه ازدواجية في المعايير؛ لذلك لابد من الاعتراف بالأثر السالب للاختصاص أسوة بالأثر الجالب، حتى لا تكون هناك أنانية تفضح النظرة الإقليمية، وتكشف عن رغبة القضاء الوطني في احتكار الاختصاص لمحاكمه ولو لم تكن ذات صلة وثيقة بالنزاع.

كما يحتج هذا الرأي بحجة منطقية مفادها أن الاعتراف بالأثر السالب للخضوع الاختياري يتوافق مع ما هو مستقر عليه من الاعتراف بجواز التحكيم، فكيف يسمح المشرع للأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي وسلب الاختصاص من المحكمة الوطنية، ولا يسمح لهم باللجوء إلى محاكم دول أجنبية وسلب الاختصاص من المحاكم الوطنية.

وعلى ذلك فنحن ننصح القضاء السعودي بالأخذ بالأثر السالب للاختصاص، حتى يقتدي بموقف القضاء الإماراتي من جانب، والقضاء المصري من جانب آخر.

٣- اعتراف القضاء العربي بالأثر السالب للخضوع الاختياري:

اعترفت محكمة تمييز دبي بالشرط السالب للاختصاص من القضاء الإماراتي، وقضت بأن: "قاعدة عدم الخروج عن قواعد الاختصاص الدولي للقضاء الوطني، وما تقتضيه من إهدار كل أثر لاتفاق الخصوم على الخضوع لولاية قضاء أجنبي، لا تمنع القاضي الوطني من التخلي عن اختصاصه بنظر الدعوى إذا دعت إلى ذلك موجبات الملاءمة التي تمليها بعض الاعتبارات؛ ومنها إعمال فكرة النفاذ للأحكام التي يصدرها القضاء الوطني، وهي الفكرة التي تجد أساسها في إمكان تنفيذ الحكم الصادر من القاضي الوطني خارج حدود الدولة من عدمه؛ بحيث إذا لم يثبت له توافر اعتبارات الملاءمة فإنه لا يجوز التخلي عن اختصاصه وإعمال اتفاق الخصوم" (تمييز دبي في الطعن رقم (٨٦) ، لسنة ١٩٩٦ ق ، بجلسة ٦/ ٤/ ١٩٩٧ ، مكتب فني ٨ ، ص ٢٥٥. وتمييز دبي في الطعن رقم (١٠) ، لسنة ١٩٩٩ ق ، بجلسة ٦/ ٣/ ١٩٩٩ ، مكتب فني ١٠ ، ص ٢٣٠).

كما اعترفت محكمة النقض المصرية بالأثر السالب للاختصاص من المحاكم المصرية، في حكم هام لها في الطعنين رقم ١٥٨٠٧ ورقم ١٥٨٠٨ لسنة ٨٠ جلسة ٢٤/ ٣/ ٢٠١٤، وقد قررت المحكمة في عبارات واضحة أن النص فى المادة ٣٢ من

قانون المرافعات على أن "تختص محاكم الجمهورية بالفصل فى الدعوى ولو لم تكن داخلة فى اختصاصها، طبقا للمواد السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمنا"؛ مفاده أن المشرع أضاف لحالات ضوابط اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعاوى ضابطا آخر، وهو ضابط إرادة الخصوم، وذلك عندما يتفقوا صراحة أو ضمنا على قبول ولاية القضاء المصري لنظر النزاع حال أن النزاع غير خاضع فى الأصل لاختصاص محاكمها، وفقا للضوابط الواردة على سبيل الحصر فى المواد من ٢٨ وحتى ٣١ من القانون السالف، وهو المعروف بالخضوع الاختياري للقضاء الوطني، إلا أن المشرع لم يواجه أثر الاتفاق السالب للاختصاص عندما يتفق الأطراف على الخضوع اختياريا لقضاء دولة أجنبية، رغم اختصاص المحاكم الوطنية بالنزاع، وهو ما يؤدي إلى تخلي هذه المحاكم عن نظر الدعوى، إلا أن هذا السكوت لا يمكن اعتباره رفضاً من المشرع وتمسكه باختصاص المحاكم الوطنية؛ وذلك أن المشرع المصري سبق وأن أخذ بمبدأ قبول التخلي عن اختصاص محاكمه للدعاوى التى تدخل فى اختصاصها، وفقا لضوابط الاختصاص المنصوص عليها بقانون المرافعات، وذلك في حالة اتفاق الأطراف على التحكيم سواء في مصر أو خارجها، والتي يتعين معه أن تقضي المحكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة الاتفاق على التحكيم، بالإضافة إلى أن المشرع استثنى فى المادتين ٢٨ و٢٩ من قانون المرافعات الحالي الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار يقع فى الخارج من الخضوع لاختصاصه ولو أقيمت الدعوى على المصري أو الأجنبي لاعتبارات تتعلق بمبدأ الملاءمة.

وقد اشترطت محكمة النقض المصرية لإعمال المبدأ السابق أن يتصف النزاع بالصفة الدولية، وأن يكون تخلي المحاكم المصرية عن اختصاصها لا يمس بالسيادة المصرية أو النظام العام في مصر، فضلاً عن ضرورة وجود رابطة جدية بين النزاع المطروح ودولة المحكمة التي اتفق على الخضوع لولايتها، وأن يقر القانون الأجنبي سلامة الاتفاق المانح للاختصاص؛ تلافيا لتنازع الاختصاص إيجاباً أو سلباً، وأن تقدير توافر الضوابط سالفة الذكر مما يدخل في تقدير محكمة الموضوع الخاضع لرقابة محكمة النقض (صادق، ٢٠١٤م، مدى حق القضاء..).

المطلب الثاني

شروط الأثر السالب للاختصاص من القضاء السعودي

تمهيد وتقسيم:

عرضنا من قبل لشروط الخضوع الاختياري للقضاء السعودي، ورأينا أنها شرطان: أولهما أن تكون العلاقة علاقة دولية، وثانيهما أن تكون هناك رابطة جدية بين القضاء السعودي وبين النزاع. وموضوعنا الحالي هو التساؤل عن الفرض العكسي، وهو شروط سلب الاختصاص من القضاء السعودي، فهل يقبل هذا القضاء سلب الاختصاص منه لمجرد اتفاق الأطراف على ذلك؟

إن المنظم السعودي لم يتعرض للمسألة برمتها، لذلك وجب علينا أن نرسم الطريق الذي يجب انتهاجه فيما لو عرضت المسألة على القضاء السعودي، وسوف نستلهم هذه الشروط من القانون المقارن، وبالتحديد من موقف محكمة النقض المصرية والذي عرضنا له فيما قبل، وقد اشترطت هذه المحكمة شروطا أربعة هي:

أولاً: أن تكون العلاقة دولية.

ثانياً: انتفاء الرابطة الوثيقة بين النزاع والإقليم الوطني.

ثالثا: الرابطة الجادة بين النزاع والإقليم الأجنبي.
رابعا: اعتراف القانون الأجنبي باختصاص محاكمه بالنزاع المطروح.
ويلاحظ أن الشرطين الأول والثالث قد عرضنا لهما من قبل بشأن شروط الخضوع الاختياري للقضاء السعودي، لذلك يتبقى لنا شرطان نتناولهما في الفرعين التاليين:
الفرع الأول: عدم الارتباط الوثيق بين النزاع والإقليم السعودي.
الفرع الثاني: اختصاص المحكمة الأجنبية.

الفرع الأول:عدم الارتباط الوثيق بين النزاع والإقليم السعودي

يشترط لإعمال الشرط السالب للاختصاص وتخلي المحاكم السعودية عن اختصاصها لصالح محكمة أجنبية ألا يكون النزاع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالإقليم السعودي، والحكمة من هذا الشرط تتحقق من ناحيتين:
فمن ناحية أولى: هذا الشرط يكفل عدم تخلي القضاء السعودي عن النزاع فيما لو كان متصلاً بالنظام العام أو بالسيادة، وفي ذلك مايحقق اعتبارات الأمن والسكينة فى الإقليم السعودي، والتي يقوم عليها الاختصاص الدولي للمحاكم السعودية، والحال أن العلاقة محل النزاع ترتبط بالنظام السعودي ارتباطاً وثيقاً.
وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا المعنى، فاشترطت في حكم ٢٠١٤م ألا يكون في تخلي المحاكم المصرية عن اختصاصها "ما يمس السيادة المصرية أو النظام العام في مصر"؛ أي اشترطت "انتفاء الرابطة الوثيقة بين النزاع والإقليم المصري بما لا يهدد سيادته"، حتى يمكن للقضاء المصري التخلي عن اختصاصه بالدعوى المطروحة.

ومن ناحية أخرى لو كان النزاع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالإقليم السعودي -وبالرغم من ذلك تخلت المحكمة السعودية عن اختصاصها لصالح محكمة أجنبية- فإنها سترجع بعد ذلك وترفض تنفيذ الحكم الأجنبي الصادر عن هذه المحكمة؛ حيث تنص المادة ١١ من نظام التنفيذ السعودي على أنه لا يجوز تنفيذ الحكم الأجنبي إلا بعد التحقق من "أن محاكم المملكة غير مختصة بالنظر في المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها وفقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في أنظمتها".
إذا كنا قد انتهينا إلى تطلب عدم الارتباط الوثيق بين النزاع والإقليم السعودي، فإن التساؤل الذي سيثور: كيف يتم تحديد ما إذا كان الاختصاص وثيقاً أم لا؛ لكي يتم بعد ذلك تقرير ما إذا كان يجوز التخلي عن الاختصاص وإعمال الشرط السالب أم لا؟
الواقع أن الفقه قرر حلولاً ثلاثة يمكن الاستناد إلى أي منها، وسوف نعرضها فيما يلي بإيجاز شديد (الرشود، ٢٠٢٠م).

الحل الأول:

من الممكن القول بأن الارتباط الوثيق يكون في حالة الاختصاص القاصر دون حالة الاختصاص المشترك، ومن ثم ففي الاختصاص القاصر تكون العلاقة وثيقة بالإقليم السعودي، ومن ثم لا يجوز التخلي عن الاختصاص القضائي الدولي، أما في الاختصاص المشترك فإنه يجوز للمحكمة السعودية أن تتخلى عن اختصاصها لصالح المحكمة الأجنبية؛ لعدم الارتباط الوثيق بين النزاع والإقليم السعودي.

الحل الثاني:

يفرق بعض الفقه بين الاختصاص الأصلي أو الوجوبي أو الإلزامي، وفيها يكون ارتباط المحاكم السعودية بالنزاع ارتباطاً وثيقاً، وحالات الاختصاص الجوازي وفيها لا يرتبط النزاع ارتباطاً وثيقاً بالإقليم السعودي.

الحل الثالث:

هذا هو الحل الحديث الذي يعتمده الفقه؛ فإذا كانت "الرابطة بين المملكة العربية السعودية والنزاع المطروح وثيقة بشكل يفوق الصلة بين هذا النزاع وأية دولة أخرى، تعين حينئذ عدم تخلي المحكمة السعودية، أما إذا كانت صلة النزاع بالمحكمة الأجنبية لا تقل وثوقا بالدولة الأجنبية عنه بالسعودية، تعين حينئذ السماح للمحكمة السعودية بالتخلي عن الاختصاص لصالح المحكمة الأجنبية" (رياض وآخر، ١٩٩٢م- الحداد، ١٩٩٨م).

ونحن نتمنى الأخذ بهذا المعيار عند تحديد الرابطة الوثيقة بين النزاع والقضاء السعودي كشرط لإعمال الأثر السالب والتخلي عن الاختصاص القضائي الدولي.

الفرع الثاني: اختصاص المحكمة الأجنبية

يشترط لكى تقوم المحكمة السعودية بقبول سلب الاختصاص القضائي الدولي؛ ومنها أن تكون المحكمة الأجنبية التي سيتم التخلي لصالحها مختصة، ويتم تحديد الاختصاص وفقاً لقانون تلك المحكمة وليس وفقاً للنظام السعودي.

والحكمة من هذا الشرط تتمثل في أنه لو تخلت المحكمة السعودية وفقاً للنظام السعودي عن اختصاصها، بالنزاع المطروح عليها لصالح محاكم الدولة الأجنبية التى اتفق الأطراف على الخضوع لولايتها، ثم تبين أن قانون هذه الدولة الأجنبية لا يعترف باختصاص محاكمها بالفصل فى هذا النزاع؛ لعدم ارتباطه مثلاً ارتباطاً كافياً بالإقليم الأجنبي، فقد يواجه الأطراف فى هذا الفرض مخاطر إنكار العدالة، الأمر الذي يقتضي ألا يتخلى القضاء السعودي من البداية عن اختصاصه إلا بشرط اعتراف قانون الدولة الأجنبية باختصاص محاكمها بالدعوى المطروحة (صادق، ٢٠١٤م، مدى حق القضاء..) .

وهنا يثور تساؤل مهم؛ لكي يحدد القاضي السعودي مدى توافر هذا الشرط: هل يرجع في تحديد اختصاص المحكمة الأجنبية لقانونه أم لقانون المحكمة الأجنبية ذاتها؟

ليس هناك نص سعودي في هذه المسألة، لكن يمكننا القياس على مسألة مشابهة، وهي الرقابة على اختصاص المحكمة الأجنبية مصدرة الحكم عند الأمر بتنفيذه؛ إذ ثار ذات التساؤل، وهل يتم الرجوع لقانون المحكمة الأجنبية أم لقانون دولة التنفيذ؟ (الرشود، ٢٠٢٠م).

تنص المادة ١١ من نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٣ بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣هـ على أنه: "مع التقيد بما تقضي به المعاهدات والاتفاقيات، لا يجوز لقاضي التنفيذ تنفيذ الحكم والأمر الأجنبي إلا على أساس المعاملة بالمثل وبعد التحقق مما يأتي:

١ -أن محاكم المملكة غير مختصة بالنظر في المنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها وفقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في أنظمتها. والبين من النص أن المنظم السعودي قد قرر بشكل واضح أن تحديد اختصاص المحكمة الأجنبية المصدرة للحكم يتم وفقا لقانونها، وليس وفقا لقانون دولة التنفيذ (دولة المحكمة

السعودية في مجالنا).

ولا شك لدينا في سلامة موقف المنظم السعودي من هذه المسألة، فهو قد حسم الجدل الدائر حول القانون الذي يتم الرجوع إليه لرقابة اختصاص المحكمة الأجنبية المصدرة للحكم، وهو جدل كان قد دار حول أفضلية قانون المحكمة الأجنبية ذاتها، أم قانون دولة التنفيذ، فاختار المنظم السعودي قانون المحكمة الأجنبية ذاتها (الرشود، ٢٠٢٠م). وبصدد إعمال القياس هنا فإن محكمة دولة التنفيذ يقاس عليها المحكمة السعودية التي ستقوم بالتخلي، والمحكمة الأجنبية الصادر عنها الحكم يقاس عليها المحكمة الأجنبية التي سيتم التخلي لصالحها.

وخلاصة القول: إن اختصاص المحكمة الأجنبية التي سيتم الإحالة إليها يتحدد وفقا لقانونها، وليس وفقاً للنظام السعودي، ولكن هناك تساؤل آخر: هل يرجع لقواعد الاختصاص الدولي في قانونها فقط، أم يرجع أيضاً لقواعد الاختصاص الداخلي؟

هذه المسألة حسمها المنظم السعودي في نص المادة ١١ من نظام التنفيذ، والتي عرضنا لها فيما سبق حينما وردت عبارة "... لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في أنظمتها"، فهي تعتد بالاختصاص الدولي دون الداخلي.

وفي هذا الصدد تثور مشكلة أخيرة، وهي كيفية إثبات شرط اختصاص المحكمة الأجنبية وفقاً لقانونها؛ إذ كيف سيتم إثبات القانون الأجنبي، وهل يفترض في القاضي السعودي الإلمام بمضمون القانون الأجنبي أم لا؟

الواقع أن المسألة لم تعرض من قبل في المملكة العربية السعودية، ويكفي هنا أن نقرر أن الاتجاه الحديث في القانون الدولي الخاص، يذهب إلى إلزام القاضي بالبحث في مضمون القانون الأجنبي بمعاونة الخصوم (رياض وآخر، ١٩٩٢م- صادق، ٢٠١٤م، المطول....- عبد العال، ٢٠٠٥م- سلامة، ١٩٩٦م - الروبي، ٢٠١٣م، الدفع بالإحالة...).

ويلاحظ أن محكمة النقض المصرية حينما أرادت التيقن من توافر الشرط محل الدراسة في شأن اعتراف قانون جزيرة (جيرسي) البريطانية، باختصاص محاكمها بالنزاع المطروح قد استندت في إثبات هذا القانون الأجنبي إلى الحكم الصادر عن المحكمة العليا لولاية نيويورك الأمريكية، الصادر فى أول أغسطس ٢٠٠٠م في الدعوى المقامة من الطاعنين: شارل وجاكلين شوافاتى ضد البنك الأمريكي المطعون ضده، عن ذات الاتفاقات موضوع النزاع والذي انتهت فيه المحكمة إلى عدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى، واختصاص محاكم (جيرسي)، أو بتعبير أدق تخلت عن اختصاصها بنظر النزاع لصالح محاكم الجزيرة البريطانية التي رأتها المحكمة العليا الأمريكية مختصة بالفصل فيه وفقاً لقانونها، وهو ما اعتبرته محكمة النقض المصرية دليلاً على إثبات مضمون هذا القانون الأجنبي، بما يتوافر معه الشرط الرابع والأخير لسلامة تخلي القضاء الوطني عن اختصاصه بالنزاع لصالح قضاء الدولة الأجنبية التي اتفق الأطراف على الخضوع الاختياري لولاية محاكمها (صادق، ٢٠٠٩م).

الخاتمة:

حاولنا في هذا البحث أن نفصل في المادة ٢٨ من نظام المرافعات الشرعية السعودي، وذلك من خلال دراستنا لفكرة الخضوع الاختياري للقضاء السعودي، وقد هدفنا من هذا البحث إلى تقديم دراسة متكاملة تكون تحت نظر القضاء السعودي؛ ليواجه بها المشكلات المستقبلية المحتملة لتطبيق المادة (٢٨) المذكورة، وذلك من خلال التجارب

المقارنة في الدول الأخرى لا سيما مصر، وقد توصلنا إلى عدد من النتائج وعدد من التوصيات على النحو التالي:

النتائج:

١. أجاز المنظم السعودي الاتفاق على اختصاص القضاء السعودي ولم لم يكن مختصاً وفقاً للضوابط العامة في الاختصاص القضائي الدولي، وهو ما يعد اعترافاً من المنظم بدور الإرادة في مجال الاختصاص الدولي.

٢. استثنى المنظم السعودي من نطاق الخضوع الاختياري الدعاوى العينية المتعلقة بعقار خارج المملكة؛ استجابة لفكرة الفعالية في بناء قواعد الاختصاص القضائي الدولي، وحتى لا تصدر أحكام من المملكة تكون عسيرة التنفيذ في الخارج.

٣. الخضوع الاختياري قد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً، فيكون صريحاً إذا تم الاتفاق عليه بشكل واضح في العقد، وهو الوضع الغالب، وقد يكون الخضوع الاختياري ضمنياً يستخلص من ظروف الحال، بشرط أن يكون واضحاً في الدلالة على الرغبة في الخضوع الاختياري.

٤. لم يعرض المنظم السعودي لشروط الخضوع الاختياري للقضاء السعودي، لذلك اعتمدنا على القانون المقارن في وضع هذه الشروط، ورأينا أهما في شرطين؛ أولاً: أن تكون العلاقة علاقة دولية، فلا يمكن إعمال الخضوع الاختياري للقضاء السعودي في علاقة أجنبية داخلية. ثانياً: أن تكون هناك مصلحة مشروعة في الخضوع لقضاء المملكة.

٥. رأينا خلافاً بين رأيين ينادي أحدهما بفكرة الرابطة الجدية؛ كشرط للخضوع الاختياري، ورأي آخر يكتفي بشرط المصلحة المشروعة في هذا الصدد، ورجحنا الرأي الثاني على الأول.

٦. رأينا المنظم السعودي لم ينص على جواز سلب الاختصاص من المحاكم السعودية، واستعرضنا موقف القانون المقارن في هذا الصدد، وانتصرنا للرأي الذي يجيز للقضاء الوطني (السعودي) التخلي عن اختصاصه لصالح محكمة أجنبية، مادام قد وُجد اتفاق بين الأطراف على سلب الاختصاص من المحاكم السعودية، ومنحه لمحكمة أجنبية.

التوصيات:

في هذا الصدد أربع توصيات، خرجنا بها من البحث وهي كما يلي:

١. نوصي المنظم السعودي بتعديل المادة (٢٨) من نظام المرافعات الشرعية، وإعادة صياغتها؛ بحيث تشتمل على شروط الخضوع الاختياري من جانب، وكذلك تشتمل على التسليم بالشرط السالب للاختصاص وشروط وضوابط ذلك من جانب آخر.

٢. نوصي القضاء بالحرص عند تطبيق المادة (٢٨) من نظام المرافعات، وعدم الأخذ بها على إطلاقها، بل من خلال وضع قيود لها تحفظ التوازن بين مقتضيات التعاون الدولي من جانب، ومقتضيات فعالية الأحكام من جانب آخر.

٣. كما نوصي القضاء بالأخذ بالأثر السالب للاختصاص من القضاء السعودي طالما توافرت شروط ذلك.

٤. تطوير الدراسات الفقهية والنظامية في مجال الاختصاص القضائي الدولي بوجه خاص، وفي مجال القانون الدولي الخاص بوجه عام، لذا نوصي الباحثين بالوقوف على كافة المسائل السالفة ودراستها حتى تكون معينا

للقضاة فيما يفصلون فيه من مسائل.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يكون التوفيق قد حالفنا في اجتهادنا وما انتهينا إليه، والحمد لله رب العالمين.

قائمة مراجع البحث:

أبو الوفا، أحمد (٢٠١٥م). المرافعات المدنية والتجارية. الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.

آل خنين، عبدالله بن محمد بن سعد (١٤٣٣هـ). الكاشف في شرح نظام المرافعات الشرعية السعودي. الجزء الأول. الرياض، دار ابن فرحون.

تناغو، سمير (١٩٧٣م). القانون والإرادة. مجلة عالم الفكر. مجلد ٤، عدد٣، ص ص ١٥٩-٢٠٤.

الحداد، حفيظة (١٩٩٨م). الموجز في القانون الدولي الخاص. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

الروبي، محمد (٢٠١٣م). دور الإرادة في مجال الاختصاص القضائي الدولي. القاهرة، دار النهضة العربية.

الروبي، محمد (٢٠١٣م). الدفع بالإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية. القاهرة، دار النهضة العربية.

رياض، محمد عبد المنعم رياض (١٩٣٣م). مبادئ القانون الدولي الخاص. القاهرة، مطبعة الرغائب.

رياض، فؤاد وراشد، سامية (١٩٩٢م). الوسيط في تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي. القاهرة، دار النهضة العربية.

زكي، حامد (١٩٤٦م). أصول القانون الدولي الخاص المصري. ط ٤، القاهرة، مكتبة عبد الله وهبة.

سلامة، أحمد عبد الكريم (٢٠٠٠م). فقه المرافعات المدنية الدولية. القاهرة، دار النهضة العربية.

سلامة، أحمد عبد الكريم (١٩٩٦م). علم قاعدة التنازع والاختيار بين الشرائع أصولاً ومنهجاً. المنصورة، مكتبة الجلاء الجديدة.

صادق، هشام (٢٠٠٩م). تنازع الاختصاص القضائي الدولي. الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.

صادق، هشام (٢٠١٤م). المطول في القانون الدولي الخاص. الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

صادق، هشام (٢٠١٤م). مدى حق القضاء المصري في التخلي عن اختصاصه الدولي بنظر المنازعات المدنية والتجارية. الإسكندرية، المركز الدولي للدراسات المتخصصة والبحوث والترجمة.

صادق، هشام (١٩٨٥م). التعليق على أحكام محكمة النقض فى مسائل القانون البحري. الإسكندرية، الفنية للطباعة والنشر.

صاوي، أحمد السيد (٢٠١١ م). الوسيط في شرح قانون المرافعات. الإسكندرية، دار النهضة العربية.

عبد العال، عكاشة (٢٠٠٥م). تنازع القوانين. دراسة مقارنة. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبد العال، عكاشة (٢٠١٣م). الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

عبد الله، عز الدين (١٩٨٦م). القانون الدولي الخاص. ج ٢. ط ٩، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فهمي، محمد كمال (١٩٨٩م). أصول القانون الدولي الخاص. الإسكندرية، دار الثقافة الجامعية.

القشيري، أحمد صادق (١٩٦٥ م). الاتجاهات الحديثة فى القانون الذى يحكم العقود الدولية. المجلة المصرية للقانون الدولي. عدد ٢١، ص ص

٦٣-٨٨.

محمود، نادية إسماعيل (٢٠١٥م). نظرية الملاءمة في القانون الدولي الخاص. القاهرة، دار النهضة العربية.

هندي، أحمد (٢٠١٨م). قانون المرافعات المدنية والتجارية. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

والي، فتحي (٢٠١٠م). الوسيط في قانون القضاء المدني. القاهرة، دار النهضة العربية.

References

Abulwafa, Ahmed. (2015). Civil and Commercial Pleadings. Alexandria, Al-Wafa Legal Library.

Al Khanin, Abdullah bin Muhammad bin Saad (1433 AH). Al-Kashef in Explaining the Saudi Legal Pleading System. Part One. Riyadh, Dar Ibn Farhoun.

Tanago, Samir (1973). Law and Will. Alam Al-Feker Journal. Volume 4, Number 3, pp. 159-204.

Al-Haddad Hafizah (1998). A Briefing in Private International Law. Alexandria, Dar Alfeker Al-Jamei.

Al-Rashood, Abdulaziz (2020). Execution of Foreign Judgments Violating the Rules of Jurisdiction. Al-Uloomk Humanitarian and Administrative Journal, Majmaah University, No. 20, pp. 175-200.

Al-Rubi, Muhammad (2013). The Role of the Will in the Field of International Jurisdiction. Cairo, Dar Al-Nahdah.

Al-Rubi, Muhammad (2013). Paying the Referral for the Same Dispute in a Foreign Court. Cairo, Dar Al-Nahda.

Riyad, Mohamed Abdel Moneim Riad (1933). Principles of Private International Law. Cairo, Al Raghaib Press.

Riyadh, Fouad and Rashid, Samia (1992). Mediator in Conflict of Laws and Conflict of International Jurisdiction. Cairo, Dar Al-Nahdah.

Zaki, Hamed (1946). The Origins of Egyptian Private International Law. 4th floor, Cairo, Abdullah Wahba Library.

Salama, Ahmed Abdel Karim (2000). Jurisprudence of International Civil Pleadings. Cairo, Dar Al-Nahdah.

Salama, Ahmed Abdel Karim (1996). The knowledge of the Rule of Conflict and the Choice between the Laws, Principles and Method. Mansoura, the new Galaa Library.

Sadiq, Hisham (2009). Conflict of International Jurisdiction. Alexandria, University Press.

Sadiq, Hisham (2014). Al-Mutawel in Private International Law. Alexandria, House of Academic Printings.

Sadiq, Hisham (2014). The Range of the Egyptian Judiciary's Right to Relinquish its International Jurisdiction Over Civil and Commercial Disputes. Alexandria, International Center for Specialized Studies, Research and Translation.

Sadiq, Hisham (1985). Commenting on the Rulings of the Court of Cassation in Matters of Maritime Law. Alexandria, Al-Faniah for Printing and Publishing.

Sawi, Ahmed El-Sayed. (2011). The Mediator in Explaining the Law of Pleadings.

Alexandria, Dar Al-Nahdah

Abdel-Al, Okasha (2005). Conflict of Laws. A Comparative Study. Alexandria, Dar Al-Marefa.

Abdel-Al, Okasha (2013). International Jurisdiction and Enforcement of Foreign Judgments. Alexandria, Dar Al-Jamia Al-Jadidah.

Abdullah, Izz Al-Din (1986). Private International Law. C 2. 9th floor, Cairo, Egyptian General Book Organization.

Fahmy, Mohamed Kamal (1989). The Origins of Private International Law. Alexandria, Dar Al-Thaqafah Al-Jamiah.

Al-Qushairi, Ahmed Sadiq (1965). Recent Trends in the Law Governing International Contracts. Egyptian Journal of International Law. Number 21, pp. 63-88.

Mahmoud, Nadia Ismail (2015). Appropriation Theory in Private International Law. Cairo, Dar Al-Nahdah Al-Arabia

Hindi, Ahmed (2018). Civil and Commercial Procedures Law. Alexandria, Dar Al-Jamiah Al-Jadidah

Wali, Fathi (2010). Mediator in the Civil Judicial Law. Cairo, Dar Al-Nahdah Al-Arabia.

الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية

Judicial Oversight of the Constitutionality of the Systems in the Kingdom of Saudi Arabia

د.محمد بن علي معجب الكبيري
أستاذ الأنظمة المشارك بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

Dr. Mohammed bin Ali Moajeb Alkabiri
Associate Professor of Law
Prince Sattam bin Abdulaziz University
Kingdom of Saudi Arabia

https://doi.org/10.56760/SHXH5412

ملخص البحث

يعتبر القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة هي القواعد الأسمى و الدستور الأعلى للمملكة العربية السعودية، وبالتالي لا يجوز مخالفتها نهائيا ،وبعدها في التدرج تأتي أحكام النظام الأساسي للحكم، و الذي يعد بمثابة الوثيقة الدستورية المكتوبة للمملكة، وبالتالي المنطق والقانون يفرض عدم إصدار أنظمة مخالفة لهما.

وتعد مراقبة القوانين مسألة مهمة، حيث إنها الوسيلة الأساسية لاستقرار النظام القانوني، ومن اختصاص المحاكم ،حيث تعتبر من أهم الضمانات الممنوحة في سبيل إقرار مبدأ الشرعية و سيادة القانون ، فالدستور هو الذي ينظم كافة المعاملات المتعلقة بالمملكة وعلاقاتها سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي فيجب أن تكون هناك رقابة على مختلف الأنظمة الأخرى لكي لا تتعارض مع ما سبق، ومن جهة أخرى فمبدأ سمو الدستور هو الذي يفرض أن جميع القوانين تصبح دونه وتحته في مبدأ التراتبية، ولا يجوز لأي نظام أن يتقاطع أو يعارض الدستور.

الكلمات المفتاحية:
الرقابة على دستورية القوانين ، الرقابة القضائية ، دور المحاكم في الرقابة، أهداف الرقابة على دستورية الأنظمة ،إجراءات الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة.

Abstract

The Noble Qur'an and the noble Prophet's Sunnah are the supreme rules and the supreme constitution of the Kingdom of Saudi Arabia that are not supposed to be violated at any case. After that، the provisions of the Basic Law of Governance، which are considered as the written constitutional document of the Kingdom، come to the fore. Logic and law; therefore, necessitate the unavailability of issuing any regulations that contradict them.

Monitoring laws is an important issue as it is the primary means for the stability of the legal system، and it is the jurisdiction of the courts as it is considered one of the most important guarantees granted in order to establish the principle of legitimacy and the rule of law. On the other hand، in order not to conflict with the above، the principle of the supremacy of the constitution is the one that dictates that all laws become inferior and below it in the principle of hierarchy and no system may intersect or contradict the constitution.

Keywords:
constitutional oversight of laws; judicial oversight; the role of courts in oversight

مقدمة:

يعتبر الفقه السياسي و الدستوري أن مبدأ سمو الدستور و علو أحكامه على كافة القوانين الأخرى من السمات الأساسية التي يتمتع بها الدستور، وأن وظيفة هذا الأخير تتمثل في تنظيم السلطات العامة في الدولة وتحديد الرابط بينها، وبين الحاكم و المحكوم ، وتحديد شكل الدولة، والمقومات و الركائز السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الحقوق و الحريات، ومن هذا المنطلق نجد أن الدستور هو أسمى تعبير لإرادة الأمة، ويجب على الحاكم و المحكوم احترامه.

وبما أن الدستور في أعلى هرم التنظيم في الدولة فإنه يسمو على كافة الأنظمة الأخرى، وبهذا السمو تنشأ علاقة ترابط بينه و بين القوانين الأخرى ، التي يفترض أنها لا تتعارض معه نهائيا

، ومنه تحرص النظم الدستورية الحديثة على إيجاد نوع من الرقابة على أعمال السلطتين التنظيمية و التنفيذية، فيما يصدر عنها من تنظيمات و قرارات تخالف الدستور ، وقد اختلفت النظم الدستورية في تحديد الهيئة التي يمكن لها حماية الدستور(خطاب . ٢٠١٧ ص ٤٢٠).

ومن هذا المنطلق يتولى الدستور وضع الإطار القانوني العام لجميع أوجه النشاط القانوني في الدولة، وذلك عن طريق تحديد الاتجاهات المختلفة، سواء أكانت السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية، والتي يجب أن تعمل في نطاقها كافة الأنشطة المختلفة في الدولة الحكومية منها أو الفردية، فهو الذي يمنح السلطات والهيئات الحاكمة اختصاصات محددة لكل منها، لا يجوز الخروج عليها؛ لأنها لا تعتبر حقوقا شخصية أو مزايا خاصة لمن يمارسها؛ لذا فإن قواعده تعلو على ما عداها من القوانين والأنظمة الأخرى، والذي ينتج عنه وجوب أن تكون هذه القوانين الأنظمة العادية الصادرة من السلطة التنظيمية في نطاق ما تتضمنه القوانين الدستورية من قواعد وأحكام، والذي يطلق عليه (مبدأ سمو الدستور)، وبذلك يمنع أن تخالف القوانين العادية القوانين الدستورية، بحيث تصبح باطلة وغير دستورية لو خرجت على قواعد وأحكام الدستور، وهو ما يسمى بالرقابة على دستورية القوانين.

وأما الرقابة على دستورية القوانين فإنها تتجلى في صورتين :

الصورة الأولى : الرقابة السياسية، وهذه تتم عن طريق الهيئات السياسية في الدولة التي تتولى فحص القوانين و مدى مطابقتها للنص الدستوري، وهي رقابة سابقة أو قبلية، أي قبل دخول القانون حيز التطبيق.

الصورة الثاني: وهي الرقابة القضائية ، بحيث يعهد إلى هيئة قضائية مهمة مراقبة دستورية القوانين و الأنظمة ، أي أن يتولى القضاء فحص القوانين و الأنظمة ليتحقق من مطابقتها لأحكام الدستور، وهي رقابة بعدية أو لاحقة لإصدار القوانين(رميس . ٢٠٢٠ ص ٣٦٥).

كما تعتبر الرقابة على دستورية الأنظمة والقوانين -سواء أكانت رقابة قبلية أم بعدية- ضمانة عملية لاحترام أحكام الدستور بهدف حماية الحريات و الحقوق، وأن مبدأ المساواة يعتبر حجر الزاوية في القضاء الدستوري.

ولا شك أن من أعظم طاعة الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- التحاكم إلى شريعته عند التنازع، و القضاء يقوم بدور مهم في تطبيق أحكام الشرع والإلزام به، سواء منها ما يتعلق بعلاقة الأفراد مع بعضهم أو علاقة الدولة بالأفراد، ومن أهم ما يقوم به القضاء الرقابة على تطبيق ما يصدر من ولي الأمر أو من ينيبه من أنظمة ولوائح، فيحكم بما وافق الشرع، ويمتنع عن الحكم بما خالفه، ولقد قامت المملكة العربية السعودية على تحكيم شرع الله، و أكد النظام الأساسي للحكم على الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، وأن الكتاب الكريم والسنة النبوية هما المرجع في القضاء، ومن ذلك ما نصت عليه المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم:(النظام الأساسي للحكم ، المادة ٧ الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/ ٩٠ بتاريخ ٢٧/ ٠٨/ ١٤١٢ هـ).

(يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة)

أهمية البحث :

١. تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء

على دور القضاء في مجال الدفع بعدم دستورية الأنظمة المخالفة للشريعة الإسلامية .

٢. المملكة العربية السعودية تتميز عن باقي دول العالم بإقرارها أن الدستور هو القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة، وذلك يستوجب أن تكون هناك رقابة على الأنظمة ومدى توافقها مع الدستور الأسمى للمملكة.

٣. الإشادة بالدور المهم الذي يلعبه القضاء في مبدأ التدرج في القواعد النظامية ،بحيث يحرص على نبذ أي مخالفة القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى .

٤. التعريف بمبدأ الدفع بعدم دستورية الأنظمة والقوانين بين عموم الناس، وأن العصمة فقط للقرآن والسنة.

مشكلة البحث:

أن المبدأ الأساسي هو هرمية التنظيم؛ فيقتضي الأمر ألا تتناقض الأنظمة ، بحيث لا يتعارض المصدر الأدنى مع ماهو أعلى منه ، وبذلك يمكن أن نجد أنظمة فيها مواد مخالفة للدستور؛ مما يستوجب الوقوف عندها وتفعيل مبدأ الرقابة على مدى توافقها مع النظام الأساسي و الدستور و حدود تلك الرقابة.

ومنه تتفرع مجموعة من التساؤلات المحورية حول:

١. ما المقصود بالرقابة على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية؟

٢. ما المصادر و الأسانيد التي يمكن من خلالها تفعيل الرقابة؟

٣. من له الحق في تحريك دعوى الرقابة؟

٤. هل توجد تطبيقات قضائية عليها؟

الدراسات السابقة :

بعد التقصي و البحث حول مختلف الدراسات السابقة، التي تهم الموضوع بشكل أساسي؛ فإننا نسجل ندرة في الأبحاث في هذا الموضوع، وبالخصوص في المملكة العربية السعودية، بحيث يمكننا أن نسجل كدراسات سابقة مايأتي:

١. سلوى حسين حسن رزق ، الرقابة على دستورية الأنظمة في السعودية – مجلة العلوم الشرعية ، جامعة القصيم العدد ١ المجلد ١٢ يوليوز ٢٠١٨م.

٢. عبد الله بن حمود بن عبد الله التويجري ، الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة – بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية – المعهد العالي للقضاء ٢٠١٢م.

سأحاول من خلال بحثي هذا تقصي موضوع الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية ومقارنتها بمجموعة من التشريعات العربية ،و الأجنبية؛ لأجل خلق إضافة نوعية للموضوع.

منهج البحث:

اعتمدت في هذه الدراسة بالأساس على المنهج التحليلي و الاستقرائي، من خلال تحليل مجموعة من الوقائع والحالات التي تدخل فيها القضاء بالدفع بعدم دستورية الأنظمة، إلى جانب استنباط الأحكام الشرعية و القضائية في الموضوع، مع الحرص على مقارنة هذه الأحكام بالأنظمة العربية و الأجنبية الأخرى .

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية الرقابة على دستورية الأنظمة و المحاكم المختصة بالنظر فيها.

المطلب الأول : تعريف ونشأة الرقابة القضائية و الرقابة على دستورية الأنظمة .

الفقرة الأولى : مفهوم الرقابة القضائية .

الفقرة الثانية : نشأة الرقابة القضائية والدستورية على دستورية الأنظمة .

المطلب الثاني : الإجراءات المتبعة أمام المحكمة المختصة بالرقابة القضائية .

الفقرة الأولى: دور القضاء الإداري في الرقابة على دستورية الأنظمة .

الفقرة الثانية :دور القضاء العادي في الرقابة على دستورية الأنظمة .

المبحث الثاني : المصادر الأساسية للرقابة على دستورية الأنظمة، وطبيعة الدفوع المقدمة في الموضوع.

المطلب الأولى : الأسانيد الدستورية و القانونية للرقابة القضائية على الأنظمة .

الفقرة الأولى : المصادر الدستورية للرقابة الدستورية بالمملكة .

الفقرة الثانية : المصادر القانونية لرقابة القاضي على دستورية الأنظمة .

المطلب الثاني : طبيعة الدفع بعدم الدستورية و تطبيقاته .

الفقرة الأولى: حق السلطة العامة في تحريك دعوى الرقابة على دستورية الأنظمة .

الفقرة الثانية : حق الأفراد في تحريك دعوى الرقابة القضائية .

الفقرة الثالثة: تطبيقات قضائية على أنواع المخالفات الدستورية .

المبحث الأول: ماهية الرقابة على دستورية الأنظمة والمحاكم المختصة بالنظر فيها .

من المسلم به أن النظام الأساسي هو أعلى القواعد القانونية في الدولة؛ ولذلك يجب أن تخضع له جميع تلك القواعد القانونية الأدنى منه، وألا تخالفه، وهذا ما يسمى بسمو الدستور، ولما كان للنظام الأساسي للحكم هذا السمو، وكان على التنظيمات الأدنى عدم مخالفته، فقد كان لابد من وجود رقابة آلية تراقب مدى التزام السلطات فيما تصدره من تنظيمات بأحكام النظام الأساسي للحكم، خاصة بعد انكماش فكرة الدولة الحارسة، وانتشار سياسة التدخل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛ مما أدى إلى وفرة التنظيمات، الأمر الذي يخشى معه أن تتعارض مع النظام الأساسي شكلًا أو مضمونًا.

والرقابة تعني معرفة مدى مطابقة القوانين والأنظمة للدستور من عدمها، وعليه فإن الرقابة على دستورية القوانين تتلازم مع مبدأ سمو الدستور وتنتهي بانتهائه، فالرقابة على دستورية القوانين ما هي إلا نتيجة للتفرقة بين القواعد الدستورية والقوانين العادية، وبالتالي فهي لا تثار إلا في ظل الدساتير المدونة الجامدة، وتأسيسا على ما سبق، فقد حظيت الرقابة باهتمام رجال الفقه الدستوري، وحظيت باهتمام دساتير الدول بها، فقامت معظمها بتنظيمها صونًا لدستورها وحفاظًا على سموه، وقد تنوعت صور الرقابة على دستورية القوانين، فمنها رقابة سياسية، ومنها رقابة قضائية بطريق الدعوى الأصلية، أو بطريق الدفع الفرعي، أو بالمزج بينهما، فمثلا الرقابة في الأردن بقيت رقابة قاصرة خجولة متواضعة، لا ترقى إلى مستوى الرقابة القضائية المثالية على الدستورية، ولكن بعد هذه المرحلة من الرقابة على دستورية القوانين في الأردن التي شهدت إنكاراً وتردداً ثم أخيرا قبولاً(العدوان ٢٠١٨ ص ٢٠١٦).

قبل الخوض في موضوع الرقابة على دستورية الأنظمة سواء في المملكة العربية السعودية أو الأنظمة المقارنة؛ لابد لي أن أستهل بمجموعة من التعاريف خصوصا المتعلقة بالرقابة القضائية بصفة عامة، و تليها الرقابة القضائية على دستورية

الأنظمة (مطلب أول) ،وفي مطلب ثاني سأعرج على النشأة و تاريخ الرقابة على دستورية الأنظمة .

المطلب الأول : تعريف ونشأة الرقابة القضائية و الرقابة على دستورية الأنظمة .

من المعروف أن السلطات في الدولة تتكون من ثلاث سلطات ، وهي: السلطة التنظيميّة والتنفيذيّة والقضائيّة،)- تنص المادة ٤٤ من النظام الأساسي للحكم على " تتكون السلطات في الدولة من : السلطة القضائية ، السلطة التنفيذية، السلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات." (،ورغم أنّ مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ مهمّ ويجب العمل به، إلا أن هذا الفصل لا يمنع من وجود تعاون نسبي بين هذه السلطات لتحقيق أهداف الدولة والسمو بها، وبالتالي فإن الرقابة القضائية تُفرض على أعمال السلطة التنظيميّة لفحص مدى تقيد من يسن القوانين لأحكام النظام الأساسي للحكم، وعلى أعمال السلطة التنفيذية "الإدارة العامة" بما يصدر عنها من قرارات وتصرفات؛ للتأكد من الحفاظ على المصلحة الخاصة للأفراد بصيانة حقوقهم وحرياتهم، والمصلحة العامة للمجتمع.

الفقرة الأولى : مفهوم الرقابة القضائية.

يعد عملًا قانونيًّا يتم بواسطة هيئة قضائية تتسم بالكفاية القانونية والخبرة الواسعة ومؤهّلات علمية تجعلهم قادرين على التصدي لأي عمل قضائي يواجههم، وتتم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ودستورية القوانين، وذلك يدل على التأكيد على مبدأ التعاون فيما بين السلطات الثلاث: التنظيميّة والتنفيذيّة والقضائيّة، رغم أن البعض عارضَ مثل هذه الرقابة؛ لأنها من وجهة نظرهم تعدّ خرقًا لمبدأ الفصل بين السلطات، لكنْ لا بدّ من وجود نوع من الرقابة والتعاون فيما بين هذه السلطات ؛حتى يتم تحقيق أهدافها وغاياتها التي وجدت من أجلها، ومن خلال ما سبق فإن مفهوم الرقابة القضائية يعني أنّها الرقابة التي تمارسها هيئة قضائية مختصة للرقابة على مدى مشروعية تصرفات وقرارات الإدارة، كما أنها تفرض رقابتها على مدى ملاءمة القوانين لأحكام النظام الأساسي للحكم) الطهراوي ٢٠١٤ ص ٣٦٣-٣٦٤).

الفقرة الثانية : نشأة الرقابة القضائية والدستورية على دستورية الأنظمة .

من خلال هذه الفقرة سأتحدث حول محورين: الأول: يتعلق بمعنى الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة، وفي محور ثان لنشأة هذه الرقابة.

أولا : معنى الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة.

من خلال بيان مفهوم الرقابة القضائية يتضح لنا أنّ السلطة القضائية تتمتع بمؤهلات قانونية عالية تجعلها قادرة وحدها دون غيرها على الرقابة على دستورية الأنظمة، كما أن هذه السلطة تمتاز بالحياد والاستقلال والثقة الممنوحة من الأفراد تجاهها، فهذه الهيئة هدفها الأسمى التأكيد على احترام مبادئ الدستور، وتنوّعت الأساليب المتبعة في الرقابة القضائية في مختلف دول العالم، إلا أنّها تتفق في هدفها ، وهو التأكّد من ملاءَمَة القانون لأحكام النظام الأساسي للحكم، وتتنوّع هذه الرقابة إلى رقابة الإلغاء ورقابة الامتناع(الخطيب ٢٠١١ . ص٥٥٥-٥٥٤).

أما بالنسبة لرقابة الإلغاء التي تسمّى أيضًا بالرقابة عن طريق الدعوى الأصليّة، وتعني هذه الرقابة أن صاحب الشأن المتضرّر يحق له الطعن أمام المحاكم المختصة أن أحد الأنظمة سارية

المفعول مخالفة لأحكام النظام الأساسي للحكم ، فتنظر المحكمة بجدية هذا الطعن، فإن كان مُحقًّا فإنها تقوم بإلغاء النظام الذي يخالف في أحكامه لقواعد النظام الأساسي، أمّا إذا كان الطعن غير محقّ فيرد ويبقى النظام ساري المفعول(بعلي ٢٠٠٥ ص ٤٥).

أما رقابة الامتناع وتسمّى بالرقابة عن طريق الدفع بعدم دستوريّة الأنظمة، حيث يكون هناك نزاع معيّن بين أحد الخصوم، فيقدم أحد الخصوم دفعًا بعدم دستورية النظام المُراد تطبيقه عليه محلّ النزاع المعروض، فيُوقف القاضي الدعوى الأصلية للنظر بالدفع المقدّم له، فإذا تبين له عدم دستورية القانون فلا يتم تطبيقه على النزاع المعروض، وإن كان النظام غير مخالف لأحكام الدستور فيرد الدفع ويستمر بالنظر بالدعوى الأصليّة.

وفي المملكة العربية السعودية نلاحظ وجود رقابة دستورية سياسية سابقة ولاحقة، ورقابة قضائية والأخيرة تمارس رقابة الامتناع وليس الإلغاء؛ إذ إن رقابة الامتناع في المملكة تختلف عن الدول التي توجد فيها محاكم دستورية.

فالقاضي السعودي يفصل في القضية بعد مباشرته لصلاحية رقابة الامتناع، التي يجد ما يؤيدها في المادة السابعة من النظام الأساسي للحكم، حيث تنص هذه المادة على " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة".

من خلال استقراء هذه المادة يتبين لنا أنها تمثل وثيقة دستورية، لها طابع السمو الشكلي والموضوعي في التدرج التنظيمي المعمول به في المملكة، ويكتفي بالفصل في القضية الماثلة دون أن يتدخل في ولاية الإلغاء(العيسي ٢٠٠٩ . ص ٤٥). والقضاة ملزمون بتطبيق الشريعة الإسلامية في كل ما يعرض عليهم من قضايا، و ذلك وفق القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة، بالإضافة إلى الأنظمة، بشرط عدم تعارضها مع القرآن و السنة (تنص المادة ٤٨ من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على: " تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة)، وفي حالة تعارض النظام يمكن للمحكمة مراجعة الأنظمة، إذ يمكن للقاضي رفض تطبيق أي نظام، إذا ما اقتنع أنه مناقض مع الشريعة الإسلامية(التويجري ٢٠١٢ ص ١٨) .

ثانيا : نشأة الرقابة على دستورية الأنظمة.

يعتبر المسلمون من الأوائل الذين عرفوا بعدم الدستورية، في العديد من الحالات كانوا يدفعون بعدم الدستورية لمجرد غلبة الظن أن هناك مخالفة من قبل المجلس التنظيمي(الشورى) أو رئيس الدولة، كما أن القضاة كانوا متخصصين بالنظر في هذه الدفوع.

وبذلك سبق الإسلام إلى تقرير نظرية " شرعية القوانين أو نظرية دستورية القوانين" و التي تعتبر حاليا من النظريات الحديثة النشأة في مجتمعنا.

ومن تطبيقات الدفع بعدم الدستورية نجد أن الخليفة أبا بكر الصديق أصدر أمرا بإعلان الحرب على المرتدين و مانعي الزكاة ، وأعلنه للصحابة، فبادر عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- إلى مخالفة هذا الأمر والقرار الصادر عن الصديق؛ لمخالفته الحديث الثابت عن رسول الله -صلى الله عليه و سلم- " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على

الله "(متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة، ١ / ٢٩. رقم الحديث ٢٥ . وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ١/ ٥٣، رقم الحديث ٣٦).

وبعد هذا أصدر الصديق الحكم برفض ما قاله عمر ، وأيد ذلك الحكم بقوله " والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأقاتلنهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة و الزكاة(أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس ، ١/ ٥١ رقم الحديث ٣٢).

وفي مثال آخر تجلى ذلك في خلافة عمر بن الخطاب، حيث أصدر أمرا يقضي بألا يزاد في مهور النساء عن أربعين أوقية، وأن الزيادة في ذلك تلقى في بيت المال، فراجعته امرأة في ذلك الأمر، و أمام عمر -رضي الله عنه- وأوضحت في طعنها أنه مخالف لقاعدة قرآنية ورد بها نص قرآني في قوله -تعالى- في سورة النساء الآية ٢٠ " وإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدالَ زَوْجٍ مَكانَ زَوْجٍ وآتَيْتُمْ إِحْداهُنَّ قِنْطاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً "وبالفعل تراجع عمر عن هذا القرار.

ومن الوقائع الأولى في المملكة العربية السعودية ،والتي تثبت نشأة الرقابة القضائية على الأنظمة في المملكة، رفض قاضي المحكمة المستعجلة في مدينة الرياض سنة ١٩٦٥م النظر في تركيز المسؤولية على سائق في حادث انقلاب سيارة ، وأيده على الامتناع عن الحكم رئيس القضاة، بسبب مخالفته للدستور الذي تحكم به البلاد، وهو القرآن و السنة(ابن إبراهيم ١٩٨٤ ص ٢٥٦).

المطلب الثاني : الإجراءات المتبعة أمام المحكمة المختصة بالرقابة القضائية .

تعني الرقابة القضائية وجود هيئة قضائية تتولى الرقابة على دستورية الأنظمة ،ويقصد بالرقابة القضائية على دستورية الأنظمة قيام القضاء بالتحقق من مدى مطابقة القانون لأحكام الدستور، فالرقابة القضائية ترمز إلى الهيئة التي تباشرها وطابعها القضائي.

وهناك من الدول التي تأخذ بالرقابة القضائية على دستورية الأنظمة عن طريق المحكمة الدستورية، وهي محكمة مركزية تتولى البت في الدعاوى المتعلقة بالطعون في دستورية القوانين، وهناك دول أخرى تعطي هذه الصلاحية لجميع المحاكم ، وهذا النظام الأخير هو المطبق في المملكة العربية السعودية .

حيث تختص كافة المحاكم في المملكة بالنظر في مدى دستورية أي نظام، حيث جعل المنظم السعودي كافة المحاكم في السلم الهرمي القضائي تستطيع أن تنظر في مدى دستورية الأنظمة التي تتولى تطبيقها، وباستقراء نظام القضاء في المملكة يتبين لنا وجود نوعين من المحاكم:

الأول: متعلق بالقضاء العام .

والثاني: يتعلق بالقضاء الإداري، وفي كل منهما ثلاث محاكم :

١-المحكمة العليا ٢- محاكم الاستئناف ٣- محاكم الدرجة الأولى ،وفي هذا المطلب سأتولى دراسة دور القضاء الإداري في مراقبة مدى دستورية الأنظمة ، وفي محور ثان لدور محاكم القضاء العام في مراقبة مدى دستورية الأنظمة.

الفقرة الأولى: دور القضاء الإداري في الرقابة على دستورية الأنظمة.

يعتبر القضاء الإداري قديما في أصوله ووجوده،

حديثا في نظامه القانوني ، ويعتبر أغلب الفقه فرنسا مهدا له، حيث يرونه امتدادا متطورا وحديثا لنظام مجلس الملك الذي كان سائدا قبل الثورة الفرنسية، وهناك من يرى في قضاء المظالم الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية نظاما يعد نموذجا فريدا ومتجاوبا مع مقتضيات وظيفة الدولة، وهو نظام يفرض رقابته على الولاة وعمال الدولة، وذوي السلطة، بخلاف القضاء العادي(لحرش ٢٠١٢ ص ٥٤).

أما في المملكة العربية السعودية فيعد ديوان المظالم هو الهيئة القضائية المستقلة و المرتبطة مباشرة بالملك ، حيث يتمتع قضاة ديوان المظالم بكافة الضمانات المنصوص عليها في القضاء العام، كما يلتزمون في المقابل بالواجبات المنصوص عليها(- المادة الأولى من نظام القضاء الصادر بموجب مرسوم ملكي رقم م/ ٧٨ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٤٢٨ هـ والذي ينص على:

- ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة، يرتبط مباشرة بالملك، ويكون مقره مدينة الرياض.

- ويتمتع قضاء الديوان وقضاته بالضمانات المنصوص عليها في نظام القضاء، ويلتزمون بالواجبات المنصوص عليها فيه.).

ومن جملة الضمانات الممنوحة للقضاة؛ لأجل ضمان الحياد وعدم التدخل في أمور السلطة القضائية: هي أنه لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وهو ما يقرر حق المحاكم الإدارية في الرقابة على دستورية الأنظمة.

وتتألف محاكم ديوان المظالم من:

أ: المحكمة الإدارية العليا .

وتتولى هذه المحكمة النظر في الطعون على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية إذا ما كان الطعن يتعلق بالمنازعات التي تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية من قبيل القرارات الإدارية ،ووجود الإدارة طرفا ،ومنازعات العقود الإدارية ،بالإضافة إلى اختصاصات أخرى حددها نظام القضاء وفق المادة ١١ منه .

ومن أهم الاختصاصات الأخرى للمحكمة الإدارية العليا هي النظر في دستورية الأنظمة التي تعتبر مخالفة للدستور العام للدولة أو النظام الأساسي للحكم، بالإضافة إلى رقابتها على جميع الأنظمة و اللوائح.

من خلال استقراء نص المادة ١١ من نظام القضاء نجد أن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن اعتبار اختصاص المحكمة العليا حصرا وفق ما ذكر سابقا ؟ أم أن ما جاءت به المادة ١١ هو فقط على سبيل المثال و الحصر؟

أرى أن المنظم من خلال نظام القضاء قد أفرد هذه الاختصاصات على سبيل الحصر خصوصا حينما بدأ بكلمة " تختص " و انتهى بكلمة " ما يلي" وهذه الصياغة تفيد الجزم والحصر و ليس المثال؛ لذلك أقول: إن اختصاص المحكمة العليا حصر فيما ذكر سابقا، ولا يمكنها النظر في القضايا الأخرى .

ب: محاكم الاستئناف الإدارية .

تعتبر الاستئناف درجة ثانية من درجات التقاضي؛ إذ تضمن تحقُّق القضاء من حدوث أيّ نقص أو خلل محتمل للأحكام ، وذلك عن طريق إعادة نظر الدعوى مرة ثانية أمام محكمة أخرى ،بحيث تكون منفصلة عن الأولى وقضاة مستقلين عن المرحلة الأولى يكونون أصحاب خبرة وتجربة بصورة أكبر .

إذ تتولى محاكم الاستئناف الإدارية النظر بمختلف الأحكام التي تقبل الاستئناف والتي تصدر من

المحاكم الإدارية ، فهي تحكم بعد أن تسمع أقوال الخصوم تبعا للإجراءات المُقرَّرة نظاما، كما تختص محاكم الاستئناف الإدارية بالنظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة عن المحاكم الإدارية. ويتجلى التدرج الهرمي لما تطبقه محاكم الاستئناف الإدارية هو أولا ما دل عليه الكتاب و السنة، ثم ما يصدره ولي الأمر من أنظمة ،والتي تفترض أنها لا تتعارض مع الكتاب و السنة.

وهذا الأخير هو ما يعطي الشرعية لهذه المحكمة لكي تمارس حق الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة.(المادة ١ من نظام المرافعات الشرعية، والمادة ١ من نظام الإجراءات الجزائية.)

ومن جهة أخرى كثر الحديث حول مدى إثارة الدفع بعدم دستورية النظام لأول مرة أمام محاكم الاستئناف الإدارية، وهل يمكننا القول على أن ذوي المصلحة يمكن لهم التمسك بعدم دستورية أي نظام سيطبق في النازلة المعروضة أمام محكمة الاستئناف لأول مرة دون إثارته أمام المحاكم الإدارية ؟

وهنا أقول بأن الأمر وارد وغير ممنوع بتاتا، فما دامت المحكمة الإدارية العليا يمكن لها النظر في عدم دستورية أي نظام لأول مرة أمامها؛ فينطبق نفس الشيء على محكمة الاستئناف الإدارية .

ج: المحاكم الإدارية .

انطلاقا من المادة الثالثة عشرة من نظام القضاء يتبين لنا أن المحاكم الإدارية تختص بالفصل في مجموعة من الدعاوى، والتي تتعلق أساسا بالمجال الإداري والقرارات الإدارية وباقي الدعاوى التي تكون الإدارة طرفا في النزاع ، ومن جهة أخرى تختص كذلك بالرقابة على دستورية الأنظمة، و لها الحق في الرقابة القضائية كالحق الممنوح لمحاكم القضاء العام .

ومن ناحية أخرى يمكننا أن نثير إشكالا يتعلق بمدى إمكانية إثارة الدفع بعدم دستورية نظام يتعلق بالإدارة أو بقرار إداري، مع العلم أن الإدارة لها من الأطر ما يمكنها أن تقف على خبايا أي نظام و معرفة هل هو متوافق مع الدستور أو يعارض في شق منه ، وأرى كذلك أن الدفع بعدم الدستورية أمام القضاء الإداري و في مواجهة الإدارة يعتبر من أهم الضمانات الممنوحة للأفراد؛ لأجل الدفاع عن مصالحها في مواجهة الإدارة، ودرءًا لأي خلل في التنظيم البشري ، والذي يمكنه أن يحتمل الخطأ، و بالتالي ضياع الحقوق أمام الإدارة، فهذه الضمانة من أسمى ما يمكن أن يوفره القضاء لأي شخص، ولأجل إثارته يجب ألا يخرج عن إطار الصفة و المصلحة والشرعية .

الفقرة الثانية : دور القضاء العادي في الرقابة على دستورية الأنظمة.

يعتبر القضاء أحد السلطات العليا في الدّولة، فإنه يتولى مهمة فض الخلافات و المنازعات التي تنشأ بين أفراد الدولة.

وتنتشر في كل دولة أنواع عديدة من المحاكم، و تختص كل محكمة بنوع معين من الدعاوى. ويرجع السبب في تعدد واختلاف أنواع المحاكم و اختصاصاتها للتخفيف على كاهل المرفق القضائي، و الفصل في الدعاوى على وجه السرعة.

وتتكون محاكم القضاء العام في المملكة من المحكمة العليا، و محاكم الاستئناف ،و محاكم الدرجة الأولى ،و تختص كل منها في مسائل محددة و بالنظر في القضايا المعروضة عليها.

أ- محاكم الدرجة الأولى .

محاكم الدرجة الأولى هي أولى درجات التقاضي، يتم من خلالها نشر الدعوى في بدايتها للنظر فيها وإصدار الأحكام في جميع الدعاوي التي تقع

في اختصاصها المكاني والنوعي، وهذه الأحكام لا تكون نهائية بشكل قطعي ينهي النزاع ،وإنما تكون قابلة للاستئناف، باستثناء الأحكام الصادرة في الدعاوى اليسيرة التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء، وبالبحث في هيكلية النظام القضائي وأهمية مرفق القضاء في أمن المملكة؛ دعت الضرورة لانتشار محاكم الدرجة الأولى في جميع محافظات ومدن المملكة العربية السعودية.

وباستقراء المواد من ١٩ إلى ٢٢ من نظام القضاء يتبين لنا أن محاكم الدرجة الأولى تتكون من المحاكم العامة و الجزائية ومحكمة الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى المحكمة التجارية و المحكمة العمالية ، ونظرا لاختصاص كل محكمة و الدعاوى التي تنظر فيها؛ فقد يتبادر إلى الذهن سؤال محوري يتعلق بمدى إمكانية الدفع بعدم الدستورية أمام أي من هذه المحاكم، أم هناك استثناءات على هذا الأمر.

أرى بأن هذه المحاكم تختص بالإضافة إلى اختصاصاتها الأصلية كمحاكم الدرجة الأولى بالفصل في كل القضايا ، فإلى جانب ذلك هي صاحبة الاختصاص ابتدائيا في الرقابة على دستورية الأنظمة في المملكة، وفي أي مجال كان سواء تعلق الأمر بنص إداري أو مدني أو تجاري ، فمن حسنات هذا التوجه هو أن الرقابة على الأنظمة تبدأ منذ أول النزاع أمام المحكمة ،أي أن الفرد له الحق بالدفع بعدم دستورية أي نظام في أي محكمة.

ب- محاكم الاستئناف.

بحسب نظام القضاء يوجد في كل منطقة من مناطق المملكة محكمة استئناف أو أكثر ، وتتولى هذه المحاكم - والتي يطلق عليها "محاكم الدرجة الثانية".

- النظر في الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى التي تقع في دائرتها والتي تكون قابلة للاستئناف .

وتطبق هذه المحاكم في القضايا المعروضة عليها أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة شرط ألا تتعارض مع الكتاب و السنة (المادة ١ من نظام المرافعات الشرعية، و المادة ١ من نظام الإجراءات الجزائية)، وهذا الأخير هو بيت القصيد في موضوعي، و هو الذي يعطي الحق لمحاكم الاستئناف بالحق في الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة كدرجة ثانية من درجات التقاضي.

ج- المحكمة العليا .

وهي بحسب نظام القضاء محكمة واحدة في المملكة ، ومقرها مدينة الرياض ، وهدفها هو مراقبة سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها ، في القضايا التي تدخل ضمن ولاية القضاء العام. وتقع في الرتبة الأولى من التسلسل الهرمي للمحاكم ، وتعتبر المادة الحادية عشرة من نظام القضاء هي خارطة الطريق لعمل المحكمة العليا، حيث نصت على اختصاصاتها بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.

بالإضافة إلى اختصاص آخر يتعلق بجملة اختصاصات المحكمة العليا، هي الفصل في دستورية الأنظمة التي يقدح فيها بمخالفتها للدستور العام للمملكة أو النظام الأساسي للحكم، ويكون لها الحق في الرقابة على جميع الأنظمة و اللوائح(المادة ١١ من نظام القضاء). ومن هذا المنطلق نثمن دور المحكمة العليا باعتبارها المحكمة الأعلى رتبة في مجال السلم الهرمي للمحاكم، وهذا يعطينا ضمانات إضافية

للخروج بحكم أكثر عدالة نظرا لطبيعة تكوين هذه المحكمة و جودة القضاة العاملين بها.

المبحث الثاني : المصادر الأساسية للرقابة على دستورية الأنظمة وطبيعة الدفوع المقدمة في الموضوع.

سأتولى في هذا المبحث تقسيم الدراسة إلى مطلبين، الأول : يتعلق بالأسانيد القانونية و الدستورية للرقابة القضائية على الأنظمة، و في مطلب ثان لطبيعة الدفع بعدم دستورية النظام وتطبيقاته.

المطلب الأول : الأسانيد الدستورية و القانونية للرقابة القضائية على الأنظمة.

يعتبر الدستور أسمى تعبير لإرادة الأمة في كل الدول، كما ان أسمى قانون أو نظام في أي دولة هو الدستور أو النظام الأساسي للحكم كما في المملكة العربية السعودية؛ مما يتأتى منه احترام كافة السلطات بالمملكة لهذا الدستور، وهو ما يطلق عليه مبدأ سمو الدستور(العصار ١٩٩٦ ص ٨٠).

ومن هنا يتبين لنا أنه إن تعارض أي نظام أو نص قانوني مع النص الدستوري كان الدستور مرجحا عليه(عبيد ٢٠٠٢ ص ١٤٤)، والرقابة الدستورية، وبمعنى أوضح الرقابة على دستورية القوانين هي النتيجة الحتمية لهذا المبدأ، و الذي يعد مظهرا من مظاهر المشروعية في المملكة، والذي يعني سيادة حكم القانون أي خضوع جميع السلطات لأحكام الدستور في كل تصرفاتها و أنشطتها(Burdeau ١٩٤٨ ص ٨٣).

وللتعمق أكثر في هذا المجال سنقسم هذه الفقرة إلى محورين: الأول يتعلق بالأسانيد الدستورية للرقابة الدستورية بالمملكة، و الثاني للأسانيد القانونية للرقابة على الدستورية بالمملكة.

الفقرة الأولى : المصادر الدستورية للرقابة الدستورية با لمملكة .

عرفت الرقابة على دستورية القوانين بأنها " التحقق من مخالفة القوانين للدستور ، تمهيدا لعدم إصدارها إذا لم تصدر، أو إلغائها، أو الامتناع عن تطبيقها إذا كان قد تم إصدارها"(الحلو ٢٠٠٥ ص ٤٣٨).

وهو ما يعني بضرورة وجود إما هيئة ذات صبغة سياسية، أو جهة قضائية تكون مهمتها النظر في مدى دستورية القوانين ،أي ما مدى توافق القوانين مع الدستور؟ وهذا ما يؤدي بنا إلى الحديث عن التنظيم الدستوري للرقابة على دستورية الأنظمة، وهو ما يعني أن النظام الأساسي للحكم هو الذي يبين كيفية الرقابة، و كيفية تكوينها، و تنظيم أعمالها، ومن هي الجهة المخول لها الحق بالدفع بعدم الدستورية إن تعلق الأمر بنظام أو نص قانوني، وكذلك للإمكانية المعدة لهذا الغرض، هل عن طريق القضاء أم جهة أخرى متخصصة في ذلك؟ بالإضافة إلى تحديد هل هذه الرقابة تكون قبلية أي قبل إصدار النظام ،أم بعدية أي بعد إصدار هذا النظام؟(رزق ٢٠١٨ ص٥٣٩).

بالإضافة إلى الأشخاص المخول لهم الطعن بعدم الدستورية، هل مؤسسات عمومية ،أم أفراد عاديون، أو المحاكم.

وبنظرة إلى مختلف التشريعات المقارنة أجد لكل دولة طريقتها ونظامها الخاص الذي تتبعه من حيث رقابتها الدستورية، فمنها ما يتبع الرقابة القبلية، أي قبل إصدار القانون ،ومنها ما يتبع الرقابة البعدية، أي بعد إصدار القانون.

ومن الدول التي اعتمدت نظام الرقابة القبلية على دستورية قوانينها نجد النظام الفرنسي، و التي انتهجت أسلوب الرقابة السياسية(العجمي ٢٠١٠ ص ١٧٢).

ولـذا أرى أنـه لا جـدال في أن هـذه ا لإمكانيـة تعـد مـن أهـم الوسـائل الرائـدة التـي اعتمدتهـا فرنسـا، و التـي نـص عليهـا الدسـتور الفرنسـي كـما سـبق ،وبعـد التعديـل الدسـتوري الأخـير تمـت بموجبـه إضافـة الرقابـة البعديـة عـلى الدسـتورية إلى جانـب الرقابـة السـابقة، وذلـك عـن طريـق إحالـة القوانـين للمجلـس الدسـتوري بعـد صدورهـا ودخولهـا حيـز التنفيـذ؛ لأجـل الرقابـة عليهـا و مراقبـة مـدى موافقتهـا مـع الدسـتور(- وهـذا الإجـراء تـم بإضافـة المـادة ٦١ - ١ مـن الدسـتور، والتـي تنـص عـلى) عنـد، مناسـبة النظـر في دعـوى مقامـة أمـام القضـاء، ودفـع أحـد أطـراف الدعـوى بـأن حكـما تشريعيـا ينتهـك الحقـوق والحريـات التـي كفلهـا الدسـتور، يسـتطيع المجلـس الدسـتوري النظـر في هـذه المسـألة بنـاء عـلى إحالتهـا إليـه مـن مجلـس الدولـة، أو محكمـة النقـض الذيـن يتخـذان قرارهمـا خـلال فـترة محـددة ،ويحـدد بقانـون تنظيمـي شروط تطبيـق هـذه المـادة(، واسـتنادا إلى ذلـك صـدر قانـون تنظيمـي في ٩ / ١٠ / ٢٠٠٩م، والـذي سـمى هـذه الرقابـة مسـألة الأولويـة الدسـتورية).

وفي الولايـات المتحـدة الامريكيـة فإنهـا تتبـع نظـام الرقابـة البعديـة عـلى الدسـتورية، وتعـد هـي الرائـدة في اتبـاع هـذا الأسـلوب مـن الرقابـة ،والـذي اتبعتـه بعدهـا معظـم دول العـالم، إلا أنهـا اختلفـت في طـرق تنظيـم الرقابـة الدسـتورية القضائيـة ،فمنهـا مـن نـص عـلى إنشـاء محكمـة دسـتورية عليـا تـم تخصيصهـا فقـط لممارسـة الرقابـة ، ومنهـا مـن أسـند هـذه المهمـة للمحكمـة الاتحاديـة، بحيـث تمارسـها بجانـب باقـي اختصاصاتهـا الأخـرى ، ومنهـا مـن أوكل إلى المحاكـم العاديـة بكافـة درجاتهـا و أنواعهـا(رزق ٢٠١٨ ص ٥٤٢). نستشـف ممـا سـبق مـدى أهميـة التنظيـم الدسـتوري للرقابـة عـلى دسـتورية القوانـين و الأنظمـة في مختلـف دول العـالم، أمـا بالنسـبة للمملكـة العربيـة السـعودية فـلا يوجـد بهـا مـا يشـير الى أي تنظيـم للرقابـة الدسـتورية في أنظمتهـا الأساسـية التـي تعـد بمثابـة وثائـق دسـتورية لهـا سـواء القديمـة أو الحديثـة(العجمـي ٢٠٢٠ ص ٣٦٩)، لكـن مـن جهـة أخـرى هنـاك رقابـة تمـارس مـن طـرف القضـاء دون تنظيـم قانـوني صريـح بذلـك، ومـؤدى ذلـك هـو وجـود الرقابـة الدسـتورية فيهـا عـلى الرغـم مـن غيـاب التنظيـم الدسـتوري الصريـح لهـا ،أو إفـراد مـا يسـمى بالقضـاء الدسـتوري أو تنظيـم للدعـوى الدسـتورية بكافـة أشـكالها وإجراءاتهـا.

وقدأغفـل النظـام الأسـاسي للحكـم في المملكـة الطعـن أو التعـرض، أو حتـى الإشـارة لموضـوع دسـتورية الأنظمـة ، إلا أنـه تـرك هـذا المجـال عامـا، وفتـح البـاب أمـام القضـاء؛ لأجـل الخـوض فيـه دونـما التنصيـص بشـكل صريـح، كـما أنـه لا توجد أي نصـوص صريحـة تفيـد الوقـوف عـلى كيفيـة خاصـة للنظـر في الدعـاوى المتعلقـة بالرقابـة الدسـتورية.

لـذا فليـس هنـاك أي مانـع أن يعيـد المنظـم في المملكـة العربيـة السـعودية النظـر في مسـألة تنظيـم الرقابـة الدسـتورية بنـص صريـح وواضـح ؛نظـرا لمـا يتمتـع بـه هـذا الموضـوع مـن أهميـة بالغـة، ولا يكتفـي فقـط بإقرارهـا مـن الناحيـة الضمنيـة ، ومنـه اقـترح إنشـاء محكمـة دسـتورية خاصـة تتـولى مسـألة البـت في مـدى دسـتورية الأنظمـة و القوانـين، وهـذا حتـما سـيترتب عنـه آثـار مهمـة، منهـا: إقـرار مبـدأ سـمو الدسـتور، وحمايـة مبـدأ الشرعيـة و المشروعيـة.

الفقـرة الثانيـة : المصـادر القانونيـة لرقابـة القـاضي عـلى دسـتورية الأنظمـة.

لقـد بـادر القضـاء في إقـرار مبـدأ الرقابـة عـلى دسـتورية الأنظمـة انطلاقـا مـن إغفـال مجموعـة مـن التشريعـات لتنظيـم مبـدأ الرقابـة الدسـتورية عـلى

قوانينها؛ فلأجل إبعاد الجدل قام القضاء بممارسة الرقابة الدستورية و النظر في الطعون المقدمة في هذا المجال؛ استنادا إلى مجموعة من الأمور القانونية المهمة، ومنها:

أ- مبدأ استقلال القضاء .

يعتبر القضاء مستقلا عن السلطات الأخرى، ولا يخضع لأي ضغوطات من أي كان ، فالقاضي يفترض فيه تحقيق العدالة و الدفاع عليها، ومن هذا المنطلق نجد نظام القضاء في المملكة يمنح للقضاة كافة الضمانات لأجل ممارسة مهامهم باستقلالية بعيدا عن كل أشكال الضغط، فلا يمكن للسلطة التنفيذية أو التنظيمية التدخل في عمل القضاء، أو أن تجبرها على اتباع أي أوامر أو تعليمات ، فتبقى السلطة القضائية محتفظة باستقلالها و سلطتها الكاملة إزاء القانون المخالف، فكلتا السلطتين تخضعان لأحكام الدستور وملزمة باحترامه(باز ٢٠١٢ ص ٤٢).

ب- سمو القواعد الدستورية عن النظم و القوانين.

ويقصد بمبدأ سمو الدستور هو علو القواعد الدستورية على غيرها من القواعد القانونية المطبقة في الدولة، وهذا يعني أن أي قانون تصدره الدولة يجب ألا يكون مخالفا للدستور، ولا فرق في كون الدستور مكتوبًا أو عرفيًّا.

ويراد بسمو الدستور أيضا أن النظام القانوني للدولة بأكمله يكون محكوما بالقواعد الدستورية، إن أية سلطة من سلطات الدولة لا يمكن أن تمارس إلا السلطة التي منحها إياها الدستور أو النظام الأساسي للحكم، وبالحدود التي رسمها. ويعتبر مبدأ السمو من المبادئ المسلم بها في فقه القانون الدستوري ،حتى في حالة عدم النص عليه في صلب الوثيقة الدستورية.

و تجد فكرة سمو الدستور في الواقع أساسها في كتابات مفكري نظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر الأوربي (إلا إنها لم تتبلور كمبدأ في عالم الواقع والقانوني) إلا بعد انتصار الثورتين الأمريكية والفرنسية(البحري ٢٠٠٩ ص ٥٠).

وقد أعلن المبدأ لأول مرة في الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٧، حيث نصت المادة (٦) منه على أن: (يكون هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر بموجبه، وجميع المعاهدات المبرمة أو التي ستبرم بموجب سلطة الولايات المتحدة، القانون الأعلى للبلاد، ويلزم بذلك القضاة في كل ولاية، بغض النظر عما يناقض هذا في دستور أو قوانين أية ولاية).

وبعد الثورة الفرنسية ساد مبدأ سمو الدستور في الفقه الدستوري الأوربي، ومن الدساتير الأوربية التي نصت عليه صراحة الدستور التشيكوسلوفاكي لعام ١٩٢٠م، وكذلك الدستور الإيطالي عام ١٩٤٧م ، إذ نصت هذه الدساتير على أنها تتمتع بقوة تكون ملزمة لجميع السلطات العامة في الدولة(غالي ١٩٩٠ ص ٨٧). غير أن مبدأ سمو الدستور لم يقتصر فقط على دساتير الديمقراطيات الغربية، بل امتد وشمل دساتير الدول الاشتراكية أيضا، ومنها دستور الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧م، إذ نصت المادة (١٧٣) منه على أن (لدستور الاتحاد السوفيتي قوة القانون الأعلى - وجميع القوانين وسائر مقررات هيئات الدولة تصدر على أساس دستور الاتحاد السوفيتي ووفقًا له). وقد نصت الفقرة (٣) من المادة (٨٨) من دستور ألمانيا الديمقراطي الصادر في نيسان عام ١٩٦٨م، على أنه (لا يجوز للتعاليم القانونية أن تتعارض مع الدستور. ويقرر مجلس الشعب صحة دستورية التعليم القانونية في حالة

الشك فيها) (بسيوني ٢٠٠٦ ص ٥٠) هذا وقد تبنت دساتير دول عربية مبدأ سمو الدستور ونصت عليه بعض دساتيرها، من ذلك دستور جمهورية الصومال (الصادر في عام ١٩٦٠م، حيث أوجبت المادة (٩٨) منه ضرورة مطابقة القوانين لأحكام الدستور، وألزمت جميع الهيئات الحاكمة وجميع الأشخاص التابعين للدولة بالحفاظ على الدستور. وكذلك نصت المادة (٣) من دستور السودان الانتقالي لعام ١٩٨٥م، على أن (تسود أحكام هذا الدستور على جميع لقوانينه ويلغى من أحكام هذه القوانين ما يتعارض مع أحكام هذا الدستور بالقدر الذي يزيل ذلك التعارض)(الشكري ٢٠٠٤ ص ١٢).

وفي تفسير هذا المبدأ تقول المحكمة الدستورية العليا المصرية (في حكمها الصادر بالجلسة المنعقدة يوم السبت ١٢ فبراير/ شباط ١٩٩٤م في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٤ قضائية "دستورية"): "إنَّ القواعد الدستورية تحتل من القواعد القانونية مكانًا عَلِيًّا لأنها تتوسَّد منها المقام الأسمى كقواعد آمرة، لا تبديل فيها إلا بتعديل الدستور ذاته"، وتقول أيضًا في حكم آخر لها (صادر بالجلسة المنعقدة يوم السبت ٨ يوليو/ تموز سنة ٢٠٠٠م في القضية رقم ١١ لسنة ١٣ قضائية "دستورية"): "وحيث إن رقابة هذه المحكمة للنصوص التشريعية المطعون عليها إنما تتغيَّا ردَّها إلى أحكام الدستور، تغليبًا لها على ما دونها، وتوكيدًا لسموها على ما عداها، لتظل الكلمة العليا للدستور، باعتباره القانون الأساسي الأعلى الذي يرسي القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم، فيحدّد للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية صلاحياتها، واضعًا الحدود التي تقيّد أنشطتها، وتحول دون تدخل كل منها في أعمال الأخرى، مقرّرًا الحقوق والحريات العامة، مرتّبا ضماناتها".

ويستفاد من ذلك كله أنَّ قواعد الدستور تستوي على القمة من البناء القانوني للدولة، وتتبوأ مقام الصدارة بين مجمل قواعد النظام العام التي يتعين على الدولة بسلطاتها الثلاث التزامها ومراعاتها، باعتبارها أسمى القواعد الآمرة، وأحقها بالنزول على أحكامها، وإهدار ما يخالفها من تشريعات(الدبس ٢٠١٤ ص ٢٢٠).

ومن نتائج سمو الدستورمايلي:

١. تكون قواعد الدستور أكثر ثباتا من القواعد القانونية العادية .
٢. لا يمكن إلغاء القواعد الدستورية إلا بقواعد دستورية .
٣. وجوب انسجام القواعد القانونية العادية مع القواعد الدستورية وعدم تعارضها معها .

ج: طبيعة عمل القضاء في المملكة العربية السعودية .

يعتبر القضاء ملزما باتباع النص القانوني الأعلى قيمة حين تعارضه مع تنظيم أدنى منه، وذلك يفرض على القاضي حينما يطبق النظم و القوانين المتفاوتة في القيمة القانونية استحضار تطبيق القاعدة الأعلى ، ومن هذا المنطلق نستشف صلاحية القاضي في النظر بدستورية القوانين، فهذه الصلاحية مشتقة من صلاحيته بالفصل في المنازعات الناجمة عن الاختلاف في القوانين ؛إذ إن الدستور ماهو إلا قواعد قانونية تتصف بسموها على ما عداها من نظم و قوانين أخرى،وبالتالي تكون الأحقية له في التطبيق إذا ما تعارضت هذه القوانين ونصوصه، سواء كانت في مبادئها أو أحكامها، فتكون مهمة القاضي هي الترجيح بين الدستور و القانون العادي ،ولا يمكن له في هذه الحالة، فحين تقع قناعة القاضي باتباع النص القانوني الأولى بالاتباع و التطبيق، ويستبعد القاعدة الأدنى رغم بقائها قائمة وسارية المفعول كما يمكن تطبيقها

في حالات أخرى(العجمي ٢٠١٦ ص ٢١٦) .
فإذا كان القضاء في العديد من دول العالم يعطي لنفسه الصلاحية لأجل الرقابة على دستورية الأنظمة؛ فالقضاء السعودي هو أيضا يمكنه ممارسة الرقابة على دستورية الأنظمة، فانطلاقا من أن التنظيم النافذ في المملكة هو عبارة عن مجموعة من الأحكام والمبادئ التي تتسم بطابع الدوام و الخلود(الطهراوي ٢٠٠٨ ص ٤١٠) ، فلا يسع للسلطات مسها أو تحويرها أو الخروج عليها ،حيث إن النظام الأساسي للحكم في المملكة يعتمد على الشريعة الإسلامية ،حيث تنص المادة الأولى منه على " المملكة العربية السعودية دولة إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم" وبالتالي فإن الأنظمة يجب أن تستند إلى الدستور الأسمى، وهو كتاب الله والسنة النبوية، وتستوحي منها أحكامها وفروضها.

ومن جانب التنظيم القضائي للمملكة، وخصوصا في آخر تعديلاته لسنة ٢٠٠٨م، والذي نص على إعادة ترتيب المحاكم بالإضافة إلى إنشاء المحكمة العليا ،و التي تشبه في اختصاصاتها المحاكم الدستورية الموجودة في باقي الدول، وهذه الأخيرة تعتبر أعلى الهرم القضائي(المادة ٩ من نظام القضاء).

ومن جهة أخرى نجد المادة ١١ من نظام القضاء التي تحدد اختصاصات هذه المحكمة بدقة ،حيث نصت على مايلي:

تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية ، إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:

أ. مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها، أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، بما في ذلك مخالفة مبدأ قضائي تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا.

ب. صدوره عن محكمة غير مختصة.

ج. صدوره عن محكمة غير مكونة وفقًا للنظام.

د. الخطأ في تكييف الواقعة، أو في وصفها.

ه. فصله في نزاع خلافًا لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى.

و. تنازع الاختصاص بين محاكم الديوان.

ومما ذكر أعلاه نستشف أن المنظم يقر برقابة القضاء على دستورية الأنظمة لكن دون وضع تنظيم خاص له ، ولذلك فإن القضاء السعودي ملزم بممارسة حق الرقابة على دستورية الأنظمة، سواء كانت أنظمة عادية أو لوائح تنفيذية ،والتي يتبين أنها تتعارض مع الكتاب و السنة.

وأضيف كذلك على أن الرقابة القضائية التي تنهجها المملكة هي الأكثر تطبيقا بين دول العالم على عكس الرقابة السياسية ، ومن هذا المنطلق فإن الرقابة القضائية تدخل في صلب الاختصاص القضائي بالموازاة مع اختصاصه بالفصل في المنازعات الأخرى، وفق التدرج الهرمي للأنظمة و القوانين، بمعنى أوضح إذا وجد نص تنظيمي يتعارض مع النظام الأساسي للحكم فإنه ملزم باستبعاده، وهذا ما يسمى بمنطق العدالة و المشروعية(رزق ٢٠١٨ ص ٥٧٤).

وفي خضم مبدأ و اختصاص القضاء للنظر في مدى دستورية النصوص القانونية فأرى كذلك ضرورة تطبيق الرقابة القبلية ،أي قبل إصدار النظم و القوانين وقبل دخولها حيز التنفيذ، فعملية إصدار القوانين هي بشرية محضة مما تحتمل الخطأ ، ومبنية على أساس التنبؤ بالمستقبل، ولا شك أن هذه العملية قاصرة عن الإحاطة بمختلف جوانب الشيء المراد تقنينه ، ووجود الرقابة البعدية أي بعد إصدار النظام مهمة للغاية ؛لأجل تصحيح

الخطأ ، لكن لا مناص من إحلال الرقابة القبلية كذلك، على غرار أغلب التشريعات الدولية ليدخل في اختصاص المحكمة العليا، ويمنح لها هذا الاختصاص حصرا دون باقي المحاكم الدنيا، مع الاحتفاظ كذلك بالاختصاص في الرقابة البعدية، مع وجوب التنصيص على الإجراءات اللازمة لرفع دعوى عدم الدستورية، و كيفية الطعن فيها وحجية الأحكام الصادرة عنها.

المطلب الثاني : طبيعة الدفع بعدم الدستورية و تطبيقاته.

اختلفت دول العالم في الطريقة التي يمكن من خلالها إثارة الدفع بعدم دستورية القوانين، ومن له الصلاحية في تحريك هذه الدعوى ،هل هي حكر فقط على السلطة العامة؟ أم أن الأشخاص و الأفراد العاديين لهم الحق كذلك في إثارة هذه الدعوى؟ ولذلك سأقوم بتقسيم هذه الفقرة إلى (أولا) حق السلطة العامة في تحريك دعوى الرقابة، و (ثانيا) حق الأفراد في تحريك دعوى الرقابة، و (ثالثا) تطبيقاته.

الفقرة الأولى: حق السلطة العامة في تحريك دعوى الرقابة على دستورية الأنظمة.

أقرت العديد من الدساتير على إعطاء الحق في تحريك دعوى الرقابة فقط لرئيس الدولة، أو الحكومة، أو المجلس البرلماني ، أو لهيئات حكومية أخرى ،بحيث لا يكون هناك مكان للأفراد العاديين؛ لأجل رفع دعوى عدم الدستورية . ومن باب النهي عن المنكر و رفع الظلم عن الرعية ؛ من واجب القاضي التصدي من تلقاء نفسه لدعوى الرقابة الدستورية ، إذا ما رأى أن القانون الواجب التطبيق أمامه مخالف لنص قطعي من القرآن الكريم أو السنة ، ولا يلزم في هذه الدعوى شكليات محددة كما في النظم العصرية ، كما أنه لا يوجد هناك أي شروط لممارستها ، فيعتبرها الدين الحنيف من باب رفع المظالم عن العباد ومن باب دعوى الحسبة.

وفي المملكة العربية السعودية لم يحدد المنظم جهة معينة وخاصة لأجل تحريك دعوى الرقابة القضائية ، وبالتالي فإن تحريك هذه الدعوى متاح للسلطة العامة، استنادا لنصوص الشريعة الإسلامية والأنظمة ، ومنها النظام الأساسي للحكم(المادة ٤٨ من النظام الأساسي للحكم) والذي أعطى السلطة القضائية حق تحريك دعوى الرقابة الدستورية.

الفقرة الثانية : حق الأفراد في تحريك دعوى الرقابة القضائية .

يمكن للأفراد تحريك دعوى الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة على غرار السلطات العامة لكن بطريقة مختلفة ، فإذا كان الدستور يمنح للسلطات العامة هذا الحق عن طريق تحريك الرقابة بالدعوى المباشرة ،أو الأصلية ،أو أي إجراء آخر أمام المحاكم المختصة ؛فإنه يمنح للأفراد الحق كذلك في تحريك الدعوى، لكن بأسلوب غير مباشر، عن طريق سلطة عامة وهي القضاء ،ويكون ذلك بإثارة الدفع أمام القضاء بمناسبة دعوى مرفوعة، فإذا ما رأت المحكمة جدية هذا الدفع وأبرزت ووضحت قناعتها في عدم دستورية هذا التنظيم؛ أذنت للفرد صاحب الدفع في رفع دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية المختصة.

ومن جملة الدول التي أخذت بهذا الاتجاه نجد الإمارات العربية المتحدة، حيث أقرت في دستورها على الجواز للأفراد العاديين من ذوي المصلحة حق الدفع بعدم دستورية أي قانون في الحالة التي يكون هذا القانون قابلا للتطبيق في تلك النازلة،

وهذا هو الحق الحصري الوحيد للفرد، ولا يمكن تحريك الدعوى الأصلية المباشرة.

وهناك من الدساتير الأخرى والتي تذهب إلى تحريك الدعوى الأصلية ضد الأنظمة المخالفة للدستور إلى حد الترخيص بها للأفراد العاديين و غيرهم من أشخاص القانون الخاص ، مؤكدة على أنه لا يشترط في تحريك هذه الدعوى سوى توفر شرط المصلحة ، وهذا ما نستشفه من دستور الكويت ،وأيضا ما نص عليه دستور المملكة المغربية . وهذه الضمانات الممنوحة للأفراد و الأشخاص العاديين تعد من أسمى الحقوق التي أعطيت لهم ؛ لأجل ممارسة حقهم الدستوري في الطعن في أي نص قانوني وإبطاله لمخالفته للدستور، وتماشيا مع حق دستوري آخر، و هو الحق في التقاضي المكفول للجميع بدون استثناء، حيث إنه يمكن للشخص العادي في العديد من الدول الطعن في دستورية أي قانون أمام جهات القضاء المدني و الإداري و التجاري، بالإضافة إلى أعلى هيئة للرقابة على الدستور، وهي المحكمة الدستورية.(عمار ٢٠١٣ ص ٢٩٦).

ومن جهة أخرى نجد أن الشريعة الإسلامية قد أوجبت على المسلمين أن يأمروا بالمعروف و ينهوا عن المنكر، ومن هذا المنطلق تتجلى الرقابة الدائمة لكافة أطياف الشعب الإسلامي على السلطة العامة و على أنظمتها.

وهذا ما أخذت به المملكة العربية السعودية بسماحها لكافة الأفراد بتحريك هذه الرقابة بطريقة غير مباشرة عن طريق السلطة القضائية، ويكون هذا بالدفع أمام القضاء بمناسبة الدعوى المرفوعة، شريطة أن تكون للشخص المصلحة والصفة في ذلك، ويرى بعض الفقهاء أنه تكفي المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محدق، أو الاستيثاق لحق يخشى زواله(التويجري ٢٠١٨ ص ١٠٥)،ومن جهة أخرى إذا رأى القاضي أن الدعوى صورية كان عليه رفضها، وله الحكم على المدعي بنكال(المادة ٤ من نظام المرافعات الشرعية) .

الفقرة الثالثة: تطبيقات قضائية على أنواع المخالفات الدستورية .

سأتولى في هذه الفقرة الوقوف على حالتين تتعلقان بنظم مخالفة للدستور، الأولى تتعلق بمخالفة التدرج الهرمي للأنظمة، و الثانية لمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية .

أ: مخالفة التدرج الهرمي للأنظمة.

يأتي الدستور في قمة الهرم التشريعي ،حيث يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة أيا كان شكلها (بسيطة أم مركبة)، ونظام الحكم سواء كان (ملكيًّا أم جمهوريًّا)، وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها، من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات التي بين السلطات وحدود كل سلطة ،والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة ، ويشمل الدستور اختصاصات السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي .

ويتم وضع الدستور في الأنظمة الديمقراطية إما عن طريق الجمعية التأسيسية المنتخبة، أو عن طريق الاستفتاء الدستوري العام(العجمي ٢٠١٨ ص ٢٠١).

ومن التطبيقات القضائية لمخالفة التدرج الهرمي للأنظمة نجد الحكم رقم (٢٥/ د/ إ/ ١٠) لسنة ١٤٢٨ هـ في القضية رقم (٦٠٨٣/ ٢/ ق) لسنة ١٤٢٧ المؤيد بحكم هيئة التدقيق رقم (٢٨٨/ ت/ ٦) لسنة ١٤٢٨هـ ، وتتلخص وقائع هذه النازلة في أن المدعي أودع دعواه، ومن ضمنها

الطعن في الفقرة رقم ٣ من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الملحقة بالمادة ٦٢ من ذلك النظام، و كذلك الفقرة ٢ من اللائحة التنفيذية الملحقة بالمادة ٢٠٨ من نفس النظام ، وذكر شرحا لأسانيد دعواه بأن نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٢١ وتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٤٢١هـ نص في المادة ٦٢ منه على أن: (تكون المرافعة شفوية على أن ذلك لا يمنع من تقديم الأقوال والدفوع في مذكرات مكتوبة تتبادل صورها ويحفظ أصلها في ملف القضية مع الإشارة إليها في الضبط) وهو نص في أن لكل قضية ملفا خاصا تودع فيه المرافعات المكتوبة، وتدون جميع المرافعات الشفوية في الضبط الخاص بها ،وهو ما يعني عدم إلزام القاضي بكتابة جميع المذكرات في محضر ضبط القضية، إلا أن الفقرة ٣ من اللائحة التنفيذية الملحقة بالنظام جاءت بحكم يخالف ذلك ،حيث نصت على أن: (يرصد في الضبط ما اشتملت عليه المذكرات من أقوال ودفوع مؤثرة في القضية) الأمر الذي تسبب في إطالة أمد القضايا في المحاكم الشرعية بسبب إشغال القضاة ومعاونيهم في ضبط جميع ما يقدم في القضايا، كما يمكن أن يستعمل هذا الطعن بشكل تعسفي لأجل تأخير أمد التقاضي و الدخول في متاهات أخرى ، لذلك على القضاء أن يكون حاسما في هذا الأمر، ويفرض عقوبات أو غرامات على كل شخص يكون دفعه في هذا الاتجاه ،و يكون غرضه فقط إطالة وقت التقاضي و المماطلة؛ مما يعني ضياع الحقوق.

وأضاف بأن المادة ٢٠٨ من نظام المرافعات الشرعية نصت على أن: (للدائن أن يطلب إيقاع الحجز التحفظي على منقولات مدينه إذا لم يكن للمدين محل إقامة ثابت في المملكة) وهي واضحة في أن الحجز التحفظي منحصر في المنقول، إلا أن الفقرة رقم ٢ من اللائحة التنفيذية، والتي ألحقت بتلك المادة جاءت بما يخالف ذلك ،حيث أضافت حكما جديدا يتعلق بالعقار، إذ نصت على أنه: (إذا كان المتنازع عليه عقارا وقد أقيمت فيه الدعوى فللقاضي بناءً على طلب الخصم أن يوقف نقل الملكية وما في حكمها إذا ظهر لذلك ضرورة) وطلب المدعي إلغاء هاتين الفقرتين من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية لما احتوته من مخالفة صريحة للنظام.(العجمي ٢٠١٨ ص ٨٨) .

وفي حكم آخر صادر عن المحكمة الإدارية في ديوان المظالم رقم الحكم (٩٢/ ت/ ٥) لعام ١٤٢٤ هـ، والذي قضى بأن المادة (٣٨) من نظام المطبوعات و النشر الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ١٧ وتاريخ ١٣/ ٠٤/ ١٤٠٢ تعاقب على مخالفة أحكامه فقط، ولا تعاقب على مخالفة لائحته التنفيذية، وأن المخالفة المنسوبة إلى المدعي هي مخالفته للائحة التنفيذية و ليست مخالفته للنظام.

ومن الأنظمة التي فيها مخالفة للتدرج الهرمي: اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادرة لتنفيذ نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وقد نص في مادته الأولى على أن يكون التأمين في المملكة تأمينًا تعاونيًّا، وألا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. إلا أن اللائحة الصادرة لتنفيذ هذا النظام تخالف هذه المادة من وجوه؛ مما جعل التأمين المبين فيها تجاريًّا وليس تعاونيًّا.

ويستنتج من هذا المثال أعلاه ضرورة احترام عقد التأمين لأحكام الشريعة الإسلامية ، و ألا تتعارض معها ، لكن الإشكال حول صدور اللائحة التنفيذية ،والتي تقر في بعض مقتضياتها بأن التأمين تجاري وليس تعاونيا؛ مما يكون هنا في هذه النازلة مخالفة التدرج الهرمي للأنظمة .

ب: تطبيقات قضائية على مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية .

إذا كانت القواعد الدستورية تحتل قمة هرم تدرج القواعد القانونية، بحيث لا يسمو عليها قواعد قانونية أخرى، فإن هذا السمو في الشريعة الإسلامية كما سبق ذكره يكون للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فتهدف الرقابة الدستورية في الشريعة الإسلامية إلى مبدأ حماية القانون الأساسي، والمصدر الأسمى للتشريع، وهو القرآن الكريم، والسنة النبوية وما ورد فيهما من أحكام، وبالتالي لا يجوز الخروج عليهما أو مخالفتهما، حيث إن الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى للمملكة، و جميع الأنظمة و القوانين الوضعية التي يقوم الإنسان بتشريعها تأتي في مرتبة ثانية ،و أدنى من الشريعة الإسلامية ،بحيث تسعى إلى تحقيق أهداف دنيوية، و مبنية أساسا على تنظيم العلاقات بين الأشخاص فيما بينهم و الدولة و المؤسسات العمومية .

وهنا يكون التساؤل على من تقع مسؤولية التأكد من عدم مخالفة النظام لأحكام الشريعة؟

إذا حدث ووقعت مخالفة لهما من أحد المجتهدين كان الاجتهاد باطلا ومردودا على صاحبه، وعلى القضاء أن يبطله ولا يعمل به، كذلك لا يجوز للقاضي أن يخالف النصوص القرآنية، أو نصوص السنة النبوية قطعية الدلالة والثبوت، وإذا خالف في حكمه نصًّا قطعيًّا الدلالة والثبوت كان حكمه باطلا(العجمي و ذنيبات ٢٠٢٠ ص ٣٢١)، بمعنى آخر إذا عرضت على القاضي قضية وفيها من الأحداث و الوقائع المبنية على نصوص قانونية تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ؛فإن من اللازم على القاضي ألا يأخذ بهذه النصوص نهائيا؛ لأنها تخالف التشريع الأسمى، وفي حالة مخالفته لهذه الأمور فإن الحكم يعد باطلا .

ومن تطبيقاته على مستوى القضاء نجد الحكم رقم ١٠٣/ د/ تج/ ٥ لعام ١٤٢٠ في القضية رقم ١٢١١/ ١/ ق لعام ١٤٢٠ أنه بتاريخ ١١/ ٠٩/ ١٤٢٠ هـ ، أصدرت الدائرة التجارية الخامسة بديوان المظالم حكما ضد وزارة التجارة بشأن تسجيل علامة تجارية؛ لوضعها على خدمات إنتاج الأفلام السينمائية، وإنتاج أفلام الفيديو، وإنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيون المرخص بالفئة ٤١ ، إذ بعد أن استعرضت الدائرة وقائع النزاع الذي كان يدور حول مشروعية نظام حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٤١ وتاريخ ٠٢/ ٠٧/ ١٤٢٤هـ الذي صدر على أساسه القرار المطعون فيه- قرار لجنة التظلمات والاعتراضات بوزارة التجارة رقم ١٩٤ وتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٤١٩ هـ بشأن أحد المسلسلات التلفزيونية، واستظهرت نصوص المواد ٧-٤٦-٤٨ من النظام الأساسي للحكم قضت بإلغاء ذلك القرار، و قالت في الأسباب: (إنه إذا رأى القاضي على حسب اجتهاده أن ذلك النظام أو إحدى مواده المطلوب تطبيقها على القضية المعروضة يتعارض مع الكتاب والسنة، فله أن يمتنع عن تطبيقه، وهو ما يتفق مع ما اتفق عليه الإجماع الذي هو أحد مصادر التشريع الإسلامي، من أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي بخلاف ما يعتقد (الحكم رقم ١٠٣/ د/ تج/ ٥ لعام ١٤٢٠ في القضية رقم ١٢١١/ ١/ ق لعام ١٤٢٠ بتاريخ ١١/ ٠٩/ ١٤٢٠ هـ الدائرة التجارية الخامسة بديوان المظالم).

ويؤخذ من هذا الحكم على أن مبدأ الدفع بعدم دستورية الأنظمة تجاوز المسائل المتعلقة بالقرآن والنسة، بل الأكثر من هذا تعداه إلى الاجماع و ما أجمع عليه السلف الصالح ،حيث إن القاضي لا يجوز أن يقضي بما يخالف الإجماع، وهو ما

يظهر في هذا الحكم الرائد، و الذي يعتبر من بين أهم الأحكام التي صدرت في هذا المجال المتعلق بتعارض النصوص القانونية مع أحكام الشريعة الإسلامية و مصادر تشريعها .

خاتمة :

تعتبر الرقابة على دستورية القوانين و الأنظمة من الأهمية بمكان ؛لأجل تحقيق هدف سام، وهو حماية النصوص الدستورية، بالإضافة إلى حماية مبدأ الأمن القانوني في المجتمع، و الذي يعتبر الحجر الأساس في حماية العلاقات التعاقدية و النظامية، ولتحقيق الاستقرار سواء للدولة أو للأشخاص باعتباره عملا قانونيا يهدف أساسا إلى التثبت من تطابق أحكام القانون و موافقتها مع الدستور، بالإضافة إلى التعرف عما إذا كانت السلطة التنظيمية في البلاد قد شرعت نصوصا قانونية واحترمت اختصاصها.

النتائج:

بعد استعراضي لموضوع الرقابة على دستورية القوانين أتوقف على مجموعة من النتائج التي خلصت إليها في هذا البحث، وهي:

١. إن الرقابة الدستورية هي أحد آثار التدرج في التشريع، ونتيجة لسمو القاعدة الدستورية على القواعد القانونية الأخرى.
٢. الإدراك التام بمدى أهمية الرقابة الدستورية كضمانة حقيقية لحماية الدستور وسمو قواعده على سائر التشريعات الأخرى ، وحتى لا تصبح قواعد الدستور مجرد توصيات بلا قيمة حقيقية، وهذا ما يفترض فيمن يتولى هذه المهمة مواصفات فنية و كفاءة علمية عالية، قد لا تتوافر فيما لو أوكلت هذه المهمة لهيئة سياسية.
٣. تعد الرقابة القضائية من أفضل أنواع الرقابة على دستورية القوانين ، حيث إن الجهات القضائية تعتبر أكثر نزاهة و استقلالا من الهيئة السياسية القائمة بالرقابة السياسية، بالإضافة إلى أن العديد من الدول أخذت بهذا النوع من الرقابة.
٤. غياب التنظيم الدستوري للرقابة على دستورية الأنظمة و اللوائح بالمملكة، إلا أن هذا لا يعني المنع من ممارسة الرقابة و إنكار وجوده ،بل العكس، فالأصل في الأشياء الإباحة .
٥. من خلال دراستنا للنظام القانوني للملكة العربية السعودية يتبين لنا أن الرقابة القضائية تتمتع بالأفضلية على الرقابة الدستورية؛ نظرا لحجم الإيجابيات التي تتمتع بها هذه الرقابة، وامتلاكها لأساليب أكثر فعالية و مصداقية .
٦. يعتبر تدخل القضاء في مسألة دستورية القوانين بمثابة ميزان وسط بين السلطة التنظيمية و التنفيذية؛ نظرا لما تمتلكه من حياد وصرامة في قراراتها .

التوصيات:

ومن جملة التوصيات التي أقدمها لأجل إثراء هذا الموضوع مايأتي:

١. ضرورة إنشاء محكمة دستورية عليا مستقلة تختص بالرقابة على دستورية الأنظمة .
٢. أن تكون المحكمة العليا مختصة حصرا في البت بعدم الدستورية بطريق الدفع، إذا ما أثير في نزاع معروض أمام إحدى المحاكم، وإذا ما تبين للمحكمة الناظرة جدية هذا الدفع ، فإنها تتوقف عن البت في النزاع حتى تنهي المحكمة العليا البت في الدفع ، وسيعتبر حكم المحكمة العليا في هذا الشأن نهائيا وذا أثر مطلق، يكون من شأنه إلغاء القانون إذا ما ثبت للمحكمة العليا عدم دستوريته.

٣. أن يقوم المنظم السعودي بالنص على كيفية ممارسة الدفع بعدم دستورية الأنظمة في النظام الأساسي للحكم وحصر المحكمة المختصة في المحكمة العليا .

٤. الحاجة الماسة إلى الرقابة السابقة للأنظمة من قبل هيئة متخصصة في ذلك؛ لتكون الأنظمة متوافقة مع النظام الأساسي للحكم، وخالية من المخالفات و التناقضات الشرعية .

٥. اتباع موقف حازم بشأن الحكم بعدم دستورية أي نص نظامي، فيجعل له الحجية المطلقة، و يكون ملزما للكافة، سواء في ذلك الأفراد أو السلطات العامة في الدولة .

٦. حث كافة الباحثين لأجل البحث و التنقيب ودراسة الأنظمة السعودية دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي؛ لأجل الوقوف على مكامن الخلل و التناقضات في الأنظمة، و محاولة رفع التوصيات إلى الجهة المكلفة بالتنظيم لتلافي هذه التناقضات ،و بالتالي تقويم الأنظمة و تحديثها .

لائحة المصادر و المراجع:

الكتب العامة :

- أحمد عبد الله باز، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، بدون ناشر، ١٤٣٣ - ٢٠١٢ م.

- إكرامي بسيوني خطاب : القضاء الإداري دراسة مقارنة فرنسا مصر السعودية ، دار الإجادة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠١٧م.

- الشيخ محمد بن إبراهيم : فتاوى ورسائل ، جمع محمد بن قاسم، الطبعة الثانية، مطبعة ىالحكومة ،الرياض، ١٩٨٤ م.

- أيمن محمد فتحي رميس : المرافعات والإثبات في الدعوى الإدارية في النظام السعودي ، دار الإجادة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠٢٠ م.

- حمدي محمد العجمي : القانون الإداري في المملكة أساليب الإدارة ووسائلها النظامية - دراسة مقارنة ، دار الإجادة للنشر و التوزيع ، ٢٠١٨ م .

- عصام علي الدبس ، القانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٤ م.

- علي يوسف الشكري ، مبادئ القانون الدستوري، إيتراك للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ م.

- كريم لحرش القضاء الإداري المغربي، سلسلة اللامركزية والإدارة المحلية، عدد مزدوج ١٦-١٧ ،ط الأولى الرشاد للتوزيع و النشر - المغرب ٢٠١٢ م.

- كمال غالي، القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق ١٩٩٠). بدون دار النشر .

- عبد المحسن بن سيد ريان عمار : مبادئ النظام الإداري السعودي المقارن ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ٢٠١٣ م.

- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية و القانون الدستوري ، منشأة المعارف الإسكندرية ٢٠٠٥ م.

- محمد الصغير بعلي ، الوجيز في المنازعات الإدارية، عنابة-الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ م.

- محمد ذنينات وحمدي العجمي : القضاء الإداري في السعودية طبقا لنظام المرافعات الجديد إدار الاجادة للنشر و التوزيع ، ٢٠١٦ م.

- محمد كامل عبيد : نظم الحكم و دستور الإمارات ، أكاديمية شرطة دبي ، ٢٠٠٢ م.

- هاني بن علي الطهراوي : القانون الإداري السعودي ماهية القانون الإداري ، الطبعة الأولى ، مكتبة التوبة ، ٢٠٠٨ م.

- هاني بن علي الطهراوي ، النظم الساسية والقانون الدستوري (الطبعة الرابعة)، عمان- الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م.

- أحمد كمال أبو المجد: الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى مكتبة دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٠ م.

- حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري "النظرية العامة"، الطبعة الأولى (الجامعة الافتراضية السورية، دمشق ٢٠٠٩م.

- عبد الغني بسيوني ، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري ، مطابع السعدني ، ، ٢٠٠٦م .

- عبد الله بن حمود بن عبد الله التويجري . الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة .

- نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في النظم الساسية والقانون الدستوري (الطبعة السابعة)، عمان- الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ٢٠١١ م.

الرسائل :

- عبد الله بن محمود بن عبد الله التويجري . الرقابة القضائية على دستورية الأنظمة في المملكة العربية السعودية - دراسة مقارنة - بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء ٢٠١٢م.

الأبحاث :

- زياد توفيق العدوان : دور المحكمة الدستورية في الرقابة على دستورية القوانين في الأردن - مجلة دراسات - الجامعة الأردنية م ج ٤٥ ٢٠١٨ .

- سلوى حسين حسن رزق : الرقابة على دستورية الأنظمة في السعودية - مجلة العلوم الشرعية ، جامعة القصيم العدد ١ المجلد ١٢ ص ٥٣٩ يوليوز ٢٠١٨م.

- محد العيسى : نموذجنا العدلي ، بحث منشور في مجلة العدل ، العدد ٤٤ المملكة العربية السعودية - وزارة العدل - ٢٠٠٩م.

- يسري العصار : تقييم التجربة المصرية في الرقابة الدستورية مع المقارنة بقضاء المجلس الدستوري الفرنسي ، مجلة الحقوق - جامعة الكويت ، العدد ١ ، السنة العشرون، مارس ١٩٩٦م.

References:

Abdelghani Bassiouni، mediator in political systems and constitutional law، Al-Saadani Presses، 2006.

Abdul Mohsen bin Sayed Ryan Ammar: Principles of the Comparative Saudi Administrative System، Hafiz Publishing and Distribution House، 5th Edition 2013.

Abdullah bin Hammoud bin Abdullah al-Tuwaijri. Judicial oversight of the constitutionality of regulations in Saudi Arabia - comparative study - - Noman Ahmed Al-Khatib، Mediator in Political Systems and Constitutional Law (7th Edition)، Amman-Jordan: Culture Publishing and Distribution House 2011.

Abdullah bin Mahmoud bin Abdullah al-Tuwaijri. Judicial oversight of the constitutionality of regulations in Saudi Arabia - comparative study - supplementary research submitted for a master's degree in sharia politics - Imam Mohammed Bin Saud Islamic University - Higher Institute of Justice 2012.

Ahmed Abdullah Baz، political and consti-

ian Virtual University، Damascus 2009.

Kamal Ghali، Constitutional Law and Political Systems (Damascus 1990). Without the publishing house.

Karim Lahrach، the Moroccan Administrative Judiciary Series Decentralization and Local Administration، double number 16-17 i First Rashad Distribution and Publishing - Morocco 2012.

Majid Ragheb Al-Helou، Political Systems and Constitutional Law، Alexandria Knowledge Facility 2005.

Mohamed Saghir Baali، Brief in Administrative Disputes، Annaba-Algeria: Al-Uloom Publishing and Distribution House، 2005.

Mohammed Dininat and Hamdi Al-Ajami: Administrative Judiciary in Saudi Arabia in accordance with the new case system، Dar al-Ajda publishing and distribution، 2016.

Mohammed Kamel Obeid: Systems of Government and Constitution of the United Arab Emirates، Dubai Police Academy، 2002.

Muhd al-Issa: Our Judicial Model، Research published in the Journal of Justice، Issue 44 Saudi Arabia - Ministry of Justice - 2009.

Salwa Hussein Hassan Rizk: Censorship of the constitutionality of regulations in Saudi Arabia Journal of Islamic Sciences، Qassim University No. 1 Volume 12 p. 539 July 2018.

Sheikh Mohammed bin Ibrahim: Fatwas tutional system of Saudi Arabia، without a publisher، 1433-2012.

Ahmed Kamal Abu al-Majd: Censorship of the Constitutionality of Laws in the United States of America، First Edition of The Arab Renaissance House Library، Cairo، 1960.

Akrami Bassiouni khatab: Administrative Judiciary Study Comparison France Egypt Saudi Arabia، Al-Adhda Publishing and Distribution House، first edition 2017.

Ali Yusuf Al-Shukri، Principles of Constitutional Law، Itrak Publishing and Distribution، 2004.

Ayman Mohammed Fathi Ramis: Arguments and proof in the administrative case in the Saudi regime، Dar al-ijada publishing and distribution، first edition 2020.

Essam Ali Debs، Constitutional Law، Culture Publishing and Distribution House، Egypt، 2014.

Hamdi Mohammed Al Ajami: Administrative Law in the Kingdom Management Methods and Regular Means - Comparative Study، Al-ijada Publishing and Distribution House، 2018.

Hani Bin Ali Al-Tahrawi: Saudi Administrative Law What Is Administrative Law، First Edition، Al-Tawba Library، 2008.

Hani Bin Ali Al-Tahrawi، Political Systems and Constitutional Law (4th Edition)، Amman-Jordan: Culture Publishing and Distribution House، 2014.

Hassan Mustafa al-Bahri، Constitutional Law «General Theory»، First Edition (Syr-

and Letters، Collected by Mohammed bin Qassim، Second Edition، Press Government، Riyadh، 1984.

Yousry Al-Assar: Evaluating the Egyptian experience in constitutional control with comparison with the judiciary of the French Constitutional Council، Law Magazine - Kuwait University، issue 1، 20 March 1996.

Ziad Tawfiq al-Adwan: The role of the Constitutional Court in controlling the constitutionality of laws in Jordan - Journal of Studies - University of Jordan MJ 45 2018 -

الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية، دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم

Social Awareness and Cybercrime Field Study on a Sample of Individuals in Buraydah City in Al-Qassim Region

د. صالح بن عبد الله العقيل
(أستاذ علم اجتماع الجريمة المشارك بجامعة المجمعة).
S.alaqeel@mu.edu.sa - Dsaleh2008@hotmail.com

Dr. Saleh Abdullah Alaqeel
Associate Professor in Criminology
Majmaah University
S.alaqeel@mu.edu.sa - Dsaleh2008@hotmail.com

https://doi.org/10.56760/IIXE1072

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع الجرائم الإلكترونية والوعي الاجتماعي في المجتمع السعودي، واعتمد الباحث فيها على المنهج الوصفي المسحي، باستخدام أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة بلغت (٢٥٢) مفردة بمدينة بريدة في منطقة القصيم، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن استجابات أفراد العينة حول مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية (التقنية، المعلوماتية، المالية، جرائم التسوق الإلكتروني) جاءت بدرجة متوسطة، كما بينت النتائج أن أفراد المجتمع لا يلتزمون بتطبيق أنظمة وقوانين مكافحة تلك الجرائم رغم معرفتهم بها، إضافة إلى أنهم لا يقتنون البرامج الجيدة في أجهزتهم التي تحقق لهم الأمان التقني، كما أن الأفراد لا يتابعون ما يستجد من طرق وأساليب إجرامية إلكترونية، الأمر الذي ترتب عليه تدني مستوى وعيهم الاجتماعي بتلك الجرائم.

الكلمات المفتاحية:
الوعي الاجتماعي-الجرائم الإلكترونية-القطاع الأمني-المجتمع السعودي-منطقة القصيم

Abstract

The study aims to show the reality of cybercrimes and the social awareness in Saudi society. The research used descriptive survey method. A survey tool was applied on a sample of (252) persons in Buraydah city in Al-Qassim region. The result showed that the responses of the sample about the level of social awareness of cybercrimes (technology, informatics, finance and online shopping crimes) were in a medium grade. The result also showed that the individuals do not apply the regulations and laws of combating cybercrimes, in spite of their knowledge of these rules. Moreover, they do not download good applications in their devices which ensure security. Additionally, they do not follow up with the new methods and techniques of cybercrimes, which results a decrease in the level of their social awareness of these crimes.

Keywords:
Social awareness; Cybercrimes; Security; Sector; Saudi-Society; Al-Qassim Region

المقدمة:

إن من أهم سمات المجتمع الإنساني التعاون بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، فلا يستطيع أي فرد أن يعيش بمعزل عن الجماعة، وفي عصرنا الحالي أصبحت هذه المسألة أكثر سهولة وسرعة من السابق؛ بفضل تطور أنظمة الاتصالات الحديثة واستخدام الإنترنت وتكنلوجيا الشبكات الخلوية من خلال الأجهزة الإلكترونية الذكية التي ساهمت في تسهيل التواصل بين الناس وجعل العالم الكبير يبدو كأنه قرية صغيرة، كما أوجدت ثورة علمية ومعرفية ضخمة، وقدمت التطبيقات الإلكترونية في المجالات المختلفة التي ترتب عليها تسهيل حياة البشر.

ومن جانب آخر برز مع توسع استخدام تلك الأجهزة واختلاف مستخدميها ظهور الجرائم الإلكترونية التي تعد ظاهرة إجرامية مستجدة

نسبياً، فهي جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل نوعاً من أنواع الذكاء الإجرامي حيث لا تقتصر على إقليم معين، وتعاني المجتمعات في الآونة الأخيرة من انتهاك للحقوق والخصوصيات المعلوماتية التي تسببت في خسائر مادية ومعنوية كبيرة، مما دعا إلى ضرورة وعي أفراد المجتمع بتلك الجرائم ومعرفة التشريعات اللازمة لمكافحتها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن للجرائم الإلكترونية أثراً اقتصاديّاً واجتماعيّاً وأمنيّاً واضحاً على استقرار المجتمع، حيث إنها من الجرائم المستحدثة في المجتمع السعودي التي بدأت تظهر بشكل بارز، مما استوجب ضرورة مكافحتها والتغلب على تأثيراتها السلبية في المجتمع، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية في عام ١٤٣٦ه لإصدار نظام خاص بمكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية (صحيفة الرؤية، ٢٠٢٠م)، وذلك استشعاراً من حكومة خادم الحرمين الشريفين بخطورة تلك الجرائم على بناء واستقرار المجتمع وعلى الحياة الخاصة بالأفراد وما قد يلحق بهم من ضرر مادي أو معنوي، حيث تضمن هذا النظام بعض القوانين التي من أهمها معاقبة المجرمين الإلكترونيين في الجرائم السابقة بالسجن والغرامات المالية ردعاً لهم وحماية للوطن.

كما اهتمت حكومة المملكة عام ٢٠١٨م بالإسهام في نشر الوعي الاجتماعي (صحيفة الرؤية، ٢٠٢٠م) لدى أفراد المجتمع السعودي لأهميته في خفض معدلات تلك الجرائم، حيث خصصت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة أرقاماً مجانية لتلقّي البلاغات عن أي جريمة إلكترونية أو معلوماتية أو رسائل احتيال وتهديد يتعرض لها الأفراد في المجتمع.

ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة في محاولة الوقوف على مستوى الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع السعودي، بالشكل الذي قد يعكس الحد من انتشار الجرائم الإلكترونية بالمجتمع.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

١. إثراء البناء المعرفي النظري لظاهرة الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية داخل المجتمعات خاصة مع التطور التكنولوجي في القرن الحادي والعشري، مما يجعلها رافداً علمياً ومعرفياً لباحثين آخرين.
٢. تعد هذه الدراسة من الدراسات التي ركزت على قضية المساس بالحياة الخاصة لأفراد المجتمع من خلال تعرضهم لجرائم المعلومات الشخصية أو جرائم النصب وسلب الأموال.

- **الأهمية التطبيقية:**

١. تعد نتائج هذه الدراسة تغذية راجعة للمهتمين في الجرائم الإلكترونية كالمخططين وصناع القرار في الحقل الأمني بوضع الخطط والسياسات المناسبة لمكافحة الجرائم الإلكترونية.
٢. تساعد هذه الدراسة من خلال توصياتها في اهتمام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي برفع مستوى وعي أفراد المجتمع في الجرائم الإلكترونية.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس (ما مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية)؟ ويندرج ضمنه التساؤلات الفرعية التالية:

س١/ ما مستوى الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع السعودي بالجرائم الإلكترونية؟

س٢/ ما مستوى الوعي الاجتماعي لدى أفراد

المجتمع السعودي بتقنية الأجهزة الحاسوبية؟
س٣/ ما مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية؟
س٤/ ما مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المالية؟
س٥/ ما مستوى الوعي الاجتماعي بجرائم التسوق الإلكتروني؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الهدف الرئيس (معرفة مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية) ويندرج ضمنه الأهداف الفرعية التالية:

١. معرفة مستوى الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع السعودي بالجرائم الإلكترونية.
٢. معرفة مستوى الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع السعودي بتقنية الأجهزة الحاسوبية.
٣. معرفة مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية.
٤. معرفة مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المالية.
٥. معرفة مستوى الوعي الاجتماعي بجرائم التسوق الإلكتروني.

خامسًا: الإطار النظري للدراسة:

١/ النظريات الاجتماعية المفسرة لمشكلة الدراسة:

تنظر النظريات الاجتماعية إلى الجريمة من خلال الارتباط بين الامتثال والانحراف في أطر اجتماعية مختلفة، مثل: الثروة، السلطة، السلالة، الأثنية، النوع، التي تعمل على تشكيل تعريف الانحراف وتحديده.

النظرية البنائية الوظيفية: يعد موضوع الوعي الاجتماعي من أهم موضوعات البنائية الوظيفية، حيث يرى "تالكوت بارسونز" أن المجتمع عبارة عن وحدات اجتماعية متكاملة أو مجموعة من الأنساق المترابطة لتحقيق التوافق والأهداف داخل البناء الاجتماعي، وينظر للمجتمع على أنه أنساق اجتماعية تشترك في القيم والأهداف التي لها صفة العمومية، وأن الوعي الاجتماعي يقوم على تلك العلاقات المشتركة.

أما أوجست كونت فيرى أن علم الاجتماع يهتم بدراسة ظواهر العقل الإنساني والأفعال الإنسانية الناتجة عنه، وأن جوهر العملية التاريخية هو تطور الفكر، حيث إن الضمير الجمعي يتكون من المعتقدات والعواطف العامة بين أفراد المجتمع التي بدورها تشكل نسقاً متميزاً، ومن هنا نجد أن البنائية الوظيفية قد اهتمت بموضوع الوعي الاجتماعي وارتباطه بمعايير المجتمع. (كامل، ٢٠١٥م).

الماركسية الجديدة: تنطلق النظرية الصراعية الجديدة من الإطار التصوري للماركسية الكلاسيكية، حيث تتم إعادة قراءتها من خلال نهج الأسلوب الناقد للأجهزة الإلكترونية التي قد يتم استخدامها في ممارسة الأكاذيب التي تعيق تحقيق الوعي الاجتماعي، الذي يشمل في الاتجاهات المعاصرة ما يطلق عليه بالاتجاه النقدي الاجتماعي حيث يركز على أهمية تشكيل العقل الناقد المؤدي لتحرير الفرد من جانب، ودور (الذات) في النشاط الواقعي من خلال الوعي الذاتي الذي يطلق قدرات الفرد من جانب آخر. (طنش، ٢٠١٦م). مما يعني بأن الوعي الاجتماعي هو أساس التنوير ومحور الوجود الإنساني، على اعتبار أن العلاقات بين الأفراد في المجتمع تقوم عليه، وأن غيابه يقود إلى الزيف والأكاذيب وتحقيق الأطماع للمجرمين الإلكترونيين.

بينما يركز الاتجاه النقدي الاجتماعي على ضرورة تشكيل العقل الذي يحرر الفرد ويأذن بانطلاق قدراته، على اعتبار أن الوعي هو البديل لأزمة

الواقع الاجتماعي.

النظرية التفاعلية الرمزية: تقوم هذه النظرية من وجهة نظر جورج هربرت ميد على أساس أن الأفراد يرتبطون بنسيج من العلاقات الاجتماعية، وأن هذه العلاقات تقوم على التفاعل فيما بينهم، كما أن القوى الخارجية تؤثر بالأفراد وتمثل حقائق داخل المجتمع (عثمان، ٢٠٠٧م)، مما يعني أن الأفراد في المجتمع لديهم شبكة واسعة من العلاقات والتفاعلات الإلكترونية التي تتطلب وعياً اجتماعياً مرتفعاً يحقق لهم الأمان التقني، حتى لا يكونوا ضحية مستهدفة من قبل المجرمين الإلكترونيين، لا سيما أنهم قد يتعاملون مع أفراد مجهولين.

٢/ الوعي الاجتماعي:

الوعي هو محصلة عمليات ذهنية وشعورية معقدة، فالتفكير وحده لا ينفرد بتشكيل الوعي فهناك الحدس والأحاسيس والمشاعر والخيال والضمير والإرادة، وهناك المبادئ والقيم ومرتكزات الفطرة والنظم الاجتماعية وحوادث الحياة والظروف التي تكتنف حياة المرء، وهذا الخليط من مكونات الوعي يعمل على نحو معقد، ويكون إسهام كل مكوّن من هذه المكونات بنسب متفاوتة من شخص لآخر، مما جعل لكل شخص نوعاً من الوعي يختلف عن وعي الآخرين.

وقد بدأت محددات الوعي الاجتماعي في فكر "دور كايم" من خلال محاولاته النظرية في الفلسفة، أما كارل ماركس فهو أول من بحث بمفهوم الوعي الاجتماعي من خلال دراسته عن الطبقة الاجتماعية والوعي الطبقي (حجازي أ.، ١٩٩٨م). وأشار (البدوي، ١٩٧٨م) إلى أن الوعي هو إدراك الإنسان لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً، فهو أساس كل معرفة، كما يشير الوعي إلى الفهم وسلامة الإدراك للعلاقات بين الفرد والآخرين من خلال المواقف المختلفة في البيئة. ويرى أوسوفسكي أن الوعي الاجتماعي مجموعة من المفاهيم والتصورات والآراء والمعتقدات الشائعة لدى أفراد مجتمع معين، التي تظهر في البداية بصورة واضحة لدى مجموعة من هؤلاء الأفراد ثم يتبناها الآخرون لاقتناعهم بأنها تعبر عن مواقفهم (سمير، ٢٠٠٦م) وقد ذكر (البياتي، ٢٠١٨م) الوعي الاجتماعي بأنه اتجاه عقلي يمكّن الفرد من إدراك ذاته وبيئته، ويعني ذلك تجاوز الفرد إدراك ذاته أو واقع جماعته التي ينتمي إليها إلى إدراك أوسع للمجتمع ككل.

ويقصد الباحث بالوعي الاجتماعي إجرائياً في هذه الدراسة: درجة فهم الفرد الذي يستخدم الأجهزة الإلكترونية الذكية بالجرائم الإلكترونية وأساليبها الخاصة في (تقنية الأجهزة الحاسوبية، المعلومات الشخصية، الأموال الشخصية، عمليات التسوق الإلكتروني) وكذلك مستوى وقايته من الوقوع فيها كضحية التي تحدث في المجتمع من خلال تلك الأجهزة.

مستويات الوعي الاجتماعي:

١. الوعي الذاتي (الفردي) الذي يعبّر عن فردٍ محدد.
٢. الوعي الجماعي الذي يعبّر عن جماعة.

وهناك مصادر لتشكيل الوعي الاجتماعي منها: التعليم، وسائل الإعلام، المؤسسات الاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية، التثقيف الذاتي (Soon, 2012) .

تصنيف الوعي الاجتماعي:

الوعي المعرفي: ويشار إليه بالوعي العمدي والمتعدي، فهو يستلزم وجود علاقة عقلية بموضوع معين، ويشمل ظواهر كحضور مشكلة

ما أو معرفة الحقائق حول مجال معين، كما أن مصطلح الوعي المعرفي نادراً ما يقتصر استخدامه على المعنى المعرفي، كالمصطلحات السوسيولوجية والسياسية، والوعي الطبقي والبيئي، فيكون القاسم المشترك لجميع أنواع الوعي المعرفي هو توجهها نحو هدف أو موضوع ملموسٍ أو مجرد (العريقي، ١٩٨٨م).

الوعي الظاهري: ويشار إليه بمصطلح بديل يسمى بالوعي التجريبي، حيث إن الوعي الشعوري في الغالب لا يعطي شعوراً مشابهاً، ولكنه يمكن أن يكون له دلالات أخرى، فالنائم الذي لا يحلم لا يملك أي خبرات حالية، وبالتالي فهو بالمعنى الظاهراتي ليس واعياً، على عكس الشخص المستيقظ عادة ما يملك خبرات إدراكية وحسية، ويشعر بالعواطف ويستمتع بالصور العقلية، وذلك يخص الوعي الظاهراتي.

وعي التحكم: يعني فهمنا السليم لأنفسنا وللآخرين، فالوعي يعطي دور في بدء السلوك أو السيطرة عليه، ويشير علماء النفس وعلماء الفسيولوجيا العصبية عن السلوك التلقائي الآلي مقابل السلوك الذي يتحكم فيه الوعي كتحكمنا اللاوعي في وضع الجسم مقابل المحاولات اللاواعية لعدم السقوط عند فشل التحكم الآلي بالجسم لسبب داخلي أو خارجي (أحمد، ٢٠١٨م).

مضامين الوعي الاجتماعي:

يحلل علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي الوعي إلى ثلاثة مستويات:

مستوى الأفكار والآراء والمعتقدات حول موضوع الوعي الاجتماعي: تؤثر مستوى الأفكار والآراء والمعتقدات تأثيراً بالغاً في الوعي الاجتماعي لدى الفرد التي تسهم في بناء شخصيته وتعكس استعداده للأمراض النفسية، وقد أوضحت الدراسات الميدانية والبحوث أن ما تعده بعض المجتمعات مرضاً يستحق العلاج ينظر إليه في مجتمع آخر على أنه نوع من الانحراف يستوجب استئصاله من المجتمع أو عزل صاحبه في إحدى المصحات، وسنجد في مجتمع ثالث قبولاً لهذا النوع من السلوك واعتبارها ظاهرة عادية لا تحتاج إلى علاج أو عقاب، ويفسر ذلك من الناحية الاجتماعية على أن فهم المجتمع لنوع السلوك سيكون له نوع من التفاعل الخاص والاستجابة بين الفرد ومجتمعه، ويتطلب ذلك ارتفاع درجة الوعي الاجتماعي عند الفرد، خاصة مع تشبث بعض الناس بمبادئ ومعتقدات الوقاية والعلاج (المرياتي، ٢٠٠٨م).

مستوى الشعور والإحساس: عندما يحمل الفرد معلومات عن الجرائم الإلكترونية فإنه سيكون لديه تصور مسبق عن هذه المشكلة الاجتماعية، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجوانب المادية والمعنوية، حيث إن الشعور والإحساس بتعرض الفرد لمثل تلك الجرائم سيؤثر على أوضاع الشخص المختلفة ومساهماته في المجتمع.

مستوى الدافع أو السلوك: يُعد هذا المستوى على درجة كبيرة من الأهمية على صعيد الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، والذي قد يكون عنصراً هاماً في عملية التوعية، فالدافع أو السلوك يعبران عن استجابة أو رد فعل لا يتضمن الاستجابات والحركات الجسمية، بل يشمل العبارات اللفظية والخبرات الذاتية، حيث أشار إليه (غيث، ٢٠٠٦م) على أنه الاستجابة الكلية أو الآلية التي تتدخل فيها إفرازات الغدد حينما يواجه الكائن العضوي أي موقف.

دور وسائل الإعلام والتكنلوجيا في تشكيل الوعي الاجتماعي:

تطورت وسائل الاتصال في السنوات الأخيرة بفضل التقدم العلمي والثورة التكنولوجية، فأصبحت تمارس دوراً جوهرياً في إثارة اهتمام الأفراد بالقضايا والمشكلات المطروحة، فالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من المصادر المهمة التي يلجأ لها الجمهور في استقاء معلوماتهم عن القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ بسبب فاعلية تلك المصادر وقدرتها على الحراك ومخاطبة القسم الأعظم من التكوين المجتمعي؛ فالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تسهمان في تشكيل الوعي الاجتماعي بصورة غير مباشرة، وبوتيرة متسارعة غير ملحوظة إلى جانب دور الأسرة والمؤسسات التعليمية والمدنية الأخرى (حلس، ٢٠١٠م) كما أن تأثير الإعلام والتكنولوجيا في السلوك والاتجاه مسألة شائكة لأسباب عدة، أهمها: أن الاتصال عملية اجتماعية نفسية تقوم على تمثل الرموز وتبادلها، وإقامة علاقة اتصالية تهدف إلى تلبية حاجات تعليمية وتثقيفية وترفيهية تؤثر في السلوك الإنساني وتغيير اتجاهاته، خاصة أن تلك الوسائل تتوجه إلى أعداد كبيرة من البشر غير المتجانسة في الأعمار والثقافات والقدرات والاهتمامات، كما برز كثير من الشباب بالاهتمام في الأنشطة الاجتماعية لينمّي إحساسه بالمسؤولية والوعي الاجتماعي عبر شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها محصلة تفاعل الأشخاص في واقع اجتماعي معين، وانصهار تصوراتهم ومدركاتهم وأحاسيسهم الذاتية والموضوعية في صيغة حقائق معرفية وقناعات وميول ومشاعر واتجاهات وأنماط سلوك تعكس معطيات الواقع الاجتماعي (ورقلة، ٢٠١٣م).

٣/ الجرائم الإلكترونية:

يقصد بها النشاط الذي تستخدم فيه التقنية المعلوماتية الرقمية بشكل مباشر أو غير مباشر كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي المستهدف (موسى، ٢٠٠٩م).

وعرفها (الزهراني، ٢٠١٣م) بأنها إتيان فعل غير مشروع أو الامتناع العمدي عن أداء فعل واجب الإتيان به، من خلال استخدام أي وسيلة إلكترونية أو تكنلوجية بطرق غير مشروعة، يكون من نتيجتها الاعتداء على حق من الحقوق غير الشخصية، مادية كانت أو معنوية.

ويقصد الباحث بالجرائم الإلكترونية إجرائياً في هذه الدراسة: تلك الممارسات المجرّمة التي تتم من خلال الأجهزة الإلكترونية الذكية، حيث تم التركيز على أربعة أنماط منها: (الجرائم الخاصة بتقنية الأجهزة الحاسوبية، الجرائم الإلكترونية المعلوماتية، الجرائم المالية، جرائم التسوق الإلكتروني).

خصائص الجريمة الإلكترونية:

١. يتميز مرتكب الجريمة الإلكترونية بالذكاء وامتلاك مهارات تقنية عالية في مجال الأنظمة الإلكترونية.
٢. مرتكب الجريمة الإلكترونية قد يكون قادراً مادياً ومنسجماً اجتماعياً، إلا أن باعثه في ارتكاب جريمته قهر النظام.
٣. الجريمة الإلكترونية تتجاوز الحدود الجغرافية، مما يثير في كثير من الأحيان تحديات قانونية فيما يتعلق بإجراءات الملاحقة الجنائية (المطرودي، ٢٠١٢م).

أنواع الجرائم الإلكترونية:

الجرائم التي تستهدف النظام المعلوماتي: وهي الجرائم التي تستهدف معطيات الحاسب الآلي

كاختراق الحواسب ومراكز المعلومات بهدف الوصول للبرامج والبيانات بشكل غير قانوني والاطلاع عليها أو التلاعب بها وتزويرها، أو بهدف تدمير البرامج والبيانات المخزنة فيها خلال زرع الفيروسات والبرامج الخبيثة (الشوابكة، ٢٠٠٧م).

الجرائم التي تقع باستخدام النظام المعلوماتي: وهي الجرائم التي يستخدم فيها النظام المعلوماتي، كأداة لارتكاب الجريمة كالجرائم الماسة بالبيانات المتصلة بالحياة الخاصة للأفراد مثل الابتزاز وسرقة المعلومات وجرائم الإرهاب والمخدرات عبر الإنترنت واختلاس الأموال والجرائم المتعلقة بالتجارة الإلكترونية (البقمي، ٢٠٠٩م).

الجرائم التي تستغل بيئة النظام المعلوماتي: وهي الجرائم التي تتم من خلال استخدام الحاسوب أو الشبكة العنكبوتية، باعتبارهما بيئة مناسبة لارتكاب الجريمة كإنشاء المواقع المروجة للجرائم الأخلاقية والجرائم المخلة بالآداب العامة والتخطيط لجرائم جنسية ضد الأطفال والقصر والفتيات وجرائم التخويف والتهديد وانتحال الشخصيات (شوقي، ٢٠٠٣م).

سبل مواجهة الجرائم الإلكترونية في الأنظمة الدولية:

لاقت مواجهة الجرائم الإلكترونية اهتماماً عالمياً كبيراً، حيث عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي أصدرت قوانين وتشريعات تُجرّم من يقدم على ارتكاب تلك الجرائم، وتعد دولة السويد أول الدول التي تسُّن تشريعات خاصة بجرائم الحاسب الآلي والانترنت، فقد أصدرت عام ١٩٧٣م قانون البيانات السويدي الذي عالج قضايا الاحتيال الإلكتروني، وجاءت الولايات المتحدة بعدها حيث شرعت قانون خاص بحماية أنظمة الحاسب الآلي في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٥م، كما حدد معهد العدالة القومي عام ١٩٨٥م خمسة أنواع رئيسة للجرائم المعلوماتية تتضمن جرائم الحاسب الآلي، والاستخدام غير المشروع عن بُعد، والتلاعب بالحاسب الآلي، ودعم التعاملات الإجرامية، وسرقة البرامج الجاهزة، وفي عام ٢٠٠٠م خولت وزارة العدل الأمريكية خمس جهات للتعامل مع جرائم الحاسب الآلي والانترنت، منها مكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) (عطايا، ٢٠١٥م)، وتأتي بريطانيا بالمرتبة الثالثة في الاهتمام بمواجهة الجرائم الإلكترونية حيث أقرت قانون مكافحة التزوير والتزييف الإلكتروني عام ١٩٨١م (الشنيقي، ١٩٩٤م)، وفي عام ١٩٨٥م حرصت كندا على تعديل قانونها الجنائي ليشمل قوانين خاصة بجرائم الحاسب الآلي والانترنت، كما شمل القانون الجديد عقوبات المخالفات الحاسوبية وجرائم التدمير، وكذلك اهتمت فرنسا بتطوير قوانينها الجنائية للتوافق مع المستجدات الإجرامية، كما توجد في هولندا واليابان والمجر وبولندا قوانين خاصة توضح كيفية التعامل مع تلك الجرائم ومع المتهمين فيها (تمام، ٢٠٠٩م).

وعلى مستوى الدول العربية نجد أن القانون المصري يجتهد بتطبيق قواعد القانون الجنائي التقليدي على الجرائم المعلوماتية، كما أصدر قانون حماية الحياة الخاصة وقانون تجريم إفشاء الأسرار، بحيث يمكن تطبيقها على بعض الجرائم المعلوماتية، وأوكل إلى القضاء الجنائي النظر في القضايا التي ترتكب ضد أو بواسطة النظم المعلوماتية (عطايا، ٢٠١٥م)، ومن جانب آخر فمملكة البحرين ومعظم الدول العربية لا يوجد بها قوانين خاصة بجرائم الإنترنت، وإن وجد نص قريب من الفعل لمرتكب الجريمة، فإن

العقوبة قد لا تتناسب مع حجم الأضرار المترتبة على الجريمة الإلكترونية، ويمكن مواجهة جميع الدول لهذه الجرائم باتباع الآتي:

١. التعاون الدولي في مكافحة الجرائم.
٢. حجب المواقع غير الأمنة.
٣. إنشاء إدارات جديدة في وزارة الداخلية، بحيث تكون مسؤولة عن مواجهة الجرائم الإلكترونية.
٤. تفعيل دور وسائل الإعلام في توعية أفراد المجتمع بتلك الجرائم.
٥. تطبيق العقوبات المناسبة لهذه الجرائم من قبل الجهات المختصة (نجد، ٢٠١٩م).

وعلى المستوى المجتمع السعودي فقد تبين أن ٣٣٪ من السعوديين يستخدمون أكثر من وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، واحتل تويتر موضع الصدارة بنسبة ٥٧٪، يليه الفيس بوك بنسبة ٣٠٪، وباقي المواقع بنسبة ٢٣٪، وبلغت نسبة المستخدمين في السعودية الَّذين يملكون حساب على الفيس بوك ٨٦٪، (العتيبي، ٢٠١٦م)، وهذا يعني أنه قد تكون الفرصة مهيأة لممارسة الانحراف والجريمة من خلال الشبكة العنكبوتية، مما قد يكلف النظام الرسمي بالمملكة العبء في المراقبة والملاحقة، وتتبع المجرمين الإلكترونيين.

معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية بالمملكة:

معوقات تتعلق بالجريمة نفسها: أشار (القحطاني ع.، ٢٠١٤م) إلى عدة معوقات لمكافحة الجرائم الإلكترونية منها، قلة المتخصصين الجنائيين في مجال الجرائم المعلوماتية مقارنة بحجم المعلومات الرقمية وانتشار التقنية، والذي يتطلب متابعة مستجدات التقنية بشكل مستمر لتطوير التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية، إضافة لضخامة واتساع المعلومات الرقمية فوق إمكانيات الحماية الأمنية المتوفرة، مما أدى إلى ضعف الحماية الأمنية للمعلومات في العالم الرقمي، كما أشار إلى عدم المعرفة بمكونات الجريمة المعلوماتية من قبل بعض الأطراف المعنية.

معوقات مرتبطة بالمجني عليه: تعد التقنية المستخدمة في نظم المعلومات مجال استثمار، لذا تتسابق الشركات في تسهيل استخدام البرامج والأجهزة وملاحقاتها، حيث ركزت على تقديم الخدمات أكثر من تركيزها على الجانب الأمني، وقد أشار (شهوان، ٢٠١٨م) إلى عدم إدراك خطورة الجرائم المعلوماتية من قبل المسؤولين في تلك المؤسسات، وإغفال التوعية لإرشاد المستخدمين إلى خطورة الجرائم الإلكترونية، ومن جانب آخر اعتبر (الزراع، ٢٠١٤م) أن أخطر مشكلات الجرائم المعلوماتية عدم إبلاغ بعض الأفراد عن الجريمة الإلكترونية التي ارتكبت بحقهم، ويرجع ذلك لعدم إدراكهم للأنظمة المطبقة ضمن إقليم الدولة، كما أن بعض الضحايا يشك في مقدرة رجل الضبط أو المحقق بالتعامل مع هذا النوع من الجرائم (Cowens, 2002) إضافة إلى خوف بعض الشركات من احتجاز أجهزتها أو تعطيل شبكتها مما يؤثر على سمعتها وخسارتها المالية (Stephenson, 2000) كما أن بعض الجرائم المعلوماتية ترتبط بجرائم أخلاقية؛ مما يدفع المجني عليه إلى الصمت خوفاً من الفضيحة والعار (المويشير، ٢٠١٢م)

٤/ الدراسات السابقة:

-دراسة (المالكي، ٢٠١٥م) بعنوان "رؤية استراتيجية لربط شبكة المعلومات الأمنية بين دول مجلس التعاون لمكافحة الجرائم الإلكترونية"، حيث هدفت إلى التعرف على الجريمة وأخطارها وأنواعها ومستوى حجمها في دول مجلس التعاون

الخليجي، واعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي المسحي، باستخدام المقابلة بنوعيها (المقيدة والشفهية المفتوحة) على عينة بلغ حجمها (٣٥) فرداً من العاملين في قطاع الشؤون الأمنية بالأمانة العامة لمجلس التعاون بدول الخليج العربية، وكان من أبرز النتائج: أن استخدام التقنية ومستوى معرفة ووعي المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي بالجرائم الإلكترونية كان بدرجة متوسطة، وأن رفع مستوى وعي المجتمع بأهمية أمن المعلومات الإلكترونية أصبح ضرورياً.

-دراسة (الغريب، ٢٠١٧م) بعنوان "مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الوعي بمفهوم الجرائم المعلوماتية بالمملكة بالإضافة إلى معرفتهم أو عدمها بنظام العقوبات في هذا الخصوص، وقد تم استخدام المنهج المسحي كأحد مناهج المنهج الوصفي باستخدام أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة بلغ حجمها (٢١٤) مفردة، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أبرزها: أن معظم أفراد عينة الدراسة (٧١٪) لديهم إلمام بالجرائم المعلوماتية، وأن الغالبية لديهم توجس وخوف حقيقي من أن يكونوا ضحايا للجرائم الإلكترونية الأمر الذي يدفعهم إلى عدم الإفصاح عن معلوماتهم الشخصية للغرباء.

-دراسة (المطيري، ٢٠١٨م) بعنوان "دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية" التي هدفت إلى معرفة دور الاعلام الجديد في التوعية من الجريمة الإلكترونية، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة التي طبقها على عينة بلغت (١٥٠) من منسوبي مركز محمد بن نايف لأمن المعلومات وقسم أمن المعلومات بمركز المعلومات الوطني، وكان من أبرز نتائجها: الحاجة إلى توعية الجماهير عبر منصات وسائل الاعلام الجديد والمفضلة لديهم، وذلك لزيادة وعيهم في مكافحة الجرائم الإلكترونية بشتى أنواعها حتى لا يقعوا ضحية للأساليب التقنية المتبعة في هذا الخصوص.

-دراسة كلٍّ من (محمد و يوسف، ٢٠١٨م) بعنوان "توظيف برامج العلاقات العامة في التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية دراسة تحليلية وصفية على الإدارات المسؤولة عن الجرائم الإلكترونية"، حيث هدفت إلى معرفة دور العلاقات العامة في التوعية بالجرائم الإلكترونية وخطورة الاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا والتثقيف بأهمية المحافظة على البيانات الشخصية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق استبانتين على عينة بلغت (٩٢) مفردة، وزعت الأولى على عينة من الجمهور الداخلي (العاملين بالعلاقات العامة بالمؤسسات المسؤولة عن الجرائم الإلكترونية في وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أما الاستبانة الثانية فوزعت على عينة من الجمهور الخارجي لقياس درجة الوعي بالجرائم الإلكترونية لديهم، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أنه ليس هناك حذر في استخدام الشبكة العنكبوتية من قبل الأفراد والأسر رغم أن عدداً كبيراً من أفراد المجتمع يحرص على تثقيف نفسه بمخاطر التكنولوجيا والتقنية الحديثة.

-دراسة (الشعيفي، ٢٠١٨م) بعنوان "الوعي الأمني بالمسؤولية الجنائية المترتبة على مخالفة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية"، التي تهدف إلى معرفة مستوى الوعي الأمني بالمسؤولية الجنائية المترتبة على مخالفة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أداة الاستبانة التي

تم تطبيقها على عينة بلغت (١٥٠) مفردة من طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وهم مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تزايد إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرات الأمر الذي يعكس انخفاض مستوى الوعي لديهم وبالتالي وقوعهم ضحايا للابتزاز والتهديد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

-دراسة (حجازي ش.، ٢٠٢٠م) بعنوان "تعرض المرأة المستخدمة لشبكات التواصل الاجتماعي للجريمة الإلكترونية"، حيث هدفت إلى معرفة عادات وأنماط استخدام المرأة لشبكات الواصل الاجتماعي ومستوى وعيها بالجرائم الإلكترونية، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، حيث اعتمدت على أداة الاستبانة التي تم توزيعها على عينة بلغ حجمها (١٠٠) مفردة من مجتمع الدراسة المتمثل في نساء ولاية جيجل بالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أبرزها: مساهمة استخدام المرأة لشبكات التواصل الاجتماعي في حدوث الجريمة الإلكترونية حيث تبين انخفاض مستوى وعيها وارتفاع ثقتها بالغرباء الذين تتواصل معهم.

-دراسة كلاً من (الزبن، ٢٠٢١م) بعنوان "الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها"، حيث هدفت إلى التعرف على الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها من وجهة نظر الشباب الأردني، في جامعة البلقاء التطبيقية بكلية الأميرة رحمة الجامعية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بأسلوب العينة التي تكونت من (٢١٢) طالب وطالبة، حيث تم تطبيق أداة الاستبانة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معدل تعرض الطلاب للجرائم الإلكترونية جاء بمستوى منخفض، حيث جاء الوعي بالجرائم الإلكترونية مرتفعاً.

-دراسة (القحطاني م.، ٢٠٢١م) بعنوان "إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية"، التي هدفت إلى التعرف على إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية، حيث استخدم الباحث فيها المنهج الوصفي المسحي، واعتمد في بياناته على الاستبانة الإلكترونية على عينة بلغت (٦٨) مفردة من أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وكان من أبرز النتائج: أن هناك موافقة بين أفراد العينة على العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية من وجهة نظرهم ومن أبرزها (الانتشار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر) وأن هناك حاجة لنشر الوعي بين أبناء المجتمع السعودي خاصة الشباب منهم والمراهقين بمخاطر الجرائم الالكترونية.

جوانب الالتقاء والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

١. من ناحية الهدف: هدفت الدارسات السابقة بشكل عام إلى التعرف على الجرائم الإلكترونية وأنواعها، إضافة لمعرفة مستوى الوعي بمفهوم تلك الجرائم، ودور الإعلام والعلاقات العامة وإسهامات الخدمة الاجتماعية بالتوعية المناسبة للحد من الجرائم الإلكترونية، بينما ركزت الدراسة الحالية على معرفة واقع مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية.
٢. من ناحية مجتمع الدراسة: اختلفت مجتمعات البحث في الدراسات السابقة، حيث تنوعت ما بين العاملين بقطاع الشؤون الأمنية، والعاملين في أمن المعلومات، إضافة للشباب والنساء، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، أما مجتمع

البحث في الدراسة الحالية فقد اقتصر على الأفراد (من الجنسين) بمدينة بريدة في منطقة القصيم.

٣. من ناحية منهج وأداة الدراسة: اعتمدت الدراسات السابقة على الدراسة الوصفية بعدة مناهج، كالمسح الاجتماعي، وتحليل المحتوى، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي الاجتماعي.

٤. من ناحية متغيرات الدراسة: ركزت متغيرات الدراسات السابقة على خطورة الجريمة الإلكترونية، ودور الإعلام الجديد، والعلاقات العامة والخدمة الاجتماعية بالتوعية، إضافة لنظام العقوبات، ومكافحة الجرائم، والمسؤولية الجنائية، والوعي الأمني، بينما ركزت متغيرات الدراسة الحالية على مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية.

ويأمل الباحث أن تعزز هذه الدراسة التوصيات التي تتعلق برفع مستوى الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية وسبل مواجهتها، بحيث تكون ملائمة لما يشهده العالم من تطور في الأجهزة الإلكترونية.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١.منهج ومجتمع الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، الذي يهتم بوصف ما هو كائن وتفسيره، وتحديد العلاقات التي توجد بين الوقائع، وتحديد الممارسات الشائعة عند الأفراد والجماعات (عبدالحميد و كاظم، ٢٠١١م)، مما يساعد الباحث في الحصول على المعلومات والحقائق والبيانات عن الظاهرة محل الدراسة؛ لأنه يعتمد على الوصف والتحليل. (البوهي، ٢٠١١م)، أما مجتمع الدراسة فقد اقتصر على الأفراد في مدينة بريدة بمنطقة القصيم.

٢.أداة جمع البيانات: في ضوء دراسة الأدبيات التي تضمنها الإطار النظري لهذه الدراسة، وبالاطلاع على الدراسات السابقة تم تصميم الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة حيث تكونت بصورتها النهائية من جزأين:

الجزء الأول: ويشتمل على متغيرات أفراد عينة الدراسة التي تستخدم للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، المهنة.

الجزء الثاني: ويتضمن مجموعة من العبارات التي تعكس مستوى الوعي الاجتماعي لخمسة محاور، وهي: الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية، الوعي الاجتماعي بتقنية الأجهزة الإلكترونية، الوعي الاجتماعي بالجرائم المعلوماتية الإلكترونية، الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المالية، الوعي الاجتماعي بجرائم التسوق الإلكتروني، وقد اعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي، حيث أعطى كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس، وتم تحليل النتائج وفقاً للترتيب التالي: (من ١,٠٠-٢,٣٣ منخفض، من ٢,٣٤-٣,٦٧ متوسط، من ٣,٦٨-٥,٠٠ مرتفع)، وبناءً عليه فقد تم احتساب المقياس من خلال المعادلة التالية: الحد الأعلى للمقياس (٥) -الحد الأدنى للمقياس (١) / عدد الفئات المطلوبة (٣)، (٥-١) / (٣) = (١,٣٣) ومن ثم إضافة الجواب (١,٣٣) إلى نهاية كل فئة.

٣.صدق البناء: لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه في عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (٣٠)، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه ما بين

(٠,٣٨ ـــ ٠,٨٧)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (٢) معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه

رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	٠.٥١**	٨	٠.٧٨**	١٥	٠.٦٠**
٢	٠.٧٩**	٩	٠.٧٤**	١٦	٠.٦١**
٣	٠.٥٤**	١٠	٠.٥٤**	١٧	٠.٧٠**
٤	٠.٥٧**	١١	٠.٧٤**	١٨	٠.٤٧**
٥	٠.٥٦**	١٢	٠.٥١**	١٩	٠.٦٩**
٦	٠.٨٧**	١٣	٠.٧٤**	٢٠	٠.٨٤**
٧	٠.٨١**	١٤	٠.٧٢**	٢١	٠.٦٩**

**دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠١).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات درجات مقبولة ودالة إحصائياً، ولذلك لم يتم حذف أي من هذه الفقرات.

ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة مكوّنة من (٣٠) مفردة، ومن ثَم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين.

وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول رقم (٢) يبين معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة:

جدول (٢) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للمجالات والدرجة الكلية

المجال	ثبات الإعادة	الاتساق الداخلي
الوعي بالجرائم الإلكترونية والمعلوماتية	٠,٨٤	٠,٧٣
الوعي بالجرائم الإلكترونية المالية	٠,٨٦	٠,٧١
الوعي بجرائم التسوق الإلكتروني	٠,٨٣	٠,٧٠
الوعي الاجتماعي	٠,٨٧	٠,٧٤
الوعي بالتقنية الأجهزة الحاسوبية	٠,٨٨	٠,٧٥

٣.عينة الدراسة: تم تطبيق الاستبانة إلكترونياً على عينة عشوائية مفتوحة من الأفراد في وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر) لمدة ثلاثة أيام، حيث تم إضافة متغير مفتوح للبلد الذي ينتمي له الأفراد الراغبين في الاستجابة لأداة الدراسة (سعودي، غير سعودي)، وكذلك متغير مفتوح للمنطقة التي يسكنها في حال كونه سعودي، ومتغير مفتوح للمدينة التي يسكنها، ومتغير مفتوح للمدينة أو المحافظة التي يسكنها بمنطقة القصيم، وذلك من أجل الوصول لعينة الدراسة بعد استبعاد استجابات من لا يسكنون في مجتمع الدراسة (مدينة بريدة)، وكان عدد استبانات الدراسة (٢٥٢) وحدة تحليل، ويعرض الجدول التالي وصف أفراد عينة الدراسة وفقاً لبياناتهم الشخصية:

جدول (٣) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٩٠	٣٥,٧
	أنثى	١٦٢	٦٤,٣
العمر	أقل من ٣٠	٢٥	٩,٩
	٣٠-أقل من ٤٠	٦٥	٢٥,٨
	٤٠-أقل من ٥٠	٧٩	٣١,٣
	٥٠ فأكثر	٨٣	٣٢,٩
الحالة الاجتماعية	أعزب/ عزباء	١١٩	٤٧,٢
	متزوج/ ة	١٠٨	٤٢,٩
	منفصل او مطلق	٢٥	٩,٩
المستوى التعليمي	ثانوي فما دون	١٤	٥,٦
	دبلوم	١٥	٦,٠
	جامعي	١١٠	٤٣,٧
	ما فوق الجامعي	١١٣	٤٤,٨
الدخل الشهري	أقل من ٥٠٠٠	٩٤	٣٧,٣
	٥٠٠٠-أقل من ١٠٠٠٠	٥٥	٢١,٨
	١٠٠٠٠-أقل من ١٥٠٠٠	٣٩	١٥,٥
	١٥٠٠٠ ألف فأكثر	٦٤	٢٥,٤
المهنة	بدون عمل	٣٩	١٥,٥
	طالب/ ة	٤٥	١٧,٩
	موظف/ ة حكومي	١٠٣	٤٠,٩
	موظف/ ة قطاع خاص	٦٥	٢٥,٨
هل سبق أن تعرضت/ ي لجريمة إلكترونية أو معلوماتية	معلومات	٢٠	٧,٩
	سلب أموال	٩	٣,٦
	تسوق	٣٥	١٣,٩
	لم يتعرضوا	١٨٨	٧٤,٦
المجموع		٢٥٢	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من (الإناث)، حيث بلغت نسبتهم (٦٤,٣٪)؛ وفقاً لمتغير الجنس، بينما كان (الذكور) هم الأقل بنسبة (٣٥,٧٪) وقد يعني بأن الإناث أكثر اهتماماً بموضوع الجرائم الإلكترونية ومتابعة ما يستجد فيها من أمور تحقيقا للوعي والدراية وزيادة بالمعرفة. كما يبين الجدول بالنسبة لمتغير (العمر) بأن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذين تقع أعمارهم في الفئة (٥٠ سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (٣٢,٩) في حين كانت فئة (أقل من ٣٠ سنة) هم أقل الفئات العمرية نسبتاً حيث بلغت (٩,٩٪)، مما يعني بأنه كلما ارتفع العمر كلما زاد الحرص والاهتمام بموضوع الجرائم الإلكترونية والرغبة في زيادة الوعي بهذا الجانب. أما بالنسبة لمتغير (الحالة الاجتماعية) فقد بين الجدول بأن معظم أفراد عينة الدراسة من (العزاب)، إذ بلغت نسبتهم (٤٧,٢٪) في حين كانت حالة (المطلقين) الأقل بنسبة بلغت (٩,٩٪)، وهذا يعني بأن اهتمام

العزاب وحرصهم على متابعة الجرائم الإلكترونية هو الأكثر بين فئات الحالة الاجتماعية وقد يكون مرد ذلك لانخفاض المسؤولية الزواجية وزيادة أوقات الفراغ التي يقضيها البعض في متابعة ما يتم نشره في وسائل التواصل الاجتماعي من تحذيرات وتنبيهات ورسائل توعوية بشأن الجرائم الإلكترونية والوقاية منها. كما بين الجدول بالنسبة لمتغير (المستوى التعليمي) بأن معظم أفراد عينة الدراسة هم من فئة (فوق الجامعي)، حيث بلغت نسبتهم (٨, ٤٤٪)، بينما جاءت فئة (ثانوي فما دون) أقل الفئات بنسبة بلغت (٦, ٥٪)، وهذا يعني بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع معه الاهتمام بمتابعة كل ما يتعلق بالجرائم الإلكترونية والحرص على الاستجابة لما يتم نشره من استطلاعات تتعلق بهذا الأمر حيث يعكس حرصهم ورغبتهم في زيادة الوعي والمعرفة بهذا النوع من الجرائم حتى لا يقعوا ضحية لها. أيضا يبين الجدول بالنسبة لمتغير (الدخل الشهري) أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذين دخلهم الشهري (أقل من ٥٠٠٠ ريال)، حيث بلغت نسبتهم (٣٧,٣٪)، في حين كان الذين دخلهم الشهر (من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠ ريال) أضعف الفئات التي تتعلق بالدخل حيث بلغت نسبتهم (٥, ١٥٪)، وقد يعني ذلك أن الذين تنخفض دخولهم الشهرية هم أكثر الأفراد حرصاً على متابعة الجرائم الإلكترونية التي منها الاستجابة لما يتم نشره في هذا الخصوص، حيث خوفهم من أن يقعوا ضحايا للجرائم، خاصة ما يتعلق منها بالمال والتسوق والمعلومات المالية. وأخيراً يبين الجدول بالنسبة لمتغير (المهنة) بأن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذين مهنهم (موظف حكومي)، إذ بلغت نسبتهم (٩, ٤٠٪)، بينما كان الذين (بدون عمل) الأقل استجابة لأداة الدراسة، وهذا يعني بأن الذين يمثلون القطاع الرسمي في مهنهم هم أكثر اهتماماً بمتابعة الجرائم الإلكترونية وما يتعلق بها حيث ارتفاع الشعور بالمسؤولية تجاه أنفسهم الأمر الذي يدفعهم لزيادة وعيهم ومعارفهم في هذا الخصوص.

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي الاجتماعي، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي الاجتماعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٢	أعرف العقوبات الخاصة التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية.	٢,٨١	.٣٩٧	متوسط
٢	٥	بادر في تبليغ الجهات المختصة عند الاشتباه بأي مخالفة إلكترونية لأنظمة المجتمع.	٢,٧٢	.٥٦٧	متوسط
٣	١	أتابع المستجدات في أنظمة مكافحة الجرائم الإلكترونية.	٢,٤٣	.٦٧٩	متوسط
٤	٤	لا أسمح بتجاوز التعليمات النظامية في تعاملاتي الإلكترونية مع الآخرين.	٢,٣٣	.٦٧٢	منخفض
٥	٣	أتعامل مع الخدمات الإلكترونية وفق أنظمة المجتمع.	٢,٢٢	.٧٢٢	منخفض
		الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية	٢,٥٠	.٣٤٤	متوسط

يبين الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢,٨١ ـ ٢,٢٢)، حيث جاءت الفقرة رقم (٢) "أعرف العقوبات الخاصة التي تتعلق بالجرائم الإلكترونية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٨١)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣) "أتعامل مع الخدمات الإلكترونية وفق أنظمة المجتمع" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٢)، ويعني ذلك أن مستوى الوعي الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة جاء بمتوسط حسابي متوسط حيث بلغ في مجمله (٢,٥٠)، ويمكن القول بأنه رغم متابعة بعض الأفراد للأنظمة الجديدة الخاصة بمكافحة الجرائم والمشجعة على عدم التستر لأي جريمة إلكترونية، إلا أنه تبين عدم حرصهم على الالتزام بالأنظمة والتعليمات، الأمر الذي قد يتسبب في انخفاض مستوى وعيهم الاجتماعي في تعاملاتهم الإلكترونية، وتلتقي هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (محمد و يوسف، ٢٠١٨م) أنه ليس هناك حذر في استخدام الشبكة العنكبوتية من قبل الأفراد والأسر رغم أن عدداً كبيراً منهم يحرصون على تثقيف أنفسهم بمخاطر التكنلوجيا والتقنية الحديثة، وقد يعود ذلك إلى أن أفراد المجتمع الذين يؤمنون بالأنظمة والقوانين بينما لا يمارسونها في علاقاتهم عبر الأجهزة الإلكترونية قد يجعلهم عرضة للاستهداف الإلكتروني إذ يعبر ذلك عن خلل بين الأنساق داخل المجتمع مما يؤثر بالتالي على انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية إلى درجة المتوسط، وهذا ما أشارت إليه النظرية البنائية الوظيفية التي تقوم على أساس أن المجتمع يتكون من أنساق وأن لكل نسق وظيفة تؤثر وتتأثر بالنسق الآخر، فعندما يحدث خلل في وظيفة أحد تلك الأنساق فإنه يؤثر سلباً على البناء الاجتماعي.

التساؤل الثاني: ما مستوى الوعي الاجتماعي بجرائم تقنية الأجهزة الحاسوبية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بتقنية الأجهزة الحاسوبية، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بتقنية الأجهزة الحاسوبية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٣	أقتني البرامج الإلكترونية الخاصة بالحماية من الوقوع كضحية في الجرائم الإلكترونية.	٢,٧٦	.٤٢٩	متوسط
٢	١	أتابع المستجدات المرتبطة بالتطور الإلكتروني.	٢,٧٥	.٤٣٤	متوسط
٣	٢	أحرص على تطوير مهاراتي الإلكترونية من خلال التدريب والتطوير.	٢,٦٠	.٦٤٦	متوسط
٤	٤	أميز بين البرامج الإلكترونية المقلدة والأخرى التي تحقق الأمان التقني.	٢,٢٥	.٦٠٨	منخفض
الوعي بتقنية الأجهزة الحاسوبية			٢,٥٩	.٣٣٢	متوسط

يبين الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢,٢٥ ـ ٢,٧٦)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) "أقتني البرامج الإلكترونية الخاصة بالحماية من الوقوع كضحية في الجرائم الإلكترونية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٦)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤) "أميز بين البرامج الإلكترونية المقلدة والأخرى التي تحقق الأمان التقني" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٥)، مما يعني أن مستوى الوعي بتقنية الأجهزة الحاسوبية لدى أفراد عينة الدراسة

إجمالاً جاء بمتوسط حسابي متوسط إذ بلغ (٢,٥٩)، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الأفراد لا يكترثون باقتناء البرامج الجيدة التي تحقق الأمان التقني، ظناً منهم بعدم الوقوع كضحايا للجرائم الإلكترونية الخاصة بالتقنية الحاسوبية، على الرغم من حرصهم على متابعة ما يستجد من تطورات في هذا الخصوص، وتلتقي هذه النتيجة مع ما ذكره (المالكي، ٢٠١٥م) من أن استخدام التقنية ومستوى معرفة الأفراد بها جاء بدرجة متوسطة، الأمر الذي عكس معه تدني مستوى الوعي، أي أن الأفراد ذوي العلاقات الإلكترونية الواسعة الذين لا يهتمون بثبيت البرامج الجيدة بأجهزتهم لديهم ضعف في مستوى وعيهم الاجتماعي مما قد يجعلهم عرضةً للجرائم الإلكترونية الخاصة بالتقنية الحاسوبية، وهذا ما أشارت إليه النظرية التفاعلية الرمزية التي تقوم على أساس أن الأفراد لديهم شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تتأثر بالقوى الخارجية كالأمان التقني الذي يعكس ارتفاع أو انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي بتلك الجرائم.

التساؤل الثالث: ما مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٣	أتجنب الإفصاح الإلكتروني عن معلوماتي الشخصية للمجهولين	٢,٨٦	.٣٤٧	متوسط
٢	١	أحرص على إبلاغ الجهات المختصة عند التعرض لمحاولة الوصول لمعلوماتي الشخصية في أجهزتي الإلكترونية	٢,٤٤	.٧١٥	متوسط
٣	٥	أحرص على تثبيت برامج الحماية من الاختراق الإلكتروني في أجهزتي الخاصة	٢,٢٥	.٧٣٩	منخفض
٤	٢	أحرص على الخروج من حساباتي الإلكترونية قبل إقفال أجهزتي الخاصة	٢,٢١	.٧٧٨	منخفض
٥	٤	أتجنب حفظ معلوماتي الشخصية في أجهزتي الخاصة	٢,٠٤	.٧٩٥	منخفض
الوعي بالجرائم الإلكترونية والمعلوماتية			٢,٣٦	.٤١١	متوسط

يبين الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢,٠٤ــ٢,٨٦)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) "أتجنب الإفصاح الإلكتروني عن معلوماتي الشخصية للمجهولين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٦)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤) "أتجنب حفظ معلوماتي الشخصية في أجهزتي الخاصة" بالمرتبة الأخيرة، وهذا يعني أن مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية لدى أفراد عينة الدراسة إجمالاً جاء بمتوسط حسابي متوسط حيث بلغ (٢,٣٦)، ويمكن تفسير ذلك بأن الأفراد الذين يحرصون على خصوصيتهم مع المجهولين في تعاملاتهم الإلكترونية إنما يدفعهم إلى ذلك معرفتهم بالقوانين والإجراءات الاحترازية التي تحقق لهم الأمان الإلكتروني من الاستهداف الإجرامي، غير أن حفظهم للبيانات الشخصية في أجهزتهم الخاصة يمنحهم الشعور بالأمان، إذ يستخدمون برامج الحماية المجانية أو الرخيصة التي تعكس انخفاض مستوى وعيهم الاجتماعي بأهمية البرامج الجيدة التي تحميهم من عمليات الهكرز والاختراق الإلكتروني. وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (الغريب، ٢٠١٧م) (الغريب، الأمير: ٢٠١٧م)

التي أكدت على أن عدم الإفصاح عن المعلومات الشخصية للغرباء جعل الغالبية من أفراد عينة الدراسة يتوجسون الخوف من أن يكونوا ضحايا للجرائم الإلكترونية، كما تلتقي هذه النتيجة مع ما توصل إليه (المطيري، ٢٠١٨م) من أن وقوع الأفراد كضحايا للأساليب التقنية التي يستخدمها المجرمين الإلكترونيّين يأتي بسبب تدني الوعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية بشتى أنواعها، بينما تختلف هذه النتيجة عما وصلت إليه دراسة كلٍّ مِن (محمد و يوسف، ٢٠١٨م) من أنه ليس هناك حذر في استخدام الشبكة العنكبوتية من قبل الأفراد مما يعكس انخفاض مستوى وعيهم، وهذا ما أشارت إليه النظرية الماركسية الجديدة التي تقوم على أساس أن الوعي الاجتماعي هو محور الوجود الإنساني، على اعتبار أن العلاقات بين الأفراد في المجتمع تقوم عليه، وأن غيابه يقود إلى الزيف والأكاذيب وتحقيق أطماع الآخرين، حيث إن انخفاض الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية يرجع إلى جهلهم بالطرق والأساليب المتطورة لدى المجرمين الإلكترونيّين.

التساؤل الرابع: ما مستوى الوعي الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المالية؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بالجرائم الإلكترونية المالية، والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بالجرائم الإلكترونية المالية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٥	أتأكد من هوية من يطلبني المساعدة المالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي	٢,٨٦	.٣٤٧	متوسط
٢	٤	أسارع لإيقاف حساباتي البنكية عند اشتباهي في محاولة سرقة إلكترونية	٢,٨٠	.٤٤٧	متوسط
٣	١	أحرص على عدم التعامل المالي مع المجهولين في المواقع الإلكترونية	٢,٧٢	.٥٣٠	متوسط
٤	٢	أتجنب حفظ معلوماتي المالية في أجهزتي الخاصة	٢,٣٨	.٦٩٠	متوسط
٥	٣	أتعلم طرقاً آمنة للتعامل المالي عبر الشبكات العنكبوتية	٢,٣٥	.٧٠٧	متوسط
الوعي بالجرائم الإلكترونية المالية			٢,٦٢	.٣٨٦	متوسط

يبين الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢,٣٥ــ ٢,٨٦)، حيث جاءت الفقرة رقم (٥) "أتأكد من هوية من يطلبني المساعدة المالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٨٦)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣) "أتعلم طرقاً آمنة للتعامل المالي عبر الشبكات العنكبوتية" بالمرتبة الأخيرة. مما يعني أن مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية المالية لدى أفراد عينة الدراسة إجمالاً جاء بمتوسط حسابي متوسط إذ بلغ (٢,٦٢)، وقد يكون مرد ذلك إلى احتراف الممارسين للجرائم المالية الإلكترونية وقدرتهم على الوصول للأفراد من خلال بعض الحيل والأفكار الجديدة والاستجابة لها كإرسال الروابط وغيرها عبر وسائل التواصل، مستفيدين في ذلك من إهمال الأفراد للجانب الوقائي والأمني المتمثلة في ضعف مستوى التعلم الذاتي بالطرق التقنية الآمنة في تعاملاتهم المالية، وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة (القحطاني م.، ٢٠٢١م) التي أوضحت أن من أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية للجرائم الإلكترونية، الانتشار الواسع والمتنوع للروابط الإلكترونية مجهولة المصدر، كما تلتقي هذه النتيجة مع ما

توصلت إليه دراسة (الشعيفي، ٢٠١٨م) أن تزايد إساءة استخدام الهواتف الذكية من قبل الأفراد يعكس انخفاض مستوى وعيهم وبالتالي يقعون ضحايا للابتزاز والتهديد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما أشارت إليه النظرية الماركسية الجديدة التي تؤكد على أن أساس الوعي الاجتماعي هو محور الوجود الإنساني، على اعتبار أن العلاقات بين الأفراد في المجتمع تقوم عليه، وأن غيابه يقود إلى الزيف والأكاذيب وتحقيق أطماع الآخرين، حيث إن انخفاض مستوى الوعي الاجتماعي لدى الأفراد بالجرائم الإلكترونية المالية يرجع إلى عدم إقبالهم على تعلم كل ما يستجد من برامج تقنية، الأمر الذي يمنح المجرمين الإلكترونيين الفرصة في استهدافهم مالياً نتيجة انخفاض مستوى وعيهم في ذلك.

التساؤل الخامس: ما مستوى الوعي الاجتماعي بجرائم التسوق الإلكتروني؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بجرائم التسوق الإلكتروني، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للوعي بجرائم التسوق الإلكترونية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٣	أرتاد مواقع التسوق الإلكتروني الموثوقة	٢,٧٨	.٤١٤	متوسط
٢	١	أتجنب التسوق الإلكتروني من المواقع المشبوهة	٢,٧٠	.٥٣٨	متوسط
٣	٢	أتجنب حفظ بيانات بطاقتي البنكية في مواقع التسوق الإلكتروني	٢,٦٢	.٦٦٠	متوسط
٤	٤	أحرص على اختيار الدفع عند الاستلام في تسوقي الإلكتروني	٢,٢٥	.٦٢٤	منخفض
٥	٥	أتابع ما يستجد من الجرائم الإلكترونية التي تتعلق بعمليات التسوق الإلكتروني	٢,٢٢	.٦٧١	منخفض
الوعي بجرائم التسوق الإلكتروني			٢,٥٢	.٣٩٩	متوسط

يبين الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (٢,٢٢ ـ ٢,٧٨)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣) "أرتاد مواقع التسوق الإلكتروني الموثوقة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥) "أتابع ما يستجد من الجرائم الإلكترونية التي تتعلق بعمليات التسوق الإلكتروني" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٢)، وهذا يعني أن مستوى الوعي بجرائم التسوق الإلكتروني لدى أفراد عينة الدراسة إجمالاً جاء بمتوسط حسابي متوسط حيث بلغ (٢,٥٢)، ويمكن الإشارة إلى أنه رغم استهداف الأفراد عند تسوقهم للمواقع الإلكترونية الموثوقة إلا أنهم لا يتابعون ما يستجد من طرق وأساليب للجرائم الإلكترونية، الأمر الذي قد يتسبب في عدم ارتفاع مستوى وعيهم بجرائم التسوق الإلكتروني، وتلتقي هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (حجازي، ٢٠٢٠م) التي خلصت إلى أن ارتفاع الثقة بالغرباء في التواصل الإلكتروني يعكس انخفاض مستوى الوعي ويجعل الأفراد عرضة للاستهداف، وهذا ما وضحته النظرية الماركسية الجديدة التي تقوم على أساس أن الوعي الاجتماعي هو محور الوجود الإنساني، على اعتبار أن العلاقات بين الأفراد في المجتمع تقوم عليه، وأن غيابه يقود إلى الزيف والأكاذيب وتحقيق أطماع الآخرين، حيث إن انخفاض الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بجرائم التسوق الإلكتروني يرجع إلى جهلهم بالطرق والأساليب المتطورة لدى المجرمين

الإلكترونيين

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الدراسة الحالية قد اختلفت عمّا جاء في دراسة كلاً من (الزبن، ٢٠٢١م) حيث أكدت نتائجها على أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع الوعي بالجرائم الإلكترونية والتعرض لها.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن بعض الأفراد لا يحرصون على الالتزام بالأنظمة والتعليمات الخاصة بالجرائم الإلكترونية ومكافحتها، رغم علمهم بها ودرايتهم عنها، الأمر الذي قد يكون سبباً في عدم ارتفاع مستوى وعيهم الاجتماعي بهذا النوع من الجرائم.
- أن معظم الأفراد لا يكترثون باقتناء البرامج الجيدة في أجهزتهم الخاصة التي تحقق الأمان التقني، رغم حرصهم على متابعة ما يستجد من تطورات في هذا الخصوص، مما جعل مستوى وعيهم الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية متوسطاً.
- أن بعض الأفراد يحرصون على خصوصيتهم في التعامل الإلكتروني ولا يفصحون بها لدى المجهولين، بينما يحفظون بيانتهم الشخصية في أجهزتهم مع قلة استخدامهم لبرامج الحماية، مما قد يعرضهم لاستهداف والوقوع كضحايا لمثل هذا النوع من الجرائم من خلال الاختراق والهكرز، حيث يعكس ذلك انخفاض مستوى وعيهم بالجرائم الإلكترونية المعلوماتية ومخاطرها.
- أن بعض الأفراد يمنحون الفرصة في الوصول إليهم من قبل المجرمين الإلكترونيين كمستهدفين دون قصد منهم، وقد يكون ذلك من خلال استجابتهم للروابط المغرضة التي يتلقونها عبر أجهزتهم وحساباتهم في وسائل التواصل، الأمر الذي يؤكد عدم ارتفاع مستوى وعيهم الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية المالية، لا سيما مع احتراف الممارسين لهذا النوع من الجرائم وتطور أدواتهم الاجرامية.
- أن الأفراد لا يتابعون ما يستجد من طرق وأساليب إجرامية إلكترونية، رغم ممارستهم للتسوق الإلكتروني، الأمر الذي قد يتسبب في جعل مستوى وعيهم بجرائم التسوق الإلكتروني متوسطاً.

التوصيات:

- توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي منها :
- التركيز على وسائل الإعلام الجديد وخاصة برامج التواصل الاجتماعي الشهير والمعروف ب (توتير) في نشر التوعية بالجريمة الإلكترونية.
- إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الجرائم الإلكترونية كالشرطة الإلكترونية للحد من مخاطرها.
- زيادة التدابير الإلكترونية التي تمنع اختراق الأنظمة الأمنية المعلوماتية وتحد من عمليات النصب والاحتيال الإلكتروني.
- وضع برامج وآليات فاعلة ومشتركة بين دول الخليج لنشر الوعي بين الإفراد تصدياً للجرائم الإلكترونية بدرجة أكثر فاعليه.
- الاهتمام بتخريج الفنيين الماهرين في مجال أمن المعلومات وتبادل الخبرات بين جهات الاختصاص في المجتمع السعودي.
- تنظيم البرامج التوعوية الخاصة بتثقيف

أفراد المجتمع بالأساليب التقنية الحديثة عبر المنصات الرسمية والأهلية بالمجتمع السعودي.

المراجع:

عطايا، إبراهيم رمضان (٢٠١٥م). الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية (دراسة تحليلية تطبيقية). طنطا: كلية الشريعة والقانون.

عثمان، إبراهيم عيسى (٢٠٠٧م). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. الأردن: دار الشروق.

البدوي، أحمد (١٩٧٨م). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.

حجازي، أحمد (١٩٩٨م). العولمة والتدفق المعلوماتي، الأبعاد الاجتماعية والآثار. القاهرة: دار الفكر.

تمام، أحمد حسام (٢٠٠٩م). الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي. القاهرة: دار النهضة العربية.

المويشير، تركي (٢٠١٢م). بناء نموذج أمني لمكافحة الجرائم المعلوماتية وقياس فعاليته. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سمير، نعيم (٢٠٠٦م). النظرية في علم الاجتماع. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبدالحميد، كاظم، جابر وأحمد (٢٠١١م). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

شوقي، حسام (٢٠٠٣م). حماية المعلومات على الإنترنت. القاهرة: دار الكتب العلمية.

الزهراني، سعيد (٢٠١٣م). أنظمة الجرائم المعلوماتية في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العتيبي، سليمان (٢٠١٦م). دور البحث الجنائي في الكشف على الجرائم المعلوماتية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حجازي، شهيرة (٢٠٢٠م). تعرض المرأة المستخدمة لشبكات التواصل الاجتماعي للجريمة الإلكترونية. الجزائر: جامعة محمد الصديق بن حيي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم العالم والاتصال، ولاية جيجل.

الرؤية، صحيفة (٢٠٢٠م). تم الاسترجاع بتاريخ ١/ ٢/ ١٤٤٣ه على الرابط التالي:

p/s/www.alroeya.com/ampArticle/2186157.

المطيري، عبدالإله (٢٠١٨م). دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية. الرياض: أطروحة (ماجستير)-كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشنيقي، عبدالرحمن عبدالعزيز (١٩٩٤م). أمن المعلومات وجرائم الحاسب الآلي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

نجد، عبدالرحمن محمد (٢٠١٩م). معوقات التحقيق في جرائم الإنترنت، دراسة مسحية على ضباط الشرطة في دولة البحرين. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

القحطاني، عبدالله (٢٠١٤م). تطوير مهارات التحقيق الجنائي في مواجهة الجرائم المعلوماتية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

أحمد، عبير (٢٠١٨م). دور الوعي الاجتماعي في وقاية الشباب الجامعي من المخدرات في المرحلة الراهنة " العراق أنموذجا". مركز البحوث التربوية والنفسية جامعة بغداد.

طنش، علي السيد (٢٠١٦). دور موقع الفيسبوك في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى طلاب الإعلام التربوي. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، (٤٠)، ٤٣٧-٤٧٦.

كامل، علياء الحسين (٢٠١٥). دور وسائل التواصل الاجتماعي على وعي الشباب في المشاركة السياسية: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. مجلة مركز الخدمة للاستشارات الدراسية بكلية الآداب، (٥٠)، ٢٣٥-٣١١.

الزبن، غدير عبدالكريم (٢٠٢١م). الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني. الأردن: مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد (٢٩)، العدد (٢).

البوهي، فاروق (٢٠١١م). أساليب ومناهج البحث في التربية وعلم النفس. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

المرياتي، كامل (٢٠٠٨م). الوعي المعرفي والتنمية المستقبلية. العراق: مجلة آداب البصرة.

الزراع، ماجد (٢٠١٤م). الركن المادي في الجرائم المعلوماتية في النظام السعودي، دراسة تأصيلية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

الغريب، ماجده حسن (٢٠١٧م). مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي. الرياض: المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد (٥)، العدد (٩)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المالكي، محمد أحمد (٢٠١٥م). رؤية استراتيجية لربط شبكة المعلومات الأمنية بين دول مجلس التعاون لمكافحة الجرائم الإلكترونية . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية العلوم الاستراتيجية .

الشوابكة، محمد (٢٠٠٧م). جرائم الحاسوب والإنترنت، الجريمة المعلوماتية. الأردن: مكتبة دار الثقافة.

العريقي، محمد (١٩٨٨م). العلاقة بين الوعي الاجتماعي بالوعي الديني لدى مسلمي ألبانيا. الرياض: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

غيث، محمد عاطف (٢٠٠٦م). قاموس علم الاجتماع. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الشعيفي، مشعل (٢٠١٨م). الوعي الأمني بالمسؤولية الجنائية المترتبة على مخالفة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، دراسة تطبيقية على مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، أطروحة (ماجستير). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الدراسات الأمنية، تخصص تخصص القيادة الأمنية.

موسى، مصطفى محمد (٢٠٠٩م). التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية. القاهرة: مطابع الشركة.

المطرودي، مفتاح أبوبكر (٢٠١٢، سبتمبر٢٣-٢٥). الجريمة الإلكترونية والتغلب على تحدياتها [ورقة علمية]. المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم العليا في الدولة العربية بجمهورية السودان، الخرطوم، السودان.

القحطاني، منال (٢٠٢١م). إسهامات الخدمة الاجتماعية في الحد من مخاطر الجرائم الإلكترونية، دراسة مطبقة على أعضاء الهيئة التعليمية بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. الرياض: مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، مجلد (٧) العدد (١٦).

حلس، موسى (٢٠١٠م). دور وسائل الإعلام

في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني. القاهرة : جامعة الأزهر.

محمد، يوسف، ميادة وعثمان (٢٠١٨م). توظيف برامج العلاقات العامة في التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية دراسة تحليلية وصفية على الادارات المسؤولة عن الجرائم الإلكترونية . السودان: مجلة العلوم الانسانية المجلد ١٩ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ورقلة، نادية (٢٠١٣م). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي. مجلة دراسات وأبحاث، السنة (٥)، العدد (١١)، جوان.

البقمي، ناصر (٢٠٠٩م). جرائم المعلوماتية ومكافحتها في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

شهوان، وسيم (٢٠١٨م). دور المؤسسة الأمنية في الوقاية من الجرائم المستحدثة في الضفة الغربية من وجهة نظر ذوي الاختصاص. فلسطين: جامعة القدس.

البياتي، ياس (٢٠١٨م). الإعلام الجديد وإشكاليات الوعي الاجتماعي بالمتغيرات السياسية في الوطن العربي (رؤية مستقبلية). مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط جامعة عجمان.

References:

Abdel-Hamid, J., & Kazem, A. (2011). Manahij albahth fi altarbiat waeilm alnafsi. alqahirata: dar alnahdat alearabiat lilnashr waltawziei [Research methods in education and psychology]. Cairo: Dar al-Nahda al-Arabia for Publishing and Distribution.

Ahmed, A. (2018). Dawr alwaey alaijtimaeii fi wiqayat alshabab aljamieii min almukhadirat fi almarhalat alraahina " aleiraq ainmudhaja" [The role of social awareness in protecting university youth from drugs in the current stage "Iraq as a model"]. Educational and Psychological Research Center, University of Baghdad.

Al-Areqi, M. (1988). Alealaqat bayn alwaey alajtimaeii bialwaey aldiynii ladaa muslimay 'albanya [The relationship between social awareness and religious awareness among Albanian Muslims]. Riyadh: Imam Mohammed bin Saud Islamic University.

Al-Badawi, A. (1978). Muejam mustalahat aleulum aliajtimaeia [A Dictionary of Social Science Terms]. Beirut: Maktabat Lubnan.

Al-Baqami, N. (2009). Jarayim almaelumatia wamukafahatiha fi almamlaka alearabia alsaeudia [Information crimes and combating them in the Kingdom of Saudi Arabia]. Riyadh: King Fahd National Library.

Al-Bayati, Y. (2018). The Media and the Problems of Social Awareness of Political Changes in the Arab World: A Futuristic Vision [in Arabic]. Journal of Public Relations Research Middle East, (21), 9-37.

Al-Bouhi, F. (2011). 'Asalib wamanahij albahth fi altarbiat waeilm alnafsi [Research methods and methods in education and psychology]. Alexandria: Dar al-Wafaa for the world of printing and publishing.

Al-Maliki, M. A. (2015). Ruyat astiratijiat lirabt shabakat almaelumat al'amniat bayn dual majlis altaeawun limukafahat aljaray-

crimes]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Qahtani, M. (2021). The contributions of social work to reducing the risks of cybercrime is a study applied to members of the educational staff of the college of social work at Princess Nourah Bint Abdulrahman university [in Arabic]. Humanities and Educational Sciences Journal, 7(16).

Al-Shawabkeh, M. (2007). Jarayim alhasub wal'iintirnt, aljarima almaelumatia [Computer and Internet crimes, information crime]. Jordan: Maktabat Dar al-Thaqafa.

Al-Shuaifi, M. (2018). Awareness of the criminal responsibility of violating the system of combating information crimes (Applied study on social media users) [in Arabic] [Master's thesis]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Shuniqi, A. A. (1994). 'Amn almaelumat wajarayim alhasib alaly [Information security and computer crimes]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Zaban, G. B., & Al-Kharabishuh, E. E. (2021). Cybercrimes and the awareness of its danger field study on Jordanian university youth [in Arabic]. IUG Journal for humanities Research, 29(2).

Al-Zahrani, S. (2013). 'Anzimat aljarayim almaelumatia fi dual majlis altaeawun alkhaliji [Cybercrime systems in the Gulf Cooperation Council countries]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Zaraa, M. (2014). Alrukn almadiyi fi im alalkitrunia [A strategic vision to link the security information network among the GCC countries to combat cybercrime]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Matroudi, M. Abu-B. (2012, September 23-25). aljarima al'iiliktrunia waltaghalub ealaa tahadiyataha [Cybercrime and Overcoming Its Challenges] [Paper presentation] almutamar althaalith liruasa' almahakim aleulya fi aldawla alarabia bijumhuriat alsuwdan, Khartoum, Sudan.

Al-Mirayati, K. (2008). Alwaey almaerifi waltanmia almustaqbalia [Cognitive awareness and future development]. aleiraqa: majalat adab albasra.

Al-Muishir, T. (2012). Bina' namudhaj 'amniin limukafahat aljarayim almaelumatiat waqias faealiatihi [Building a security model to combat cybercrime and measure its effectiveness]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Mutairi, A. (2018). The role of the new media in the awareness of cybercrime [in Arabic]. Riyadh: Master's thesis - College of Social Sciences, Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Otaibi, S. (2016). Dawr albahth aljinayiyi fi alkashf ealaa aljarayim almaelumatia [The role of criminal investigation in detecting information crimes]. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

Al-Qahtani, A. (2014). Tatwir maharat altahqiq aljinayi fi muajahat aljarayim almaelumatia [Develop criminal investigation skills in the face of information

shabab alfilastinii [The role of the media in shaping the social awareness of Palestinian youth]. Cairo: al-Azhar University.

Kamel, A. H. (2015). Dawr wasayil altawasul alaijtimaeii ealaa waey alshabab fi almusharakat alsiyasiati: dirasat maydaniat fi al'anthrubulujia alaijtimaeiati [The role of social media on youth awareness of political participation: a field study in social anthropology]. Majalat markaz alkhidmat lilaistisharat aldirasia bikuliyat aladab, (50), 235-311.

Meshel Soon. (2012). face book and the invasion of technological communities. NY New York.

Mohammed, M., & Yousef, O. (2018). Employing Public Relations Programs in Awareness of the Risks of Cybercrime: A Descriptive Analytical Study on the Departments Responsible for Cybercrime [in Arabic]. SUST Journal of Humanities, 19(2).

Moussa, M. M. (2009). Altahqiq aljinayi fi aljarayim almaelumatia [Criminal investigation of information crimes]. Cairo: Matabie al-Sharika.

Peter Stephenson. (2000). investigating computer related crime. boca.

Sameer, N. (2006). Alnazaria fi eilm aliajtimae [Theory in sociology]. Cairo: Dar al-Nahda al-Arabia.

Najd, A. M. (2019). Mueawiqat altahqiq fi jarayim al'iintirnti, dirasatan mushiatan ealaa dubaat alshurtat fi dawlat albahrayn [Obstacles to investigating Internet crimes, a survey of police officers in the State of aljarayim almaelumatiat fi alnizam alsaeudii, dirasat tasiliatun [The material pillar of information crimes in the Saudi system, an original study]. Naif Arab University for Security Sciences: Riyadh.

Ataya, I. R. (2015). Aljarima al'iiliktrunia wasubul muajahatiha fi alshariea al'iislamia wal'anzima aldawlia (dirasa tahlilia tatbiqia) [Cybercrime and ways to confront it in Islamic law and international regulations (Applied Analytical Study)]. Tanta: Faculty of Sharia and Law.

B&Miora, M. Cowens (2002) computer emergency Quick response team. computer security handbook.

Ghaith, M. A. (2006). Qamus ealm aliajtima [Sociology Dictionary]. Alexandria: Dar al-Maerifa alJamieia.

Gharib, M., & Al-Amir, H. (2017). Awareness among category of youth on law associated with penalties of Saudi cybercrimes [in Arabic]. Arab International Informatics Journal, 5(9), 17-33.

Hegazy, A. (1998). Aleawlama waltadafuq almaelumati, al'abead alajtimaeia waluathar. [Globalization and information flow, social dimensions and effects]. Cairo: Dar al-Fikr.

Hegazy, S. (2020). Taerud almar'at almustakhdimat lishabakat altawasul alaijtimaeii liljarimat alalkitrunia [Exposing women who use social networks to cybercrime]. Algeria: University of Mohamed Seddik Ben Hayyi.

Helles, M. (2010). Dawr wasayil al'iielam fi tashkil alwaey alaijtimaeii ladaa al-

Bahrain]. Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.

Othman, I. I. (2007). Alnazaria almueasira fi eilm aliajtimaei [Contemporary theory in sociology]. Jordan: Dar al-Shorouk.

Ouargla, N. (2013). dawr shabakat altawasul alaijtimaeii fi tanmiat alwaey alsiyasii walaijtimaeii ladaa alshabab alearabi [The role of social networks in developing political and social awareness among Arab youth]. Majalat Dirassat & Abhath, 5(11).

Sahifat Alruwya [Vision newspaper]. (2020). Retrieved on 1/2/1443 AH at the following link: p/s/www.alroeya.com/ampArticle/2186157

Shahwan, W. (2018). The role of the security establishment in reducing the crimes committed in the West Bank from the point of view of the Specialists [in Arabic]. Palestine: al-Quds University.

Shawky, H. (2003). Himayat almaelumat ealaa al'iintirnti [Protecting information on the Internet]. Cairo: Dar al-Kutub al-Eilmia.

Tammam, A. H. (2009). Aljarayim alnaashiat ean aistikhdam alhasib alaly [Crimes arising from the use of computers]. Cairo: Dar al-Nahda al-Arabia.

Tanesh, A. S. (2016). Dawr mawqie alfisbuk fi tashkil alwaey alaijtimaeii ladaa tulaab alaelam altarbawi [The role of Facebook in shaping social awareness among students of educational media]. Majalat kuliyat altarbia fi aleulum altarbawia, (40), 437-476.

تكييف عقد العمل تحت التجربة والأحكام المنظمة له في نظام العمل السعودي (دراسة تحليلية مقارنة)

Adaptation of Probationary Employment Contract and Provisions that Regulate it in the Saudi Labor Law: Analytical Comparative Research

د. محمد بن علي بن محمد القرني
أستاذ مشارك -تخصص الأنظمة - قسم الفقه - كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية
mog9600@gmail.com

Dr. Mohammed Ali Mohammed Al-Qarni
Associate Professor, Specialty of (Law)
Department of Jurisprudence, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion - King Khalid University, Abha, Kingdom of Saudi Arabia

https://doi.org/10.56760/VWXU2362

ملخص البحث

تتزايد أهمية نظام العمل في وقتنا الحالي؛ نظراً لاتساع مساحة تطبيقه، وعمق تأثيره الاجتماعي، وزيادة القوى العاملة، وظهور اختصاص القضاء العمالي كقضاء مستقل، ضمن محاكم القضاء العام في المملكة العربية السعودية، مما يتطلّب تطوير القواعد التشريعية ومواكبة نصوص نظام العمل لتطور العلاقات العمالية، وإيجاد الحلول الملائمة والضامنة لحقوق الأطراف؛ نظراً لأهمية استقرار علاقات العمل في أداء الاقتصاد الوطني.

ويعتبر عقد العمل حجر الأساس لنشأة العلاقة العمالية وانطلاق مسيرتها، وقد يشتمل على اشتراط فترة للتجربة تمكّن أطراف العلاقة أو مَن يشترطه من التأكد من صلاحية إبرام العقد بالنسبة له، ونظراً لما قد ينطوي عليه شرط التجربة من تعارض المصالح، وتفاوت المركز القانوني والاقتصادي بين العامل وصاحب العمل، مما قد يؤدي إلى الاستغلال أو التحايل على النظام، فقد أحاط النظام فترة التجربة بجملة من الشروط والقيود التي تضمن حسن العمل به بعيدًا عن إساءة الاستغلال أو التعسف في استعمال الحق، ورسَمَ القواعد الضابطة لاشتراط التجربة وتحديد مدتها وقواعد تمديدها أو تكرارها، وما يترتب على نهاية المدة بالنسبة لعقد العمل المبرم بين الطرفين.

وانفرد نظام العمل السعودي عن نظرائه في غالب الدول العربية ببعض القواعد المتعلقة بذلك كما بيّنه البحث، وانتهى إلى جملة من النتائج المتعلقة بذلك، مستعملاً المنهج التحليلي المقارن، ومستفيداً من جملة من الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العمالية في عدّة مواضع من البحث، ومن أهم نتائجه:

Abstract

The importance of Labor Law is becoming increasingly in our current era due to extent of its application, depth of its social impact, increase of man power, appearance specialty of labor judiciary - as an independent judiciary - within courts of public judiciary in the Kingdom of Saudi Arabia, which required developing of legislative rules and keeping up with texts of labor law for development of labor relations, finding suitable and guarantor solutions to rights of parties, due to importance of stability of labor relations in the performance of national economy, the employment contract is considered as cornerstone for creating labor relationship and launching its march, might include a condition of a probation period that enables the parties to relationship or whoever stipulates it to ensure the validity of conclusion of contract for him, due to what the probation condition might contain from conflict of interest, variation of legal and economic status between laborer and employer; which might lead to misuse or circumvention on the law, thus the law has encircled the probation period with a number of conditions and restrictions that guarantee good work with it away from exploitation or abuse while using the right, has decreed up rules to govern the practice and limiting its duration, rules of its extension or repetition, the consequences of end of duration of employment contract concluded between two parties, the Saudi labor law is distinguished from its counterparts in

- اتجه النظام السعودي إلى تقرير شرط التجربة لطرفي عقد العمل -من حيث الأصل- أو لمن يشترطه منهما، وكان النظام واضحاً في تحديد شروط الاتفاق عليه أو تمديده أو تكرار التجربة، كما اتجه إلى مشروعية إنهاء التجربة خلال المدة دون تعويض أو مكافأة نهاية الخدمة، وأنه لا يدخل ضمن التعسف في استعمال الحق، وأيّدته أحكام القضاء العمالي.
- انفرد النظام السعودي عن قوانين العمل (المصري والأردني) بتنظيم تمديد فترة التجربة وجواز تكرارها بشروط معيّنة؛ ضماناً لعدم إساءة استغلال هذا الشرط.

والله وليّ التوفيق.

الكلمات المفتاحية:
عقد العمل ، شرط التجربة ، شرط الاختبار ، نظام العمل السعودي.

most Arab countries with some rules related to this as indicated in the research, ended with a number of related results using comparative analytical method, benefiting from a number of judicial rulings issued by labor courts in several positions of the research, among its most important results:

- The Saudi Law tended to a condition of a probation for both parties of employment contract – basically or for who stipulate it, the law was clear in defining the terms of contract agreed upon, extending it or repeating the experience. It also tended to legality of ending probation during the period without compensation or end of service gratuity, and it does not enter under arbitrariness of using the right, and is supported provisions of labor judiciary.
- The Saudi Law is distinguished from labor laws in (Egypt and Jordan) by regulating extension of probation period and permissibility of repeating it under certain conditions to guarantee to avoid use of this condition in abusing.

Keywords:
probationary employment contract; job contract; Saudi labor law; test condition

مقدمة البحث:

تتزايد أهمية نظام العمل في وقتنا الحالي؛ نظراً لاتساع مساحة تطبيقه، وعمق تأثيره الاجتماعي، وزيادة القوى العاملة، وظهور اختصاص القضاء العمالي كقضاء مستقل، ضمن محاكم القضاء العام في المملكة العربية السعودية؛ حيث يُشكِّل العمال بجانب أصحاب العمل شريحة كبيرة من شرائح المجتمع، لذا كانت الحاجة ماسة لتحقيق توازن عقدي بين طرفي علاقة العمل، خاصة مع وجود تفاوت ملحوظ في المراكز القانونية بين الطرفين، مما قد يؤدي إلى اختلال في التوازن العقدي بينهما، إذا ما فرض صاحب العمل شروطاً تعسفية، مستغلاً مركزه الاقتصادي، مقابل ضعف مركز العامل، الأمر الذي دفع جل القوانين إلى التدخل لتحقيق نوع من التكافؤ والمساواة في هذه العلاقة، عن طريق تطوير القواعد التشريعية، ومواكبة نصوص نظام العمل لتطور العلاقات العمالية، وإيجاد الحلول الملائمة والضامنة لحقوق الأطراف؛ نظراً لأهمية استقرار علاقات العمل في أداء الاقتصاد الوطني.

ويعتبر عقد العمل حجر الأساس لنشأة العلاقة العمالية وانطلاق مسيرتها، وقد يشتمل على اشتراط فترة للتجربة تمكّن أطراف العلاقة أو مَن يشترطه من التأكد من صلاحية إبرام العقد بالنسبة له، ونظراً لما قد ينطوي عليه شرط التجربة من تعارض المصالح، وتفاوت المركز القانوني والاقتصادي بين العامل وصاحب العمل، مما قد يؤدي إلى الاستغلال أو التحايل على النظام، فقد أحاط النظام فترة التجربة بجملة من الشروط والقيود التي تضمن حسن العمل به بعيدا عن إساءة الاستغلال أو التعسف في استعمال الحق، ورسَمَ القواعد الضابطة لاشتراط التجربة وتحديد مدتها وقواعد تمديدها أو تكرارها، وما يترتب على نهاية المدة بالنسبة لعقد العمل المبرم بين الطرفين، فرأيت أن يكون هذا البحث بعنوان: تكييف عقد العمل تحت التجربة والأحكام المنظمة له في نظام العمل السعودي (دراسة تحليلية مقارنة)، والله وليّ التوفيق.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية البحث من نواحٍ عدة أهمها:

١. صلته بنظام العمل الذي تتزايد الحاجة إليه مع نمو الاقتصاد السعودي.
٢. انتشار العمل به كسلوك يرافق نشأة عقود العمل في المملكة العربية السعودية، مما يدعو لمعرفة أحكامه وما يترتب عليه من قواعد خاصة.
٣. ما يمكن أن يقدمه البحث من إضافة للمكتبة القانونية؛ حيث لم يفرد بدراسة مستقلة وفقاً لنظام العمل السعودي.

أهداف البحث:

١. دراسة الجانب النظامي للموضوع في إطار نظام العمل السعودي.
٢. استطلاع اتجاهات القضاء العمالي في المملكة العربية السعودية في المنازعات المعروضة عليه في عقود العمل تحت التجربة.
٣. تحقيق الفائدة العلمية الشخصية وتطوير ملكات الباحث.

مشكلة البحث وأسئلته:

يحتل العامل في عقد العمل تحت التجربة مركزاً قانونياً مختلفاً عنه في عقد العمل النهائي، مما نتج عنه طرح التساؤل الرئيس الآتي: ما تكييف عقد العمل تحت التجربة، وما الأحكام المنظمة له؟ وتندرج تحته جملة من التساؤلات أهمها:

- ما التكييف القانوني لعقد العمل تحت التجربة؟
- ما طبيعة اشتراطه؟ ولمن يقرر هذا الاشتراط؟
- ما الأحكام الخاصة باشتراط فترة التجربة في عقد العمل؟ وما شروط تمديدها وتكرارها؟
- ما طبيعة إنهاء عقد العمل تحت التجربة؟ وما الآثار المترتبة عليه؟

الدراسات السابقة:

يتناول الشرّاح والفقهاء عقد العمل تحت التجربة في عموم شروحات قوانين العمل، ومن منطلقات القانون محل الشرح وما جاء فيه من قواعد وأحكام، وبعد البحث والتقصي في فهارس المكتبات والأدلة البحثية والمواقع الإلكترونية والمجلات العلمية لم أجد دراسة نظامية مختصة بتناول موضوع: تكييف عقد العمل تحت التجربة والأحكام المنظمة له في نظام العمل السعودي (دراسة تحليلية مقارنة)، فكان هذا الاجتهاد البحثي إسهاماً بدراسة الموضوع وتتبّع أطرافه، والله الموفق.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الاستقرائي للقواعد المنظمة لعقد العمل تحت التجربة، وما اطلع عليه الباحث من أحكام القضاء السعودي، ثم استعراضها عن طريق المنهج التحليلي؛ للوصول إلى استنباط اتجاه النظام السعودي بين الآراء الفقهية وبعض القوانين المعاصرة؛ وخصوصاً القانونين: المصري والأردني، في مسائل البحث الرئيسة، مع التزام الأمانة العلمية ومراعاة قواعد الكتابة البحثية ونمط التوثيق العلمي وفق شروط الناشر.

حدود البحث:

أ. الحدود الموضوعية: دراسة تكييف عقد العمل تحت التجربة والأحكام النظامية الخاصة به من خلال:

١. نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١)، وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير العمل رقم (٣٩٩٣٣) وتاريخ ١٩/ ٥/ ١٤٣٥هـ.
٢. المبادئ والقرارات الصادرة من الهيئة العمالية وأحكام القضاء العمالي [١].

ب. الحدود الزمانية: الأنظمة الصادرة في المملكة العربية السعودية والمبادئ القضائية منذ تاريخ صدور نظام العمل -أعلاه- وحتى تاريخ تقديم هذا البحث للنشر في محرم ١٤٤٣هـ.

ج. الحدود المكانية: دولة المملكة العربية السعودية.

خطة البحث:

انتظمت خطة البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تلاها فهرس المراجع على النحو الآتي:

المقدمة: توطئة الموضوع وأهميته، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وأسئلته، والدراسات السابقة، وحدود البحث ومنهجه، وخطته.

تمهيد: تعريف عقد العمل تحت التجربة وتمييزه عما يشبهه.

المبحث الأول: تكييف عقد العمل تحت التجربة وطبيعة الحق في شرط التجربة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تكييف عقد العمل تحت التجربة.

المطلب الثاني: طبيعة الحق في شرط التجربة ومن يتقرر لمصلحته.

المبحث الثاني: الأحكام المنظمة لعقد العمل تحت التجربة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المركز القانوني للعامل تحت التجربة.

المطلب الثاني: شروط عقد العمل تحت التجربة.

المطلب الثالث: إنهاء عقد العمل تحت التجربة والآثار المترتبة عليه.

الخاتمة وتتضمن أهم النتائج.

فهرس المراجع.

وأسأل الله -عز وجل- السداد والقبول، وحسن القول والعمل، وصلاح النية والكلمة، وبالله التوفيق

تمهيد:

تعريف عقد العمل تحت التجربة وتمييزه عما يشبهه:

لم ينص نظام العمل السعودي على تعريف لعقد العمل تحت التجربة، شأنه كغيره من القوانين العربية التي لم تنص على تعريفه، تاركة المجال للشراح والفقهاء لتجلية معناه، وكان إسهامهم متقارباً لوضوح معناه وغايته؛ ومن تعريفاتهم:

- عرّف بأنه: "العقد الذي يتفق فيه العامل وصاحب العمل على ألا يكون العقد المبرم

١- حيث كان الفصل في المنازعات العمالية من اختصاص اللجان شبه القضائية المشكلة لذلك، ثم سميت هيئات، ثم نشأ القضاء العمالي كأحد اختصاصات القضاء العام بصدور نظام القضاء عام ١٤٢٨هـ، وتم إنشاء المحاكم العمالية اعتباراً من مطلع عام ١٤٣٩هـ.

بينهما باتاً إلا بعد فترة من الوقت؛ ليتحقق أيٌّ منهما فيما إذا كان من مصلحته الاستمرار في العمل أو عدم الاستمرار فيه" (عمران، ١٩٨٠م).

- عرّف بأنه: "عقد عمل مكتمل الأركان، يتضمن شرط التجربة الذي بمقتضاه يكون لكل من طرفي العقد التحقق من ملاءمة العقد له خلال فترة التجربة؛ ليستمر في العقدأوينهيهأثناءها"(الدكمي،١٤٢٧هـ).
- يمكن تعريفه بأنه "عقد عمل يتضمن قيام العامل بأداء عمل معيّن لحساب صاحب العمل مقابل أجر، لمدّة محدّدة يمكن خلالها التعرف على مدى كفاءة العامل وملاءمة العمل له ومناسبة الأجر المعروض عليه".

وقد سماه النظام السعودي عقد العمل تحت التجربة في المادتين (٥٣، ٥٤)، وأطلق عليه "تحت الاختبار" في المادة (٨١/ ٦)، وهما بمعنى واحد (حبيب ،١٩٥٩م). وبناء على هذا المفهوم فإن عقد العمل تحت التجربة يختلف عن بعض المفاهيم القانونية المشابهة له في نطاق نظام العمل، وأهمها ما يأتي:

١. يختلف عقد العمل تحت التجربة عن الاختبارات المهنية أو التمهيدية التي يجريها أرباب الأعمال للعمالة الراغبة في التعاقد معهم قبل إبرام العقود، فالاختبارات المهنية لا يسبقها إبرام عقد العمل، أما في حال اشتراط التجربة فتكون بعد إبرام عقد العمل، لكنه مشروط بإتمام فترة التجربة دون إنهاء العقد من أحد أطرافه؛ لأن الإنهاء يدل على عدم الرغبة في استمرار العقد، كما أن اجتياز الاختبار المهني لا يمنع اشتراط التجربة في عقد العمل.
٢. يختلف عقد العمل تحت التجربة عن عقد التدريب المهني من حيث الهدف والمحل في كل منهما، فالهدف من عقد التدريب هو تعليم العامل وتأهيله وإعداده لممارسة عمل معين؛ حيث يلتزم صاحب العمل بذلك، أما عقد العمل تحت التجربة فيفترض فيه أن العامل تتوافر لديه الخبرة والتدريب المناسب للعمل الذي تعاقد عليه، ولكن صاحب العمل أو العامل يهدف أن يتأكد من أمور معيّنة أثناء فترة التجربة، أما اختلافهما في المحل، فهو في عقد التدريب المهني قيام صاحب العمل بتلقين العامل المتدرب أصول مهنة أو حرفة أو مهارات معينة فلا يعدّ عقد عمل، أما المحل في عقد العمل تحت التجربة، فهو العمل الذي يؤديه العامل لصاحب العمل، وهو عقد عمل تطبّق عليه أحكام نظام العمل.
٣. يختلف عقد العمل تحت التجربة عن عقود العمل محددة المدة، مع أنّ مدّته محددة نظاماً؛ لأنه يجوز لطرفيه أو لأحدهما -حسب شروط العقد- أن ينهي عقد العمل خلال فترة التجربة بإرادته المنفردة ودون تعويض الطرف الآخر، في حين أن عقد العمل محدد المدة لا يمكن لأيّ من طرفيه إنهاؤه بإرادته المنفردة قبل انقضاء مدته، وإلا كان مسؤولاً عن التعويض بقيّة المدة وما يترتب عليها.(كيره ، ١٩٧٩م . إسماعيل، د.ت . أبو شنب ،١٩٩٨م. يحيى، ١٩٦٤م).

المبحث الأول:

تكييف عقد العمل تحت التجربة وطبيعة الحق في شرط التجربة

إن تكييف التصرف النظامي والعلاقات التي يتضمنها سبيل لمعرفة الأحكام التي يتم تطبيقها

على مسائله، وقد استدعى ذلك بحث: تكييف عقد العمل تحت التجربة في (المطلب الأول)، ثم بيان طبيعة الحق في شرط التجربة ومن يتقرر لمصلحته في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تكييف عقد العمل تحت التجربة

التكييف الفقهي هو "إعطاء الوصف الفقهي للتصرفات محل البحث، ويكون ذلك بالنظر إلى حقيقتها ومجانستها لما يماثلها من التصرفات التي منحت أوصافاً فقهية". (شبير، ١٤٢٥هـ)، فالمراد بتكييف عقد العمل تحت التجربة: بيان الوصف الشرعي والطبيعة النظامية له من خلال بيان حقيقته والآثار التي تنتج عنه، ويطلق شراح القانون على التكييف: الطبيعة القانونية (قلعجي وقنيبي، ١٤٢٧هـ)، وهي أساس الآثار التي تترتب على التصرف القانوني. (حشيش، ٢٠٠١م، الألفي، الحق في الفقه الإسلامي، ١٤٣٩هـ). وقد اختلفت اتجاهات الشرّاح حول تكييف عقد العمل تحت التجربة وطبيعته القانونية [٢] ، وأتناولها فيما يأتي:

الاتجاه الأول: أن عقد العمل تحت التجربة عقد عمل معلّق على شرط واقف [٣] هو نجاح التجربة (الأهواني، ١٩٩١م)؛ بمعنى أنه يتوقف على نجاح التجربة لزوم عقد العمل، قياساً له على عقد البيع بشرط التجربة الذي يعتبره القانون عقداً معلقاً على شرط واقف. (المادة ٤٢١ من القانون المدني المصري، والمادة ٤٧٠ من القانون المدني الأردني).

وقد انتقد هذا الاتجاه بأنه لا يستقيم مع الآثار التي تترتب على عقد العمل تحت التجربة؛ إذ إنه من العقود الزمنية، وينشئ التزامات على طرفيه منذ انعقاده بخلاف عقد البيع الذي يعتبر من العقود الفورية، فهو قياس مع الفارق، (كيره، ١٩٧٩م . إسماعيل، د.ت ، شنب، ١٩٦٦م)، كما أن اعتباره معلقاً على شرط واقف يقتضي ألّا ينتج العقد أيّ أثر ما دام الشرط لم يتحقق (نايل، د.ت)، وهذا ما لا تقبله القواعد التنظيمية لعقد العمل تحت التجربة؛ إذ تسري آثار العقد عليه من حين إبرامه، فضلاً عن أن الغاية من وضع فترة التجربة تقتضي حتماً البدء في تنفيذ العقد قبل تحقق الشرط وليس الانتظار حتى يتحقق الشرط، (كيره، ١٩٧٩م).

الاتجاه الثاني: أن عقد العمل تحت التجربة عقد عمل معلّق على شرط فاسخ [٤]، هو عدم الرضا عن نتيجة التجربة وإعلان ذلك قبل انقضاء مدتها، فإذا انقضت مدتها دون تحقق الشرط الفاسخ أصبح العقد باتّاً وأنتج كل آثاره منذ إبرامه، أما إذا تحقق الشرط الفاسخ فلم يرضَ أحد المتعاقدين عن التجربة فينفسخ العقد دون أثر رجعي؛ لأنه من العقود الزمنية التي لا يرجع أثر الفسخ فيها إلى الماضي، وفي هذا التكييف حماية حقوق العامل كفلها له النظام، واكتسبها أثناء فترة العقد، فلا يؤثر الفسخ على حقوق العامل قبل إنهاء التجربة، (غانم ،١٩٦١م. يحيى، ١٩٨٩م. فرج، ١٩٨٦م). وذكر بعضهم أنه السائد في الفقه ويؤيده القضاء، (نايل ، بدون. شوقي، رشدي ٢٠٠٩م.)، ويرى بعض الشرّاح أن للشرط الفاسخ أثراً رجعياً، فيزول العقد من وقت نشوئه عند تحقق الشرط الفاسخ (القضاة، ١٤٣٦هـ).

٢- عند إيراد الاتجاهات القانونية فليس بالضرورة رجحان أحدها على ما سواها، فالصواب محتمل، ولكل اتجاه دليله، وتأخذ بها القوانين المقارنة وفقاً لفلسفتها التشريعية ومقاصدها التنظيمية ومصادرها الموضوعية.

٣- الشرط الواقف: واقعة مستقبلية غير محققة الوقوع، يرتبط بوجودها وجود الالتزام. (أبوالخير،١٤٢٨هـ) .

٤- الشرط الفاسخ هو واقعة مستقبلية غير محققة الوقوع، يترتب على تحققه انقضاء الالتزام. (أبو الخير، ١٤٢٨هـ).

وقد انتقد هذا الاتجاه بالقول بأنه من التجاوز اعتبار إعلان الرغبة في إنهاء العقد شرطاً فاسخاً يعلق عليه العقد؛ لأن عقد العمل غير محدد المدة يجوز إنهاؤه بالإرادة المنفردة لأيٍّ من طرفيه، ومع ذلك فلا يوصف بأنه معلّق على شرط فاسخ (شنب، ١٩٦٦م.جلال ،١٩٩٥م).

الاتجاه الثالث: أن عقد العمل تحت التجربة عقد تمهيديّ مؤقت، وهو عقد مستقل ومتميز عن عقد العمل نفسه، وله مدة محدّدة ينتهي بانتهائها، وفي حال نجاح التجربة يتم إبرام عقد عمل بات بين الطرفين، فيبدأ عقد العمل من حين انتهاء فترة التجربة لا من حين الاتفاق عليها (غانم ،١٩٦١م. زهران، ١٩٩٧م).

وقد انتقد هذا الاتجاه بمخالفته لنص النظام؛ ففي حال نجاح فترة التجربة لا يوجب النظام إبرام عقد عمل جديد، بل يعتبر العلاقة مستمرة بناء على العقد المبرم، وهو مفهوم المادتين (٥٣، ٥٤) من النظام، كما أن هذا الاتجاه يخالف قصد المتعاقدين؛ إذ لم يقصدا واقعياً إبرام عقدين متتاليين وإنما إبرام عقد واحد يلتزمان به منذ البداية، وكل ما يضيفه شرط التجربة هو تمكينهما من عدم الاستمرار إذا قرّر ذلك من كانت التجربة لمصلحته، بشرط أن يكون أثناء مدتها،(الأهواني، ١٩٩١م. يحيى، ١٩٨٩م)، كما أن القول بهذا يعني أن عقد العمل تحت التجربة عقد مؤقت فلا يجوز فسخه قبلها، (زهران، ١٩٩٧م)، وهذا يتعارض مع المادة (٨٠/ ٦ عمل) التي تعطي صاحب العمل الحق في إنهاء العقد إذا كان العامل معيناً تحت التجربة، فيفهم منه إمكان إنهاء عقد العمل تحت التجربة قبل انتهاء مدته.

الاتجاه الرابع: أن عقد العمل تحت التجربة عقد غير لازم؛ أي يجوز العدول عنه، فشرط التجربة يُنشئ رخصة العدول عن العقد لمن جعل الشرط لمصلحته، وتظل سارية حتى انتهاء مدتها، فإذا استعملت هذه الرخصة انتهى العقد دون أثر رجعي، أما إذا انقضت المدة دون العدول عن العقد فيكون العقد لازماً، ومتى اكتسب العقد صفة اللزوم فليس لأحد العاقدين الرجوع فيه بمفرده، والعقد غير اللازم عقد صحيح ونافذ توافرت فيه شروط الانعقاد والصحة، إلا أنه يجوز لطرفيه أو لأحدهما أن يستبد بإنهائه بإرادته المنفردة، (العدوي، ١٩٩٥م . زهران، ١٩٩٧م) ويسميه الفقهاء العقد الجائز (الشثري، ١٤٣٧هـ).

ويبدو لي-والله أعلم- وجاهة هذا الاتجاه وانسجامه مع ما قرره نظام العمل السعودي من أحكام فترة التجربة وآثارها، وذلك لما يأتي:

١. إن تكييف عقد العمل تحت التجربة بأنه عقد غير لازم يقدّم الأساس القانوني للآثار المترتبة على فترة التجربة حال إنهائها، فقد قرّر النظام لصاحب العمل حق فسخ العقد دون مكافأة للعامل، أو إشعار أو تعويض إذا كان العامل معيّناً تحت الاختبار(م٨٠/ ٦عمل)، وقرر للعامل حق الفسخ دون تعويض صاحب العمل (م٥٤ عمل)، بما معناه أن عقد العمل حين فسخه في فترة التجربة يعتبر كأن لم يكن، وهذه حقيقة الفسخ الاتفاقي الذي لا يعرّض من كان له حق الفسخ للتعويض.
٢. إن هذا التكييف يتفق مع قصد المتعاقدين إلى إبرام عقد عمل منذ البداية، ولكن مع شرط التجربة لمن يشترطها لفترة حدّدها النظام.
٣. يتفق هذا التكييف مع أحكام النظام باستحقاق العامل للحقوق المقررة له أثناء فترة التجربة، فعقد العمل تحت التجربة نافذ بسريانه منذ بدايته، وليس معنى ذلك أنه نافذ بأثر رجعي منذ انتهاء مدة التجربة.
٤. أن هذا التكييف هو الأقرب لأحكام الشريعة

الإسلامية التي يقوم عليها النظام السعودي، فمصطلح الشرط الواقف والفاسخ اصطلاح قانوني؛ إذ يستعمل فقهاء الشريعة مصطلح شرط التعليق مقابلاً للشرط الواقف، وشرط الإلغاء (كشرط مقترن بالعقد) مقابلاً للشرط الفاسخ، ويبني الفقه أحكامه على ذلك (الشاذلي، ١٤٣٠هـ. الألفي، أحكام الالتزام، ١٤٣٩هـ).

٥. إنه لا يبدو للباحث وجود فرق بين تكييف عقد العمل تحت التجربة على أنه عقد عمل معلّق على شرط فاسخ، أو تكييفه أنه عقد غير لازم من وجهة نظر الفقه الإسلامي؛ وذلك لأمرين:

أولهما: أن عدم اللزوم في العقود أنواعٌ؛ منها عدم اللزوم بالنظر إلى إرادة المتعاقدين؛ كحالة الخيارات العقدية المرتبطة بالإرادة، فهذه الخيارات تتوقف على اتفاق المتعاقدين، فلا يثبت إلا باشتراطها كخيار الشرط، ويحقّ لمشترطه فسخ العقد أو إمضاؤه من حيث الأصل، ولا يحتاج إلى القضاء؛ حيث يستطيع صاحب الخيار بعد تحقق سببه في الواقع أن يمارس خياره في فسخ العقد، فيكون العقد كأن لم ينعقد من أصله، (جعفور، ١٩٩٨م). وتسري هذه الأحكام على عقود الإجارة، (الشنقيطي، ١٤٢٢هـ)؛ ومنها إجارة الأشخاص التي تنظمها قوانين العمل في هذا العصر، وهي نفس الآثار المترتبة على التكييف القانوني بأنه عقد عمل معلّق على شرط فاسخ.

وثانيهما: ربما يكون مرجع التنوّع في التكييف القانوني بين القول بأنه عقد عمل معلّق على شرط فاسخ، أو تكييفه أنه عقد غير لازم هو تأثر الفقه القانوني بالفقه الإسلامي؛ تبعاً لمرجعية الصياغة التشريعية للقوانين المعاصرة، فالقوانين المستمدة من الفقه الإسلامي تجد مصطلحاته وتخريجاته حاضرة فيه؛ ومنها تكييف عقد العمل تحت التجربة بأنه عقد غير لازم، أما مصطلح التعليق على الشرط الواقف والفاسخ فمأخوذ من الفقه القانوني اللاتيني الذي يعود جذوره إلى القانون الروماني والقوانين التي تأثرت به.(العزاوي ، ١٤٤٠هـ).

المطلب الثاني: طبيعة الحق في شرط التجربة ومن يتقرر لمصلحته

إن بيان الطبيعة النظامية للتصرفات أساس لبيان الآثار المترتبة عليها والتزاماتها، ولذا أتناول في هذا المطلب: طبيعة الحق في اشتراط فترة التجربة في (الفرع الأول)، ثم بيان من يقرر عقد العمل تحت التجربة لمصلحته من طرفي العقد في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: طبيعة الحق في اشتراط فترة التجربة

يجد المتتبّع لأحكام عقد العمل تحت التجربة في النظام السعودي عدداً من القواعد التي تُظهر أوصاف هذا العقد وخصائصه؛ ومن أهمها:

١. أنه شرط رضائي: إن اشتراط التجربة عند إبرام عقد العمل أمر جوازي لطرفي العلاقة في العقد وليس وجوبياً، فهو بإرادتهما ولهما الإعراض عنه وعدم اشتراطه، فقد ورد في نظام العمل بنص مكمل خاضع لإرادة أطراف العقد وليس بنص آمر، ففي المادة (٥٣) "إذا كان العامل خاضعاً لفترة تجربة..."؛ ومفهومه أن العامل قد لا يكون خاضعاً لها، كما يمكن وفقاً لنفس المادة أن تكون فترة التجربة مقررة لطرفي العقد، وقد يشترطها أحدهما دون الآخر كما سيأتي، وهذا يؤكد أصل الحق في اشتراط التجربة وأنه أمر إرادي يرجع لتراضي أطراف العقد.

٢. أنه حق مقيّد: إن اشتراط التجربة في عقد

العمل ليس حقاً مطلقاً، فإذا اختار المتعاقدان اشتراط التجربة لهما أو لأحدهما، فقد أحاط النظام هذا الحق بعدد من الضوابط والقيود التي تضمن حسن ممارسته، وألّا يكون سبيلاً للتحايل والاستغلال والتعسف، وإذا تجاوز المتعاقدان حدود تلك الضوابط -كالمتعلقة بمدة التجربة أو تمديدها أو تكرارها- فيكون اتفاقهما باطلاً، (موسى، ١٤٣٩هـ)، وقد يتعرّض صاحب العمل لعقوبة الغرامة المالية المقررة في المادة (١٢٩عمل) إذا خالف حكماً من الأحكام المنظمة لعلاقة العمل؛ ومنها الأحكام المنظمة لاشتراط التجربة.

٣. أنه لا يشمل كل أنواع عقود العمل: فإخضاع عقد العمل لشرط التجربة لا يشمل عقد العمل العرَضي والموسمي والمؤقت؛ حيث نصت المادة (٦) من نظام العمل على الأحكام التي تسري على هذه الأنواع من العمل وليس من بينها شرط التجربة، بالإضافة إلى أن طبيعة هذه الأعمال عدم طول مدّتها، فقد نص النظام عند تعريف العمل العرضي والمؤقت في المادة الأولى على عدم تجاوزهما مدة تسعين يوماً، وهي مدة فترة التجربة دون التمديد، وإنما يكون شرط التجربة في العقود التي تزيد مدتها على ذلك، سواء أكانت عقوداً محددة المدة أم غير محددة.

الفرع الثاني: عقد العمل تحت التجربة مقرّر لمصلحة طرفيه

اتجه النظام السعودي إلى أن الغاية من شرط التجربة في عقد العمل هي تمكين طرفي العقد، ما لم يتقرر الشرط لأحدهما دون الآخر؛ من تَبيُّن مدى المصلحة في إمضاء عقد العمل أو تركه، فبالنسبة لصاحب العمل يتمكن من التحقق من صلاحية العامل للعمل وكفاءته لأدائه ومهاراته الشخصية والعملية، وبالنسبة للعامل يتمكن من الإحاطة بظروف العمل ومناسبته له ومدى تناسب الأجر مع الجهد المبذول لأداء العمل، واستكشاف بيئة العمل والعلاقات السائدة فيه، (موسى، ١٤٣٩هـ)، فالأطراف متساوون فيمن يقرّر شرط التجربة لمصلحته، وهذا ما أخذ به نظام العمل السعودي؛ حيث نص في المادة الثالثة والخمسين على أن "لكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما"، مع الإشارة إلى أن النظام ألمح إلى ترجيح مصلحة صاحب العمل في فترة التجربة بقوله في صدر المادة آنفة الذكر "إذا كان العامل خاضعاً لفترة التجربة ..."، فلم ينص على خضوع ظروف العمل وبيئته والأجر المقابل له للتجربة، كما أن الغالب في المجال الواقعي أن صاحب العمل هو من يشترط التجربة، وهو غالباً من يستعمل حق الإنهاء، ويعتبر لجوء العامل إلى استعمال حق الإنهاء أمرا نادرا عمليا، ولكن إعطاء مُكنة الفسخ للطرفين أعاد فكرة التساوي بينهما، فالنظام أكد على حق العامل في إبداء أسباب معارضته لإنهاء العقد من طرف صاحب العمل (م٨٠)، ويتبع ذلك حقه في مباشرة الدعوى القضائية لمصلحته إذا ترتّبت عليه أضرار تبعاً لذلك.

في حين اتجهت بعض القوانين إلى تحديد الهدف من تقرير حق التجربة والمستفيد منها، وغلّبت جانب صاحب العمل؛ فمثلاً: ينص قانون العمل الأردني (م٣٥/ أ) على أن "لصاحب العمل استخدام أي عامل تحت التجربة؛ وذلك للتحقق من كفاءته وإمكاناته للقيام بالعمل المطلوب...".

ويرى جانب من الفقه القانوني أن شرط التجربة مقرر لصاحب العمل وحده؛ لتمكينه من العلم

بكفاية العامل ومهاراته وصلاحيته للعمل، وإذا لم يستعمل حقه في إنهاء عقد العمل فهو اعتراف ضمني بكفاءة العامل ونجاح التجربة ويتحول العقد إلى عقد نهائي،(حبيب، ١٩٥٩م) بدلالة نص النظام على أن لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة العامل أو إشعاره أو تعويضه إذا كان معيّناً تحت الاختبار (م٨٠ عمل)، وعندما أورد النظام الحالات التي يحق للعامل فيها ترك العمل قبل نهاية العقد ودون إشعار (م٨١عمل)، لم يذكر من بينها حالة عقد العمل تحت الاختبار، وهذا يكشف عن إرادة المنظم في تقرير هذا الحق لصاحب العمل دون العامل، وفسّروا هذا بأن النظام قد أعطى حق الإنهاء أثناء التجربة للطرفين على قدم المساواة إذا اشترطاه، أو لمن يشترطه منهما، ولكن في حالة الاتفاق على شرط التجربة مع سكوت العقد عن تحديد المستفيد منها يجعل الإنهاء لصاحب العمل دون العامل، (حبيب، ١٩٥٩م).

وأرى أن هذا التفسير لا ينسجم مع نص النظام السعودي على تقرير حق الطرفين في الإنهاء ما لم يكن مقرّراً لأحدهما فقط (م٥٣عمل)، ففي حالة الاتفاق على شرط التجربة دون تحديد المستفيد منها فإن الأجدر أن يقرّر حق الإنهاء لمصلحة الطرفين، (نايل، د.ت. الدكمي، ١٤٢٧هـ) وليس صاحب العمل بأولى من العامل الذي يتمتع بمركز أضعف في عقد العمل، ولذا كانت الطبيعة الحمائية لقواعد نظام العمل من أهم خصائصه، ومقتضاها في هذه الحالة: أن يكون حق الإنهاء لكلا الطرفين.

المبحث الثاني:

الأحكام المنظمة لعقد العمل تحت التجربة

يتميز عقد العمل تحت التجربة بطبيعته الخاصة التي تقدّم بحثها، وكان لها أثر في سنّ أحكام خاصة منظمة له، حتى لا يُساء استغلاله، وفيما عدا هذه الأحكام الخاصة فهو يخضع للقواعد العامة في نظام العمل (شوقي، رشدي ٢٠٠٩م) ، ولبيان الأحكام المنظمة له تناولت المركز القانوني للعامل تحت التجربة في (المطلب الأول)، ثم شروط الخضوع لشرط التجربة في (المطلب الثاني) ثم إنهاء عقد العمل تحت التجربة والآثار المترتبة عليه في (المطلب الثالث)، على النحو الآتي:

المطلب الأول: المركز القانوني للعامل تحت التجربة

تنشأ العلاقة بين العامل وصاحب العمل بناء على عقد العمل تحت التجربة الذي يعبر عن التقاء إرادتيهما على إحداث أثر قانوني معيّن، ولذا توصف العلاقة بينهما أنها علاقة تعاقدية قائمة على التراضي والإرادة الخالية من العيوب، وهكذا يتم رسم نطاق التزامات الطرفين وعلاقة أحدهما بالآخر؛ حيث يرتبط أحدهما بالآخر ارتباط دائن ومدين، ويكون لكل منهما إرادة وغاية تغاير غاية الآخر وإرادته (الذنيبات، ٢٠٠٦م). ويتمتع كل من صاحب العمل والعامل في عقد العمل تحت التجربة بنفس الحقوق والواجبات في عقد العمل النهائي إلا ما استثناه النظام، فيلتزم العامل بالالتزامات النظامية لأيّ عامل، ويتمتع بسائر الحقوق التي كفلها له النظام؛ كالأجر والراحة الأسبوعية والإجازات المرضية وإجازات الأعياد، كما يلتزم بالواجبات المنصوص عليها نظاماً وأهمها ما ورد في المادة (٦٥عمل) التي ذكرت من التزامات العمال ما يأتي:

١. أن ينجز العمل وفقا لأصول المهنة ووفق تعليمات صاحب العمل، إذا لم يكن في هذه التعليمات ما يخالف العقد أو النظام أو الآداب العامة، ولم يكن في تنفيذها ما يعرض للخطر.

٢. أن يعتني عناية كافية بالآلات والأدوات والمهمات والخامات المملوكة لصاحب العمل الموضوعة تحت تصرفه، أو التي تكون في عهدته، وأن يعيد إلى صاحب العمل المواد غير المستهلكة.
٣. أن يلتزم حسن السلوك والأخلاق أثناء العمل.
٤. أن يقدم كل عون ومساعدة دون أن يشترط لذلك أجرا إضافياً في حالات الكوارث والأخطار التي تهدد سلامة مكان العمل أو الأشخاص العاملين فيه.
٥. أن يخضع -وفقا لطلب صاحب العمل- للفحوص الطبية التي يرغب في إجرائها عليه قبل الالتحاق بالعمل أو أثنائه؛ للتحقق من خلوه من الأمراض المهنية أو السارية.
٦. أن يحفظ الأسرار الفنية والتجارية والصناعية للمواد التي ينتجها، أو التي أسهم في إنتاجها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وجميع الأسرار المهنية المتعلقة بالعمل أو المنشأة التي من شأن إفشائها الإضرار بمصلحة صاحب العمل.

ويلتزم صاحب العمل أثناء فترة التجربة بالواجبات المنصوص عليها في نظام العمل واللوائح والقرارات الصادرة تطبيقاً له؛ ومن أهمها ما ورد في المادة (٦١عمل):

١. أن يمتنع عن تشغيل العامل سخرة، وألا يحتجز دون سند قضائي أجر العامل أو جزءا منه، وأن يعامل عماله بالاحترام اللائق، وأن يمتنع عن كل قول أو فعل يمس كرامتهم ودينهم.
٢. أن يعطي العمال الوقت اللازم لممارسة حقوقهم المنصوص عليها في هذا النظام، دون تنزيل من الأجور لقاء هذا الوقت، وله أن ينظم ممارسة هذا الحق بصورة لا تخل بسير العمل.

المطلب الثاني: شروط عقد العمل تحت التجربة

إن عقد العمل تحت التجربة أمر جوازي لطرفي العلاقة في العقد، وهذا يعني خضوعه لإرادة الطرفين في تحديد مضمونه والتزاماته المتبادلة، ولكن ضماناً لعدم إساءة استغلال هذا الحق اتجه النظام إلى إحاطته بالشروط التي تحقق أهدافه وتحدّ من إساءة استعماله، خاصة ضد الطرف الأضعف في العلاقة العمالية. وتتنوع هذه الشروط إلى (أنواع): يتعلق الأول منهما بشروط إبرام عقد العمل تحت التجربة، وسيتم تناولها في (الفرع الأول)، ويتعلق الثاني بشروط تمديد فترة التجربة، وسيتم تناولها في (الفرع الثاني)، ويتعلق الثالث بشروط تكرار عقد العمل تحت التجربة مرة أخرى، وسيتم تناولها في (الفرع الثالث) فيما يأتي:

الفرع الأول: شروط إبرام عقد العمل تحت التجربة:

نص نظام العمل السعودي على شروط إبرام عقد العمل تحت التجربة؛ وهي:

١. الاتفاق على شرط التجربة وذلك بالنص عليه صراحة في عقد العمل، فيجب أن يكون شرط التجربة وارداً بشكل صريح في عقد العمل وفقاً لنص المادة (٥٣عمل)، ولا يثير اشتراط النص على هذا شرط التجربة إشكالاً في عقود العمل مع غير السعودي؛ لأن النظام أوجب أن يكون عقد العمل مع غير السعودي مكتوباً (م٣٧عمل)، ولكن ما الشأن بالنسبة لاشتراط الكتابة في عقد العمل تحت التجربة مع العامل السعودي ومدى شكليّته؟

لقد نصت المادة (٥٣عمل) على أن تمديد فترة التجربة جائز باتفاق مكتوب، وأجازت (م٥٤عمل) تكرار التجربة بشروط من بينها أن

يكـون اتفـاق طـرفي العقـد كتابـة، وبـما أن النظـام نـص عـلى الكتابـة في هذيـن الموضعـين ولم ينـص عليهـا عنـد الاتفـاق عـلى التجربـة، ومـع اسـتصحاب نـص النظـام عـلى أن عقـد العمـل يعـد قائـماً ولـو كان غـير مكتـوب (م٥١عمـل)، فيظهـر الاكتفـاء بـشرط الاتفـاق، وأن الكتابـة هنـا لا تعـدو أن تكـون وسـيلة لإثبـات العقـد وليسـت ركنـاً في العقـد ولا شرطـاً لصحتـه، فتحديـد المـدة في العقـد شرط للإثبـات وليـس شرطـاً لانعقـاد العقـد، ويكـون اشـتراط النـص عـلى التجربـة كتابـة كأنـه زيـادة عـلى النـص؛ إذ يكفـي الاتفـاق الصريـح أو الضمنـي للتحقـق مـن اتجـاه إرادة الطرفـين إلى إبـرام عقـد عمـل تحـت التجربـة، لكـن صاحـب العمـل لا يسـتطيع إثبـات أن العقـد تحـت التجربـة إلا إذا تضمـن العقـد ذلـك الـشرط، وعـدم اشـتراطه في العقـد خطـأ يُنسـب لصاحـب العمـل، وبالتـالي فـلا يمكنـه الاسـتفادة مـن خطئـه بإنهـاء عقـد العمـل تحـت الاختبـار، ويكـون عقـد العمـل باتّـاً يخضـع إنهـاؤه للقواعـد الخاصـة بإنهـاء عقـد العمـل، وقـد يتعـرّض صاحـب العمـل لعقوبـة الغرامـة الماليـة المقـررة في المـادة (١٢٩عمـل) باعتبـاره خالـف حكـماً مـن الأحـكام المنظمـة لعلاقـة العمـل؛ وهـو عـدم النـص عـلى شرط التجربـة في عقـد العمـل، (نايـل، د.ت . الدكمـي، ١٤٢٧هـ).

وهـذا مـا يـراه غالـب الفقـه القانـوني الـذي يسـتوجب أن يكـون شرط التجربـة منصوصـاً عليـه بشـكل صريـح، فـإذا خـلا العقـد منهـا فيصـار إلى الأصـل العـام للعقـود بـأن تكـون ناجـزة النفـاذ، كـما أن الطبيعـة الحمائيـة لقواعـد نظـام العمل تسـتوجب أن عـدم النـص عـلى التجربـة يفـسر لمصلحـة العامـل بأن يكـون عقـده نافـذاً، وهـذا أدعـى لعـدم الاسـتغلال والتنصـل مـن عقـد العمـل بدعـوى فشـل التجربـة (الفنيـش، ٢٠٠٥م)، ويؤيـد هـذا الاتجـاه أن شرط التجربـة ليـس إلزاميـاً بنـص النظـام وإنـما هـو اتفاقـي ينشـأ بـإرادة طـرفي العمـل.

٢. تحديـد مـدة التجربـة بوضـوح؛ بحيـث لا تزيـد عـلى تسـعين يومـاً (م٥٣عمـل)، فـإذا اتفـق المتعاقـدان عـلى تحديـد مـدة التجربـة بمـدة أطـول مـن (٩٠) يومـاً بطـل هـذا الاتفـاق فيـما يتعلـق بالزيـادة وأُنقصـت المـدة إلى الحـد الأقـصى المحدد نظامـاً، فـلا اجتهـاد مـع النـص، ولا يوجـد مانـع مـن تحديـد مـدة التجربـة بمـدة أقـل مـن (٩٠) يومـاً باعتبـار أن المنظـم لم ينـص عـلى حـدّ أدنـى لفـترة التجربـة. وفي حـال الاتفـاق عـلى شرط التجربـة دون تحديـد مدتهـا بوضـوح فهـل يـؤدي ذلـك إلى بطـلان عقـد العمـل تحـت التجربـة؟

اتجاهـان في هـذه المسـألة: أولهـما يـرى أن عـدم تحديـد المـدة يـؤدي إلى بطـلان شرط التجربـة لعـدم تعيـين المحـل بتحديـد مقـداره، وبالتـالي يقـوم عقـد العمـل نافـذاً خاليـاً مـن شرط التجربـة، ويـرى بعـض الشراح أنـه يتعـيّن الأخـذ بهـذا وفقـاً للنظـام السـعودي الـذي نـص عـلى وجـوب تحديدهـا بوضـوح في المـادة (٥٣عمـل)، ولأن الإثبـات مـن قِبـل صاحـب العمـل يتوجـب أن يكـون الاتفـاق كتابيـاً (م٥١عمـل)، (الدكمـي، ١٤٢٧هـ. يحيـى ،١٩٦٤م).

ويـرى الآخـر أن شرط التجربـة يكـون صحيحـاً وتُحـدّد فترتهـا بالمـدة القصـوى المنصـوص عليهـا، وأنـه يمكـن تكميـل الاتفـاق الصريـح عـلى شرط التجربـة بالنـص القانـوني الـذي حـدّد المـدة القصـوى لهـا؛ لأن تحديـد مـدة التجربـة ليـس ركنـاً في العقـد ولا شرطـاً لصحتـه، وغايتهـا حمايـة العامـل وهـي مكفولـة بالنـص عـلى حدّهـا الأقـصى الـذي يجـب الأخـذ بـه في حالـة عـدم تحديـد المـدة لـشرط التجربـة (شـوقي، رشـدي ٢٠٠٩م. الأهـواني١٩٩١م).

٣. أن تكـون مـدّة التجربـة ضمـن أيـام العمـل العاديـة، فـلا تدخـل الإجـازات الرسـمية في مـدة التجربـة، فقـد نـص النظـام في المـادة (٥٣) عـلى

أنه "لا تدخل في حساب فترة التجربة إجازة عيدي الفطر والأضحى والإجازة المرضية.... وواضح أن هذا القيد مراعاة لكون هذه الأيام إجازة عامة، فلا يتم احتسابها في المدد الرسمية التي يتعلق بها إجراء حاسم قد يضر بأحد الأطراف، وتتجه أحكام القضاء إلى الاقتصار على الإجازات المسماة في هذه المادة وعدم التوسع أو القياس عليها، فقد انتهى الحكم القضائي رقم (٤٢١٣٢١٤٢٠) بتاريخ ١٤٤٢/٦/٢٨هـ عن المحكمة العمالية بالدمام، إلى أن إجازة اليوم الوطني لا تدخل ضمن هذه الإجازات، ويكون الفصل تعسفياً لوقوعه بعد انتهاء مدة التجربة النظامية ولو بيوم واحد، وكذلك لا تحتسب فترة الإيقاف الرسمي للأعمال؛ كالتي تكون بسبب حالات الطوارئ أو القوة القاهرة والظروف الطارئة، فقد صدرت الأحكام القضائية بانقطاع فترة التجربة بالقوة القاهرة والظروف الطارئة؛ كالإجراءات التي رافقت جائحة كورونا عام (٢٠٢٠م)؛ حيث انتهى الحكم القضائي رقم (٤٢١٢٩٣٨٧٦) بتاريخ ١٤٤٢/٦/١٨هـ عن المحكمة العمالية بجازان إلى عدم احتساب فترة الحظر أثناء جائحة كورونا ضمن مدة التجربة؛ تأسيساً على أن فترة التجربة لم يشرعها النظام إلا من أجل تجربة طرفي العقد لبعضهما في مدى صلاحية استمرار العلاقة التعاقدية من عدم ذلك؛ حيث لا تحتسب إجازة عيد الفطر والأضحى والإجازات المرضية من مدة التجربة، فمن باب أولى عدم احتساب فترة الحظر أثناء الجائحة ضمن مدة التجربة.

الفرع الثاني: شروط تمديد فترة التجربة:

لا تأخذ بعض قوانين العمل العربية بفكرة تمديد فترة التجربة (م٣٣ قانون العمل المصري، م٣٥ قانون العمل الأردني) بينما اتجه النظام السعودي للأخذ بهذه الفكرة، وقد حدد النظام فترة التجربة؛ بحيث لا تزيد على تسعين يوماً (م٥٣عمل)، ولكن من المتصوّر -في بعض الحالات- أن تنتهي هذه المدة، دون أن يصل طرفا العقد أو مَن تقررت التجربة لمصلحته إلى قرار بشأن التعاقد، وتكون له رغبة في تمديد التجربة لفترة يستطيع خلالها اتخاذ قراره والاطمئنان لاختياره، ولذا أجاز المنظم تمديد فترة التجربة مع تقرير شرطين لجوازها نصت عليهما (م٥٣عمل)؛ وهما:

١. أن يكون تمديد فترة التجربة باتفاق مكتوب بين العامل وصاحب العمل.
٢. ألا تزيد مدة التجربة حال التمديد على مائة وثمانين يوماً.

والحكمة من اشتراط كتابة التمديد، ووضع مدة قصوى له هي سدّ باب التحايل أمام صاحب العمل، حتى لا يمكنه الخروج على القواعد الخاصة بإنهاء عقد العمل، والمحافظة على التوازن التعاقدي لأطراف العقد دون تعسف أو استغلال.

الفرع الثالث: شروط تكرار عقد العمل تحت التجربة مرة أخرى:

اتجهت أغلب القوانين العربية إلى منع تكرار التجربة لدى صاحب عمل واحد، واعتبرت ذلك من ضمانات حماية العمال من الاستغلال (موسى، ١٤٣٩هـ، الخطيب، ٢٠١٨م)، وكان نظام العمل السعودي السابق (م٧١) يحظر تعيين العامل في عقد العمل تحت التجربة أكثر من مرة واحدة لدى صاحب عمل واحد، ثم نص نظام العمل الجديد (١٤٢٦هـ) على جواز إبرام عقد العمل تحت التجربة أكثر من مرة لدى صاحب عمل واحد، إذا توافرت الشروط الآتية:

١. أن يكون عقد العمل تحت التجربة باتفاق طرفي العقد كتابة.
٢. أن تكون في مهنة أخرى أو عمل آخر.
٣. أن يكون قد مضى على انتهاء علاقة العامل بصاحب العمل مدة لا تقل عن ستة أشهر إذا كان في نفس العمل أو المهنة.

ولعلّ في هذ الاتجاه الجديد الذي أخذ به النظام السعودي توسيعاً لفرص العمل أمام العامل، خصوصاً أنه أحاط هذه الحالة بشروط يستبعد معها قصد التحايل أو استغلال العامل. (موسى، ١٤٣٩هـ).

المطلب الثالث: إنهاء عقد العمل تحت التجربة والآثار المترتبة عليه

منح النظام السعودي لطرفي عقد العمل تحت التجربة الحق في إنهاء العقد خلال فترتها ما لم يتضمن العقد نصّا يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما (م٥٣عمل)، فما مدى حرية الأطراف في إنهاء العقد؟ وما أثر انقضاء مدة التجربة دون استخدام حق الإنهاء؟ أتناول الإجابة على هذين التساؤلين بالحديث عن طبيعة الحق في إنهاء عقد العمل تحت التجربة في (الفرع الأول) والآثار المترتبة على انتهاء فترة التجربة في (الفرع الثاني) كما يأتي:

الفرع الأول: طبيعة الحق في إنهاء عقد العمل تحت التجربة:

نص نظام العمل السعودي في مادته (٥٤) على أنه "إذا أنهي العقد خلال فترة التجربة فإن أيّاً من الطرفين لا يستحق تعويضاً، كما لا يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن ذلك"، وبناء على هذا النص؛ يثور تساؤل حول اشتراط وجود سبب مشروع لإنهاء عقد العمل تحت التجربة، فلا يجوز التعسف في استعمال هذا الحق، وإذا ثبت قصد الإضرار فيتعرض من قصده للمسؤولية والتعويض، أم أنه لا حاجة لوجود سبب يستند إليه إنهاء عقد العمل تحت التجربة باعتبار أن هذا العقد غير لازم في طبيعته، ويعلم أطرافه بحق من اشترط التجربة في إنهائه دون مسؤولية؟ اتجاهان حيال هذا التساؤل:

الأول: يذهب قول في الفقه القانوني (أبو شنب ، ١٩٩٨م .عمران ، ١٩٨٠م)، إلى أنه لا يجوز استعمال الحقوق إلا في حدود عدم التعسف، فحق إنهاء عقد العمل تحت التجربة لأيّ من طرفيه حقّ مقيّد فيستعمل في حدود الغرض المقصود منه، وهو عدم الرضا عن نتيجة التجربة، ويخضع لقاعدة عدم إساءة استعمال الحق، وهو ما يفترض أن يستند إنهاء العقد أثناء فترة التجربة إلى سبب مشروع، وإذا ثبت أن إنهاء العقد أثناء فترة التجربة كان لسبب غير مشروع وشابه التعسف وقصد الإضرار، فيترتب على ذلك حق المتضرر في التعويض عن الأضرار الناشئة عن ذلك سواء أكان العامل أم صاحب العمل، وأخذت بهذا القول أحكام القضاء المصري (استئناف القاهرة، الدائرة السادسة، س٢١٥سنة ١٩٧٣م)، والأردني (تمييز حقوق رقم ١٠٦/ ٦٥، سنة١٩٦٥م، تمييز حقوق رقم ١٤٢/ ٩٩ لسنة٢٠٠٠م)، فإذا ثبت أن فصل العامل أثناء الاختبار لم يصدر عن حسن نية، وكان لبواعث لا تتعلق بالغاية المقصودة من اشتراطه، مما أدّى إلى انحراف تقدير صاحب العمل عن السلوك المألوف للشخص العادي فإنه يسأل عن تصرفه، وإذا ثبت تعسفه وعدم مشروعية قراره كان للعامل حق التعويض، ويبدو أن لهذا الاتجاه ما يسوّغه قانوناً في القوانين التي تجعل شرط التجربة لصاحب العمل، فيكون في الأخذ بهذا حماية للطرف الأضعف في التعاقد، فقانون العمل الأردني لسنة ١٩٩٦م ينص في المادة (٣٥/ ١) على أن اشتراط التجربة حق لصاحب العمل، ولم

ينص القانون المصري على تحديد الطرف الذي يتقرر له شرط التجربة (قانون العمل المصري، رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م). وبناء عليه يكون السبب الموضوعي لحق إنهاء العقد هو ثبوت عدم كفاءة العامل، وتقدير ثبوت الكفاءة من عدمها يخضع للرقابة القضائية التي تبسط نظرها للتأكد من حسن النية وعدم التعسف في إنهاء العقد أو قصد الإضرار، (كيره، ١٩٧٩م ، زهران،١٩٩٧م)، ويرى هذا الاتجاه أن الأخذ به يحقق الحماية للعامل، ويلتزم العامل بتعويض صاحب العمل إذا كان الإنهاء من طرفه مشوباً بقصد الإضرار به (الفنيش، ٢٠٠٥م).

الثاني: يذهب القول الآخر في الفقه القانوني (عمران، ١٩٨٠م. موسى، ١٤٣٩هـ) إلى أنه لا حاجة لطرفي عقد العمل تحت التجربة -أو لمن اشترط التجربة منهما- إلى توافر سبب مسوّغ لإنهاء العقد؛ لأنه لا يثبت للمتعاقدين أو لأحدهما إلا باشتراطه في عقد العمل، فيكون طرفا العقد على علم بما يترتب عليه منذ التعاقد، وأن الطرف الآخر قد يستعمل حق الإنهاء، فلا يظهر ما يسوّغ القول بالحق في التعويض لمن استعمل إنهاء العقد أثناء فترة التجربة ضده، فهو قرار نهائي لمن استعمله من الأطراف لا يخضع للرقابة القضائية، وهو ما أخذ به النظام السعودي؛ فقد نص على تقرير شرط التجربة للطرفين وكونه حقاً للطرفين أجاز النظام استعماله، ونص على عدم التعويض حال إنهاء العقد خلال فترة التجربة، ففي مادته (٥٤): "إذا أُنهي العقد خلال فترة التجربة فإن أيّاً من الطرفين لا يستحق تعويضاً، كما لا يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن ذلك"، وتكاد تجمع أحكام القضاء العمالي السعودي على عدم استظهار سبب الفصل أثناء فترة التجربة، ولا تحكم باستحقاق العامل للتعويض عن الفصل إذا كان خلال فترة التجربة المتفق عليها في العقد، ولا يعدّ فصلاً تعسفياً. (الأحكام القضائية: رقم (٤٠١١٤٣٦٣٨) بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٤٤٠هـ عن المحكمة العمالية بأبها، حكم قضائي نهائي رقم (٤٢١٢٠٧٦١٣) بتاريخ ١/ ٥/ ١٤٤٢هـ عن المحكمة العمالية بجازان، حكم قضائي رقم (٤٢١٣٢١٤٢٠) بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٤٤٢هـ عن المحكمة العمالية بالدمام).

الفرع الثاني: الآثار المترتبة على انتهاء فترة التجربة:

لما كانت الآثار المترتبة على انتهاء فترة التجربة تختلف بحسب طبيعة الانتهاء، وهل كانت بإرادة أحد الأطراف أم بانقضاء مدتها، كان لزاماً تناول كل حالة وبيان ما يترتب عليها، وذلك على النحو الآتي:

١. الآثار المترتبة على انتهاء فترة التجربة في حال إنهائها من أحد المتعاقدين؛ حيث نص نظام العمل السعودي في المادة (٥٣) أن "لكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما". وفي المادة (٥٤) أنه "إذا أنهي العقد خلال فترة التجربة فإن أيّا من الطرفين لا يستحق تعويضاً، كما لا يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن ذلك"، وعلى هدي من هذه النصوص فلكل من طرفي العقد أو لمن اشترط التجربة منهما الحق في إنهاء العقد بإرادته المنفردة قبل انقضاء مدتها، ودون سبق إبلاغ أو مكافأة أو تعويض، (شنب، ١٩٦٦م)، فأما الإعفاء من الإشعار فلأن طبيعة شرط التجربة تفترض أن يكون كل من الطرفين متوقّعاً أو متهيأ لما يترتب عليه، ولأنها ليست بالمدة الطويلة التي يحتاج معها

للتذكير بممارسة هذا الحق، وأمّا الإعفاء من التعويض فلاستبعاد عنصر التعسف في إنهاء العقد؛ نظراً للاتفاق عليه وسبق العلم بما ينتج عنه، ويعدّ النص صراحة على عدم استحقاق العامل لمكافأة نهاية الخدمة في حال إنهاء عقد العمل تحت التجربة (م٥٤عمل) استثناءً من حكم المادة (٨٤عمل) التي تنص على استحقاق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن أجزاء السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل، وحيث إن هذه المادة أوردت على سبيل الحصر ما لا يستحقه العامل، فتبقى له الحقوق الأخرى المقررة له نظاماً أو اتفاقاً في عقد العمل أو تضمنتها لائحة عمل المنشأة؛ كأجر الأيام الفعلية التي لم يتسلمها، وأجر ساعات العمل الإضافية، وأجر الإجازة السنوية بما يعادل نسبة الأيام التي قضاها في العمل، والبدلات المستحقة خلال فترة التجربة؛ كبدل السكن أو النقل، وقيمة تذكرة السفر لعودة العامل غير السعودي إلى موطنه ونحو ذلك، وقد صدر الحكم القضائي النهائي رقم (٤٢١١٥٠٤٠٣) بتاريخ ٣/ ٤/ ١٤٤٢هـ عن المحكمة العمالية بأبها، وانتهى ضمن منطوقه إلى استحقاق العامل أجر الإجازة السنوية خلال فترة التجربة وفقاً للمادة (١١١عمل)، واستحقاقه قيمة تذكر السفر للعودة إلى موطنه وفقاً للمادة (٤٠عمل).

٢. الآثار المترتبة على انتهاء فترة التجربة بانقضاء المدة دون إنهاء العقد: إذا انقضت مدة التجربة دون استعمال الحق في إنهاء عقد العمل، فتستقر علاقة العمل كعقد عمل بات، سواء أكان محدد المدة أم غير محدد المدة وفق ما اتفق عليه الطرفان، ويرتب كافة آثاره النظامية منذ إبرامه وليس منذ انتهاء فترة التجربة، ويخضع بشأن إنهائه مستقبلاً لقواعد الإنهاء العامة في عقد العمل (إسماعيل، د.ت)؛ لأن عدم استعمال الحق في إنهاء عقد العمل تحت التجربة يعتبر اعترافاً بالرضا عن التعاقد والرغبة في استمراره، ومن ثَمّ يتحول العقد من عقد قابل للزوال إلى عقد نهائي (حبيب، ١٩٥٩م)، مع الأخذ في الاعتبار أن اجتياز العامل لفترة التجربة لا يعطيه حصانة مستقبلية تجاه إنهاء عقده متى كان ذلك لسبب مشروع، ولا يمنع من ذلك الاحتجاج باجتياز فترة التجربة بنجاح؛ لأن مستوى الكفاءة والصلاحية قد يتغيّر أو يتأثر بأمور أخرى (زهران ، ١٩٩٧م)، ولذا جاء ضمن المبادئ القضائية للقضاء العمالي السعودي: "إن عدم تقديم صاحب العمل سبباً مشروعاً لفصل العامل بعد اجتيازه فترة التجربة يجعل قرار الفصل غير مشروع" (رقم ٣٦١/ ١/ ٤٣١ بتاريخ ٦/ ٣/ ١٤٣١هـ)، فمشروعية الفصل مرتبطة بمشروعية السبب وفق القواعد العامة في نظام العمل.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث أسجّل أهم النتائج التي خلصت إليها فيما يأتي:

- عرّفت عقد العمل تحت التجربة بأنه "عقد عمل يتضمن قيام العامل بأداء عمل معيّن لحساب صاحب العمل مقابل أجر، لمدّة محدّدة يمكن خلالها التعرف على مدى كفاءة العامل وملاءمة العمل له ومناسبة الأجر المعروض عليه"، وذكرت التمييز بينه وبين ما يشبهه من عقود العمل.
- عقد العمل تحت التجربة عقد غير لازم، فيجوز العدول عنه، لمن جُعل الشرط

لمصلحته أثناء مدته، فإذا استعمل هذا الحق انتهى العقد دون أثر رجعي، أما إذا انقضت المدة دون العدول عن العقد فيكون العقد لازماً.

- يوصف عقد العمل تحت التجربة بأنه عقد رضائي ويخضع للقيود التي سنّها النظام لاستعماله في إطار عقود العمل العادية.
- يتمتع كل من صاحب العمل والعامل في عقد العمل تحت التجربة بنفس الحقوق والواجبات في عقد العمل النهائي إلا ما استثناه النظام من أحكام خاصة له.
- اتجه النظام السعودي إلى تقرير شرط التجربة لطرفي عقد العمل -من حيث الأصل- أو لمن يشترطه منهما، وكان النظام واضحاً في تحديد شروط الاتفاق عليه أو تمديده أو تكرار التجربة، كما اتجه إلى مشروعية إنهاء التجربة خلال المدة دون تعويض أو مكافأة نهاية الخدمة، وأنه لا يدخل ضمن التعسف في استعمال الحق،وأيّدته أحكام القضاء العمالي.
- انفرد النظام السعودي عن قوانين العمل (المصري والأردني) بتنظيم تمديد فترة التجربة وجواز تكرارها بشروط معيّنة؛ ضماناً لعدم إساءة استغلال هذا الشرط.

هذا، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

أبو الخير، د. عبد السميع.(١٤٢٨هـ). نظرية الالتزام في القانون المدني المصري، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، القاهرة.

أبو شنب، د. أحمد عبدالكريم. (١٩٩٨م). شرح قانون العمل الجديد، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن.

إسماعيل، د. إهاب. (د.ت). وجيز قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، مطبعة جامعة القاهرة.

الألفي، أ.د. محمد جبر. (١٤٣٩هـ). أحكام الالتزام، مكتبة الاقتصاد والقانون، الرياض، السعودية.

الألفي، أ.د. محمد جبر. (١٤٣٩هـ). الحق في الفقه الإسلامي، إصدار الجمعية الفقهية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى.

الأهواني، د. حسام. (١٩٩١م). شرح قانون العمل (دون ناشر).

حبيب، د. سعد عبد السلام. (١٩٥٩م). شرح عقد العمل. مطبعة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

حشيش، د. أحمد محمد. (٢٠٠١م). القوة التنفيذية لحكم التحكيم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

الخطيب، تمام. (٢٠١٨م). عقد العمل تحت الاختبار، مجلة الشريعة والقانون بماليزيا، ص ١٢٣- ١٣٤.

الدكمي، د. منير فريد. (١٤٢٧هـ). الوجيز في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية السعودي، مطبعة السادس من أكتوبر، القاهرة، مصر.

الذنيبات، محمد جمال. (٢٠٠٦م). مدى التباين في المركز القانوني بين الموظف والعامل تحت التجربة في القانون الأردني، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، مجلد٣٠عدد١، ص١٨٥-٢١٩.

جعفور، محمد سعيد. (١٩٩٨م). الخيارات العقدية في الفقه الإسلامي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

زهران، د. همام. (١٩٩٧م). قانون العمل لسنة ١٩٨١م، ومشروع القانون الجديد فقهاً وقضاءً،

دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية .

الشاذلي، أ.د. حسن علي. (١٤٣٠هـ) .نظرية الشرط في الفقه الإسلامي. دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

شبير، د. محمد عثمان. (١٤٢٥هـ). التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية، دار القلم، دمشق.

الشثري، أ.د. سعد ناصر. (١٤٣٧هـ). النظريات الفقهية، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

شوقي، د. أحمد. رشدي، د. محمد السعيد.(٢٠٠٩م). قانون العمل والتأمينات الاجتماعية مصر، منشورات جامعة بنها، كلية الحقوق.

شنب، د. محمد لبيب. (١٩٦٦م). شرح قانون العمل، دار النهضة العربية، القاهرة.

الشنقيطي، محمد بن مصطفى. (١٤٢٢هـ). دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.

العدوي، د. جلال. (١٩٩٥م). قانون العمل، منشأة المعارف، الإسكندرية.

العزاوي، د. عمر صلاح. (شوال ١٤٤٠، يونيو ٢٠١٩م). منهجية التقنين في النظم القانونية المقارنة: نماذج تطبيقية في القوانين المدنية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد ٢٦، ص٤١١-٤٦٠.

عمران، د. محمد علي. (١٩٨٠م). الوسيط في شرح أحكام قانون العمل الجديد، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس.

غانم، د. إسماعيل. (١٩٦١م). قانون العمل والتأمينات الاجتماعية. القاهرة، مكتبة عبد الله وهبة.

فرج، د. توفيق حسن. (١٩٨٦م). قانون العمل في القانون اللبناني والقانون المصري الجديد، الدار الجامعية.

الفنيش، محمد توفيق.(٢٠٠٥م). عقد العمل تحت التجربة في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

القضاة، د. عمار محمد. (١٤٣٦هـ). المذكرات الإيضاحية للقانون المدني الأردني، دار الثقافة، الأردن.

قلعجي، د. محمد رواس، وقنيبي، د. حامد. (١٤٢٧هـ). معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت.

كيره، د. حسن. (١٩٧٩م). أصول قانون العمل، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

موسى، د. خالد السيد محمد. (١٤٣٩هـ). الجديد في شرح أنظمة العمل والضمان والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الثانية.

نايل، د. السيد عيد. (د.ت). قانون العمل السعودي، إصدارات جامعة الملك سعود، الرياض.

يحيى، د. عبد الودود. (١٩٨٩م). شرح قانون العمل، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة.

الأنظمة والقوانين:

القانون المدني الأردني رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦م.

قانون العمل الأردني رقم ٨ لسنة ١٩٩٦م.

القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م.

قانون العمل المصري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م.

نظام العمل السعودي الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (م/ ١) وتاريخ ٢٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

اللائحة التنفيذية لنظام العمل السعودي الصادرة بقرار وزير العمل رقم (٣٩٩٣٣) وتاريخ ١٩/ ٥/ ١٤٣٥هـ.

الأحكام والمدونات القضائية:

حكم قضائي رقم (٤٠١١٤٣٦٣٨) بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٤٤٠هـ عن المحكمة العمالية بأبها.

حكم قضائي نهائي رقم (٤٢١٢٠٧٦١٣) بتاريخ ١/ ٥/ ١٤٤٢هـ عن المحكمة العمالية بجازان.

حكم قضائي رقم (٤٢١٣٢١٤٢٠) بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٤٤٢هـ عن المحكمة العمالية بالدمام).

حكم قضائي نهائي رقم (٤٢١١٥٠٤٠٣) بتاريخ ٣/ ٤/ ١٤٤٢هـ.

حكم قضائي نهائي رقم (٤٢١٢٩٣٨٧٦) بتاريخ ١٨/ ٦/ ١٤٤٢هـ عن المحكمة العمالية بجازان.

مدونة المبادئ والقرارات العمالية لعام ١٤٣١هـ، إصدار الإدارة العامة لهيئات تسوية الخلافات العمالية، وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية.

References:

Abu-El-Khair, Dr. Abdul-Samea (1428AH) Commitment Theory in the Egyptian Civil Law, comparative study to Islamic jurisprudence, Cairo.

Abu-Shanab, Dr. Ahmed Abdul-Kareem (1998) Explanation of new labor Law, Dar-Al-Thaqafa Bookshop, Amman Jordan.

Al-Adawi, Dr. Jalal (1995) The Labor Law, Munshaat Al-Maaref, Alexandria.

Al-Ahwani, Dr. Hosam, (1991) Explanation of labor Law (without publisher).

Al-Alfi, Prof. Mohammad Jabr, (1439AH) Provisions of Commitment, Library of Economics and Law, Riyadh Saudi Arabia.

Al-Alfi, Prof. Mohammad Jabr, (1439AH) Rights in the Islamic Jurisprudence, Saudi Jurisprudence Society, Riyadh First Edition.

Al-Azawi, Dr. Omar Salah (Shawwal 1440AH June 2019) Methodology of legalization in a Comparative Law Systems, practical specimen in civil laws, journal of Kuwait International Law School (KILAW) Issue # 26 pages 411-460.

Al-Damki, Dr. Munir Farid (1427AH) Brief in Saudi Labor Law and Social Insurance, Library of sixth October, Cairo, Egypt.

Al-Fenaish, Mohammad Tewfik (2005) Employment Contract under probation in the Jordanian Law, Master Thesis, Aal – Albeit University, Jordan.

Al-Khateeb , Tamam (2018) Employment Contract under probation, Journal of Shariah and Law, in Malaysia, Pages 123-124.

Al-Qoudhat, Dr Ammar Mohammad (1436AH) Explanatory Notes to Jordan Civil Law, Dar-Al-Thaqafa, Jordan.

Al-Shathli, Prof. Hasen Ali (1430AH) Theory of conditioning in the Islamic jurisprudence, Dar Kunz Ishbiliyah, Riyadh Saudi Arabia.

Al-Shathri, Prof. Saad Ibn Naser (1437AH) Jurisprudential Theories, Dar Kunz Ishbiliyah, Riyadh Saudi Arabia.

Al-Shenqiti, Mohammad Bin Mustafa (1422AH) Islamic Study to most new im-

Explanation of a Contract, Al-Hadhaba Al-Masryah Press, Cairo, Egypt.

Hashish, Dr. Ahmed Mohammad (2001) the Executive Force of Arbitration Rule, Dar Al-Fikr Al Jamie, Alexandria.

Ismail, Dr. Eihab (without date) Brief Labor Law & Social Insurance, Cairo University Press.

Jordan Civil Law No. 43 1976

Jordan Civil Law No. 8 1996

Judgment No. (401143628) on 15/6/1440AH from Labor Court in Abha.

Judicial Rules and Records

Keirah, Dr. Hasen (1979) Principles of Labor Law, third edition, Munshaat Al-Maaref, Alexandria.

Mousa, Dr. Khalid Al-Seyed Mohammad (1439AH) New in Explanation of Labor Law, Social Security System and Social Insurance in the Kingdom of Saudi Arabia, Dar-Al Kitab Al Jamie, Riyadh, second edition.

Nayl, Dr. Al-Seyed Eid, (without date) Saudi Labor Law, King Saud University publications, Riyadh.

Omran, Dr. Mohammad Ali (1980) Moderator to Explaining new Labor Law, Cairo, publication of Ain Shams University.

Qalaaji, Dr. Mohammad Rawwas, Qaisi, and Dr. Hamid, (1427AH) Dictionary of Jurists Language, Dar-Al-Nafaies, Beirut.

Saudi Labor Law issued with Royal Decree No. (M\1) Dated 12/1/1435AH

Shabir, Dr. Mohammed Othman (1425AH) portant Financial contracts, Al-Ouloum Wal-Hikem Bookstore, Madinah Munawarah, second edition.

Al-Thunaibat, Mohammad Jamal (2006) Divergence in legal status between employee and probationary laborer in the Jordanian law, Journal of law, Kuwait university, volume3, issue1, page 185-219.

Code of principles and labor decisions 1431AH, issue of public administration of labor Dispute Resolution Bodies, Ministry of Justice in the Kingdom of saudi Arabia.

Egypt Civil Law No. 131 1948

Egypt Labor Law No. 12 2003

Egypt Labor Law No. 131 1948

Executive Regulations of Saudi Labor Law issued with Minister of Labor decision No. (39933) dated 19/5/1435AH

Faraj, Dr. Tewfik Hasen (1986) Labor Law in the new Lebanese Law and Egyptian Law, Al-Dar Al-Jamiah.

Final Judgment No. (421150403) on 28/6/1442AH from Labor Court in Dammam.

Final Judgment No. (421150403) on 3/4/1442AH.

Final Judgment No. (421207613) on 1/5/1442AH from Labor Court in Jazan.

Final Judgment No. (421293876) on 18/6/1442AH from Labor Court in Jazan.

Ghanem, Dr. Ismail (1961) law of labor and Social Insurance, Cairo, Abdullah Wahba Bookstore.

Habib, Dr. Saad Abdul-Salam (1959)

Jurisprudential Accommodating of rising facts and its Jurisprudential Applications, Dar Al-Qelem, Damascus.

Shanab, Dr. Mohammad Labib (1966) Explanation of Labor Law, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo.

Shawqi, Dr. Ahmed Rushdi, Dr. Mohammad Al-Saeed (2009) Law of Labor & Social Insurance Egypt, Banha University Publications, Faculty of Law.

Systems and laws

Yahiya, Dr. Abdu-Wedud (1989) Explanation of Labor Law, third edition, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo.

Zahran, Dr. Hummam (1997) Labor law for the year 1981, new law project in jurisprudence and judiciary, University Press, Alexandria.

دور ذكاء الأعمال في إنجاح عمليات التسويق

E-marketing and Business Intelligence in the Era of Big Data

د.البشير مصباح الفريضي
bm.fridhi@mu.edu.sa
د.محمد حمد الوهيب
m.Alwheeb@mu.edu.sa
أستاذ إدارة الأعمال المساعد، قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة المجمعة، ص.ب:٣٣٣، الرمز البريدي: ٢٣٢٤٥، المجمعة، المملكة العربية السعودية

Bechir Fridhi
bm.fridhi@mu.edu.sa
Mohamad Alwaheeb
m.Alwheeb@mu.edu.sa
Assistant Professor, College of Business Administration, Majmaah University, Saudi Arabia

https://doi.org/10.56760/SGEB6407

ملخص البحث

يعتبر التسويق عن بعد أداة فاعلة، سواء من حيث التكلفة أو نسبة التغطية، إذ يقدم منتجات أو خدمات للعملاء من خلال وسائل اتصال مختلفة، وقد سهلت الثورة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حد كبير في خلق القيمة المشتركة بين الشركات والعملاء، وتحولت الوظائف التسويقية إلى مفهوم جديد، وباتت تأخذ شكلًا أكثر فاعلية مع انتشار التكنولوجيا الرقمية. ففي عصر البيانات الضخمة، أصبحت الشركات تعتمد بشكل متزايد على ذكاء الأعمال، وتحليل البيانات؛ لاكتشاف واكتساب نظرة شاملة. في هذا البحث تم استخدام بيانات حقيقية تم جمعها من مجموعة بيانات بنكية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨)، لبيع الودائع طويلة الأجل، وتشتمل هذه البيانات على ٢٠ متغيرًا ، وقرابة ٤٠ألف جهة اتصال هاتفية، ومتغير استجابة ثنائي ("نعم" أو "لا") يصف ما إذا كان العميل سيشتري الوديعة طويلة الأجل أم لا. كما تم تصميم نماذج الشبكة العصبية الاصطناعية، الانحدار اللوجستي والقاعدة الساذجة لقياس الأداء. هذا الكم الهائل من البيانات المجمعة، والمعروف باسم البيانات الضخمة، يعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات من خلال استقطاب عملاء وشركات وأسواق جديدة، بالطريقة التي يكون بها كل طرف مرئيًا للجميع. وبناءً على النتائج تبين أن الأداء التنبئي للشبكات العصبية الاصطناعية متعددة الطبقات أفضل من النماذج الأخرى.

الكلمات المفتاحية :
البيانات الضخمة، الشبكة العصبية الاصطناعية، الانحدار اللوجستي، القاعدة الساذجة.

Abstract

Telemarketing considers an effective tool, as it provides products or services to clients through different methods. The revolution in information and communication technology has greatly facilitated shared value between companies and customers. Marketing functions have turned into a new concept and taking a more effective form with the spread of digital technology. In the era of big data, companies have become increasingly dependent on business intelligence and data analytics to discover and gain crucial insights.

In this research, an accurate data collected from a bank data set during the period (2013-2018) were used, to sell long-term deposits, these data include 20 variables and 40.000 contacts, and a dual response variable ("yes" or "no") that describes whether or not a customer will purchase a long-term deposit, as the artificial neural network models, logistic regression and a naive rule are designed to measure performance.

This amount of data collected, known as big data, is changing the way companies work by opening new customers, companies, and markets the way each party is visible to everyone, and based on the results, it turns out that the predictive performance of multilayer artificial neural networks is better than other models.

Keywords:
big data; artificial neural network; logistic regression; naive base

١ .مقدمة:

لم يكن التحول المتسارع الذي نشهده الآن في العالم، في مختلف المجالات بتأثير التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية بمنأى عن وظيفة التسويق، التي شهدت مثل غيرها من الوظائف تغيرًا ملحوظًا في طبيعتها ومتطلباتها وفرص نجاحها. فقد تحولت الوظائف التسويقية إلى مفهوم جديد، وباتت تأخذ شكلًا أكثر فاعلية مع التكنولوجيا الرقمية، إلا أنها لم تستبعد أو تختلف كثيرا عن نظريات التسويق التقليدية، وإنما استفادت منها في تطوير وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها، وأنتجت ظاهرة جديدة سميت: بالتسويق عبر تطبيقات الهواتف الذكية، وهو عبارة عن ممارسة أنشطة التسويق والبيع بوضع متجر إلكتروني يحاكي المتاجر الواقعية، عبر تطبيقات في الهواتف الذكية، أو من خلال معرفات باسم المنشأة في مواقع التواصل الاجتماعي.

وحيث إن التسويق الإلكتروني عبر تطبيقات الهواتف الذكية بات أحد الخيارات المتاحة للمستهلكين، مع تعدد قنواته وكثرة من ينتهج هذا الأسلوب من المنشآت العاملة في كثير من الأسواق؛ حاولنا في هذا البحث الوقوف على بعض اتجاهات المستهلكين تجاه هذا النمط التسويقي، ومدى قناعتهم به وإمكانية تعاملهم من خلاله؛ سعيًا في إيضاح بعض جوانبه، وما فيه من الفرص التي تساعد المنشآت على استغلالها، والوصول لأكبر شريحةٍ ممكنة من المستهلكين. فمشاريع الإنترنت هي المستقبل، والجميع الآن يقضون أوقاتًا طويلة على تطبيقات الجوال والمواقع، وهذه التطبيقات والمواقع تكسب ملايين من هذه الزيارات، فنجد على سبيل المثال السعودية هي الدولة رقم ١ في زيارات اليوتيوب (آل مزهر، ٢٠١٥)، وهذا يساعد على التفكير -بشكل كبير- نحو استغلال المسوقين لنشر إعلاناتهم عبر اليوتيوب مثلا، الكثير من المشاريع العربية نجحت، وتم بيعها بملايين الدولارات، وآخرها موقع "طلبات دوت كوم" الذي تم بيعه ب ١٥٠ مليون دولار، وموقع "مكتوب" قبله تم بيعه ب ١٠٠ مليون، وسوق دوت كوم بأكثر من مليار دولار(آل مزهر، ٢٠١٥)، كل هذا يدل على أن المشاريع الرقمية الآن هي المستقبل، وهي الأكثر ربحًا.

لقد أصبح التسويق الإلكتروني من أهم الضروريات في حياة المؤسسات والمصانع والشركات التجارية في المجتمعات المحلية والعالمية، فمئات من البشر أصبحوا يتصلون بشبكة الإنترنت يوميا من جميع أنحاء العالم، ومن هذا المنطلق فقط تحول الإنترنت إلى قناة تسويقية كبيرة، وأصبح التسويق الإلكتروني أفضل الأدوات المستخدمة لفتح أسواق جديدة للشركات، بحيث تقوم باستغلال تلك الفرصة، وتحويل الإنترنت إلى سوق مفتوح- سواء محلي أو دولي- متنوع الجمهور لترويج السلع والخدمات، وتحقيق أهداف رجال الأعمال و الشركات من خطط التسويق الإلكتروني؛ لتحقيق أعلى عائد من الأرباح. لقد أصبحت الأسواق الإلكترونية ذات تأثير كبير على الأسواق التقليدية، فعلى سبيل المثال نجد موقع "أمازون دوت كوم" ممنوعا في العديد من الدول؛ وذلك لتسببه في رفع مستوى البطالة، وانخفاض الاعتماد على الكثير من المحلات والأسواق التقليدية.

لقد أصبح التسويق الإلكتروني في السنوات القليلة الماضية من أهم عناصر الإستراتيجية التسويقية الشاملة والحديثة لأي شركة أو مؤسسة، سواء كانت الشركة أو المؤسسة تسعى للربح أو الانتشار، وترجع تلك الأهمية لكونه:

- يضمن استمرار البيع في كل الأوقات، فهو ليس مرتبطا بوقت وزمان محدد، وهذا يساعد الشركات في إيصال منتجاتها وخدماتها للعملاء في كل وقت.
- القدرة على الوصول إلى العملاء المستهدفين في أي مكان على وجه الأرض، فهو لا يقتصر على مكان جغرافي معين.
- الفرق الكبير في التكلفة بينه وبين التسويق التقليدي، حيث إن التسويق التقليدي يرفع التكاليف على المستثمر، من حيث إنشاء متجر لعرض منتجاته، هذا بالإضافة إلى مصاريف العمالة والمخازن والإيجار.
- يساعد على استمرار العلاقة بين الشركة وعملائها حتى بعد انتهاء عملية الشراء الأولى، التي تستمر من خلال تسويق منتجات الشركة الجديدة للمشترين، عن طريق التواصل معهم مجددا بواسطة البريد الإلكتروني، وقنوات التواصل الاجتماعي المختلفة.
- يساعد على تحديد سلوك العملاء، والتعرف على الأنماط والمنتجات الملائمة والمرغوبة لهم؛ مما يتيح تحديد أفضل المنتجات التي تناسب شريحة معينة منهم.
- تقنيات التسويق الإلكتروني تسمح بتطوير العلاقة مع الزبائن إلى مستوى لم يبلغه من قبل، فالتفاعل المتواصل وإن لقي بعض المقاومة من بعض الزبائن معتبرين هذا النوع من التسويق تطفلا وسالبا للذاتية.

بيئة الإنترنت الآن أصبحت واسعة الانتشار، وكذلك نظرا للتطور التقني وزيادة سرعة التصفح؛ أصبح من السهل الحصول على أي معلومة تخص منتجا أو خدمة ما على هذه الشبكة، كما أصبح بالإمكان اقتناء تلك السلعة والحصول عليها في زمنٍ وجيز، ليتمكن بذلك أي مسوق من الترويج لسلعته وبيعها متخطيا بذلك الحدود الإقليمية لمكان تواجده، وليدخل بسلعته حدود العالمية التي تضمن على الأقل رواجا أكثر لتلك السلعة أو الخدمة.

باختصار، ساعد التسويق الإلكتروني على الحصول على السلعة أو الخدمة ممكنا دون التقيد بالزمان أو المكان، وساهم في فتح المجال أمام الجميع للتسويق لسلعهم أو خبراتهم، دون التمييز بين الشركة العملاقة ذات رأس المال الضخم وبين الفرد العادي أو الشركة الصغيرة محدودة الموارد، ومن خلال استخدام التقنيات البرمجية المصاحبة لبيئة التسويق الإلكتروني ولعمليات الدعاية في هذه البيئة الرقمية؛ يمكن ببساطة تقييم وقياس مدى النجاح في أي حملة إعلانية، وتحديد نقاط الضعف والقوة فيها ، كما يمكن توجيهها لتحديد التوزيع الجغرافي للشرائح المقصودة بهذه الحملات، وغير ذلك من الأهداف التي تبدو صعبة التحقيق عند استخدام الوسائل التقليدية.

٢.الإطار النظري والدراسات السابقة:

لقد سهلت الثورة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حد كبير في خلق القيمة المشتركة بين الشركات والعملاء (Bettencourt, Lusch, & Vargo 2014)، ففي الوقت الحاضر يتم إنشاء بيانات الأعمال والتقاطها بمعدل أسي. وهذا الكم الهائل من البيانات المجمعة، والمعروف باسم البيانات الضخمة، يعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركات، من خلال بناء شبكة عملاء وشركات وأسواق جديدة بالطريقة التي يكون بها كل طرف مرئيًا للجميع؛ لذلك تعمل البيانات الضخمة كنافذة زجاجية لسلوكيات العملاء وتفضيلاتهم ورغباتهم، وجلبت العديد من الفرص والتحديات لجميع الأطراف.

في عصر البيانات الضخمة أصبحت الشركات تعتمد بشكل متزايد على ذكاء الأعمال (هو اسم شامل يضم العديد من إمكانيات الأجهزة والبرامج والتقنيات والأنظمة والتطبيقات؛ لاتخاذ قرارات عمل أفضل في الوقت المناسب) وتحليلات البيانات لاكتشاف واكتساب رؤى حاسمة من البيانات الخام التي تم جمعها من خلال أنظمة المؤسسات المختلفة للمعاملات، وكذلك المصادر الخارجية، وأدى ذلك إلى معلومات غير مسبوقة عن رأي المستهلك في تحديد فرص تجارية جديدة، علاوة على ذلك، تقدم حلولًا ذات صلة مباشرة بمنظمات الأعمال المعاصرة (Chen, Chiang, & Storey, 2012).

نشأ عصر البيانات الضخمة جنبًا إلى جنب مع الفرص والتحديات الكبيرة للتسويق، من حيث جمع البيانات وتخزينها وإدارتها، وقد تطلب ذلك أيضًا إستراتيجيات تسويق جديدة للحفاظ على الميزة التنافسية.

وقد ذكر(Hu, 2018) في بحثه أن الشركات بحاجة إلى أن تكون على دراية بمتطلبات هذا العصر والاستجابة لها؛ لتجنب الضياع من قبل المنافسين. في الوقت الحاضر الشركات قادرة على جمع البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي، والمعاملات والدراسات الاستقصائية، وشبكات الاستشعار، والعديد من المصادر المختلفة. وحسب(Fan, Lau, & Zhao, 2015)، ستوفر القدرة على دمج مصادر المعلومات غير المتجانسة نظرة شاملة على المجال، وتولد ذكاء تسويقيا أكثر دقة. ويرى (Hassani, Huang, & Silva, 2018) أن الشركات تستخدم تقنيات استخراج البيانات للكشف عن المعلومات المخفية في البيانات الضخمة، علاوة على ذلك تُستخدم نماذج تحليل البيانات لالتقاط وتصور وتحليل الأنماط الأساسية في البيانات لاتخاذ قرار أفضل؛ لذلك تحتاج الشركات إلى تصنيف البيانات الضخمة واستخدامها بناءً على قيمة الأعمال؛ من أجل اتخاذ قرارات أفضل (Xie, Wu, Xiao, & Hu, 2016)، وهذا يضع تحليلات المستهلك في بؤرة ثورة البيانات الكبيرة. وتستخدم الشركات التحليلات لاستخلاص رؤية المستهلك من البيانات الضخمة، والاستفادة منها لتعزيز القدرات التسويقية (Erevelles, Fukawa, & Swayne, 2016) وبالتالي، من المهم الاستفادة من الإمكانات الكاملة التي تقدمها البيانات الضخمة وتحليلات ذكاء الأعمال؛ من أجل الحصول على ميزة تنافسية(Mikalef, Pappas, Krogstie, & Gi-annakos, 2018) كما استخدمت الشركات مؤخرًا البيانات الضخمة وقدرات ذكاء الأعمال؛ لتحديد العملاء المستحقين واستهدافهم مباشرةً.

تستخدم العديد من الشركات التسويق المباشر لتوفير اتصال تفاعلي مع العملاء، وتلقي استجابة مباشرة منهم، وبالتالي التعرف على احتياجاتهم والوفاء بها. وتُستخدم أدوات التسويق المباشر عادةً للحصول على عملاء جدد، وتوليد عائد إضافي من العملاء الحاليين، وبالتالي تعزيز المكافآت الاقتصادية للمؤسسة (Kotler, 2006). علاوة على ذلك تهدف أدوات التسويق المباشر في نهاية المطاف إلى إنشاء قنوات فعالة من حيث التكلفة، من خلال الاتصالات ثنائية الاتجاه، ومن شخص إلى آخر (Keles, & Keles, 2015). يعد الاتصال بالعملاء من خلال الهاتف لبيع المنتجات أو الخدمات (المعروفة باسم التسويق عبر الهاتف) تقنية تسويقية تفاعلية قوية وفعالة (Vajiramedhin, & Suebsing, 2014) .

وتعتمد المؤسسات التسويق عبر الهاتف للاتصال بعملائها؛ من أجل تحسين الحملات التسويقية، من خلال الاستخدام المتكامل والمنهجي

للاتصالات وتكنولوجيا معالجة المعلومات، على عكس تقنيات المبيعات الأخرى، يُعتقد أن التسويق عبر الهاتف يوفر العديد من الفوائد للمؤسسات، من خلال تقليل التكاليف حتى النصف، وزيادة كمية المبيعات بشكل كبير، كما يسمح التسويق الهاتفي باستهداف مجموعة مختارة من العملاء؛ من أجل اختيار أولئك الذين هم متحمسون للغاية لشراء المنتج أو الخدمة المقدمة. ويمكّن التسويق عبر الهاتف المؤسسات من فهم توقعات واحتياجات عملائها؛ لتقديم منتجات / خدمات نتيجة للإشارة مباشرة إلى مزايا شراء هذه المنتجات / الخدمات، مع الرد على اعتراضات العملاء أو مخاوفهم (Gherman, & Marcu, 2010). ويمكن أن يؤدي استهداف العملاء الجديرين فقط بعد تحديد خصائصهم إلى تحسين معدل الاستجابة وتقليل النفقات، وبالتالي زيادة الأرباح، ويعتبر تصفية البيانات مجموعة واعدة من تقنيات وإجراءات ذكاء الأعمال التي تعمل على تحسين جودة البيانات الأولية.

حاليًا، في عصر البيانات الضخمة، من الضروري امتلاك مثل هذه الأدوات لتحليل الكمية الهائلة من البيانات التي تحتاجها المنظمة، وبشكل عام يعتبر التصنيف مهمة تنقيب عن تميز البيانات وتميز فئات البيانات، فالهدف من التصنيف هو استخدام مجموعة بيانات تدريبية لفهم كيفية ارتباط قيم السمات بتسميات الصف، بعد ذلك يكون المصنف قادرًا على توقع تصنيفات الصف لحالات معينة (Farid, Zhang, Rahman, Hossain, & Strachan,.2014). وقد يساعد إنشاء بروتوكولات آلية لاختيار العملاء مقدمًا، باستخدام معلومات ومقاييس العملاء المتاحة على تقليل الوقت وتكاليف الحملات، وإجراء مكالمات هاتفية أقل عددا وأكثر فاعلية، وتقلل من الضغوطات على العملاء (Moro, Cortez, & Rita, 2014).

تستخدم العديد من البنوك تقنيات استخراج البيانات قبل فحص العملاء المتوقعين لفهم سلوكهم، من خلال تصنيف العملاء قبل تقديم خدمات خاصة (Vajiramedhin, & Suebsing, 2014). في هذا البحث اعتمدنا ثلاثة نماذج لتقنيات استخراج البيانات لمقارنتها: الشبكات العصبية الاصطناعية، القاعدة الساذجة، والانحدار اللوجستي. تمثل الشبكات العصبية الاصطناعية أدوات تعدين البيانات الواعدة التي تم استخدامها بنجاح في مشاكل التصنيف، ويستخدم نموذج القاعدة الساذجة على نطاق واسع لحل مشاكل التصنيف في مجالات استخراج البيانات والتعلم الآلي؛ بسبب بساطته ودقة التصنيف الرائعة (Zhang, 2017). بالإضافة إلى ذلك، يعد الانحدار اللوجستي نموذجًا بسيطًا لتفسير النموذج الكلاسيكي للمقارنة.

٣. الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ ,٣. البيانات:

سيتم في هذا البحث استخدام مجموعة بيانات حملة تسويق مكالمات هاتفية حقيقية تم رصدها من مجموعة بيانات بنكية خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) لبيع الودائع طويلة الأجل، وعادة يتم الاتصال بالعملاء أكثر من مرة لتحديد ما إذا كان العميل سيشتري المنتج. وتضم مجموعة البيانات ٢٠ متغيرًا ، وقرابة ٤٠ ألف جهة اتصال هاتفية، ومتغير استجابة ثنائيا ("نعم" أو "لا") يصف ما إذا كان العميل سيشتري الوديعة طويلة الأجل أم لا (الجدول ١).

أثناء حملة التسويق عبر الهاتف يتم استهداف قائمة العملاء، إما من خلال مكالمة هاتفية وعرض

شراء الإيداع، أو الاتصال بالعملاء على مركز الاتصال لأي سبب آخر، ويطلب منهم الاشتراك في الإيداع، وبالتالي سيكون الرد إما "نعم" أو "لا" (متغير ثنائي) اعتمادًا على ما إذا كان العميل سيشتري الوديعة طويلة الأجل أم لا.

الجدول ١: الوصف المتغير لمجموعة بيانات التسويق الهاتفي

	م	متغير الوصف	النوع	الدور
معلومات العميل	١	العمر.	رقمي	مدخلات
	٢	الوظيفة: نوع الوظيفة.	شكلي	مدخلات
	٣	الحالة الزوجية.	شكلي	مدخلات
	٤	التعليم.	شكلي	مدخلات
	٥	افتراضي: لديه رصيد في التقصير؟	شكلي	مدخلات
	٦	الإسكان: هل لديه قرض إسكان؟	شكلي	مدخلات
	٧	القرض: لديه قرض شخصي؟	شكلي	مدخلات
سمات الاتصال الأخير من الحملة الحالية	٨	الاتصال.	شكلي	مدخلات
	٩	الشهر: آخر اتصال في الشهر.	شكلي	مدخلات
	١٠	يوم الأسبوع: آخر يوم اتصال في الأسبوع.	شكلي	مدخلات
سمات أخرى	١١	المدة: آخر مدة اتصال بالثواني.	رقمي	مدخلات
	١٢	الحملة: عدد جهات الاتصال التي تم إجراؤها خلال	رقمي	مدخلات
	١٣	أيام: عدد الأيام التي مرت بعد أن كان العميل	رقمي	مدخلات
	١٤	السابق: عدد جهات الاتصال التي تم إجراؤها من قبل.	رقمي	مدخلات
	١٥	النتيجة: نتيجة الحملة التسويقية السابقة.	رقمي	مدخلات
سمات السياق الاجتماعي والاقتصادي	١٦	المعدل: معدل تغير العمالة: ربع سنوي.	رقمي	مدخلات
	١٧	مؤشر أسعار المستهلكين: مؤشر شهري.	رقمي	مدخلات
	١٨	مؤشر ثقة المستهلك: شهريًا.	رقمي	مدخلات
	١٩	سعر euribor لمدة ٣ أشهر – مؤشر يومي.	رقمي	مدخلات
	٢٠	العاملين: عدد الموظفين – مؤشر ربع سنوي.	رقمي	مدخلات
العميل	٢١	– هل اشترك العميل في وديعة لأجل؟	شكلي	مخرجات

تضم مجموعة البيانات قرابة ٤ آلاف مكالمة ناجحة (١٠٪) ، و ٣٦ ألف مكالمة فاشلة (٩٠٪). وتم تقسيم مجموعة البيانات إلى قسمين (مجموعة تدريب ٦٩,٩٪ لبناء النموذج وتحديد معلمات المصنف، ومجموعة اختبار ٣٠,١٪ لتطبيقها على المصنف المدرب لتقييم النموذج والأداء التنبئي للمصنفات).

٢,٣. نماذج تعدين البيانات :

يقارن هذا البحث القدرة على تصنيف ثلاثة نماذج لاستخراج البيانات: قاعدة ساذجة (NB) ، والشبكة العصبية الاصطناعية (ANN) ، والانحدار اللوجستي (LR).

يقارن هذا البحث القدرة التصنيفية لثلاثة نماذج لاستخراج البيانات: القاعدة الساذجة (NB) ، والشبكة العصبية الاصطناعية (ANN) ، والانحدار اللوجستي (LR).

تعتبر القاعدة الساذجة مفيدة وفعالة، وتستخدم عادة لحل مشاكل التصنيف في استخراج البيانات، علاوة على ذلك تفترض القاعدة الساذجة الاستقلال التام، أي أن تأثير جميع السمات على

فئة معينة مستقل عن بعضها البعض. القاعدة الساذجة هي نموذج احتمالي يعتمد على قاعدة بايز مع افتراض استقلالية قوية.

وفقًا لقاعدة Bayes، فإن الاحتمال الذي ينتمي إليه عميل معين لفئة ما يُعطى بالمعادلة (١):

$$P(c_i/d) = \frac{P(d/c_i) * P(c_i)}{P(d)} \qquad (1)$$

إن الإدراك المتعدد للطبقات هو نموذج شبكة عصبية مغذية، تتكون من عدد من الوحدات المتصلة بالكامل تسمى الخلايا العصبية، والتي يمكن مقارنتها بالخلايا العصبية البيولوجية في الدماغ . وتتكون الشبكة العصبية النموذجية من ثلاث طبقات: طبقة إدخال، طبقة مخفية، وطبقة مخرجات. والعصبون هو وحدة المعالجة الأساسية للشبكة، حيث تتعاون الخلايا العصبية عبر طبقات مختلفة من خلال عدة اتصالات مرجحة، وترتبط وظيفة النقل بكل عصبون من أجل وصف كيفية تحويل المجموع المرجح لمدخلاته إلى ناتج، ويتلقى العصبون معلومات من الخلايا العصبية الأخرى، أو أحيانًا من المنبهات الخارجية، ثم يولد مخرجات يتم نقلها إلى الخلايا العصبية لمزيد من المعالجة (Turban, Sharda, & Delen, 2011) .

تتعرف الشبكة على العلاقة بين المدخلات والمخرجات عن طريق ضبط أوزان التوصيل بشكل متكرر حتى يتطابق مخرجها مع الإخراج الفعلي، بعد التدريب تستخدم الشبكة العصبية المعرفة المكتسبة للرد على المدخلات الجديدة، والتنبؤ بدقة جيدة، بينما تظل علاقة المدخلات والمخرجات غير معروفة (Ekonomou, Christ-odoulou, & Mladenov, 2016) .

بالنسبة لمدخل معين x_k يتم حساب حالة الخلايا العصبية O_i بالمعادلة (٢):

$$O_i = f(w_{io} + \sum_{j \in P_i} w_{ij} * o_j) \qquad (2)$$

حيث تشير P_i إلى مجموعة الخلايا العصبية ، f هي دالة النقل، w_{ij} هو وزن الاتصال بين العصبون j و i ، و o_j يمثل ناتج العصبون j^{th}. قبل تطبيق نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)، بشكل افتراضي، يتم توحيد المتغيرات المشتركة قبل التدريب على متوسط يساوي صفر ($\bar{X}=0$)وانحراف معياري يساوي واحد ($\sigma_X=1$). وتم استخدام اختيار العمارة التلقائي لتعيين عدد الخلايا العصبية المخفية في الطبقة المخفية. أما الانحدار اللوجستي(LR) فهو نموذج تنبئي يستخدم على نطاق واسع في التصنيف، وهو انحدار خطي يكون فيه المتغير التابع فئويا (ثنائيا)، ويستخدم هذا النموذج لتقدير احتمالية الاستجابة الثنائية باستخدام مجموعة من المتغيرات التنبئية. وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي متعدد مع متغيرات التنبؤ كما في المعادلة (٣):

$$P(y_i = 1/x_i = (1 + e^{-\alpha - \theta x_i})) \qquad (3)$$

حيث يكون x_i متجهًا مستقلاً للمتغيرات، θ هي معاملات الانحدار المقابلة و α هي التقاطع. ومن السهل تفسير الانحدار اللوجستي بسبب الجمع الخطي الإضافي للمتغيرات المستقلة. وتستخدم في الدراسة الحالية نموذج الانحدار اللوجستي لتحديد العملاء الذين اشتروا الودائع طويلة الأجل.

٣,٣. تقييم الأداء:

في هذه المرحلة يجب تقييم النماذج المولدة للبحث عن أفضل نموذج، ويتم استخدام تقنيات تقييم النموذج لاستكشاف وتسليط الضوء على أفضل نموذج تصنيف، ومع ذلك يتم استخدام متوسط معدل التصنيف الصحيح (ACC)، وخصائص تشغيل جهاز الاستقبال (ROC)؛ لتقييم أداء النماذج المطورة من أجل تعزيز نموذج التصنيف الأمثل، ومتوسط معدل التصنيف الصحيح هو معيار يستخدم على نطاق واسع يقيس القدرة التنبئية لمصنف ما. وعندما يظهر النموذج قوة تصنيف عالية، يمكن أن يفرق بين هؤلاء العملاء الذين سيشترون الودائع طويلة الأجل وأولئك الذين لن يفعلوا ذلك، ويقيس متوسط معدل التصنيف الصحيح النسبة المئوية للحالات المصنفة بدقة في مجموعة بيانات معينة علاوة على ذلك، ويساوي متوسط معدل التصنيف الصحيح عدد الحالات المصنفة والمقسمة بشكل صحيح على العدد الإجمالي للحالات، كما يتم تلخيص الناتج في مشكلة التصنيف الثنائي في الجدول التالي، حيث تمثل "نعم" متغير الفائدة كما في الشكل (١).

الشكل ١ : الملاحظة والتنبؤ.

ملاحظ (Observed)	تنبؤ (Predicted)	
	نعم	لا
نعم	$(TP)^+$	$(FP)^+$
لا	$(FN)^-$	$(TN)^-$

سلبية حقيقية -(TN): عدد استجابة "لا" المتوقعة بشكل صحيح.

سلبية خاطئة –(FN): عدد ردود "لا" المتوقعة بشكل غير صحيح.

إيجابية حقيقية +(TP): عدد ردود "نعم" المتوقعة بشكل صحيح.

إيجابية خاطئة +(FP): عدد توقع استجابة "نعم" بشكل غير صحيح.

$$\frac{TP+TN}{TP+FP+TN+FN} = (ROC)_{\text{منحنى}} \qquad (4)$$

منحنى ROC هو إجراء مفيد لتقييم أداء المصنفات لمتغير الاستجابة الثنائية، ويتم إنشاؤه من خلال رسم الحساسية (النسبة المئوية لـ نعم التي تم توقعها بشكل صحيح، أي المعدل الإيجابي الحقيقي:

(sensitivity=TP/(TP+FN مقابل "النوعية ١" أو المعدل الإيجابي الكاذب حيث تكون النوعية هي النسبة المئوية للعملاء الذين لم يشتركوا وتوقعوا بشكل صحيح (المعدل السلبي الحقيقي:(specifity=(TN)/(TN+FP) ، ويوضح معدل الحساسية تأثير تحديد العملاء سابقًا، الذي سيستجيبون بشكل إيجابي للحملة. ومن ناحية أخرى، يُظهر معدل التحديد تأثير العملاء المحددين سابقًا الذين سيستجيبون بشكل سلبي للحملة (Keles, & Keles, 2015). ويشير الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة إلى أنه في كل نقطة على الخط، فإن المعدل الإيجابي الحقيقي يساوي المعدل الإيجابي الكاذب، مما يعني أنه ليس لديه قوة تنبئية، بالإضافة إلى ذلك ، كلما كان المنحنى العلوي قريبا من خط ٤٥ درجة، كانت دقة تصنيف النموذج أفضل، كما يوضح منحنى ROC نتيجة الأداء الكلي في جميع القيم الفاصلة سلوك نموذج التصنيف دون مراعاة تكلفة التصنيف الخاطئ.

٣. تحليل النتائج:

بعد بناء نماذج التصنيف تم تقييم قوتها التنبئية باستخدام عدد من معايير التقييم، وهي تقنيات

متوسط معدل التصنيف الصحيح و منحنى ROC، وقد ساعد ذلك في إبراز النموذج الأمثل الذي يتوقع العملاء الذين سيشتركون فيه. يوضح الجدول ٢ أنه على الرغم من تفوق نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)بشكل طفيف على نماذج: القاعدة الساذجة (NB)، والانحدار اللوجستي (LR)، ومع ذلك انتقد ذلك بسبب طبيعته صندوقا أسود.

الجدول ٢. نتائج التصنيف.

الإجابة الملحوظة	التوقع	نموذج(ANN)	نموذج(NB)	نموذج(LR)
نعم	نجاح	٥١,٧٪	٥٧,٩٪	٤٥,١٪
	فشل	٤٨٫٣٪	٤٢,١٪	٥٤,٩٪
لا	نجاح	٩٦,٤٪	٩٥,٥٪	٩٧,١٪
	فشل	٣,٦٪	٤,٥٪	٢,٩٪
متوسط معدل التصنيف الصحيح(ACC)		٩١,٥٪	٩١,٤٪	٩١,٤٪
تشغيل جهاز الاستقبال (ROC)		٩٤,٤٪	٩٢,١٪	٩٣,٦٪

بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام جهاز الاستقبال(ROC) لتقييم القوة التنبئية للنماذج التي تم إنشاؤها، فكلما ارتفع المنحنى وكان أقرب إلى الزاوية اليسرى العليا؛ كانت القوة التنبئية أفضل.

الشكل ٢: منحنيات النماذج

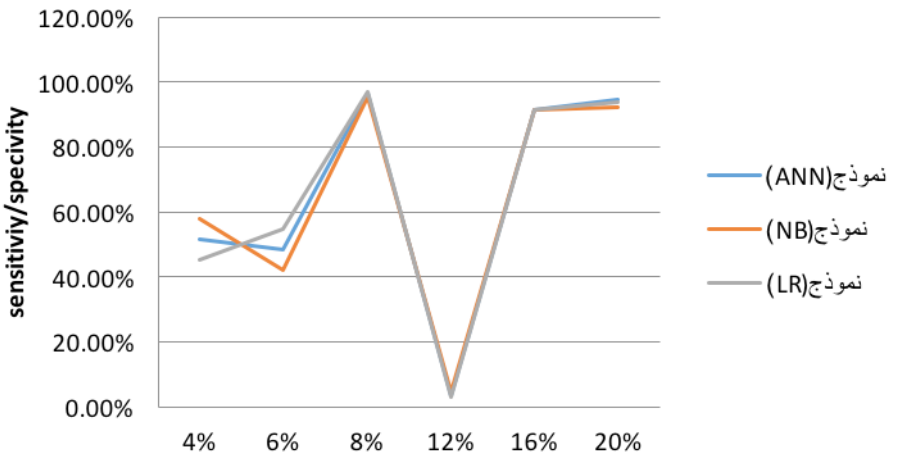

إن توقع دقة نماذج الشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)، والقاعدة الساذجة (NB)، والانحدار اللوجستي (LR) أعلى من نموذج (Keles, & Ke-les, 2015). كانت صحيحة، وأظهرت نتائج (Ke-les, & Keles, 2015) أن نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية حقق ٨٨,٣١٪ ، كما حقق نموذج القاعدة الساذجة ٦٩,١٤٪ ، وحقق نموذج الانحدار اللوجستي دقة تنبؤ ١٨ , ٨١٪. بالإضافة إلى ذلك، كانت نتائج هذا البحث لجميع النماذج أقل من نتائج (Vajiramedhin, & Suebsing, 2014) ، ويوضح الشكل (٣) الترتيب التنازلي لقيم الأهمية، والقيم المعيارية لجميع المتغيرات (يتم وصف أسماء المتغيرات في الجدول ١).

تشير أهمية المتغير المستقل إلى المقاييس، وهي مدى اختلاف القيمة المتوقعة للشبكة باختلاف القيم للمتغير المستقل؛ لذلك سيساعد هذا الرقم على

تحديد خصائص العملاء الذين سيشاركون بالنظر إلى ترتيب إدخال المتغيرات (الشكل ٣)، وأظهرت النتائج أن أفضل أربعة متغيرات ذات صلة هي: أيام الأسبوع السابقة، المدة، الحملة، وعدد الأيام التي مرت بعد الاتصال بالعميل من الحملة السابقة. فكلما قل عدد الأيام التي مرت زاد احتمال اشتراك العميل، وقد يكون التفسير المنطقي لذلك ما يأتي: لا يزال العميل على دراية بالمنتج، ولكن بعد فترة أطول قد ينسى العملاء المنتج، وينتقلون إلى شيء آخر.

يستهدف العملاء بشكل ملحوظ العديد من المنتجات والخدمات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتسوق عبر الإنترنت؛ لذلك ينجذبون إلى التسوق بدلاً من المدخرات. المتغير الثاني: يشير إلى عدد جهات الاتصال التي تم إجراؤها قبل هذه الحملة لهذا العميل إلى إجراء المزيد من الاتصالات مع العملاء، وسيجعلهم أهدافًا جيدة لشراء ودائع طويلة الأجل. المدة (مدة الاتصال الأخيرة بالثواني) هي سمة مهمة أيضًا؛ يحدث هذا لأن المكالمات الطويلة مع العملاء ستساعدهم على طرح الأسئلة، والعثور على مزيد من التفاصيل حول مزايا المنتج، والأكثر من ذلك أن الحملة (عدد جهات الاتصال التي يتم إجراؤها خلال هذه الحملة لهذا العميل) هي متغير مهم يشير إلى أنه أثناء الحملات يحاول المسوقون الاتصال بالعملاء قدر الإمكان؛ مما قد يساعد في إبقاء المنتج في أذهانهم. وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج (Ahn, & Ezawa, 1997) ، وكذلك مع نتائج (Moro, Cortez, & Rita, 2014). ومع ذلك فإن الطريقة التي ترتبط بها المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة لقرار العملاء ليست واضحة، وبناءً على توجه منطقي يمكن للمرء أن يخمن أنه كلما تم الاتصال بالعميل زاد احتمال اشتراكه. من ناحية أخرى، توجد متغيرات مثل يوم من أيام الأسبوع، والإسكان الزوجي والتقصير في أسفل قائمة الرتب المتغيرة (الشكل ٣).

الشكل ٣: أهمية توزيع المتغيرات

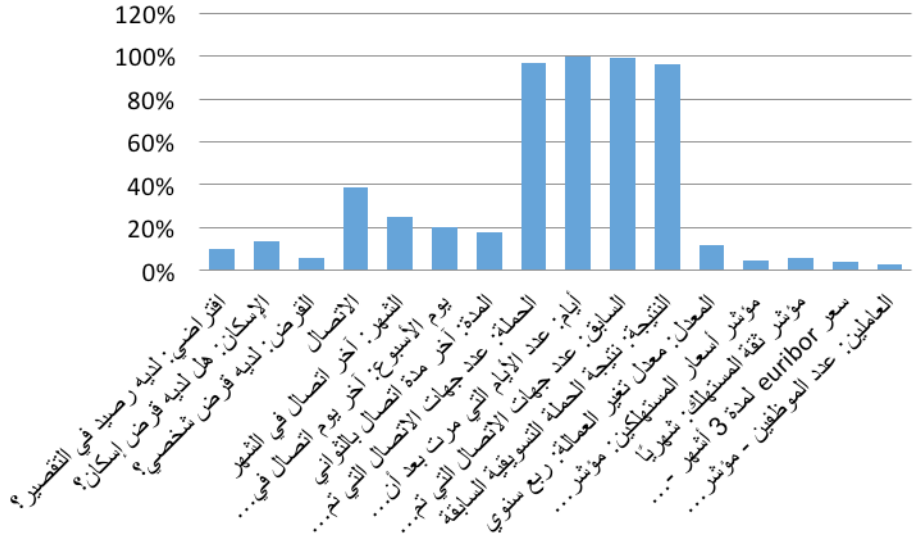

قد يشير هذا إلى أن هذه المتغيرات قد يكون لها أقل تأثير على قرار العميل، وهذا يتعارض مع نتائج (Ahn, & Ezawa, 1997)؛ مما يدل على أن العملاء المتزوجين أكثر استعدادًا للاشتراك؛ لأنهم

بحاجة لتأمين أطفالهم. في حين أظهرت النتائج في هذا البحث أن الشهر له تأثير معتدل على قرار العميل، (Moro, Cortez, & Rita, 2014) ، فقد أظهرت النتائج أن الشهر (الذي يتم فيه الاتصال بالعميل) لعب دورًا مهمًا في القرار.

٤. الخلاصة:

تستخدم البنوك أدوات فعالة من حيث التكلفة، من خلال استهداف العملاء المحتملين للتسويق عبر الهاتف؛ من أجل زيادة الأرباح مع تقليل التكلفة، في الوقت نفسه إذا اشترى العملاء الوديعة طويلة الأجل فسيؤدي ذلك إلى زيادة رأس مال البنك.

استخدمنا في هذا البحث القوة التنبئية لثلاثة نماذج تصنيف: الشبكة العصبية الاصطناعية (ANN)، القاعدة الساذجة (NB)، والانحدار اللوجستي (LR) المصنفة لاختيار عملاء التسويق عبر الهاتف المصرفي. كان الهدف مقارنة القوة التنبئية للنماذج الثلاثة، ثم تسليط الضوء على أفضل نموذج قائم على عدد من معايير التقييم، وتم فحص أداء الخوارزميات المقترحة باستخدام متوسط معدل التصنيف الصحيح (ACC) وخصائص تشغيل جهاز الاستقبال (ROC) لتقييم أداء النماذج المطورة؛ من أجل تعزيز نموذج التصنيف الأمثل. أظهرت الطرق المقترحة معدلات دقة تصنيف جيدة، على الرغم من أن دقة تصنيف النماذج الثلاثة كانت قريبة، وكان أداء ANN أفضل قليلاً من NB و LR. وأظهرت النتائج التجريبية أن النماذج المقترحة يمكن استخدامها بنجاح لتصنيف مشاكل الحياة الحقيقية، بالإضافة إلى ذلك أشار هذا البحث إلى بعض المتغيرات التي قد تزيد من إمكانية نجاح المكالمة (يتم بيع المنتج). كما أظهرت النتائج أنه كلما قل عدد الأيام التي مرت بعد الاتصال بالعميل من الحملة السابقة؛ زاد عدد جهات الاتصال التي تم إجراؤها قبل هذه الحملة لهذا العميل.

يسلط النقاش أعلاه الضوء على بعض الآثار المترتبة على الأسلوب الذي اتبعناه، بما في ذلك تحديد ثم استهداف مجموعة من العملاء ذوي الخصائص المحتملة بدلاً من جميع السكان؛ مما يسهل تحقيق هدف الحملة التسويقية بشكل أسرع، فيما يتعلق بالتكلفة المنخفضة وزيادة الربح، بالإضافة إلى ذلك هناك حاجة لبعض التغيرات التنظيمية، مثل وجود قسم تحليلات البيانات لاتخاذ قرارات أفضل، من خلال الاستفادة من قيمة البيانات الكبيرة، من الضروري للأنظمة التي تتناول الاستخدام الصريح للمعرفة في صنع القرار. بالنسبة للعمل المستقبلي، يمكن استخدام خوارزميات التصنيف الأخرى، مثل: أشجار القرار، والخوارزميات الجينية للتعامل مع مشكلات التصنيف المتعددة في الوقت الفعلي.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

١.روبرت شريغلي،(٢٠١٦)، مفهوم الاتجاه وتعليم العلوم، ترجمة خليل الخليلي، منشورات مركز البحث والتطوير التربوي. جامعة اليرموك، أربد الأردن ٢٠١٦م.

٢.عابد العبدلي، آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد، الرياض: المملكة العربية السعودية، دار المعرفة، ٢٠٠٨م.

٣.عابد بن عابد العبدلي، (٢٠١٨)، التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية: الواقع والتحديات والآمال، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي الذي نظمته جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية الشريعة.

٤.عبدالمجيد العدلاني،(٢٠١٥)، http://emarketingyemen.blogspot.com/2016/02/blog-post.html.

٥. محمد الباشا ومحمد الجيوشي ونظمي شحادة وريـاض الحلبي(٢٠١٧): مبادئ التسويق الحديث، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

٦.محمد يحيى آل مزهر،(٢٠١٥)، التجارة الإلكترونية واتجاهات التغيير (الواقع والمستقبل في المملكة) ندوة التجارة الإلكترونية، جامعة الملك خالد أبها.

٧.مروى عجيزة وخالد الشمري،(٢٠١٢) التسويق الإلكتروني في العالم العربي، دار النشر للجامعات.

٨.مولود بوخرباش،(٢٠١٧)، إستراتيجيات المزيج التسويقي الإلكتروني بين المحافظة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية.

References:

Ahn, J. H., & Ezawa, K. J. (1997). Decision support for real-time telemarketing operations through Bayesian network learning. Decision Support Systems, 21(1), 17-27.

Asare-Frempong, J., & Jayabalan, M. (2017, September). Predicting customer response to bank direct telemarketing campaign. In 2017 International Conference on Engineering Technology and Technopreneurship (ICE2T) (pp. 1-4). IEEE.

Bekhet, H. A., & Eletter, S. F. K. (2014). Credit risk assessment model for Jordanian commercial banks: neural scoring approach. Review of Development Finance, 4(1), 20-28.

Bettencourt, L. A., Lusch, R. F., & Vargo, S. L. (2014). A service lens on value creation: marketing's role in achieving strategic advantage. California management review, 57(1), 44-66.

Chen, H., Chiang, R. H., & Storey, V. C. (2012). Business intelligence and analytics: From big data to big impact. MIS quarterly, 36(4): 1165-1188.

Ekonomou, L., Christodoulou, C., & Mladenov, V. (2016). A short-term load forecasting method using artificial neural networks and wavelet analysis. Int. J. Power Syst, 1, 64-68.

Eletter, S. F., Yaseen, S. G., & Elrefae, G. A. (2010). Neuro-based artificial intelligence model for loan decisions. American Journal of Economics and Business Administration, 2(1), 27-34.

Erevelles, S., Fukawa, N., & Swayne, L. (2016). Big Data consumer analytics and the transformation of marketing. Journal of Business Research, 69(2), 897904.

Fan, S., Lau, R. Y., & Zhao, J. L. (2015). Demystifying big data analytics for business intelligence through the lens of marketing mix. Big Data Research, 2(1), 28-32.

Farid, D. M., Zhang, L., Rahman, C. M., Hossain, M. A., & Strachan, R. (2014). Hybrid decision tree and naïve Bayes classifiers for multi-class classification tasks. Expert Systems with Applications, 41(4), 19371946.

Gherman, C., & Marcu, M. (2010). The Role And Implications Of Telemarketing In Media. Case Study: Transilvania Expres Daily Publication Of Brasov. Annals of the

University of Petroşani, 10(4), 97-104.

Hassani, H., Huang, X., & Silva, E. (2018). Digitalization and big data mining in banking. Big Data and Cognitive Computing, 2(3), 18.

Hu, Y. (2018). Marketing and Business Analysis in the Era of Big Data. American Journal of Industrial and Business Management, 8(07), 1747.

Kankal, M., Akpınar, A., Kömürcü, M. İ., & Özşahin, T. Ş. (2011). Modeling and forecasting of Turkey's energy consumption using socio-economic and demographic variables. Applied Energy, 88(5), 1927-1939.

Keles, A., & Keles, A. (2015). IBMMS Decision Support Tool for Management of Bank Telemarketing Campaigns. arXiv preprint arXiv:1511.03532.

Kotler, P.G.A. (2006) Principles of Marketing. Pearson Prentice Hall.

Mikalef, P., Pappas, I. O., Krogstie, J., & Giannakos, M. (2018). Big data analytics capabilities: a systematic literature review and research agenda. Information Systems and e-Business Management, 16(3), 547-578.

Moro, S., Cortez, P., & Rita, P. (2014). A datadriven approach to predict the success of bank telemarketing. Decision Support Systems, 62, 22-31.

Turban, E., Sharda, R. & Delen, D. (2011). Decision support and business intelligence systems (9th ed.). London: Pearson.

Vajiramedhin, C., & Suebsing, A. (2014). Feature selection with data balancing for prediction of bank telemarketing. Applied Mathematical Sciences, 8(114), 5667-5672.

Xie, K., Wu, Y., Xiao, J., & Hu, Q. (2016). Value cocreation between firms and customers: The role of big data-based cooperative assets. Information & Management, 53(8), 1034-1048.

Yang, C. (2016). Predicting success of bank telemarketing with classification trees and logistic regression (Doctoral dissertation).

فعالية برنامج قائم على استخدام إستراتيجيات التعلم النشط في تنمية التحصيل الدراسي لطلاب الإعاقة الفكرية

Effectiveness of a Program Based on the Use of Active Learning Strategies in the Development of Educational Attainment for Students with Intellectual Disabilities

د.ناصر عطية الزهراني
أستاذ مساعد بقسم التربية الخاصة - كلية التربية -جامعة الباحة
منطقة الباحة - محافظة قلوة - حي الخليف - شارع الملك فهد
mnsu2012@gmail.com

Dr. Nasser Alzahrani
Assistant Professor at Al Baha University- College of Education Department of Special Education
Al Baha State, Qilwah City, Alkhalifi district, King Fahad Street
Email: mnsu2012@gmail.com

https://doi.org/10.56760/EVST1091

ملخص البحث

هدفت الدراسة الحالية للكشف عن فعالية استخدام بعض إستراتيجيات التعلم النشط؛ لتوضح أثره على التحصيل الدراسي لدى عينة من الطلاب المعاقين فكريًّا، وشملت عينة الدراسة على (٤٠) طالبا من الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية بالمرحلة المتوسطة بمدينة الرياض، ممن يعانون من تحصيلهم الدراسي المنخفض، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين متساويتين، إحداهما تجريبية خضعت لبرنامج التعلم النشط، والآخرى ضابطة درست بالطريقة التقليدية بظروف التدريس العادية، قوام كل منهما (٢٠) طالبا، واعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي كمنهج للدراسة، وطبق الباحث على المجموعتين اختبارا قبليا وبعديا للتحصيل الدراسي، وتم إجراء المعالجة الإحصائية، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين متوسطي درجات القياس البعدي للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، لصالح متوسط درجات المجموعة التجريبية؛ مما يدل على فعالية استخدام إستراتيجيات التعلم النشط، في زيادة التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين عقليًّا أفراد عينة المجموعة التجريبية.

الكلمات المفتاحية :

التعلم النشط - التحصيل الدراسي - الطلاب ذوو الإعاقة الفكرية.

Abstract

The current study aimed to reveal the effectiveness of using some active learning strategies to clarify its impact on the academic achievement of a sample of intellectually disabled students. The study sample included (40) middle school students with intellectual disabilities in Riyadh who suffer from low academic achievement. The students were divided into two equal groups. One of them was experimental and subjected to the active learning program, and the other was a control one who studied in the traditional way under normal teaching conditions, each consisting of (20) students. The study relied on the quasi-experimental approach as a method of study, and the researcher applied to the two groups a pre- and post-test for academic achievement. Statistical treatment was carried out, and the results showed that there were statistically significant differences at the level (0.01) between the mean scores of the dimensional measurement of the experimental group and the control group in favor of the mean scores of the experimental group, which indicates the effectiveness of using active learning strategies in increasing the academic achievement of mentally handicapped students, members of the experimental group.

Keywords:

active learning; academic achievement; students with intellectual disabilities.

مقدمة:

التعلم النشط عبارة عن أسلوب تعليمي يهدف إلى إشراك الطلاب بصورة فعالة في عمليات التعلم، وهو يعتبر النقيض للتعلم الخامل، والذي تقع مسؤولية إدارة عمليات التعلم فيه على المعلم؛ حيث إن التعلم النشط من الأساليب المتمركزة حول الطالب، ويرتبط التعلم النشط بعدد من التأثيرات الإيجابية على الطلاب، مثل تكوين المواقف الإيجابية تجاه التعلم، وارتفاع مستوى الحافز للتعلم، وتحفيز عمليات التفكير، والتحسين من جودة استيعاب المعلومات، وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي (Smith & Cardaciotto, 2011, 54). "كما يعتبر التعلم النشط أحد المداخل التدريسية، التي يمكن في ضوئها بناء برنامج دراسي يمكن التلاميذ ذوي الإعاقة العقلية البسيطة القابلين للتعلم؛ اكتساب المهارات الحياتية، وهذه البرامج تكون مرتبطة بحياة الطفل المعاق بشكل مباشر، وضرورية للتكيف مع أنشطة حياته المختلفة" (عمار، ٢٠١٤م، ص١١٧).

وتتطلب إستراتيجيات التعلم النشط من الطالب إتمام مجموعة من أنشطة التعلم الهادفة وذات المغزى، وذلك مع التفكير بإمعان حول كل مهمة يقوم بإتمامها، "ويساهم التعلم النشط في التحسين من تثبيت المعلومة في ذاكرة الطالب، كما أنه نمط من التعليم والتعلم، يجد الطلاب أنفسهم تلقائيا يفضلونه ويعتبرونه ذا قيمة" (Rocher, 2018, P2). وانطلاقاً من تركيز إستراتيجيات التعلم النشط على إيجابية ومشاركة المتعلم، وأنه أصبح محور العملية التعليمية "يمكن تحديد دوره في الموقف التعليمي النشط من خلال تفعيل دور الطالب في عمليتي التعليم والتعلم، بحيث يكون المتعلم هو محور العملية التعليمية داخل غرفة الصف"، بحيث يشارك مشاركة فاعلة في العملية التعليمية داخل الصف، وليس مجرد مشاهد ومستمع سلبي، فهو مشارك نشط، حيث يقوم بأنشطة تتصل بالمادة أو الموضوع، مثل: طرح الأسئلة ، وفرض الفروض، والتجريب، والاشتراك في المناقشات، والبحث، والتلخيص، والمقارنة. (السيد، ٢٠١٦م،ص١٠٧-١٠٨).

ومن أهم ما يميز هذه الدراسة توجيه الانتباه نحو كيفية استخدام إستراتيجيات التعلم النشط؛ لتعزيز المخرجات النفسية والتعلمية الإيجابية لدى الطلاب، ومن أهمها الكفاءة الذاتية؛ وتزداد تلك الأهمية عند النظر إلى حالة الطلاب ذوي الإعاقات العقلية، فهؤلاء الطلاب معرضون باحتمالية مرتفعة لبناء تصورات سلبية حول الكفاءة الذاتية لديهم؛ وذلك نظرا لانخفاض مستويات مهاراتهم المعرفية مقارنة بأقرانهم الأصحاء، ويفرض ذلك على المعلمين والممارسين المهنيين في المجال التربوي العمل على إيجاد الحلول الناجعة؛ من أجل تعزيز فاعلية إستراتيجيات التعلم النشط، وتعزيز مخرجاتها الإيجابية لدى هذه الفئة من الطلاب.

مشكلة الدراسة:

إن الاعتماد على إستراتيجيات التعلم النشط في التدريس والتدريب، خاصة مع الطلاب ذوي الإعاقة الفكرية؛ قد يؤدي إلى تحسن مستوى التحصيل الدراسي لديهم، حيث أشارت دراسة سيكوتو وتوريس (Cicuto & Torres, 2016)،إلى ارتباط تطبيق إستراتيجيات التعلم النشط بتحقيق العديد من المخرجات التعليمية الإيجابية؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى تحسن مستوى التحصيل الدراسي، وارتفاع مستوى الدافع للتعلم، وأيضا تعزيز الكفاءة الذاتية لدى الطلاب؛ لذلك أكدت الدراسة على أهمية تطوير أساليب تدريسية،

يمكن من خلالها تعزيز مشاركة وتفاعل الطلاب في عمليات التعليم والتعلم.

ويتفق مع هذا العديد من الدراسات السابقة، منها: دراسة جبر (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن استخدام التعلم النشط أسهم في جعل دور الطالب إيجابيا في العملية التعليمية، ودراسة الشمري (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن إستراتيجيات التعلم النشط ساعدت على تهيئة ظروف مناسبة للتعلم، وتنمية السلوكيات والمهارات الاجتماعية المرغوب فيها.

ونظرا إلى حاجة الطلاب ذوي الإعاقات الفكرية إلى قدر كبير من الدعم التعليمي؛ فمن الضروري توجيه الاهتمام نحو تطبيق الإستراتيجيات التعليمية، التي يمكن من خلالها رفع مستوى التحصيل الدراسي لدى هذه الفئة من الطلاب. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية، من خلال التساؤل الرئيس التالي: "ما مدي فاعلية استخدام بعض إستراتيجيات التعلم النشط في تنمية التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين فكريا؟"

تساؤلات الدراسة:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة، في التطبيق البعدي للطلاب المعاقين عقليا لاختبار التحصيل الدراسي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسطات درجات طلاب المجموعة الضابطة، في التطبيق البعدي لصالح متوسطات درجات طلاب المجموعة التجريبية؟

أهداف الدراسة:

- الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات المجموعتين التجريبية والضابطة، في التطبيق البعدي للطلاب المعاقين فكريا لاختبار التحصيل الدراسي.
- الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية التحصيل الدراسي بين متوسطات درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسطات درجات طلاب المجموعة الضابطة، في التطبيق البعدي لصالح متوسطات درجات طلاب المجموعة التجريبية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية تنمية التحصيل الدراسي لدى الطلاب المعاقين فكريا، ويمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية فيما يأتي:

أولاً: الأهمية النظرية:

- قد تساهم الدراسة الحالية في التعرف على أهم إستراتيجيات التعلم النشط، التي قد يستعين بها المعلمون في تنمية التحصيل الدراسي لدى الطلاب المعاقين عقليا وتعزيزها.
- قد تساهم الدراسة الحالية في مساعدة المعلمين والأخصائيين والمشرفين، في التغلب على مشكلات التحصيل الدراسي التي تواجه الطلاب المعاقين فكريا.
- يأمل الباحث في إثراء المكتبات العربية في تخصص الإعاقة الفكرية، من خلال هذا البحث، ويكون مرجعا مستقبليا لباحثين في ذات التخصص.

ثانيا: الأهمية التطبيقية:

- قد تساهم نتائج الدراسة الحالية في الكشف عن أثر استخدام إستراتيجيات التعلم النشط في التدريس للطلاب المعاقين فكريًّا، فيمايتعلق بتنمية التحصيل الدراسي لديهم.

- قد تساهم نتائج الدراسة الحالية في لفت انتباه المتخصصين، لتصميم برامج تدريبية وإرشادية للوالدين والمعلمين؛ لتوعيتهم بكيفية تعزيز وتنمية التحصيل الدراسي لدى الطلاب المعاقين فكريًّا .

مصطلحات الدراسة:

إستراتيجيات التعلم النشط:

"هي الإستراتيجيات التي تركز على تفعيل دور التلميذ ليكون عنصرًا فعالاً نشطًا، إذ إن التلاميذ في هذا النوع من التعلم يتفاعلون أكثر مع المادة التعليمية التي يقومون بتعلمها"(الشمري، ٢٠١٦م، ص٢٢٢).

ويعرفها الباحث بأنها: العملية التي يشارك الطلاب المعاقون فكريا من خلالها في الأنشطة، مثل القراءة، والكتابة، والمناقشة، أو حل المشكلات التي تعزز تحليل وتقييم محتوى الفصل الدراسي، والتعلم التعاوني، والتعلم القائم على حل المشكلات، واستخدام أساليب الحالة، والمحاكاة، وهي بعض الأساليب التي تعزز التعلم النشط.

التحصيل الدراسي:

يعرفةجابلن(jabblen.2000) بأنه مستوى محدد من الأداء أو الكفاءة في العمل الدراسي ، كما يقيم من قبل الأساتذة، أو عن طريق الاختبارات المقننة، أو كليهما معا.

ويعرف إجرائيا بأنه هو المعلومات التي يحصل عليها الطالب من خلال عملية التعليم والتعلم ، ويقاس الجهد، ويقدر بالدرجات التي يحصل عليها الطالب في الاختبار المعد لهذا الغرض.

الإعاقة الفكرية:

" نقص جوهري في الأداء الوظيفي الراهن، يتصف بأداء ذهني وظيفي دون المتوسط، يكون متلازما مع جوانب القصور في اثنين أو أكثر من مجالات المهارات التكيفية.(التعريف الجديد الجمعية الأمريكية)"(ماجدة السيد عبيد٢٠١٣).

الطلاب المعاقون فكريًّا:

هم أولئك الذين توقف نموهم العقلي عند مستوى أدنى بكثير من الذي يبلغه النمو العقلي لدى غالبية الناس؛ فالمعوق فكريًّا إذا: هو ذلك الشخص الذي توقف نموه العقلي لسبب ما، فلم يتح لهذا النمو أن يكتمل، بل توقف عند حد معين، والمتخلف فكريًّا لا ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الطفل العادي، ومن ثم لا يصل إلى المستوى العقلي الذي يصل إليه الشخص العادي، وهذا يعنى أن التخلف الفكري هو حالة توقف كلي أو جزئي للنمو العقلي.(القحطاني،٢٠١٩).

والإعاقة العقلية -تبعًا للتعريف الذي قدَّمته "الجمعية الأمريكية للإعاقات العقلية والنمائية في عام ٢٠٠٨ - هي إعاقة تتسم بانخفاض ملحوظ في كل من الأداء العقلي والسلوك التكيفي اللذين تمثلهما المهارات المفاهيمية والاجتماعية والتكيفية العملية، وهذه الإعاقة تظهر قبل سن الثامنة عشرة من العمر (ولاء مصطفى، وهويدة الريدي، ٢٠١١: ٢١).

ويعرفهم الباحث بأنهم الطلاب الذين يعانون من انخفاض واضح في مستوى القدرة العقلية، أو عجز واضح في السلوك التكيفي، وظهور ذلك في مراحل النمو عندهم.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: التعلم النشط:

يمكن القول: إن كل التعلم نشط بطبيعته، ومع ذلك يقترح العلماء أن التعلم النشط يجب أن يعني أكثر من ذلك، أن تكون نشيطًا معناه الانخراط في تفكير عالي المستوى مثل: التحليل والاستنتاج والتقييم، وهو ما أدى إلى التعريف العام للتعلم

النشط، كأي شيء يشرك الطلاب في القيام بالأشياء والتفكير في الأشياء التي يقومون بها، ويهدف إلى تفعيل دور الطالب في العملية التعليمية بشكل إيجابي، واعتماد التعلم الذاتي في الحصول على المعلومة، واكتساب المهارات التعليمية من خلال البحث والتجريب، إذ لا يُركّز التعلم النشط على التعليم التلقيني، إنّما يكون تركيزه على تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات، وتعزيز روح التعاون والعمل الجماعي.

وكما يرى العديد من التربويين فإن التعليم الآن بات بحاجة ماسة إلى إستراتيجيات مختلفة، تعد إستراتيجية التعلم النشط أبرزها وأكثرها أهمية؛ حيث إنها إستراتيجية تهدف إلى الاستمتاع بالموقف التعليمي، وتنمية الخواص التفاعلية فيه"، حيث فيه يكون الطالب نشطًا وفعالا ومؤديا وملاحظًا وناقدًا لما يتضمنه موقف التعلم من معارف ومفاهيم ومعلومات. (المالكي، ٢٠١٨، ص٦٥١). "فالتعلم النشط يعمل على إلمام ووعي المعلم بالجوانب العامة لدوره التربوي، حيث لا ينحصر دوره في تقديم المعلومة للطلاب، وكذلك على المعلم تقديم التعزيز والراجعة المناسبة لطلابه"، بالإضافة إلى إلمامه بالمهارات الأساسية لتنفيذ الموقف التعليمي النشط، وامتلاكه للحماس نحو تطبيق التعلم النشط، والتنويع في استخدام إستراتيجيات التعلم النشط، ومراعاة الفروق الفردية وأنماط التعلم لدى الطلبة، والإشراف الفعال على ممارسة الطلبة للأنشطة، وإدراك المعلم لنفسه بأنه قدوة ونموذج يحتذي به. (أمبوسعيدي، الحوسنية، ٢٠١٦، ص٣٠).

مبادئ التعلم النشط:

التعلم النشط هو مصطلح شامل للأساليب التربوية التي تركز على نشاط الطالب وإشراكه في عملية التعلم؛ وقد حدد الباحثون بعض الفئات الرئيسية في المنهجيات التدريسية، التي يتم استخدامها في التعلم النشط، وهي: "الأنشطة الفردية، والأنشطة الزوجية، والمجموعات الصغيرة غير الرسمية، ومشروعات الطلاب التعاونية، وتشمل هذه الأساليب العديد من الأنشطة مثل الخرائط المفاهيمية، والعصف الذهني، والكتابة التعاونية، والتدريس القائم على الحالة، والتعلم التعاوني ، ولعب الأدوار، والمحاكاة، والتعلم القائم على المشاريع، وتعليم الأقران". (Roehl et al., 2013, 45).

ويعد من أهم مبادئ التعلم النشط هو إشراك المتعلمين في اختيار نظام العمل وقواعده، وإشراك المتعلمين في تحديد أهدافهم التعليمية، "كما أن من أهم مبادئ التعلم النشط هو إشاعة جو من الطمأنينة والمرح والمتعة أثناء التعلم، ومساعدة التلميذ في فهم ذاته، واكتشاف نواحي القوة والضعف لديه، كذلك فإن الاعتماد على تقويم المتعلمين أنفسهم وتقويم الأقران يعد من أهم مبادئ التعلم النشط". (أحمد، ٢٠١٨، ص٢٠٩).

ويرى الباحث أن التعلم النشط بمثابة نهج للتدريس بدلا من طريقة واحدة محددة، ويتطلب مشاركة نشطة من الطلاب في الأنشطة الصفية التي تم تنظيمها من قبل المعلمين، ويمكن لهذه الإستراتيجية تسهيل مشاركة الطلاب، وتحسين الدافع من خلال إشراكهم بنشاط في فصولهم وبيئات التعلم التجريبية، ويشمل التعلم النشط تحويل بعض التحكم في بيئة التعلم من المعلم إلى المتعلم، ويمكنه تحفيز الطلاب للتعلم بغير الحفظ، وتركيز التعلم على أهم المعلومات، ومساعدتهم على معالجة وفهم هذه المعلومات؛ مما يساعدهم على الاحتفاظ بما تعلموه، ويشجع الطلاب كشركاء في عملية التعليم والتعلم، ويساعدهم

على تحمل المزيد من المسؤولية عن تعلمهم.

أهداف التعلم النشط:

التعلم النشط يهدف إلى فتح المجال لخيال الطالب والتفكير المستقبلي المنطقي السليم، كما أنه يعرض المادة التعليمية في صورة وحدات تشكل حلا متكاملا، وترتب المادة بحيث تتضمن الكليات ثم الجزئيات، "والتعلم النشط يهدف إلى الدعوة لتفسير المادة العلمية والموازنة بين الآراء والحقائق، واستخدام التدريبات التكوينية لا التلقينية، وتجاوز الوصف إلى بيان الرأي والربط، وإتاحة الفرصة للتعلم الذاتي، وتوفير مواقف تعليمية يمارس فيها الطالب اللغة وينتجها". (أحمد، ٢٠١٨، ص٢٠٧).

وكذلك فإن التعلم النشط يهدف إلى تشجيع المتعلم على فهم المادة العلمية بشكل أفضل وأعمق، كما يعمل على تنويع أنشطة التعلم بما يناسب أساليب التعلم لدى الطلاب، ويشجع المتعلم على ربط التعلم بمواقف الحياة المختلفة، وربط الأفكار والمفاهيم والمعلومات بما كان لدى الطالب مسبقا، وكذلك "يعود الطالب على التعامل مع المشكلات المختلفة، ويبين له أهمية العلم في حلها والتصدي لها، كذلك فإن من أهم أهداف التعلم النشط إكساب الطلاب مهارات العمل الفريقي والعمل بها". (سيد، ٢٠١٦، ص٩٧).

أهم إستراتيجيات التعلم النشط:

"إستراتجيات التعلم النشط هي إستراتيجيات يتبعها المتعلم داخل مجموعة تعلم، بعد تخطيط مسبق لها، ويشترط أن تكون الأفكار الموجودة بالبنية المعرفية للمتعلم مرتبطة بالأفكار المقدمة له، وأن يدركها المتعلم بنفسه، وأن يحل التعارضات المعرفية التي تواجهه، عن طريق المشاركة والتحاور والتفاعل الصفي في مجموعات منظمة"، وذلك من خلال أنشطة تعليمية موجهة، تعتمد على المناقشة الصفية، ويتفاعل المتعلم مع زملائه عن طريق الإجابة عن الأسئلة وأنواع التفاعلات المختلفة. (ابن ياسين، ٢٠١٣، ص٥٥).

تعد من أهم إستراتيجيات التعلم النشط إستراتجية البطاقات الورقية، وتقوم فكرتها على قيام المعلم أو الطلبة بإعداد أسئلة وأجوبة لها عن مفاهيم الدرس، ويتم توزيع البطاقات عشوائيا على الطلاب، ويبدأ الطالب بالسؤال، وزميله الذي يمتلك الإجابة يقوم بالرد عليه، كذلك "إستراتيجية الجولة السريعة وما زلت أفكر، وتقوم على أن المعلم يطرح الأسئلة على الطلاب كنوع من المراجعة، ولكنه يريد إجابات سريعة دون بطء من قبل الطلبة وتفكير في الإجابات، فيسأل الأسئلة بسرعة، ويجيب الطلاب بسرعة". (أمبوسعيدي، الحوسنية، ٢٠١٦: ص٤٦).

"وتعد من أهم الإستراتيجيات الخاصة بالتعلم النشط إستراتيجية الحوار والمناقشة، والتي يمكن تعريفها بأنها حوار منظم يعتمد على تبادل الآراء والأفكار، وتفاعل الخبرات داخل قاعة الدرس"، فهذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية مهارات التفكير لدى المتعلمين، من خلال الأدلة التي يقدمها المتعلم لدعم الاستجابات في أثناء المناقشة؛ حيث إن المناقشة تدعم وتعمق استيعاب المتعلمين للمادة العلمية، وتعتمد على الفهم وليس الحفظ، كما أنها تعتمد على قياس مستويات عقلية أعلى مستوى التذكر. (أسعد، ٢٠١٧، ص٦).

"كذلك تعد إستراتجية لعب الدور من أهم الإستراتيجيات الفعالة في التعلم النشط، وهي إستراتيجية قائمة على إيجاد نظام محاكاة يفترض فيه من الطلبة القيام بالأدوار المختلفة للأفراد والجماعات في موقف حياتي حقيقي"، وفيها يتم تمثيل طريقة الكشف عن القضايا المرتبطة بالمواقف الاجتماعية المعقدة ، أي أنها تعد أحد

أشكال التصور الدرامي الذي يساعد الإدراك القيمي للأشياء، أي أنها المشكلات أو القضايا التي تنتهي بالمناقشة بين المعلم والطلاب؛ بهدف الوصول إلى حل لها. (بكري، ٢٠١٥، ص٤٥). ويرى الباحث أن الأنشطة الجماعية الصغيرة تحتاج من الطلاب التفاعل مع عدد قليل من زملائهم في الصف، وتشجع الطلاب على الاستماع، وتعزيز التعاون، واحترام وجهات النظر المختلفة، ويمكن للمدرس أن يطلب من مجموعات صغيرة توليد أفكار، أو تلخيص النقاط الرئيسية، أو تقييم الفهم، أو مراجعة المهام أو حل المشكلات، ويمكن لكل مجموعة بعد ذلك توضيح جزء من مناقشتها لبقية الفصل، وتعزز المناقشة الجماعية الكبيرة تعلم الطلاب بعدة طرق، وتفيدهم في مشاركة صوتهم، ونقل أفكارهم، واستكشاف وجهات نظر متنوعة، والاستماع بانتباه، والتعاون بفعالية وتجميع المعلومات.

عناصر التعلم النشط:

التعلم النشط هو عملية نشاط معرفي بنائي داخلي، يقوم به المتعلم لبناء المعرفة وتكوين المعاني على أساس الخبرات، وليس اكتسابها، كما أن التعلم النشط هو عملية تفسير شخصي للواقع الحقيقي، المتعلم فيه -وهو أحد أهم عناصر التعلم النشط- ليس صفحة بيضاء، وإنما يأتي إلى الموقف التعليمي ولديه أفكاره الفردية وتصوراته، حول العديد من الظاهرات في العالم الحقيقي، يلي ذلك عنصر المعرفة، والتي يتم تمثيلها في العقل، ودعم البناء المعرفي، كذلك فإن التعلم النشط تعلم موقفي يعتمد على التعلم من خلال المواقف. (نوبي، ٢٠١٤: ص٣٣).

وهناك خمسة عناصر أساسية يتكون منها التعلم النشط، وهي: التحدث والاستماع، والكتابة، والقراءة، والتأمل، وهذه العناصر تسهل عمليات المعالجة المعرفية الواسعة وبناء المعرفة، وهذا من خلال إستراتيجيات التعلم المنظمة مثل: تعاون المجموعات الصغيرة، والعمل التعاوني، والمحاكاة والمناقشة، وتعتبر العناصر الخمسة الخاصة بالتعلم النشط (التحدث والاستماع، والكتابة، والقراءة، والتأمل) هي القواعد الأساسية لإستراتيجيات التعلم. (Gerard et al., 2012: 95)

وعليه فإن من أهم عناصر التعلم النشط: توفير معلومات ملائمة لسن المتعلم، وتحمّل أهداف علمية، وتحقق الهدف منها، وكذلك فإن التدريب وتطبيق ما تعلمه الطالب عمليا وربطه بالواقع المعايش يعد من أهم عناصر التعلم النشط؛ لما يعمل عليه من تثبيت المعلومة في ذهن المتعلم، كما أن مشاركة الطالب وتفاعله مع الزملاء، ومشاركته الذاتية في العملية التعليمية من جانب أخر؛ يؤدي لإثراء تعلمه النشط، وكذلك فإن ملاحظة الطالب للمواقف والأحداث التي تعرض عليه مثل ملاحظة ما يحدث أثناء تجربه معينة. (بكري، ٢٠١٥،ص٣٥).

إن التعلم النشط يتصل بالعديد من النواحي الأكاديمية والعلاقات الإنسانية والتواصل ما بين المعلم والمتعلمين، وما بين المتعلمين وبعضهم البعض؛ مما يؤكد على أن عناصره لابد أن تشمل مختلف تلك العلاقات والاتصالات، وهذه العناصر "تعد دعائم مهمة للتعلم النشط، وهي عنصر الحديث والإصغاء، وبالطبع فإن عنصر الإصغاء من أهم العناصر في العملية التعليمية، كذلك عنصر الكتابة، وعنصر القراءة، ويليها عنصر التأمل والتفكير". (الدليمي، 2018، ص137) وكذلك فإن التعلم النشط يتكون من "عدة عناصر متنوعة، منها: استخدام العصف الذهني، وفيه يتم مشاركة الطلاب بكل ما يلاحظونه

ويكتبونه"، وكذلك عنصر استخدام الحوار البناء، وهو الذي يحث على التفكير والتعمق بالموضوع، والتطرق إليه من مختلف الجوانب؛ مما يؤدي إلى تنمية مهارات التفكير العليا عند الطلاب، أيضا استخدام العمل الجماعي يعد من عناصر التعلم النشط، والذي يؤدي إلى إعطاء الطلاب فرصا عديدة ومتنوعة للتعلم، وتبادل الآراء والأفكار، والتفاعل المباشر مع الأدوات والمواد الصفية. (الأنصاري، ٢٠١٧، ص٢٤٠).

ويرى الباحث مما سبق تناوله أن عناصر التعلم النشط الأساسية هي: التحدث والاستماع، عندما يتحدث الطلاب عن موضوع ما، سواء الإجابة عن سؤال المعلم أو شرح نقطة لطالب آخر، فإنهم ينظمون ما تعلموه، وعندما يستمعون، يريد المعلمون التأكد من أنه استماع يربط ما يسمعونه بما يعرفونه. والكتابة تمكن الطلاب من معالجة المعلومات الجديدة بأسلوبهم، وهي فعالة في الفصول الكبيرة. والقراءة حيث يقوم الطلاب بقدر كبير من التعلم من خلال القراءة. والتأمل يعد السماح للطلاب بالتوقف قليلا للتفكير، أو استخدام المعارف الجديدة لتعليم بعضهم البعض، أو للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمواضيع اليوم، أحد أبسط الطرق لزيادة القدرة على الاحتفاظ.

التحصيل الدراسي:

تعريف التحصيل الدراسي:

يعرف علام(٢٠٠٠) التحصيل الدراسي بأنه درجة الاكتساب التي يحققها التلميذ، أو مستوى النجاح الذي يحرزه أو يصل إليه في مادة دراسية أو مجال تعليمي أو تدريبي معين. ويعرف الباحث الحالي التحصيل الدراسي بأنه مقدار ما يحصله التلميذ من درجات في الاختبارات الدراسية المعدة لهذا الغرض.

التحصيل الدراسي لدي الطلاب المعاقين فكريا:

إن التحصيل الدراسي ليس مجرد إحدى نتائج العملية التعليمية فحسب ، بل هو من أبرز نتائج العملية التعليمية ؛حيث إنه يعتبر معيارا أساسيا نحدد من خلاله المستوى الذي وصل إليه التلميذ في تعلمه، وتحديد هذا التعلم بالكم والكيف ،أي أننا نعطي وصفا لعملية التعلم هذه ،كما أنها تحدث أثرا في تشكيل شخصيات التلاميذ.

يرى العواد(٢٠١٩) أن التحصيل الدراسي والعوامل المؤثرة فيه من أهم المشكلات التي يوليها العاملون في ميدان التربية وعلم النفس اهتماما كبيرا؛ لذلك فالبحث عن العوامل التي تؤثر في تحصيل التلاميذ فيه وترتبط به ، وبمعرفة هذه العوامل وآثارها علي التحصيل الدراسي يمكن تعرف ما يعوقة ويؤثر فيه ؛ ومن ثم يمكننا دراسة الطرق المناسبة والأساليب الصحيحة للتحكم في هذه العوامل، والوصول بالتحصيل إلى أفضل النتائج والمستويات ، خاصة أنه يعتبر نتاجا للعملية التربوية، والوسيلة المتبعة لمعرفة مدى تحقق غايات العملية التعليمية ، وأبرز جوانب الضعف والقوة في الخطط التربوية المعمول بها.

إن الخصائص النمائية المعرفية للأطفال المعاقين عقليا هي من أكثر ما يميز هؤلاء الأطفال عن غيرهم، فتعلم الطفل المعاق عقليا بطيء، وقدراته على التعلم محدودة ، كذلك فإنهم يتصفون بسرعة النسيان، وقدرتهم على التركيز متدنية ، وقدراتهم على التعميم محدودة، كما أنهم يواجهون صعوبات في نقل أثر التعلم إلى مواقف جديدة ، علاوة على أن تعلمهم للمهارات التعليمية المجردة صعب للغاية ، فهم يتعلمون عن طريق الأشياء المحسوسة، وعن طريق العمل والتكرار والتسلسل المنظم.

يذكر هارون (٢٠٠٠) أن هؤلاء الأطفال يتميزون

بضعف القدرة على التحصيل الدراسي ،وخاصة في المواد التي تعتمد على النشاط اللغوي كالقراءة والكتابة، أو التي تعتمد على استخدام الرموز كالحساب مثلا، وربما لا يظهرون هذا الاختلاف الكبير في المواد التي تعتمد على الاستخدام اليدوي كالأشغال اليدوية والرسم.

ويعاني الكثير من الطلاب المعاقين فكريا من تدني مستواهم الأكاديمي، وضعف قدرتهم في استخدام اللغة أو الاتصال اللغوي، والسبب في ذلك أن إستراتجيات التدريس التي يتعلمون من خلالها تمثل عاملا مهما جدا في تنمية قدراتهم العقلية والاستيعابية؛ حيث إن الاستراتيجيات المعتمدة عادة ما تركز على الحفظ والاستظهار وعد التمييز بين الطلاب؛ مما يؤثر على مستوى عقلية وكفاءة الطالب؛ لذلك فإن "إستراتجيات التعلم التي تعتمد على التفكير والتكنولوجيا واستخدام التطبيقات الحديثة يمكن أن تكون فرصة لهم لتنمية قدراتهم العقلية، ورفع مستويات الكفاءة الذاتية لديهم". (عبد السلام، محمد، حسنين، ٢٠١٦، ص٢٨٧).

وتقوم بعض إستراتيجيات التعلم النشط كالتعاون بين المجموعات على التعلم التعاوني، وتتضمن المساءلة الفردية، والاستقلالية المتبادلة، والتفاعلات المباشرة، والتقييم المستمر لعملية التعلم، ومن فوائد التعاون في الفصل المساعدة في زيادة مهارات حل المشكلات، ويتمتع العصف الذهني في مجموعات صغيرة في عملية حل المشكلات أيضا؛ بتأثيرات إيجابية على عملية حل المشكلات في المراحل المتأخرة من التطور العقلي، وأوضحت الدراسات العلاقة البارزة بين الدعم المقدم للطالب المعاق عقليا من مجموعة الأقران، من خلال تبادل الأفكار في العمل التعاوني، و تحسين جهود الطلاب المعاقين عقليا وكفاءتهم الذاتية. (Abdullah. & Yang, 2019, 47)

وبالطبع فإن هناك ضرورة من تعليم الطالب المعاق عقليا وتدريبه بالعديد من الطرق؛ لأنه -ومع الأسف الشديد- يظهر الطلاب الذين يعانون من الإعاقات العقلية الميل الشديد نحو اللعب والبعد عن الدراسة والاستذكار؛ مما يهدد فرصهم في التعلم والتحسين من مستواهم العقلي، الأمر الذي يوضح مدى أهمية إيجاد طرق ووسائل وإستراتيجيات حديثة تمكنهم من التعلم، وتنمية حواسهم ومهاراتهم الحياتية، وإكسابهم السلوكيات الاجتماعية، ولكن بشكل شيق وممتع، حيث إن استخدام إستراتجيات التعلم معهم يعد أمرا لا غنى عنه.

ونظرا لكون الطلاب ذوي الإعاقة العقلية لهم الحق في أن ينعموا بالقدر الكافي من التعليم، فإن هناك ضرورة من أن تستخدم لتعليمهم وسائل وأساليب تعلم مختلفة ومتميزة، وليس تعليمهم عن طريق التلقين، ومن ثم اللوم عليهم إذا لم يتلقوا القدر الكافي أو يتعلموا المطلوب منهم، بل "لابد من استخدام الإستراتيجيات الحديثة في التعلم، والاتجاهات العالمية المتغيرة، والتقنيات الحديثة التي تساهم في تطوير العملية التعليمية المقدمة لهم؛ لما لها من تأثير على رغبتهم في التعلم وتعلقهم به".(الجدي، ٢٠١٢، ص١٦)

ويرى الباحث أنه يمكن تعزيز معتقدات الكفاءة الذاتية للطلاب المعاقين عقليا من خلال الإقناع الاجتماعي، ويمكن للتشجيع الإيجابي مع التعليقات المحددة التي تقدم أدلة شفهية تدعم قدرة الفرد على إتقان مهمة معينة؛ دعم الطالب للانخراط في مستويات أعلى من الجهد المطلوب للنجاح؛ لذلك قد يُفترض أنه عندما يصادف الطالب المعاق عقليا تحديا أكاديميا كبيرا، يلعب المعلمون والأقران الداعمون دورًا مهمًا في تشجيعه

على بدء الجهد والمثابرة حتى ينجح.

الدراسات السابقة:

بعد تناول الإطار النظري الذي يدور البحث في فلكه سوف نستعرض البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة الحالية، وهي كالآتي:

أولاً: الدراسات التي تناولت إستراتيجيات التعلم النشط مع الطلاب المعاقين فكريا.

هدفت دراسة الشمري (٢٠١٦) إلى بناء برنامج باستخدام إستراتيجيات التعلم النشط، والتعرف على مدى فعالية هذا البرنامج على التحصيل الدراسي، والكفاءة الاجتماعية لدى الأطفال المعاقين ذهنيا، القابلين للتعلم في مدارس التربية الفكرية بدولة الكويت، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأطفال المعاقين ذهنيا القابلين للتعلم في الصف الخامس الابتدائي بدولة الكويت، واشتملت عينة الدراسة على (٢٠) تلميذا منهم، واعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي كمنهج للدراسة، واستعانت بمقياس وكسلر الكويتلذكاء الطفل (الإصدار الثالث)، والاختبار التحصيلي لمادة اللغة العربية، ومقياس الكفاءة الاجتماعية، وبرنامج التعلم النشط كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها: أن أساليب التعلم النشط وإستراتيجياته تصلح للأطفال المعاقين ذهنيا القابلين للتعلم، الذين يعانون من انخفاضا في التحصيل الدراسي، وقصوراً في الكفاءة الاجتماعية، وأن استراتيجيات التعلم النشط ساعدت على تهيئة ظروف مناسبة للتعلم، وتنمية السلوكيات والمهارات الاجتماعية المرغوب فيها، ومن ثم نمو الكفاءة الاجتماعية لدى الأطفال، فاعلية إستراتيجيات التعلم النشط في زيادة التحصيل الأكاديمي لدى التلاميذ، وفي زيادة دافعيتهم إلى التعلم، وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لديهم.

وتناولت دراسة جبر (٢٠١٦) إعداد برنامج قائم على التعلم النشط؛ لتنمية مهارات التفكير الأساسية، وخفض قصور الانتباه لدى التلاميذ المعاقين عقليا القابلين للتعلم، والكشف عن فاعلية البرنامج القائم على التعلم النشط في تنمية مهارات التفكير الأساسية، وخفض قصور الانتباه لدى التلاميذ المعاقين عقليا القابلين للتعلم، وتكون مجتمع الدراسة من جميع التلاميذ المعاقين عقليا القابلين للتعلم، ممن تتراوح نسبة ذكائهم بين (٥٥-٧٥)، واشتملت عينة الدراسة على (٨) تلاميذ منهم، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي كمنهج للدراسة، واستعانت باختبار مهارات التفكير الأساسية، ومقياس تقدير قصور الانتباه، وبرنامج قائم على التعلم النشط كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: فاعلية البرنامج في تنمية مهارات التفكير الأساسية لدى التلاميذ المعاقين عقليا القابلين للتعلم، واستخدام التعلم النشط أسهم في جعل دور التلميذ إيجابيا في العملية التعليمية.

وأقام ديفراج وآخرون (Devraj et al., 2010) دراسة هدفت إلى تنفيذ إستراتيجيات التعلم النشط في دورة الصيدلة المطلوبة، وتقييم تأثيرها على معرفة الطلاب، وثقتهم في التواصل مع المرضى الذين يعانون من انخفاض محو الأمية الصحية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب كلية الصيدلة المشاركين في دورة 3-credit المطلوبة، بعنوان: تعزيز الصحة ومحو الأمية، واشتملت عينة الدراسة على (٧٦) طالبا؛ واعتمد الباحثون على المنهج شبه التجريبي القائم على الاختبارات، وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج، كان

أهمها:أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار القبلي والبعدي في معرفة الطلاب بمحو الأمية الصحية لصالح الاختبار البعدي، وأن إستراتيجيات التعلم النشط قد ساهمت في اكتساب الطلاب للمعرفة الجديدة بدرجة كبيرة.

ثانيا: الدراسات التي تناولت برنامج التعلم النشط والتحصيل الدراسي للطلاب المعاقين فكريًّا.

هدفت دراسة لي وجيمس (٢٠٠٠) إلى التعرف على أثر التعلم النشط في التحصيل التعليمي في المدارس الابتدائية وفاعليته، وقد أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على (٢٠٠٠) تلميذ في (٢٥)مدرسة ابتدائية في واشنطن ، واستخدمت هذه الدراسة أسلوب تقديم امتحانات لجميع التلاميذ.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج منها:

- أدي استخدام أسلوب التعلم النشط إلى زيادة في تحصيل التلاميذ في جميع الصفوف.
- أنه يجب توزيع التلاميذ إلى مجموعات ، عددها أقل مما هو عليه في الصفوف، والاستبدال بالإستراتيجيات القديمية إستراتيجيات وأساليب حديثة.

دراسة جويت وجنثر (٢٠٠١) هدفت إلى التعرف على فاعلية إستراتيجيات التعلم النشط في زيادة التحصيل الأكاديمي لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي في مادة العلوم،وقد أجريت الدراسة في كندا، وتكونت عينة الدراسة من (٦٠)تلميذا وتلميذة من الصف الثالث الابتدائي.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج ومنها:

فاعلية ثلك الإستراتيجيات وما نجم عنها في تنشيط الموقف التعليمي، ومن ثم زيادة التحصيل الأكاديمي للتلاميذ في مادة العلوم.

دراسة كلوك وهيس (٢٠١١) هدفت إلى تعرف أساليب التدريس واأشطتها القائمة على إستراتيجيات التعلم النشط التي تؤدي إلى زيادة الدافعية للتعلم والتحصيل الدراسي ، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من تلاميذ الصف السادس الابتدائي في منطقتين : ريفية وحضرية بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت دافعيتهم نحو التعلم منخفضة، كذلك تحصيلهم الدراسي ، وقد استخدم الباحثان عدة أنشطة تعليمية تقوم على إستراتيجيات التعلم النشط.

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها:

- أن تعدد أساليب التدريس وأنشطتها القائمة على إستراتيجيات التعلم النشط أدت إلى تحسين الدافع للتعلم والتحصيل الدراسي لدى أفراد العينة، في كل من الريف والحضر على حد سواء.

تعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة يلاحظ أن دراسة الشمري (٢٠١٦)، دراسة جبر (٢٠١٦)،دراسة ديفراج وآخرين (Devraj et al., 2010) أكدت على أهمية دراسة إستراتيجيات التعلم النشط مع الطلاب المعاقين فكريا ، ويلاحظ أن دراسة لي وجيمس (٢٠٠٠) ، دراسة جويت وجنثر (٢٠٠١) ، دراسة كلوك وهيس (٢٠١١) أكدت على أهمية دراسة التعلم النشط والتحصيل الدراسي.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية دراسة التعلم النشط والتحصيل الدراسي، ولكن تتميز باختلاف العينة، حيث نجد أن عينة الدراسة في المرحلة المتوسطة، والتي تعتبر في بداية مرحلة المراهقة ، وأيضا بعض المتغيرات المتصلة بالبيئة والزمان والمكان.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تم اتباع المنهج شبة التجريبي في الدراسة الحالية، حيث تم اختيار مجموعة من الطلاب المعاقين فكريا بالمرحلة المتوسطة بمدينة الرياض، وتقسيمهم إلى مجموعتين: إحداهما تجريبية، والأخرى ضابطة، قوام كل منهما (٢٠) طالبا.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الحالية من (٤٠) طالبا من الطلاب المعاقين فكريا بالمرحلة المتوسطة بمدينة الرياض.

فروض الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية التحقق من صحة الفرض التالي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تنمية التحصيل الدراسي بين متوسطات درجات طلاب المجموعة التجريبية، ومتوسطات درجات طلاب المجموعة الضابطة في التطبيق البعدي، لصالح متوسطات درجات طلاب المجموعة التجريبية.

أدوات الدراسة:

أولاً: الاختبار التحصيلي لمادة اللغة العربية (إعداد الباحث).

الهدف من الاختبار:

يهدف هذا الاختبار إلى قياس التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المعاقين عقليا بالصف الثاني المتوسط في مادة اللغة العربية.

محتوى الاختبار:

تم اختيار موضوعات الاختبار بناء على جدول المواصفات الذي أعده الباحث ،وفقا لخطة توزيع المنهج المقرر على طلاب الصف الخامس الابتدائي في مدارس التربية الفكرية -بنين-بالفصل الدراسي الثاني ١٤٤٣هـ من قبل التوجيه الفني لمادة اللغة العربية ،ويشمل الاختبار الموضوعات الآتية :

١. التهيئة اللغوية.
٢. العقيدةالإسلامية.
٣. النظام.
٤. والجدول رقم (١) يبين ويوضح ذلك

الجدول (١)مواصفات الاختبار

موضوع المجال	عدد الحصص	الوزن النسبي	الدرجة
التهيئة اللغوية	٦	٪٢٠	٩
العقيدة الإسلامية	١٠	٪٣٣	١٣,٥
النظام	١٤	٪٤٦	١٧,٥
المجموع	٣٠	٪١٠٠	٤٠

صدق الاختبار:

١-صدق المحتوى :

للتأكد من صدق المحتوى قام الباحث بعرض الاختبار على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المناهج وطرق التدريس ، حيث طابقوا مفردات الاختبار بأهدافه السلوكية، وبذلك أشاروا إلى صدق الاختبار وصلاحيته للتطبيق.

٢ - الصدق التلازمي:

قام الباحث بتطبيق الاختبار على عينة استطلاعية مكونة من (٢٠)طالبا من طلاب الصف الخامس الابتدائي بمدرسة التربية الفكرية ، وتم اختيارهم عشوائيا ؛بقصد التأكد من صدق الاختبار التحصيلي، وذلك بإيجاد معامل الارتباط بين الاختبار التحصيلي والتحصيل المدرسي، وكان معامل الارتباط ٠,٧٦٢ وهو دال عند مستوى ٠,٠١ مما يدل على أن الاختبار التحصيلي يتمتع بالصدق المحكمي .

ويوضح جدول رقم(٢) ذلك.

الجدول (٢)

م	المتغيرات	الاختبار التحصيلي
١	التحصيل المدرسي	٠,٧٦٢
٢	مستوى الدلالة	٠,٠١
٣	حجم العينة	٢٠

يتبين من الجدول (٢)أن معاملات الارتباط بين الاختبار التحصيلي والتحصيل المدرسي دال عند مستوى ٠,٠١ مما يدل على أن الاختبار التحصيلي يتمتع بالصدق المحكمي.

ثبات الاختبار:

للتأكدمن ثبات الاختبار قام الباحث بإعادة تطبيق الاختبار التحصيلي على عينة استطلاعية مكونة من (٢٠) طالبا من طلاب الصف الخامس الابتدائي بمدرسة التربية الفكرية بعد أسبوعين؛ للتأكد من ثبات الاختبار التحصيلي، وكان معامل الثبات للاختبارين يساوي ٠,٦٦٧ وهو دال عند مستوى ٠,٠١ مما يدل على أن الاختبار التحصيلي يتمتع بدرجة عالية من الثبات.

نظام التصحيح ووضع الدرجات:

تم تحديد نظام تقدير الدرجات على أساس (درجة واحدة) للإجابة الصحيحة، أما (صفر) للإجابة الخاطئة، وبلغت الدرجة الكلية للاختبار (٤٠) درجة.

- **برنامج التعلم النشط (إعداد الباحث).**

الغرض من البرنامج: هو تنمية التحصيل الدراسي لدى الأطفال المعاقين فكريا بمدارس التربية الفكرية بمدينة الرياض.

- محتوى البرنامج : يتكون البرنامج من (٣٠) حصة دراسية ، ويتم تدريس البرنامج بشكل كامل على مدى ثمانية أسابيع دراسية متتالية ،وبمعدل حصة واحدة يوميا ، علما بأن بعض الدروس بحاجة إلى أكثر من حصة .
- صدق البرنامج: تمثلت يراء المحكمين في مناسبة محتوى كل جلسة، ومناسبة تنظيم محتوى البرنامج وأيضا كفاية الحصص المخصصة لكل جلسة ،بالإضافة إلى كفاية وتنوع الأنشطة وأساليب التقويم وارتباطها بالأهداف.
- التجربة الاستطلاعية لليرنامج :تم تجريب البرنامج على عينة استطلاعية مماثلة لعينة الدراسة الحالية، وتمثلت أهداف التجربة الاستطلاعية بالآتي:

١. تحديد المشكلات والصعوبات التي قد تنشأ وقت التطبيق على أفراد عينة الاستطلاع وأخذها بالاعتبار عند تطبيق البرنامج على العينة الأساسية.
٢. تحديد الزمن الملائم لجلسات البرنامج لتصبح (٤٥) دقيقة للجلسة الواحدة.

التحقق من تكافؤ مجموعتي الدراسة التجريبية والضابطة:

قام الباحث بالتحقق من تكافؤ مجموعتي الدراسة بالنسبة إلى المتغيرات الضابطة ،التي قد تؤثر على نتائج الطلاب قبل البدء في تنفيذ التجربة، ويوضح الجدول (٣) دلالة الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في العمر الزمني والتحصيل الدراسي .

الجدول (٣) دلالة الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في العمر الزمني والتحصيل الدراسي .

يتبين من الجدول (٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المتغيرات الأمر الذي يشير إلى تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة في متوسطات العمر الزمني والتحصيل الدراسي.

الجدول (٣)

المتغيرات	المجموعة الضابطة		المجموعة التجريبية		قيمة ت	درجة الحرية	مستوي الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
العمر الزمن	١٠,٤	٠,٧٦	١٠,٣	٠,٧١	٠,٣٠	١٨	غير دالة
التحصيل الدراسي	١٠,٣	٢	٩,٢	٣	٠,٩٤	١٨	غير دالة

المستوى الاجتماعي والاقتصادي:

نظرا لصعوبة ضبط المتغير مهما استخدم من أدوات؛ فقد اختار الباحث عينة المجموعتين التجريبية والضابطة بناء على معلومات من ملفات الطلاب أي بيئة اجتماعية واقتصادية تكاد تكون متقاربة ، ومن ثم فقد تم التحقق من ضبط هذا المتغير ، وأن هناك تكافؤا بين المجموعتين من حيث المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

طبيعة المادة الدراسية:

التزم الباحث بما جاء في مقرر وحدة التهيئة اللغوية، والعقيدة الإسلامية، والنظام المقرر على الطلاب ، حيث كان محتوى المادة العلمية واحدا بالنسبة للمجموعتين التجريبية والضابطة، وكان الفرق في طريقة التدريس المستخدمة، وفي ضوء ما سبق استطاع الباحث تحقيق التكافؤ بين المجموعتين من حيث طبيعة المادة الدراسية.

القائم بعملية التدريس:

تم اختيار اثنين من المعلمين بالمدرسة نفسها للقيام بالتدريس للمجموعتين التجريبية والضابطة ، وقد قام أحدهما بالتدريس للمجموعة التجريبية باستخدام برنامج التعلم النشط ، وقام المعلم الآخر بالتدريس للمجموعة الضابطة باستخدام الطريقة التقليدية.

إجراءات الدراسة:

تنفيذ تجربة الدراسة وتطبيق الأدوات:

- **التطبيق القبلي لأدوات الدراسة:**

بعد تحديد عينة الدراسة وضبط المتغيرات بين الطلاب المجموعتين التجريبية والضابطة تم تطبيق الإجراءات على النحو التالي:

تم تطبيق الاختبار التحصيلي على الطلاب المعاقين فكريا في بداية الفصل الدراسي، وتم تصحيح المقياس ورصد النتائج، وتم معالجتها إحصائيا للتأكد من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المجموعتين في الاختبار التحصيلي.

- **التطبيق البعدي لأدوات الدراسة:**

بعد الانتهاء من التدريس باستخدام برنامج التعلم النشط لتنمية التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين فكريا في المجموعة التجريبية، وتدريس المجالات نفسها للمجموعة الضابطة بالطريقة التقليدية ، حيث تم تطبيق أدوات الدراسة نفسها التي سبق تطبيقها قبليا على عينة المجموعتين التجريبية والضابطة تطبيقا بعديا ، حيث طبق الاختبار البعدي وتم تصحيحة ورصد النتائج.

نتائج أسئلة الدراسة وتفسيرها:

تنص أسئلة الدراسة على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الدرجات للطلاب المعاقين فكريا بين متوسطات طلاب المجموعة التجريبية، ومتوسطات درجات طلاب المجموعة الضابطة في التطبيق البعدي، لصالح متوسطات درجات طلاب المجموعة التجريبية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام

اختبار "ت" للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطي المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، في التطبيق البعدي لاختبار التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين فكريا، وفي المقياس ككل بعد تطبيق برنامج الدراسة عليهم، والجدول (٥) يوضح ذلك:

الجدول (٤) قيمة "ت" للفروق بين متوسطات درجات القياس البعدي للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في اختبار التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين عقليا وفي المقياس ككل

الاختبار	المجموعة	ن	م	ع	قيمة «ت»	مستوى الدلالة	درجة الحرية	حجم التأثير
التحصيل الدراسي	تجريبية	٢٠	٢٨,٥	٥٠,٣	٤,٨	٠,٠١	١٨	٥,٤
	ضابطة	٢٠	١٦,٩	٦٦				

يتضح من الجدول (٤) ارتفاع متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي في اختبار التحصيل الدراسي، عن متوسط درجات طلاب المجموعة الضابطة، وقد بلغ متوسط درجات المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي في اختبار التحصيل الدراسي (٢٨,٥) في حين بلغ متوسط درجات المجموعة الضابطة (١٦,٩)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) وللتأكد من ذلك؛ قام الباحث بحساب وتحديد حجم التأثير، وذلك بمقارنة قيمة (d)، حيث يتضح من خلال الجدول أن قيمة حجم التأثير كبير؛ حيث إنه أكبر من ٠,٨ ، وهي تساوي (٥,٤) في اختبار التحصيل الدراسي.

ومن ثم يمكن القول: إن التدريس وفق برنامج التعلم النشط يزيد من التحصيل الدراسي لدى الطلاب المعاقين عقليا .

ويمكن تفسير ذلك بأن استخدام أنشطة وإستراتيجيات التعلم النشط يساعد الطلاب المعاقين عقليا على تحسين مستوياتهم المعرفية والأكاديمية، كما أنها من خلال التفاعل مع الآخرين تزيد من مهاراتهم الاجتماعية ومهارات الثقة بالنفس، وبالتالي يُسهم هذا في تعزيز مستويات مهارات الكفاءة الذاتية لديهم.

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه نتيجة دراسة دراسة الشمري (٢٠١٦م)، التي توصلت إلى أن أساليب التعلم النشط وإستراتيجياته تصلح للأطفال المعاقين ذهنيا، القابلين للتعلم الذين يعانون من انخفاضا في التحصيل الدراسي، وقصوراً في الكفاءة الاجتماعية، وأن استراتيجيات التعلم النشط ساعدت على تهيئة ظروف مناسبة للتعلم، وتنمية السلوكيات والمهارات الاجتماعية المرغوب فيها، ومن ثم نمو الكفاءة الاجتماعية لدى الأطفال، وأيضا في زيادة التحصيل الأكاديمي لدى التلاميذ، وفي زيادة دافعيتهم إلى التعلم، وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لديهم.

كما تتفق مع ما قد توصلت إليه نتيجة دراسة ديفراج وآخرين (Devraj et al., 2010) التي أثبتت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار القبلي والبعدي، وأن إستراتيجيات التعلم النشط قد ساهمت في اكتساب الطلاب للمعرفة الجديدة بدرجة كبيرة.

وتبين من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة والدالة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط الدرجات التي حصل عليها الطلاب في المقياس البعدي، تعزى لصالح المجموعة التجريبية، يدل ذلك على فاعلية استخدام بعض إستراتيجيات التعلم النشط في

تنمية التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين فكريا.

أولاً: ملخص النتائج:

ويتمثل ذلك في عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين متوسطي درجات القياس البعدي للمجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، لصالح متوسط درجات المجموعة التجريبية؛ مما يدل على فعالية استخدام إستراتيجيات التعلم النشط في زيادة التحصيل الدراسي للطلاب المعاقين فكريًّا أفراد عينة المجموعة التجريبية.

ثانيًا: توصيات البحث:

- ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة في وضع وتصميم البرامج الهادفة إلى تنمية التحصيل الدراسي للمعاقين فكريا، الذي اعتمدت عليه الدراسة الحالية وتطبيقه في العديد من الدراسات التجريبية مع إستراتيجيات أخرى، ومقارنة نتائجه بنتائج الدراسة الحالية.
- ضرورة توفير البرامج والتدريبات والأنشطة المختلفة التي تؤدي إلى تنمية التحصيل الدراسي لدى الطلاب المعاقين فكريا في البيت والمدرسة.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تستخدم مواد تعليمية تعتمد على الوسائط المتعددة التفاعلية في شكل نص، وصور، وفيديو، ورسوم بيانية؛ لتعزيز التحصيل الدراسي للمعاقين فكريًّا.
- ضرورة الاكتشاف المبكر للطلاب المعاقين فكريًّا الذين يعانون قصورًا في التحصيل الدراسي، واتخاذ جميع الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب.
- ضرورة جذب انتباه الطلاب المعاقين عقليا، من خلال إستراتيجيات التعلم النشط التي تنمي تفكيرهم، وتساعد على تنمية استيعابهم ومعارفهم.
- إشراك الطلاب المعاقين فكريا في كل نشاط دراسي، من خلال إضافة المزيد من إستراتيجيات التعلم النشط إلى مخزون التدريس.
- ضرورة تصميم دورات تدريبية لجذب الطلاب المعاقين فكريا، الذين لديهم جميع أنماط التعلم في بعض الوقت على الأقل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أحمد، أسامة محمد (٢٠١٨). دور المعلم في توظيف إستراتيجيات التعليم النشط في تنمية التفكير لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي، مجلة القراءة والمعرفة، (٢٠٤): ١٩٥- ٢٢٦.

الأنصاري، فوزية عبد الله (٢٠١٧). أثر التعلم النشط على التعلم الذاتي، مجلة الإستواء، (٥): ٢٢٩- ٢٨٢.

الجدي، مروة عدنان (٢٠١٢). أثر توظيف بعض غستراتجيات التعلم النشط في تدريس العلوم على تنمية المهارات الحياتية لدى طلبة الصف الرابع في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر - غزة.

ابن ياسين (٢٠١٣). إستراتيجيات التعلم النشط وتنمية عمليات العلم: الأهمية والمعوقات من وجهة نظر معلمات العلوم، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ٢(٤٤): ٤٧- ١٠٤.

الجهني، الهام بنت عبد الكريم (٢٠١٩م). دور الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات إيواء المعاقين عقليا: دراسة وصفية للأخصائيين الاجتماعيين في

مؤسسات الإيواء في (ينبع-المدينة المنورة-تبوك)، مجلة الخدمة الاجتماعية، ١(٦١): ٣١٥-٢٨٩.

الجهورية، فاطمة بنت سعيد؛ الظافري، سعيد بن سليمان (٢٠١٨). علاقة الكفاءة الذاتية الأكاديمية بالتوافق النفسي لدى طلبة الصفوف من ٧-١٢ في سلطنة عمان، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، ١٢(١): ١٦٢- ١٧٨.

الدليمي، محسن مخلف (٢٠١٨). التعلم النشط والاستماع التذوقي، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (٣١): ١٣٥- ١٤٦.

السيد، أسامة محمد (٢٠١٦م). أساليب التعليم والتعلم النشط،ط١: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق.

الشمري، حمد محمد (٢٠١٦م). فعالية برنامج قائم على التعلم النشط في تنمية التحصيل الدراسي والكفاءة الاجتماعية لدى عينة من الأطفال المعاقين ذهنيا القابلين للتعلم في مدارس التربية الفكرية بدولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (١٦٠): ٢١٧-٢٧١.

الشريف، محمد يوسف (٢٠١٤). الحاجات الإرشادية وعلاقتها بالكفاءة الذاتية لدى طلبة المرحلة الأساسية، جرش للبحوث والدراسات، ١٥(٢): ١٥٦- ١٧٢.

العلوان، أحمد؛ المحاسنة، رندة (٢٠١١). الكفاءة الذاتية في القراءة وعلاقتها باستخدام إستراتيجيات القراءة لدى عينة من طلبة الجامعة الهاشمية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ٧(٤): ٣٩٩- ٤١٨.

العواد، ورود عبد الرازق (٢٠١٩م). الكفاءة الذاتية المدركة: دراسة مقارنة بين الطلبة الموهوبين وغير الموهوبين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

الصديقي، صباح (٢٠١٦م). فاعلية الذات لدى أمهات الأطفال المتخلفين عقلياً: دراسة استكشافية بالمركز الطبي التربوي للأطفال المتخلفين عقليا بمدينة تقرت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصد مرباح الجزائر.

المالكي، يحيى دماس (٢٠١٨). درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لمبادئ التعلم النشط من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين، مجلة كلية التربية، ٣٤(١٠): ٦٤٨- ٦٧٠.

النجار، سميرة عبد السلام (٢٠١٦). إستراتيجيات التنظيم الذاتي للتعلم اللازمة للمعاقين عقلياً القابلين للتعلم، مجلة العلوم التربوية، ٢٤(٣): ٢٨٦-٣١٠.المملكة الأردنية الهاشمية.

عبد الله بن خميس، هدى بنت على (٢٠١٦). إستراتيجيات التعلم النشط ١٨٠ إستراتيجية مع الأمثلة التطبيقية، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

بكري، سهام عبد المنعم (٢٠١٥). التعلم النشط "تجربة ناجحة في علاج صعوبات القراءة والكتابة"، ط١، دار الكتب، جمهورية مصر العربية.

حماد، محمد أحمد (٢٠١٨م). فاعلية التدريب الميداني لطلاب برنامج التربية الخاصة على كفاءتهم الذاتية المدركة واتجاهاتهم نحو الطلاب ذوي صعوبات التعلم، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ٧(٢): ١-١٨.

جبر، رضا جبر (٢٠١٦م). فاعلية برنامج قائم على التعلم النشط في تنمية مهارات التفكير الأساسية وخفض قصور الانتباه لدى التلاميذ المعاقين عقليا القابلين للتعلم، مجلة كلية التربية، ١٦(٦): ١٥٤-٢٤٠.

سيد، أسامة محمد (٢٠١٦). أساليب التعليم والتعلم النشط، ط١، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.

شحاته، حسن سيد؛ جاب الله، علي سعد؛ بحيري، عطاء محمد؛ زغاري، محمد فتحي (٢٠١٨). المهارات اللغوية الوظيفية اللازمة المعاقين عقليا بمرحلة الإعداد المهني بمدارس التربية الفكرية، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، ٣(١): ٩٦- ١٢٨.

عبد السلام، سميرة أبو الحسن؛ محمد، خالد بكري؛ حسنين، محمد رفعت (٢٠١٦). إستراتيجات التنظيم الذاتي للتعلم اللازمة للمعاقين عقليا القابلين للتعلم، العلوم التربوية، ٣(٣): ٢٨٦- ٣٠٩.

عباس، فردوس خضير (٢٠١٦). توقعات الكفاءة الذاتية للمرشدين والمرشدات في محافظة الديوانية، مجلة العلوم الإنسانية، ٢٣(٣): ١-٢١.

عبد الرازق محمد مصطفى (٢٠١٥م). فاعلية برنامج تدريبي قائم على عادات العقل في تنمية الكفاءة الذاتية للطلاب بقسم التربية الخاصة مجلة كلية التربية ٣(٣٩): ٤٧٥-٥٦٧.

عبد السلام، منة الله سالم (٢٠١٩). فاعلية برنامج معرفي سلوكي في تنمية الكفاءة الذاتية لدى عينة من أطفال المصابين بالسمنة، مجلة دراسات الطفولة، مجلة دراسات الطفولة، ٢٢(٨٢): ٨١- ٩٠.

عدودة، صليحة (٢٠١٥). الكفاءة الذاتية وعلاقتها بالالتزام للعلاج وجودة الحياة المتعلقة بالصحة لدى مرضى قصور الشريان التاجي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

عمار منى محمود (٢٠١٤م). فاعلية برنامج قائم على التعلم النشط لتنمية بعض المهارات الحياتية لدى عينة من المعاقين عقليا القابلين للتعلم مجلة القراءة والمعرفة، (١٥٢): ١١٣-١٣٦.

كرماش، حوراء عباس (٢٠١٦). الكفاءة الذاتية المدركة لدى طلبة كلية التربية الأساسية في جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (٢٩): ٥٢٧- ٥٤٤.

ماجدة السيد عبيد(٢٠١٣). الإعاقة العقلية دار الصفا للنشر والتوزيع (٣٣)

نصر، ريحاب عبد العزيز (٢٠١٦). أثر استخدام إستراتيجية المراقبة الذاتية على تنمية التحصيل والكفاءة الذاتية في العلوم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية مضطربي الانتباه مفرطي الحركة، المجلة المصرية للتربية العلمية، المجلة المصرية للتربية العلمية، ١٩(٤): ١٥٩- ٢٠٤.

نوبي، أحمد محمد (٢٠١٤). تصميم المحتوى الإلكتروني في ضوء مبادئ التعلم النشط وأثره في تحسين طرق التعلم والدافعية نحو التدريب لدى المعلمين، تكنولوجيا التعليم، ٢٤(٤): ٢٧- ٥١

ولاء ربيع مصطفى؛ وهويدة الريدي (٢٠١١). الإعاقة الفكرية. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

References:

Abbas, Firdous Khudhair (2016). Self-proficiency forecasts for mentors in Diwaniyah governorate, Journal of Humanities, 23(3): 1-21.

Abdeslam, from him Allah Salem (2019). Effectiveness of a behavioral knowledge program in the development of self-efficacy in a sample of obese children, Journal

ities, Journal of Educational and Developmental Psychology, 2(2): pp. 127-133.

Al-Ansari, Fawzia Abdullah (2017). Impact of Active Learning on Self-Learning, Equator Journal , Al-Istawa Journal, (5): 229-282.

Al-Awad, Roses Abdul Razek (2019). Self-aware competence: a comparative study between talented and unethical students, an unpublished master's thesis, faculty of education, Yarmouk University, Jordan.

Al-Dulaimi, Mohsen Mikhlif (2018). Active Learning and Tasting Listening, Journal of Arts, Literature, Humanities and Sociology, (31): 135-146.

Al-Jahni, Elham Bint Abdul Karim (2019). The role of a social worker in institutions for the mentally disabled: a descriptive study of social workers in shelters in Yanbu-Medina-Tabuk, Journal of Social Service, 1(61): 315-289.

Al-Jahouria, Fatima Bint Saeed; Al Zafiri, Saeed bin Suleiman (2018). The relationship of academic self-competence to psychological compatibility among students in grades 7-12 in Oman, Journal of Educational and Psychological Studies, 12(1): 162-178.

Al-Jeddi, Marwa Adnan (2012). The impact of the employment of some active learning strategies in teaching science on the development of life skills among fourth graders in Gaza Province , College of Education, Al-Azhar University - Gaza.

Al-Maliki, Yahya Damas (2018). Degree of practice of Islamic education teachers of the principles of active learning from the of Childhood Studies, Journal of Childhood Studies, 22:81-90.

Abdul Razek, Mohammed Mustafa (2015). The effectiveness of a training program based on the habits of the mind in the development of the self-competence of students in the Department of Special Education, Faculty of Education Magazine, 3(39): 475-567.

Abdullah bin Khamis, Huda Bint Ali (2016). Active Learning Strategies 180 strategies with applied examples, i2, Al-Marcha Publishing and Distribution House, Jordan.

Abdullah M., A. A. & Yang, C. (2019). Impact of Active Learning on Mathematical Achievement: an Empirical Study in Saudi Arabia Primary Schools, Journal of International Business Research and Marketing, 4(3): pp. 43-51.

Adada, Saliha (2015). Self-efficacy and its relationship to commitment to treatment and quality of life related to health in coronary artery insufficiency patients, unpublished PhD thesis, Faculty of Humanities, Social and Islamic Sciences, Hajj University for Khader Batna.

Ahmed, Osama Mohamed (2018). Teacher's role in employing active education strategies in developing thinking among basic education students, Journal of Reading and Knowledge, (204): 195-226.

Al Fawair, A. M. J. O.; Al Khateeb, J. M. S. & Al-Wreikat, Y. A. A. S. (2012). Developing the Concept of Perceived Competence among Students with Learning Disabil-

learningable mentally disabled people, Reading and Knowledge Magazine, (152): 113-136.

Bakri, Siham Abdel Moneim (2015). Active learning is a "successful experience in the treatment of literacy difficulties", i1, Book House, Arab Republic of Egypt.

Banfield, J. & Wilkerson, B. (2014). Increasing Student Intrinsic Motivation And Self-Efficacy Through Gamification Pedagogy, Contemporary Issues In Education Research, 7(4): pp. 291-298.

Cicuto, C. A. T., & Torres, B. B. (2016). Implementing an active learning environment to influence students' motivation in biochemistry. Journal of Chemical Education, 93(6), 1020-1026.

Devraj, R.; Butler, L. M.; Gupchup, G. V. & Poirier, T. I. (2010). Active-Learning Strategies to Develop Health Literacy Knowledge and Skills, American Journal of Pharmaceutical Education, 74(8): 1-9.

Elsayed,Osama Mohammed (2016). Teaching and Active Learning Methods, i1: Science and Faith Publishing and Distribution House, Desouk.

Gerard, J. G.; Knott, M. J.; Lederman, R. E. (2012). Three Examples Using Tablet Technology in an Active Learning Classroom: Strategies for Active Learning Course Design Using Tablet Technology, Global Education Journal, (4): pp. 91-114.

Gomez-Vela, M., Verdugo, M. A., Gil, F. G., Corbella, M. B., & Wehmeyer, M. L. (2012). Assessment of the self-determination of Spanish students with intellectual point of view of teachers and educational supervisors, Faculty of Education Journal, 34(10): 648-670.

Al-Najjar, Sempera Abdeslam (2016). Self-regulation strategies for learning for the mentally disabled who can learn, Journal of Educational Sciences, 24 (3): 286-310.Hashemite Kingdom of Jordan.

Al-Shammari, Hamad Mohammed (2016). The effectiveness of an active learning program in the development of educational attainment and social competence in a sample of mentally disabled children learning in intellectual education schools in Kuwait, Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, (160):217-271.

Al-Sharif, Mohammed Yusuf (2014). Guidance needs and their relationship to self-competence among students of the basic stage, Jerash Research and Studies, 15 (2): 156-172.

Alharbi, A. A. M., & Yang, C. (2019). Impact of Active Learning on Mathematical Achievement: an Empirical Study in Saudi Arabia Primary Schools. Journal of International Business Research and Marketing, 4(3), 43-51.

Alwan, Ahmed; Al-Mahsana, Randa (2011). Self-proficiency in reading and its relationship to the use of reading strategies in a sample of students of the Hashemite University, Jordanian Journal of Educational Sciences, 7 (4): 399-418.

Ammar, Mona Mahmoud (2014). Effectiveness of an active learning program to develop some life skills in a sample of

Kermash, Horaa Abbas (2016). Self-awareness among students of the Faculty of Basic Education at the University of Babylon, Journal of the Faculty of Basic Education of Educational and Human Sciences, (29): 527-544.

Loyalty of Rabie Mustafa; And Howaida Al-Reddy (2011). Intellectual disability. Riyadh: Zahra Publishing and Distribution House.

Magda Al Sayed Obeid (2013). Mental Disability, Safa Publishing and Distribution House, (33).

Martin, D. P. & Rimm-Kaufman, S. E. (2015). Do student self-efficacy and teacher-student interaction quality contribute to emotional and social engagement in fifth grade math?, Journal of School Psychology, 53, pp. 359-373.

Nasr, Rihab Abdul Aziz (2016). The use of the self-monitoring strategy has affected the development of educational attainment and self-competence in science among hyperactive elementary school students, The Egyptian Journal of Scientific Education, Egyptian Journal of Scientific Education, 19(4): 159-204.

Nobby, Ahmed Mohammed (2014). Design of electronic content in the light of the principles of active learning and its impact on improving learning methods and driven by teacher training, education technology, 24(4): 27-51

Roberto, A.; Suyatna, A.; Jalmo, T. & Rosidin, U. (2018). SKILLS AND SELF EFICACY AMONG SECONDARY STUdisabilities and other educational needs. Education and training in autism and developmental disabilities, 47(1), 1-16.

Guidance needs and their relationship to self-competence among basic stage students, Jerash Research and Studies, Abdeslam, Samira Abu al-Hassan; Mohammed, Khaled Bakri; Hassanein, Mohammed Rifaat (2016). Self-regulation strategies for learning for the mentally disabled who can learn, educational sciences, 3(3): 286-309.

Hammad, Mohammed Ahmed (2018). The effectiveness of field training for students of the special education program on their self-aware competence and their attitudes towards students with learning disabilities, specialized international educational journal, 7 (2): 1-18. https://doi.org/10.1177/1469787418765515
https://shms.sa/authoring/93799
Ibn Yassin (2013). Strategies for active learning and development of science processes: importance and constraints from the point of view of science teachers, Arab studies in education and psychology, 2(44): 47-104.

Jabr, Reda Jabr (2016). Effectiveness of an active learning programme in developing basic thinking skills and reducing attention deficits in mentally disabled students who can learn, Faculty of Education Journal, 16(6): 154-240.

Jodrell, D. (2010). Social- identity and self-efficacy concern for disability labels, Psychology Teaching Review 16(2): pp. 111-121.

in The City of Tart, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Qassed Marbah, Algeria.

Smith, C. V., & Cardaciotto, L. (2011). Is active learning like broccoli? Student perceptions of active learning in large lecture classes. Journal of the Scholarship of Teaching and Learning, 11(1), 53-61.

Yusuf, M. (2011). The impact of self-efficacy, achievement motivation, and self-regulated learning strategies on students' academic achievement. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 15, 2623-2626.

DENTS IN INTERACTIVE MULTIMEDIA LEARNING, A paper presented at (The 3rd SHIELD International Conference), (3): 150-155.

Rocher, A. R. D. (2018). Active learning strategies and academic self-efficacy relate to both attentional control and attitudes towards plagiarism. Active Learning in Higher Education, 1-14.

Roehl, A.; Reddy, S. L. & Shannon, G. J. (2013). The Flipped Classroom: An Opportunity To Engage Millennial Students Through Active Learning Strategies, Journal of Family & Consumer Sciences, 105(2): pp. 44-49.

Sayed, Osama Mohammed (2016). Teaching and Active Learning Methods, i1, Dar al-Alam and Faith Publishing and Distribution, Arab Republic of Egypt.

Sharif, Muhammad Yusuf (2014). Guidance needs and their relationship to self-competence among students of the basic stage, Jerash research and studies, 15(2)156-172.

Shehata, Hassan Sayed; Jaballah, Ali Saad; Behairy, Ataa Mohamed; Zaghari, Mohamed Fathy (2018). Functional language skills for the mentally disabled in the vocational preparation phase of intellectual education schools, International Journal of Educational and Psychological Studies, 3(1):96-128.

Siddiqui, Sabah (2016). Self-efficacy in mothers of mentally retarded children: an exploratory study at the Educational Medical Center for Mentally Retarded Children

درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر إدارات الجودة (دارسة مسحية وصفية على مسؤولي الجودة بجامعة المجمعة)

The Degree of Influence of Organizational Culture on Achieving Competitive Advantage from the Viewpoint of Quality Departments (a descriptive survey study on quality officials in Majmaah University)

د.سلمى محمد الجغوبي[١]،أ.نورة الحميدي الحريص[٢]
١.أستاذ مساعد بكلية إدارة الأعمال -جامعة المجمعة- المملكة العربية السعودية - s.jaghoubi@mu.edu.sa
٢. ماجستير إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال -جامعة المجمعة- المملكة العربية السعودية - NouraAlmutiri_1@hotmail.com

Dr. Salma Mohammed Jaghoubi[1], Noura Al-Humidi Al-Huries[2]
1. Assistant Professor، Department of Business Administration، College of Business Administration، Majmaah University، Al - Majmaah، 11952، Saudi Arabia.
2. Master Degree in Business Administration، College of Business Administration، Majmaah University، Al - Majmaah، 11952، Saudi Arabia.

https://doi.org/10.56760/IUSS9115

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى بيان درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة في جامعة المجمعة، و الكشف عن المصادر التي تعتمد عليها الجامعة في تشكيل الثقافة التنظيمية الخاصة بها، كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية وعناصر الجودة الشاملة، وإلى التعرف على جوانب الثقافة التنظيمية وعناصرها الداعمة لتوجهات تحقيق أبعاد الجودة الشاملة في جامعة المجمعة، وكذلك التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ = (a) في درجة ممارسة الثقافة التنظيمية، من وجهه نظر العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الرتبة، الخبرة).

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمنا المنهج الوصفي المسحي، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة خلال العام (١٤٤١هـ - ١٤٤٢هـ). كما استخرجت النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال الأبعاد الآتية: الجودة الشاملة، التوقعات التنظيمية والأعراف التنظيمية. كذلك بينت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) فأقل في استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور الثلاثة المعتمدة.

Abstract

This study aimed to demonstrate the degree of organizational culture practice prevailing in Majmaah University and to reveal the sources on which Majmaah University de-pends in shaping its own organizational culture. It aimed also to demonstrate the relationship between the dimensions of or-ganizational culture and elements of overall quality at Majmaah University and to identi-fy the aspects of organizational culture and its supporting elements for the attitudes of achieving the overall quality dimensions in Majmaah University، as well as to know whether there are statistically significant differences at the level of significance (0.05) or less in the degree of practicing organiza-tional culture from the view of the employ-ees on the quality departments at Majmaah University due to the study variables (gen-der، rank، experience).

To achieve these goals، we used the de-scriptive survey method، and the question-naire was used as a tool to achieve the study goals. The study community consisted of officials at the quality departments at Majmaah University during the period (1441 AH - 1442 AH). The results demonstrated that study sam-ple's agreement came to an (agree) level on the degree of influence of organizational culture in achieving competitive advantage through total quality، organizational expec-tations and organizational norms. In addi-tion، there were no statistically significant differences at the level (0،05) and less in the study sample's responses on these three axis.

الكلمات المفتاحية :
الثقافة التنظيمية، الميزة التنافسية، إدارة الجودة الشاملة، جامعة المجمعةالفكرية.

Keywords:
Organizational culture، Competitive Advantage، Total Quality management، Majmaah University

١ .المقدمة:

تعد الثقافة التنظيمية ظاهرة خاصة بالإنسان، ولها أهمية في التأثير على سلوك الأفراد والجماعات، ومدى التزام العاملين لتحقيق أهداف المنظمة، حيث يكتسبها الإنسان بالتعلم من المجتمع الذي يعيش فيه، وتسهم في تزويدهم بالقدرة على تحقيق الاتصال بينهم، وتعطيهم الدور الذي يمكنهم القيام به داخل المنظمات، فإن "ثقافة المنظمة ما هي إلا امتداد وانعكاس للثقافة السائدة في المجتمع، والتي يمكن أن ينعكس تأثيرها على العاملين في المنظمة، وتؤثر في عملية اتخاذ القرارات ، وكذلك على الأنماط السلوكية لدى العاملين فيها".

لكل منظمة ثقافة خاصة بها، وتتطور مع الوقت، ويشمل ذلك قيما ومعتقدات وأعرافا وتوقعات تنظيمية، وبما أن لكل مؤسسة ثقافة خاصة؛ فإن الجامعات تعد من أهم المؤسسات التي تهتم بالثقافة التنظيمية التي تشكل اتجاهات وقيم وأفكار ومبادئ وقواعد العاملين فيها، وإن الوعي بالثقافة التنظيمية من قبل المعنيين بها في الجامعات أصبح من الضروري إعطاء صورة واضحة لتطبيق التفاعل الإداري والتربوي داخل الجامعة، ويعبر عن قيم واتجاهات ومبادئ ومعايير ومعتقدات سلوكية يمارسها أعضاء هيئة التدريس وكافة العاملين بالجودة من ناحية تشكل ثقافتهم التنظيمية داخل الجامعة.

انطلاقا من الرؤية التي تسعى لها وزارة التعليم بالمملكة نحو تعليم راقٍ ومتميز يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، في ظل الانفتاح العالمي الجديد لبناء مجتمع معرفي منافس، ليس فقط محليا وإنما عالميا، من خلال الارتقاء بمهارات العاملين، ويتطلب الأمر الكثير من العمل والتعاون لتحول المؤسسات الجامعية من الثقافة الإدارية الروتينية إلى الاستفادة من أفكار الجودة، وتحويلها إلى ثقافة تنظيمية داخل المؤسسة التعليمية، التي تعتمد درجة نجاح التحول إلى الثقافة الجديدة على مدى نجاح المؤسسة في نشر ثقافة الجودة، وإجراءات التغيير بشكل واضح وبسيط، إضافة إلى تبني هذه الثقافة إيجابيا من قبل جميع العاملين والمستفيدين. وهذا التغيير يتمثل في مجموعة من الأفكار والإجراءات الجديدة والعملية المؤثرة في رفع مستوى الأداء وتحقيق الميزة التنافسية؛ ولذلك يعتبر الحاجز الثقافي الذي تواجهه الجامعات لتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة داخل إطار الثقافة التنظيمية من الصعوبات التي تقف وراء إجراء تغيير ثقافة المؤسسة بسهولة؛ وذلك لأن القيم الجديدة التي جاءت بها ثقافة الجودة الشاملة هي قيم جديدة، ستحدث تغيرات في سلوك العاملين وفي الثقافة السائدة في المؤسسة، وتعتبر الجودة الشاملة من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها المؤسسات في تجويد أدائها، من خلال الأنشطة التي تعمل بها المؤسسة، وتعد إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية وثقافة تنظيمية حديثة، وأسلوب حياة من بناء الميزة التنافسية للمؤسسة، وإمكانية بقائها واستمراريتها في ظل المتغيرات التي تؤثر على العالم أجمع.

إن دور الثقافة التنظيمية الإيجابية الذي لا يقتصر فقط على خلق التجانس بين أعضاء المنظمة، أو على تشجيع روح المشاركة والعمل الجماعي، أو على تشجيع الأداء المبتكر والتفكير الإبداعي، أو مساعدة المنظمة وتمكينها لسرعة التكيف والاستجابة للمتغيرات؛ ولكن يتضمن دور الثقافة التنظيمية الإيجابية بتوظيف اتجاهات العاملين بالشكل الذي يخدم عملية التغيير التنظيمي، بحيث تصبح الثقافة التنظيمية الدواء الذي يعمل على جعل اتجاهات العاملين نحو التغيير التنظيمي المراد تحقيقه إيجابية، بالشكل الذي يبرز الكفاءات والقدرات التعاونية بين أعضاء المنظمة، على اختلاف مستوياتهم الإدارية لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

١.١ .مشكلة الدراسة:

إن وجود ثقافة تنظيمية قوية وإيجابية داخل المنظمة يمكن الإدارة من توجيه اتجاهات العاملين نحو التغيير بشكل إيجابي، وتطبيق أطر الجودة الشاملة من خلال سعيها نحو تحقيق الميزة التنافسية، وذلك من خلال تطوير مبادئ الديمقراطية، وتشجيع التعاون والثقة المتبادلة بين العاملين على اختلاف مستوياتهم الإدارية، ودفع العاملين على العمل الجاد والالتزام والتعاون والمشاركة، وإتاحة الفرص للتوجيه الذاتي والإبداع، وتحقيق المرونة بالشكل الذي يمكن المنظمة من التكيف مع المتغيرات الخارجية بكفاءة وفعالية؛ مما يمكن المنظمة من تحقيق الجودة الشاملة، والتحلي بثقافتها. في ضوء استقراء ما سبق يتضح أن التنافسية بين الجامعات أمر لا يمكن غض الطرف عنه، لابد من المطالبة به في وجود التصنيفات العالمية لتحقق متطلبات تتفوق فيها وتفردها، في ظل التحديات المنافسة في مجال التعليم الجامعي، مثل ثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

مما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في السؤال الرئيسي التالي :

ماهو تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال الجودة الشاملة؟

ومن هذا السؤال تتفرع عدة أسئلة:

٢. ما درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة في جامعة المجمعة؟
٣. ما هي العلاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية وعناصر الجودة الشاملة في جامعة المجمعة؟
٤. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a= 0.05) في درجة ممارسة الثقافة التنظيمية من وجهه نظر العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الرتبة، الخبرة)؟

١.٢ . أهداف الدراسة:

تَسعى هَذه الدِراسة إلى تحَقيق الأهَداف الآتية:

١. بيان درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة في جامعة المجمعة.
٢. بيان العلاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية وعناصر الجودة الشاملة في جامعة المجمعة.
٣. التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a= 0.05)في درجة ممارسة الثقافة التنظيمية، من وجهه نظر العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة، تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المرتبة الوظيفية، الخبرة).

١.٣ .أهمية الدراسة:

إن لموضوع الثقافة التنظيمية أهمية كبيرة لدى العديد من الباحثين والمهتمين في الإدارة؛ لما له من دور حيوي في نجاح المنظمات وقدرتها على الميزة التنافسية؛ ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة بدرجة

تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من وجهه نظر إدارات الجودة دراسة مسحية وصفية على مسؤولي الجودة؛ لتحسين أداء إدارات الجودة في جامعة المجمعة، والتأكيد على أهميتها في تحقيق الميزة التنافسية، وتتحدد أهمية الدراسة العلمية والعملية في الآتي:

أ- الأهمية العلمية:

- يستمد هذا البحث أهميته من أهمية قطاع التطبيق "جامعة المجمعة" نظرا لأنها تمثل إحدى الجامعات التي تسعى لتحقيق الميزة التنافسية مع الجامعات الأخرى.
- توجيه الاهتمام الكافي لدراسة أبعاد الثقافة التنظيمية وأثرها على متطلبات الجودة الشاملة في جامعة المجمعة؛ ومن هنا فإن هذه الدراسة تعتبر محاولة مكملة للمحاولات الأخرى المبذولة من أجل تحسين عملية تطبيق الجودة الشاملة في جامعة المجمعة.
- قد تساهم هذه الدراسة في تطوير أبعاد الثقافة التنظيمية، والانتقال بإدارات الجودة من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة في الإدارة، باستخدام عناصر الجودة.
- قد تسد هذه الدراسة فجوة بحثية في مجال الاستفادة من أبعاد الثقافة التنظيمية، وعناصر الجودة الشاملة.

ب- الأهمية العملية:

- تلقي هذه الدراسة الضوء على أهمية الثقافة التنظيمية، حيث يمكن أن تفيد القائمين على إدارات الجودة في تقويم وتنمية أنفسهم ذاتياً، ووضع اليد على نقاط القوة للبناء عليها، ونقاط الضعف لتلافيها وتحسينها؛ مما قد يسهم في تحسين وتطوير جامعة المجمعة لتحقيق الميزة التنافسية.
- قد تفيد هذه الدراسة في توجيه الكثير من الاهتمام -من الناحيتين الأكاديمية والتطبيقية- لدراسة العلاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية ومتطلبات تطبيق الجودة الشاملة في جامعة المجمعة.
- قد تفيد هذه الدراسة في تحسين مستوى أداء الخدمة التعليمية، وذلك من منطلق أن الثقافة التنظيمية تمثل أحد الأساليب التي يمكن استخدامها في تحسين الجودة في جامعة المجمعة.

١.٤ .فُروض الدِراسَة:

الفَرضِية الأولي:

توجد علاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية (التوقعات التنظيمية، الأعراف التنظيمية) وعناصر الجودة الشاملة في جامعة المجمعة.

الفَرضِية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05= a في درجة ممارسة الثقافة التنظيمية (التوقعات التنظيمية، الأعراف التنظيمية) من وجهة نظر العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المرتبة الوظيفية، الخبرة).

١.٥ . الدراسات السابقة:

دراسة (باصور عقيلة علي عبدالله ،٢٠١٩) بعنوان: "التأثيرات المحتملة لبعض أبعاد الثقافة التنظيمية في سلوك المواطنة التنظيمية، دراسة ميدانية لآراء عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة المدية " تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الثقافة التنظيمية السائدة في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة المدية، واختبار تأثيرها على سلوك المواطنة التنظيمية ، وتحديد التأثيرات المحتملة لبعض عناصر الثقافة التنظيمية السائدة في كلية العلوم

الاقتصادية بجامعة المدية، وتحديد مدى انتشار سلوكيات المواطنة التنظيمية بين الأساتذة في الكلية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استمارة؛ من أجل تجميع البيانات من العينة ، التي بلغت (٥٢) أستاذا في الكلية، توصلت إلى نتائج أهمها : حرص المسؤولين في الكليات على ترقية وتنمية أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية لدى الأساتذة، من خلال تمكينهم من تأدية المهمات الموكلة لهم عبر منحهم مزيد من الاستقلالية، مما ينعكس بصورة إيجابية على تحسين مستويات أدائهم، والتغيير الهادف للبيئة الجامعية من بيئة تسيير إلى بيئة إبداع، والسعي الحثيث للتقليل من الرسمية القاتلة للإبداع، وتفعيل قيم تدفق المعلومات بحرية تامة.

دراسة (مازن الشوبكي، سامي صالح أبو ناصر، ٢٠١٧) بعنوان: "دور ممارسة إستراتيجيات الأفضلية في التعليم لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لمؤسسات التعليم العالي، كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات بجامعة الأزهر بغزة" استندت الدراسة إلى فرضية أن تطوير إستراتيجيات التميز وتنفيذها في التعليم شرط هام وأساسي لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في مؤسسات التعليم العالي، تهدف الدراسة إلى إلقاء نظرة على دور ممارسة إستراتيجيات التميز لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لمؤسسات التعليم العالي بجامعة الأزهر بغزة نموذجا ، توصلت الدراسة لنتائج من أهمها: وجود ارتباط بين مستوى ممارسة إستراتيجيات التميز في التعليم، وبين تحقيق مؤسسات التعليم للميزة التنافسية المستدامة وجود اتساق في جهود التطوير وتحسين الجودة لجميع المستويات الثلاثة (الطالب، الموظف، والجامعة) مما يساهم في تميز الكلية، تمكنت الكلية من تحقيق مزايا تنافسية من خلال تقديم خدمات ممتازة دون الإضرار بالكفاءة، من توصيات الدراسة ضرورة توجيه ودعم مشاركة الموظفين في برامج التميز، وحتى يكونوا كذلك يجب المشاركة ضمن معايير إلزامية محددة، وضرورة زيادة الجهود لتنفيذ برامج التميز، وتخصيص الوقت الكافي، ومكافأة الجهود المتميزة.

دراسة (مشنان بركة، ٢٠١٦) بعنوان :" دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي -دراسة حالة جامعة الحاج لخضر - باتنة" تهدف هذه الدراسة إلى عرض ومناقشة المفاهيم والأفكار المرتبطة بإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، والثقافة التنظيمية والدور الذي تلعبه في تطبيقها، محاولة الوصول إلى نتائج واقتراحات تساعد متخذي القرار على الشروع في عملية التغيير الثقافي لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وتجاوز مختلف معوقات تطبيقها، ومعرفة إذا كانت هناك علاقة ارتباط قوية بين درجة ممارسة القيم التنظيمية ومدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعة، معرفة مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة المتمثلة في الإدارة، الأستاذ، الطالب، المناهج التدريسية، الإمكانيات المادية ،استهدفت الدراسة في الجانب التطبيقي تسليط الضوء على دراسة الدور الذي تلعبه الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، من خلال دراسة ميدانية بجامعة باتنة، حيث تمت الاستعانة بأداة التقييم للثقافة التنظيمية للباحثين كوين وكاميرون، ووجهت الأداة للأساتذة الإداريين باعتبارهم مسؤولين عن التنظيم في الجامعة، كما تم استخدام أداة الاستمارة لمعالجة إشكالية الدراسة من كل نواحيها، حيث تم من خلالها دراسة درجة ممارسة القيم التنظيمية المساهمة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، والتطرق

إلى معرفة مدى موافقة المسؤولين الإداريين لتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة، ومن أهم نتائج الدراسة سيطرة الإجراءات الروتينية العميقة في العمل والإدارة معا. من توصيات الدراسة: ضرورة تطوير مكونات الثقافة التنظيمية لتلائم أدوات التغيير ومعايير إدارة الجودة الشاملة، تهيئة المناخ الداخلي لتقبل التغيير في الثقافة التنظيمية والتخطيط له، وذلك بتوجيه سلوكيات الأفراد، وخلق الشعور لديهم بأهمية التغيير؛ مما يؤدي إلى خلق وإيجاد قيم جديدة تتوافق مع التغيير المطلوب.

دراسة (كاظم فرح عارف، ٢٠١٥) بعنوان :"معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة السليمانية التقنية، دراسة تحليله لآ راء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية، هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات والمشاكل التي تواجه كليات جامعة السليمانية ومعاهدها في تطبيق الجودة الشاملة، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، تم تصميم استبيان، وتم توزيعه على عينة عشوائية، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود معوقات ومشاكل تواجه كليات السليمانية التقنية ومعاهدها في تطبيق إدارة الجودة الشاملة (ضعف الدعم المالي، ضعف العلاقات بين الأقسام العلمية وإدارات الجامعة)، كما أوصى الباحث في دراسته بضرورة الاهتمام بالحوافز الإيجابية لأعضاء هيئة التدريس، وضرورة إقامة دورات تطوير مستمرة، خاصة لإدارات الجودة، وتخصيص مبالغ مالية كافية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة.

دراسة (فوزية محمد علام، ٢٠١٤) بعنوان: "تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية" تهدف الدراسة إلى تحقيق واقع سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلب تحقيق القدرة التنافسية للجامعات ،اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف معرفة القدرة التنافسية ومتطلباتها وسياسة التعليم الجامعي وتطويره في ضوء تلك المتطلبات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، من أهمها : الطريق إلى تحقيق القدرة والميزة التنافسية للجامعات، والمنافسة في التعليم العالي؛ هو الابتكار والتنوع ، يتطلب التميز من الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل نمط الإدارة، ونظم الجودة، وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات يرتبط بتوفير مجموعة من الموارد البشرية والمهارات التكنولوجية. من توصيات الدراسة الإعداد المتميز لخريجي الجامعات، بحيث يمتلك المهارات والمعرفة ما تؤهله للعمل، والتأكد أن الخطة الإستراتيجية للجامعات على مستوى القدرة التنافسية لا تقتصر فقط على وظيفة واحدة من وظائف الجامعة، بل لابد أن تشمل جميع وظائفها (التعليم - البحث العلمي - خدمة المجتمع).

١.٦. التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاعنا على الأدبيات والدراسات السابقة، والتي دار موضوعها حول درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر إدارات الجودة، سواء العربية منها أو الأجنبية؛ وجدنا أن هناك بعض أوجه التشابه بين الدراسة الحالية وبين هذه الدراسات، كما رصدنا أيضًا بعض أوجه الاختلاف بينهما.

١.٦.١. أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة- من حيث الموضوع- وهو دور الثقافة التنظيمية في مؤسسات التعليم الجامعي، مثل دراسة (باصورعقيلة، ٢٠١٩) التي تناولت أبعاد

الثقافة التنظيمية في التعليم الجامعي، ودراسة (الشوبكي، أبو ناصر، ٢٠١٧)، التي تناولت كيفية تحقيق الميزة التنافسية المستدامة لمؤسسات التعليم العالي، ودراسة (علام، ٢٠١٤) التي تناولت متطلبات تحقيق القدرة التنافسية في الجامعة، كما اتفقت مع دراسة (مشنان بركة، ٢٠١٦) في بيان دور الثقافة التنظيمية في تحقيق إدارة الجودة الشاملة الميزة التنافسية للتعليم الجامعي.

كذلك استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي، وهو نفس المنهج الذي تستخدمه الدراسة الحالية، مثل دراسة (عقيلة، ٢٠١٩)، ودراسة (الشوبكي، أبو ناصر، ٢٠١٧)، ودراسة (مشنان بركة، ٢٠١٦)، ودراسة (علام، ٢٠١٤)، حيث يزود الباحثة بمعلومات حقيقيه عن الوضع الراهن للظاهرة المدروسة، والدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق وتلك البيانات وتحليلها وتفسيرها.

١.٦.٢. أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها المتغيرات الآتية: الثقافة التنظيمية، وعلاقتها بالميزة التنافسية التي تقوم بتحقيقها إدارات الجودة بجامعة المجمعة، عكس الدراسات السابقة التي تناولت متغيرًا واحدًا فقط وهو الثقافة التنظيمية، مثل: دراسة (علام، ٢٠١٤)، ودراسة (باصور عقيلة، ٢٠١٩)، وبول العلاقة بين الثقافة التنظيمية وتحقيق الجودة، مثل: دراسة (مشنان بركة، ٢٠١٦).

٢.الإطار النظري:

٢.١.الثقافة التنظيمية:

٢.١.١.مفهوم الثقافة التنظيمية:

ظهر مفهومها في بداية الثمانينيات فأصبح لكل منظمة أو مؤسسة ثقافتها الخاصة، والتي تشتمل على مختلف الجوانب الملموسة لها، بالإضافة إلى الافتراضات التي يكونها الأفراد حول المنظمة التي ينتمون إليها، والبيئة الخارجية الخاصة بها، وفي علم الأنثروبولوجيا استخدمت الثقافة التنظيمية قبل ما يقارب مائة عام، وهي في تغير وديناميكية مستمرة؛ الأمر الذي جعلها متعددة التعاريف. لم يتوصل علماء التنظيم إلى تعريف محدد لها، وإنما طوروا كثيرًا من التعاريف التي يغلب عليها التداخل، وإن كان بعضها يكمل بعضا، وقد استخدم كمظلة تؤوي الكثير من المفاهيم الإنسانية مثل: القيم، والنماذج الاجتماعية، والقيم الأخلاقية والتكنولوجية وتأثيراتها (هيجان، ١٩٩٦: ١١). إلا أن القريوتي (٢٠٠٠: ٢٨٦) يراها تتمثل في:" منظومة تمثل المعنى والرمز والمعتقد، والممارسة التي تطورت مع الزمان، وأصبحت سمة للتنظيم والترتيب السلوك المتوقع من الأفراد.

نرى أنه يمكن إكمال معظم تعاريفها على أنّها منظومه الأفكار والعادات والتقاليد، وأساليب التفكير التي تجمع أفراد المنظمة مع بعضهم ويشتركون بها، والتي من شأنها أن تؤثر في سلوكياتهم، وتتحكم في خبراتهم، التي بدورها تؤثر على إنتاجيه المنظمة وكفاءتها، وتشتمل على طرق تنظيم عمل الموظفين، وطبيعة قيادتهم، ونظم مكافآتهم وتقييمهم.

٢.١.٢. أهمية الثقافة التنظيمية:

هي البيئة التي ينجز الفرد فيها مختلف أعماله، وهي أمر معنوي لا يمكن مشاهدته أو لمسه، إلّا

أنّها تتواجد في كل مكان في المنظمة وتؤثر فيها، وتكمن أهميتها في المنظمات من خلال الآتي:
هي البيئة التي ينجز الفرد فيها مختلف أعماله، وهي أمر معنوي لا يمكن مشاهدته أو لمسه، إلّا أنّها تتواجد في كل مكان في المنظمة وتؤثر فيها.
وتكمن أهميتها في المنظمات من خلال الآتي:

١. دليل للإدارة والعاملين بها، حيث تشكل لهم نماذج السلوك والعلاقات التي يجب اتباعها والاسترشاد بها خلال العمل.
٢. إطار فكري يوجه أفراد المنظمة الواحدة، وينظم أعمالهم وعلاقاتهم وإنجازاتهم.
٣. التنبؤ بسلوك الأفراد، فعندما يواجه الفرد موقفا معينا أو مشكلة؛ فإنه سيتصرف وفقًا لثقافته، فبدون معرفته بالثقافة التي ينتمي لها يصعب التنبؤ بسلوكه الذي سيقوم به.
٤. تعتبر من الملامح المميزة للمنظمة، ومصدر فخر واعتزاز للأفراد بها، وخاصة إذا كانت تؤكد قيما معينة مثل: الابتكار، والتميز، والريادة.
٥. تعد عنصرًا فاعلًا ومؤيدًا للإدارة ومساعدًا لها على تحقيق أهدافها وطموحاتها، وتكون قوية عندما يتقبلها غالبية الأفراد بالمنظمة، ويرتضون قيمها وأحكامها وقواعدها وينعكس كل ذلك في سلوكياتهم وعلاقاتهم.
٦. تؤثر تأثيرًا مباشرًا على تصرفات الأفراد، فهي تحدد مبادئ المنظمة وأنظمتها الأساسية:(السلوكيات المقبولة والمرفوضة - القوانين التي تحكم التصرفات - اتجاهات القادة واهتماماتهم- وكيفية تفاعلهم مع المواقف المتغيرة التي لا تحكمها معايير واضحة - أشكال الاتصالات المتبعة- نظام المكافآت)، كما أن لها تأثيرا على إستراتيجيات التنظيم وتنفيذها.
٧. تعتبر عنصرًا جذريًّا يؤثر على قابلية المنظمة للتغيير، وقدرتها على مواكبة التطورات الجارية من حولها، فكلما كانت قيم المنظمة مرنة ومتطلعة للأفضل؛ كانت أقدر على التغيير وأحرص على الإفادة منه(النعمي، ١٩٩٩،ص ٢٩؛ الرخيمي، ٢٠٠٠،ص ٥٨؛ الطجم والسواط، ٢٠٠٤،ص ٢٥٣).

٢.١.٣. مجالات الثقافة التنظيمية :

الثقافة التنظيمية هي مجموعه من المفاهيم، والمصطلحات المرتبطة بالأفكار السائدة في المجتمع الإداري، ويعتمد تطبيقها على دور التنظيم كوظيفة مِن وظائف الإدارة الرئيسة في أي قطاعٍ من قطاعات العمل.
وهناك مجالات تغطيها من أهمها:

١. القيم التنظيمية: العدالة والمساواة بين العاملين.
٢. الأعراف التنظيمية: جملة مبادئ يلتزم بها العاملون في المنظمة، كاعتماد الأقدمية أساسا للحصول على مناصب عليا.
٣. التوقعات التنظيمية: الذي يتوقع أن يحقق التنظيم، و لذي يتوقعه العاملون فيه أن يتحقق.
٤. المعتقدات والافتراضات الأساسية: كافتراض خدمه الزبون ذات أهمية قصوى.
٥. الفلسفة: لها عدة مجالات يمكن ذكر بعض منها:

- ما يتعلق بالأفراد.
- ما يتعلق بالقيم كالقيم الدينية، والاقتصادية.
- ما يتعلق بالمسلمات، وغالبًا ما تكون مختزنه في اللاشعور، وربما هذه المسلمات هي جوهر الثقافة، والعنصر الأكثر تأثيرًا فيها (البطاح، ٢٠٠٦، ٥١-٥٢).

ومن الملاحظ أن هذه المجالات هي نفسها متضمنات الثقافة التنظيمية أو عناصرها، فالثقافة في النهاية ليست إلا مجموعة من القيم، والأعراف، والتوقعات التي يشترك فيها معظم العاملين، وتصوغ سلوكياتهم التنظيمية

٢.٢. الميزة التنافسية:

٢.٢.١. مفهوم الميزة التنافسية :

نظرًا للأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم سنتطرق لعدة تعاريف لتوضيح هذا المفهوم من عدة زوايا: فتعرف بأنها: "مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها، في استغلال الفرص الخارجية، أو الحد من أثر التهديدات، وتنبع من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية، والابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تميز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة(المرسي وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٠).

وتعرف بأنها: " عنصر تفوق للمنظمة يشطب تحقيقه في حاله اتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس"(الوليد، ٢٠٠٩، ٢٥).

وبهذا يمكن القول: إن الميزة التنافسية هي توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيًا، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع.

خصائص الميزة التنافسية:

تتمتع الميزة التنافسية بمجموعه من الخصائص، منها:

١. تكون مركزة في نطاق جغرافي محدود.
٢. يتم بناؤها على المدى الطويل باعتبارها تختص بالفرص المستقبلية.
٣. تبنى على الاختلافات والتباين بين الشركة ومنافسيها، وليس على التشابه (يوسف، ٢٠٠٤، ١٨٠).

وحتى تكون ذات فاعلية يتم الاستناد إلى الشروط الآتية:

١. حاسمة: تعطي الأسبقية والتفوق على المنافسين.
٢. الاستمرارية: يمكن أن تستمر خلال الزمن.
٣. إمكانية الدفاع عنها، وصعوبة محاكاتها أو إلغائها من قبل. المنافسين(G.GARIBAL-DI،1994، 95-96).

لكي تضمن هذه الشروط فعاليتها يجب أن تكون مجتمعة؛ لأن كل شرط مرهون بالآخر، فالحسم مقترن بالاستمرارية، والأخير مقترن بشرط إمكانية الدفاع عنها.

وتنقسم إلى مميزات ، من أهمها:

١. جوده الخدمات: تمكن المؤسسات من تقديم خدمات ذات مواصفات متميزة وفريدة من طرازها، تلقى رضا المستخدم؛ لذلك يصبح عليها وعي وتحليل أصول التفوق، بواسطة أنشطة حلقة القيمة، واستغلال الكفاءات والمهارات والتقنيات التكنولوجية العالية، وانتهاج طرق توسع فعالة، وسياسات سعريه وترويجيه تمكنها من زيادة الحصة السوقية.
٢. اختصار الوقت: تحقيق ميزه على أساس تخفيض عنصر الزمن لصالح الطلاب والأساتذة.

ونرى أن مميزاتها تتمثل في تميز المنظمة عن منافسيها، عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعلها تتميز عن الجامعات المنافسة.

وحتى يتم شطب الحيازة على ميزه التميز يستند

إلى عوامل التفرد، وهي:

١. الإجراءات التقديرية : خاصه بالنشاطات المرادة في ممارستها، إذ تعتبر تلك الأعمال مهيمنة على التفرد، وتتمثل في مواصفات وكفاءه الخدمات المقدمة.
٢. الصلة : تنبثق خاصيه التفرد من الصلات الكامنة بين المبادرات، أو من خلال العلاقات مع الجامعات الأخرى .
٣. التعلم: تنجم سمه التفرد لنشاط محدد وقتما يمارس التعلم بصفه جيدة، والتي تتجلى في تحديث الأداء للأفضل.

٢.٣. إدارة الجودة الشاملة:

٢.٣.١. إدارة الجودة الشاملة ومبادئها (Total Quality Management):

تعد في جوهرها توجها إداريا للنجاح بعيد المدى، من خلال إرضاء العملاء، من خلال إشراك كل أعضاء المنظمة في تحسين الإجراءات والخدمات والثقافة السائدة في مكان العمل، وطرق تطبيق هذا التوجه أتت من تعاليم رواد الجودة الكبار أمثال: فيليب كروسبي، ويليام ديمنغ أرمان فيغنباوم، كارو إيشيكاوا وجوزيف جوران.

فقد تعددت التعاريف المختصة بها، ويمكن إبراز أهم تلك التعاريف كي يصل لمفهوم عام.

ويشير Oakland(٢٠٠٠:٧١) أنها "مفهوم يعبر عن منهج شامل متكامل لتحسين المرونة والفاعلية والتنافس، من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والفهم والإدراك لجميع أنشطة المنظمة، وتحقيق مشاركة جميع العاملين، وتخطيط وتنفيذ عمليات التغيير التي تعزز منهج الجودة الشاملة، وتزيل العوائق التي تمنع تنفيذ هذا المنهج، ويركز هذا المنهج على منع وقوع المشكلات، وليس علاج المشكلات بعد وقوعها.

ويراها Irani، Beskese، and Love (2004:644) هيكلا متناسقا ومتكاملا متفقا عليه على مستوى جميع أجزاء المنظمة، وجميع مصانعها يتعلق بجميع أعمالها ،وجميع عملياتها التشغيلية، ويجري تحديد وتوثيق الإجراءات الإدارية والفنية بصورة فاعلة ومتناسقة لتوجيه الأفعال والتصرفات المنسقة(Coordinated Actions) المتعلقة بالأفراد والمكائن والمعلومات، بأفضل الطرائق وأكثرها عملية (Most Practical Ways)؛ من أجل ضمان تحقيق رضا الزبائن عن الجودة، وتحقيق التكاليف الاقتصادية للجودة (Economical Costs of Quality).

ويؤكد على أن لها أوجها أساسية، أهمها: التركيز على الزبون (Customer Focus)، ومدخل النظم (Systems Approach)، وفرق العمل(Team Work)، ومشاركة وتعهد الإدارة (Management Commitment)، والتحسين المستمر(Continuous Improvement).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أبرز النقاط اللازم توافرها في إدارة الجودة الشاملة هي:

١. ضرورة أن يتم تشكيل الإستراتيجية في مستوى الإدارة العليا، ثم تنتشر من خلال المنظمة، بحيث تصبح(TQM):هي القيم الثقافية الأساسية التي تؤمن بها المنظمة؛ من أجل تسليم منتجات ذات جودة عالية للعميل.
٢. تتم إدارة الجودة الشاملة من خلال العميل، فالسلعة أو الخدمة يجب أن تقابل أو تزيد عن توقعات العميل.
٣. يجب عدم استخدام مفهوم(TQM): أن تكون الجودة مجرد شعارات مكتوبة، بل يجب أن تكون شيئا ملموسا يحسه العميل بالفعل.

ونرى أنه يتضح من التعريفات السابقة أنها تساهم في تحقيق رضا العميل، وتحسين صورة

المنظمة في المجتمع؛ مما يؤدي إلى ضمان بقاء المنظمة وتقدمها وتميزها على منافسيها، وبالتالي تعزيز ميزتها التنافسية.

٢.٣.٢. أهداف إدارة الجودة الشاملة:

الجودة الشاملة هي ضبط متكامل لجودة الإنتاج، هي عبارة عن نظام شامل ومتكامل يهدف إلى إرضاء العميل، عن طريق الجهود المستمرة والمشتركة بين الإدارة والعاملين؛ لتحقيق الجودة في كل الأنشطة لتقديم سلعة أو خدمة مطابقة للمعايير المرضية للعميل والمناسبة للشركة، ومن هذا السياق يمكن تحديد أهداف أساسية وهي كالتالي:

١. صعود القدرة التنافسية للمنظمة.
٢. تزايد إنتاجية كافة أنظمة المنظمة.
٣. ارتفاع درجة الرضا عند العملاء من المنظمة.
٤. ترسيخ المنظمة من النمو والاستمرار وزيادة ربحها.
٥. زيادة قدرة المنظمة على الازدهار والاستمرار.

وأن تطبيقها في أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي يحتاج تغييرات تنظيمية وظيفية في مجموعة من المكونات، وتعتبر المركبات السبعة لنموذج (McKinsey 7S- Model)من أهم العناصر:

١. الخبرات المهارات (Skills).
٢. النظم (Systems)
٣. الهيكل (Structure).
٤. نمط الإدارة (Style).
٥. طاقم العاملين (Staff).
٦. الخطة المدروسة (Strategy).
٧. القيم المشتركة(Shared Values).

٢.٣.٣. معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات: (Barriers of Implementing TQM (in the Universities

رغم أهميتها وضرورتها إلا أن هناك بعض المُعوِّقات التي تواجهها، يؤكد ذلك الدراسات والبحوث التي أجريت في الجامعات، ومن أبرزها ما يأتي:

بين (آل داوود، ٢٠١٧) المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، و التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

١. عدم التزام الإدارة العليا.
٢. التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة الشاملة، وليس على النظام ككل.
٣. عدم مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
٤. عدم انتقال التدريب إلى مرحلة التطبيق.
٥. تبني طرق وأساليب الإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسية.
٦. مقاومة التغيير من بعض المديرين وبعض العاملين.

وفي هذا السياق يمكن إضافة مجموعة معوقات أخرى، وهي كالتالي:

١. عدم نشر ثقافة الجودة، ممّا يعني عدم رغبة الإدارة أو الموظَّفين بالتغيير؛ الأمر الذي يؤدّي إلى مقاومتهم له.
٢. عدم الثقة في القيادة الجامعية، وعدم توفُّر الانسجام بين الأعضاء الذين يتشكّل منهم فريق العمل، أو فيما بين فِرَق العمل.

٣.منهج البحث واختبار الفرضيات:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسة الوصفية التي تستهدف وصف الظواهر والمشكلات الإنسانية. فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي

التحليلي، وقد عرفه العساف (٢٠٠٣م) بقوله: "إن النوع من هذه البحوث الذي يتم من خلاله استجواب مجتمع البحث أو عينة مرتفعة منهم"، ذلك هو الذي يهدف إلى وصف الظاهرة من حيث درجه وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى استنتاج الأسباب أو دراسة العلاقة، وعرف أيضا المنهج الوصفي بأنه الطريقة التي ترتبط بظاهرة معاصرة؛ بقصد توصيفها وصفا دقيقا، وتفسيرها بشكل علمي.

إن وجود ثقافه تنظيميه إيجابية داخل المنظمة يمكن الإدارة من توظيف وتوجيه اتجاهات العاملين نحو التغيير بشكل إيجابي، وتطبيق أطر الجودة الشاملة من خلال سعيها نحو تحقيق الميزة التنافسية، وذلك من خلال تطوير مبادئ الديمقراطية، وتشجيع التعاون والثقة المتبادلة بين العاملين على اختلاف مستوياتهم الإدارية، ودفع العاملين على الالتزام والتعاون والمشاركة، وإتاحة الفرص للتوجيه الذاتي والإبداع، وتحقيق المرونة بالشكل الذي يمكن المنظمة من التكيف مع المتغيرات الخارجية بكفاءة وفعالية؛ مما يمكن المنظمة من تحقيق الجودة الشاملة والتحلي بثقافتها. في ضوء استقراء ما سبق يتضح أن التنافسية بين الجامعات أمر لا يمكن غض الطرف عنه، و لابد من المطالبة بذلك؛ بسبب وجود التصنيفات العالمية لتحقق متطلبات تنفرد وتتفوق فيها، وتفردها في ظل تحديات المنافسة في مجال التعليم الجامعي، مثل ثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

مصادر بيانات الدراسة:

-مصادر أولية: وتم جمعها عن طريق البحث لبناء الخلفية التي تم الحصول عليها من بعض البحوث والدراسات السابقة.

-مصادر ثانوية: تم جمعها باستخدام الاستبانة من مفردات العينة المكونة من العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة.

مجتمع البحث وعينته:

انحصر مجتمع الدراسة في جامعة المجمعة على العاملين على إدارات الجودة، خلال فترة إجراء الدراسة العام (١٤٤١هـ - ١٤٤٢هـ)، و تكونت عينة الدراسة من (١١٥) من العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة.

أداة البحث وإجراءات بنائه:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبانة؛ للتعرف على القدرة التنافسية ومتطلبات تحقيقها، وكيفيه تطوير سياسة التعليم الجامعي في ضوء تلك المتطلبات، وبالتالي فإن العمل مع الجودة يقتضي العمل مع الثقافة التنظيمية، وإن تمكين العاملين بالثقافة التنظيمية يدعم تطبيق إدارة الجودة الشاملة بنجاح وفاعلية، ويدفعها لتحقيق الميزة التنافسية.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان بعد مراجعة للإطار النظري والدراسات السابقة؛ لمعرفة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال الجودة الشاملة؟ وكذلك لتجيب عن تساؤلات البحث وتحقق أهدافها.

أ)صدق أداة الدراسة (الاستبانة):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداه الدراسة تم تطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة، تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفه الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عباره من عبارات الاستبانة للمحور الذي تناسب العبارة كما هو واضح في الجداول التالية:

الجدول (١) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول (درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة بجامعة

رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٦٠٩**
٢	٠,٥٠٢**
٣	٠,٣٧٥**
٤	٠,٢٩٨**
٥	٠,٣٨٠**

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني (درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية (بعد التوقعات التنظيمية)

رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٦٢٣**
٢	٠,٤٧٦**
٣	٠,٥٣٩**
٤	٠,٣٢٠**
٥	٠,٢٥٩**
٦	٠,٢٣٣**
٧	٠,١٠١*
٨	٠,٢٨٢**

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١

الجدول(٣)معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث (درجه تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية- بعد الأعراف التنظيمية)

رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٥١٢**
٢	٠,٣٨٦**
٣	٠,٥٤١**
٤	٠,٣٣٨**
٥	٠,٤٢١**
٦	٠,٤٢٥**
٧	٠,٣٣٨**
٨	٠,٢٤٤**

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١

توضح الجداول (١) و(٢) و(٣) أعلاه أن قيم معامل ارتباط في العبارات مع محورها جيدة، ومؤشرها إيجابي، ودالة عند مستوى الدلالة (٠,٠١) و(٠,٠٥) أقل، يدل ذلك على صدق اتساقها مع محاورها؛ مما يشير إلى صدق محتوى الاستبانة.

ب) ثبات أداه الدراسة:

قامت الباحثتان بحساب ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة بمعامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

(α)(Cronbach's Alpha) للتأكد العالي من إمكانيه ثبات أداة الدراسة، والجدول (٤) يبين معاملات وحقيقة ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (٤) معامل ألفا كرونباخ ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	العبارات	ثبات
المحور الأول: درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة بجامعة المجمعة	٥	٠,٧٨٨
المحور الثاني: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية	٩	٠,٨٧٩
المحو الثالث: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية	٨	٠,٨٧١
الثبات العام	٢٢	٠,٩٠

كما هو واضح، الجدول رقم (٤) تم الثبات للمحاور بين (٠,٧٨٨ - ٠,٨٧١) وهي معاملات ثبات مقبولة، ومعامل الثبات لمحاور الدراسة بشكل عال، حيث بلغ (٠,٩٠)، وهذا يدل على

أن الاستبانة تتمتع بدرجه عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق.

ج) معيار الحكم على نتائج البحث:

ولتسهيل تفسير النتائج والتعليق عليها؛ عملت الباحثة معادله الوزن النسبي في تحديد مستوى الأسئلة المضمنة في عبارات المحاور السابقة، بحيث تدل الدرجة المرتفعة على وجود درجة عالية للسمة المقيمة، والدرجة المنخفضة تدل على وجود درجة منخفضة على متصل السمة المقيمة، وفق تدريج ليكرت الخماسي الأسلوب، آخر لتحديد الإجابة على بدائل المقياس، وذلك بإعطاء الوزن: (موافق بشده/ دائماً = ٥، موافق/ غالباً = ٤، صحيح لحد ما/ أحياناً = ٣، لا أوافق/ قليلاً = ٢، لا أوافق بشدة/ أبداً =١)، توضح من الجدول رقم (٤)، ثم صنفت الباحثة تلك الأجوبة إلى خمسة مستويات متساوية من خلال :

الجدول رقم (٥) مؤشر إجابات الاستبانة ودرجتها ومعيار الحكم

الدرجة	معيار الحكم على النتائج	فئه المتوسط	
		من	إلى
٥	موافقه بشدة/ دائماً	٤,٢١	٥
٤	موافق / غالباً	٣,٤١	٤,٢٠
٣	صحيح لحد ما / أحياناً	٢,٦١	٣,٤٠
٢	لا أوافق/ قليلاً	١,٨١	٢,٦٠
١	لا أوافق بشدة / أبداً	١	١,٨٠

ويوضح الجدول رقم (٥) مؤشر إجابات الاستبانة ودرجاتها ومعيار الحكم عليها، وسيعتمد هذا التقسيم في تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها؛ تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة، وتم إيجاد بعض النسب، والتكرارات، و الوسائط الحسابية، والانحرافات المعيارية للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

Statistical Package For Social Sciences (SPSS).

٤. تحليل نتائج الدراسة:

تمتلك الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة وفقا للخصائص المختلفة لهم:

الجدول رقم (٦) وصف العينة وفقا لمتغير الأنواع الاجتماعية:

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	٥٩	٥١,٣
أنثى	٥٦	٤٨,٧
المجموع	١١٥	٪١٠٠

الجدول رقم (٧) وصف عينة الدراسة وفقا لمتغير الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة
الثامنة	٢٤	٢٠,٩
السابعة	٣١	٢٧
السادسة	١٩	١٦,٥
غير ذلك	٤١	٣٥,٧
المجموع	١١٥	٪١٠٠

الجدول رقم (٨)وصف عينة الدراسة وفقا لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من خمس سنوات	٤٢	٣٦,٥
من ٥أقل من ١٠ سنوات	٤٥	٤٠
من ١٠ أقل من ٢٠ سنة	٢٠	١٧,٤
أكثر من ٢٠ سنة	٧	٦,١
المجموع	١١٥	٪١٠٠

كما تم استخراج النسب والمتوسطات الحسابية والتباينات للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وجاءت النتائج كما يأتي:

١-عرض نتائج السؤال الأول ومناقشتها: " ما درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة في جامعة المجمعة؟"

الجدول رقم (٩) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لبنود المحور الأول

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الممارسة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الممارسة
		النسبة	موافق بشدة	موافق	صحيح لحد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
١	تهيئ إدارة الجامعة بيئة تنظيمية تدعم احتياجات العاملين ماديا ومعنويا.	ك	٣٩	٤٥	٢١	٧	٣	٣,٩٥	١,٠٠	٣	متوسطة
		٪	٣٣,٩	٣٩,١	١٨,٣	٦,١	٢,٦				
٢	تلتزم إدارة جامعة المجمعة بالإجراءات الرسمية في معاملاتها بين العاملين.	ك	٣٩	٤٦	٢٤	٦	-	٤,٠٢	٠,٨٧٣	١	متوسطة
		٪	٣٣,٩	٤٠	٢٠,٩	٥,٢	-				
٣	توفر إدارة جامعة المجمعة هيكلا تنظيمياً يسهل عملية الاتصال الفعال بين العاملين.	ك	٣٣	٥٨	١٥	٧	٧	٣,٩٨	٠,٩٠٧	٢	متوسطة
		٪	٢٨,٧	٥٠,٤	١٣	٦,١	١,٧				
٤	تقوم إدارة جامعة المجمعة بإشراك العاملين بمؤتمرات وندورات لتطوير الأداء.	ك	٢٧	٤٦	٣١	١٠	١	٣,٧٦	٠,٩٣٩	٤	متوسطة
		٪	٢٣,٥	٤٠	٢٧	٨,٧	٠,٩				
٥	تهتم الإدارة بتوسع دائرة مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ضمن بيئة عمل أكاديمية.	ك	٢٥	٤٥	٣٠	١٤	١	٣,٦٨	٠,٩٧٦	٥	منخفضة
		٪	٢١,٧	٣٩,١	٢٦,١	١٢,٢	٠,٩				
المتوسط العام للبعد								٣,٨٢	٠,٩٤٧		متوسطة

يتضح في الجدول أعلاه رقم (٩) أن أفراد عينة الدراسة راضون عن درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال الجودة الشاملة، بمتوسط (٣,٨٢ من ٥,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة رقم (٤) من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠)، وهي الفئة التي تشير إلى الإجابة بالموافقة على أداة الدراسة.

بعد التوقعات التنظيمية:

للتعرف على درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية)، لقد تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات، والرتب لاستجابات أفراد العينة على عبارات درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية)، وجاءت النتائج كما يلي:

يتضح في الجدول رقم (١٠) أن العينة موافقون على درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية)، بمتوسط (٣,٦١ من ٥,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١٠) أن أبرز

الجدول رقم (١٠) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لبنود البعد الأول (التوقعات التنظيمية)

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة التوقعات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التوقع
		النسبة	موافق بشدة	موافق	صحيح لحد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
١	تبرز إدارة الجودة جهود القياديين بها في التقاط الفرص الجديدة.	ك	٣٨	٥٠	٢٢	٧٥	–	٤,٠٥	٠,٨٣٦	١	متوسطة
		٪	٣٣	٤٣,٥	١٩,١	٤,٣	–				
٢	تتوقع إدارة الجودة التغيرات المستحدثة والمفاجئة.	ك	٢١	٤٤	٣٥	١٥	–	٣,٦١	٠,٩٢	٦	متوسطة
		٪	٣٣,٩	٤٠	٢٠,٩	٥,٢	–				
٣	تتمتع إدارة الجودة في الجامعة بروح المبادرة والاستباقية.	ك	٢٤	٤٣	٢٩	١٨	١	٣,٦٢	١,٠١	٥	متوسطة
		٪	٢٠,٩	٣٧,٤	٢٥,٢	١٥,٧	٠,٩				
٤	تتميز إدارة الجودة في الجامعة بقدرتها على تحديد الحاجات المستقبلية للأفراد.	ك	١٩	٤٣	٣٠	٢٢	١	٣,٤٩	١,٠١١	٩	متوسطة
		٪	١٦,٥	٣٧,٤	٢٦,١	١٩,١	٠,٩				
٥	يقوم مسؤولو إدارة الجودة ببذل الجهد اللازم لتحقيق الإنجازات التي تتوقعها الجامعة منهم الإدارية ضمن بيئة عمل أكاديمية.	ك	٢٥	٤٧	٢٤	١٦	٣	٣,٦٨	٩٧٦٠.	٣	متوسطة
		٪	٢١,٧	٤٠,٩	٢٠,٩	١٣,٩	٢,٦				
٦	تمتلك إدارة الجودة القدرة على القياس العقلانيّ للمخاطر المستقبلية.	ك	٢٧	٤٨	٢٣	١٤	٣	٣,٧١	١,٠٤	٢	متوسطة
		٪	٢٣,٥	٤١,٧	٢٠	١٢,٢	٢,٦				
٧	تعتمد إدارة الجودة الخطط البديلة في حال توقع خروج الإطار المنهجي عن مساره.	ك	١٨	٥٦	٢١	١٧	٣	٣,٦	١,٠٠٦	٧	متوسطة
		٪	١٥,٧	٤٨,٧	١٨,٣	١٤,٨	٢,٦				
٨	يوجد لدى إدارة الجودة أهداف تسعى لتحقيقها.	ك	٢٥	٤٨	٢٣	١٧	٢	٣,٦٦	١,٠٣٣	٤	متوسطة
		٪	٢١,٧	٤١,٧	٢٠	١٤,٨	١,٧				
٩	تسعى إدارة الجودة إلى تحقيق نتائج أعلى مما هو مرسوم.	ك	٢٠	٤٣	٣٤	١٦	٢	٣,٥٤	٠,٩٩	٨	متوسطة
		٪	١٧,٤	٣٧,٤	٢٩,٦	١٣,٩	١,٧				
المتوسط العام للبعد								٣,٦١	٠,٩١		متوسطة

تأثيرات الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية) تتمثل في العبارات رقم (١، ٦، ٥) التي تم ترتيبها تنازليا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

١-جاءت العبارة رقم (١) وهي:" تبرز إدارة الجودة جهود القياديين بها في التقاط الفرص الجديدة " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، بمتوسط (٤,٠٥ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٨٣٦)، وتفسر هذه النتيجة بأن إبراز إدارة الجودة جهود القياديين

بها في التقاط الفرص الجديدة يعزز من مبادرة القيادات في العمل وتطويره؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (فوزية محمد علام، ٢٠١٤) والتي بينت أن التنوع وإمكانية الابتكار هما الطريق إلى تحري وتحقيق الميزة والقدرة التنافسية للجامعات، والمنافسة في الأسواق العالمية في التعليم العالي.

٢- وإن العبارة رقم (٤) وهي:" تتميز إدارة الجودة في الجامعة بقدرتها على تحديد الحاجات المستقبلية للأفراد " بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٤٩ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠١١)، وتفسر هذه النتيجة بأن تميز إدارة الجودة في الجامعة بقدرتها على تحديد الحاجات المستقبلية للأفراد يعزز من تلبية احتياجات العاملين بما يعزز من تهيئتهم للعمل؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

بعد الأعراف التنظيمية :

للتعرف على درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف)، حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات ، والانحرافات، والرتب لاستجابات أفراد العينة على عبارات درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية)، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (١١) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لبنود الأعراف التنظيمية

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة التوقعات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التوقع
		النسبة	موافق بشدة	موافق	صحيح لحد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
١	تحرص إدارة الجودة على أهداف الجامعة وغاياتها.	ك	٢٧	٤٦	١٩	٢١	٢	٣,٦٥	١,٠٨٤	٨	متوسطة
		٪	٢٣,٥	٤٠	١٦,٥	١٨,٣	١,٧				
٢	تقوم إدارة الجودة على تسهيل المعوقات التي تطرأ على العمل التنظيمي.	ك	٣٩	٤٥	١٦	١٣	٢	٣,٩٢	١,٠٤	١	متوسطة
		٪	٣٣,٩	٣٩,١	١٣,٩	١١,٣	١,٧				
٣	تطبق إدارة الجودة نظام التوثيق لتقييم مدى تحقيق أهدافها.	ك	٣٤	٤٦	١٨	١٤	٣	٣,٨١	١,٠٧	٤	متوسطة
		٪	٢٩,٦	٤٠	١٥,٧	١٢,٢	٢,٦				
٤	يقيم أداء مسؤولي الجودة على أساس المعايير الوظيفية.	ك	٣٦	٣٧	٢٦	١٥	١	٣,٨	١,٠٥	٥	متوسطة
		٪	٣١,٣	٣٢,٢	٢٢,٦	١٣	٠,٩				
٥	تحرص إدارة الجودة على تطبيق نظام منصف لجميع مسؤولي الجودة.	ك	٣٠	٤١	٢٦	١٦	٢	٣,٧٠	١,٠٥	٧	متوسطة
		٪	٢٦,١	٣٥,٧	٢٢,٦	١٣,٩	١,٧				
٦	يتشارك جميع العاملين بإدارة الجودة في صياغة الخطط، والإشراف على تنفيذها.	ك	٣٤	٤٤	٢٢	١٤	١	٣,٨٣	١,٠١	٢	متوسطة
		٪	٢٩,٦	٣٨,٣	١٩,١	١٢,٢	٠,٩				

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة التوقعات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التوقع
		النسبة	موافق بشدة	موافق	صحيح لحد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة				
٧	تتبادل وحدات إدارة الجودة أفكارها لمساعدة بعضها البعض في إنجاز أعمالها.	ك	٢٦	٥٦	١٧	١٤	٢	٣,٧٨	٠,٩٨٩	٦	متوسطة
		٪	٢٢,٦	٤٨,٧	١٤,٨	١٢,٢	١,٧				
٨	تسعى إدارة الجودة إلى تشكيل السلوكيات المعرفية المتطورة للعاملين بها.	ك	٣١	٥١	١٨	١٢	٣	٣,٨٢	١,٠٢	٣	متوسطة
		٪	٢٧	٤٤,٣	١٥,٧	١٠,٤	٢,٦				
المتوسط العام للبعد								٣,٧٦	٠,٩٩		متوسطة

يتضح في هذا الجدول (١١) أن أفراد العينة موافقون على درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية، من خلال بعد (الأعراف التنظيمية) بمتوسط (٣,٧٦ من ٥,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١١) أن أبرز تأثيرات الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية) تتمثل في العبارات رقم (٢، ٦، ٨) التي تم ترتيبها تنازليا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

١-جاءت العبارة رقم (٢) وهي:" تقوم إدارة الجودة على تسهيل المعوقات التي تطرأ على العمل التنظيمي " بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٩٢ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٩٢)، وتفسر هذه النتيجة بأن قيام إدارة الجودة على تسهيل المعوقات التي تطرأ على العمل التنظيمي يعزز من معالجة مشكلات العمل، ويحسن من أدائه؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة، وإمكانية اتفاق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (مشنان بركة، ٢٠١٦) والتي توضح ضرورة تطوير مكونات الثقافة التنظيمية لتلائم أدوات التغيير، ومعايير إدارة الجودة الشاملة.

٢- جاءت العبارة رقم (٦) وهي:" يتشارك جميع العاملين بإدارة الجودة في صياغة الخطط، والإشراف على تنفيذها" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٨٣ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠١)، وتفسر هذه النتيجة بأن مشاركة جميع العاملين بإدارة الجودة في صياغة الخطط، والإشراف على تنفيذها يعزز من تحسين جودة العمل في الجامعة؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

٣-جاءت العبارة رقم (٨) وهي:" تسعى إدارة الجودة إلى تشكيل السلوكيات المعرفية المتطورة للعاملين بها " بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، بمتوسط (٣,٨٢ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠٢)، وتفسر هذه النتيجة بأن سعي إدارة الجودة إلى تشكيل السلوكيات المعرفية المتطورة للعاملين بها يعزز من سلوكيات تطوير الأداء وتحسينه؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (باصور عقيلة، ٢٠١٩)،

والتي بينت حرص المسؤولين في الكليات على ترقية وتنمية أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية لدى الأساتذة، من خلال تمكينهم من تأدية المهمات الموكلة لهم عبر منحهم مزيد من الاستقلالية؛ مما ينعكس بصورة إيجابية على تحسين مستويات أدائهم، والتغيير الهادف للبيئة الجامعية من بيئة تسيير إلى بيئة إبداع، والسعي الحثيث للتقليل من الرسمية القاتلة للإبداع، وتفعيل قيم تدفق المعلومات بحرية تامة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (فوزية محمد علام، ٢٠١٤) والتي توضح أن التنوع وإمكانية الابتكار هما الطريق إلى تحري وتحقيق الميزة والقدرة التنافسية للجامعات، والمنافسة في السوق العالمية في التعليم العالي.

ويتضح من نتائج جدول رقم (١١) أن أقل تأثيرات الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية) تتمثل في العبارات رقم (٥، ١) التي تم ترتيبها تنازليا حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

١-جاءت العبارة رقم (٥) وهي:" تحرص إدارة الجودة على تطبيق نظام منصف لجميع مسؤولي الجودة " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٧٠ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠٥)، وتفسر هذه النتيجة بأن حرص إدارة الجودة على تطبيق نظام منصف لجميع مسؤولي الجودة يعزز من مبادرتهم في تحسين جودة العمل ومتابعته؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

٢-جاءت العبارة رقم (١) وهي:" تحرص إدارة الجودة على تحقيق أهداف الجامعة وغاياتها " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (٣,٦٥ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠٨٤)، وتفسر هذه النتيجة بأن حرص إدارة الجودة على أهداف الجامعة وغاياتها يعزز من اهتمامها بتحسين جودة العمل ومخرجاته؛ مما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

السؤال الفرعي (٢ , ١) ماهي العلاقة بين أبعاد الثقافة التنظيمية وعناصر الجودة الشاملة في جامعة المجمعة ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بينهما وكانت النتائج على النحو الآتي :

معاملات ارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة بين الثقافة

		الثقافة التنظيمية
المحور الأول	معامل الارتباط	٠,٥١٢
	الدلالة الإحصائية	**٠,٠٠٠
المحور الثاني	معامل الارتباط	٠,٦٨٠
	الدلالة الإحصائية	**٠,٠٠٠
الدرجة الكلية	معامل الارتباط	٠,٧٣٤
	الدلالة الإحصائية	**٠,٠٠٠

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول وجود علاقة ارتباطية طردية دالة عند مستوى (٠,٠١) بين الثقافة التنظيمية وعناصر الجودة الشاملة. وهذا يدل على تحسن الثقافة التنظيمية يؤدي إلى جودة أفضل .

وجود علاقة ارتباطية طردية دالة عند مستوى (٠,٠١) بين عناصر الجودة والثقافة التنظيمية، وهذا يدل على أن تحسن الجودة الشاملة يؤدي إلى الثقافة التنظيمية.

السؤال الثاني : هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a= 0.05) في درجة ممارسة الثقافة التنظيمية من وجهه نظر العاملين على إدارات الجودة في جامعة المجمعة تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المرتبة الوظيفية)؟

١- الفرق باختلاف متغير النوع الاجتماعي :

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقاً لاختلاف متغير النوع الاجتماعي؛ استخدمت الباحثة اختبار "ت: Independent Sample T-test" لتوضيح دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي.

الفرضيات:

الفرضية الأولى:(H0) لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين استجابة أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير النوع الاجتماعي.

الفرضية الثانية:(H1) يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين استجابة أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير النوع الاجتماعي.

الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار " ت : Independent Sample T-test " للفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير النوع الاجتماعي

المحور	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت ودلالتها
المحور الأول: درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة بجامعة المجمعة.	ذكر	٢٤,٠٥	٧,٢٣	٢,٠٨
	أنثى	٢٢,٣٣	٧,٠٨	
المحور الثاني: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية).	ذكر	١٧,٨٥	٤,١٢	٠,٥٢
	أنثى	١٨,٦	٣,٨	
المحور الثالث: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية).	ذكر	٢١,٨٥	٨,٠٥	٠,٠٤٥*
	أنثى	٢١,١٠	٦,٠٣	

*دال عند مستوى دلالة ٠,٠٥

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٢) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (المحور الأول: درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة بجامعة المجمعة، المحور الثاني: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية)) باختلاف متغير النوع الاجتماعي.

بينما يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (المحور الثالث: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية)) باختلاف متغير النوع الاجتماعي، لصالح أفراد عينة الدراسة الذكور.

٢- الفرق باختلاف متغير المرتبة الوظيفية:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير الرتبة الوظيفية؛ استخدمت الباحثة "تحليل التباين الأحادي" (One Way ANOVA)؛ لتوضيح دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير الرتبة الوظيفية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (١٣) نتائج اختبار تحليل التباين للفروق في محاور الاستبانة وفقا للتباين في المرتبة الوظيفية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة بجامعة المجمعة.	بين المجموعات	٢٢٤٧,٠٣٦	٣	٥٦١,٧٥٩	٠,٨٤٠	٠,٥١٣
	داخل المجموعات	١٧٣٩٢,٣٨٣	١١٢	٦٦٨,٩٣٨		
	المجموع	١٩٦٣٩,٤١٩	٣	-		
المحور الثاني: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية).	بين المجموعات	٤٩,١٠٩	٣	٢٩٧,٤٠٦	٦,٧٧	٠,٠٠١**
	داخل المجموعات	١١٠١٧,٨١٨	١١٢	٣٠,٧١١		
	المجموع	١١٠٦٦,٩٢٧	١١٥	-		
المحور الثالث: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية).	بين المجموعات	٢٩٦٦,٧٢٩	٣	٢٧٥,٧٧٣	٧,٧٩٣	٠,٠٠**
	داخل المجموعات	٩٢٩٤,٨٢٠	١١٢	٥٦١,٥٥٩		
	المجموع	١٢٢٦١,٥٤٨	١١٥	-		

** دال عند مستوى دلالة ٠,٠١

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٣) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (المحور الأول: درجة ممارسة الثقافة التنظيمية السائدة بجامعة المجمعة) باختلاف متغير الرتبة الوظيفية.

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (١٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠١) فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (المحور الثاني: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (التوقعات التنظيمية)، المحور الثالث: درجة تأثير الثقافة التنظيمية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال بعد (الأعراف التنظيمية)) باختلاف متغير الرتبة الوظيفية.

ولتحديد مصدر تلك الفروق؛ أجرت الباحثة تحليلا بعديا باستخدام اختبار LSD لتحديد الفروق، وجاءت النتائج كما في الجدول في الرتبة الوظيفية.

الجدول رقم (١٤) نتائج اختبار LSD لتحديد مصدر الفروق في متغير الرتبة الوظيفية

المحاور	مسمى الرتبة	الفرق	الدلالة
الأول	الثامنة	٤,٩٦٤٩٩**	٠,٠٠١
	السابعة	٧,٤٧٨٧٨٥*	٠,٠٠٠
	السادسة	-٤,٩٦٤٩٩*	٠,٠٥٩
	غير ذلك	٢,٥١٣٤٧	٠,٠٠٠
الثاني	الثامنة	١,٣١٥٣٢	٠,٠٢٥
	السابعة	١,٢٢٠٨٣	٠,٠٠٢
	السادسة	١,٣١٥٣٢	٠,٠٢٧٨
	غير ذلك	٢,٥٣٦١٥٢	٠,٠٠٠١
الثالث	الثامنة	-٢,٥٣٦١٥	٢٧٥,٧٧٣
	السابعة	٣,٢٢٨٩٥	٥٦١,٥٥٩
	السادسة	٠,٧٤٧٢٢	٠,٠٠١
	غير ذلك	٠,٦٥٨٤٧	٠,٠٠

*دال عند مستوى دلالة ٠,٠٥

يتضح من الجدول أن هناك فرقا دالا إحصائيا وفقا للتباين في الرتبة الوظيفية في جامعة المجمعة.

توصيات الدراسة:

- تشجيع إدارات جامعة المجمعة على إشراك العاملين بمؤتمرات وندوات لتطوير الأداء.
- حث إدارات جامعة المجمعة على توسيع دائرة

مشاركه العاملين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ضمن بيئة عمل أكاديمية.

- تشجيع إدارات جامعة المجمعة على السعي لتحقيق نتائج أعلى مما هو مرسوم.
- العمل على تعزيز قدرة إدارة الجودة في جامعة المجمعة على تحديد الحاجات المستقبلية للأفراد.
- حث إدارة الجودة بجامعة المجمعة على تطبيق نظام منصف لجميع مسؤولي الجودة.
- تشجيع إدارة الجودة بجامعة المجمعة على الحرص على أهداف الجامعة وغاياتها.

مقترحات الدراسة:

- إجراء دراسات مستقبليه حول معوقات تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية.
- إجراء دراسات مستقبليه حول سبل الحد من المعوقات لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية.

٥.المراجع العربية :

-باصور عقيلة، علي عبدالله (٢٠١٩).التأثيرات المحتملة لبعض أبعاد الثقافة التنظيمية في سلوك المواطنة التنظيمية دراسة ميدانية لآراء عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية. جامعة المدينة، الجزائر.

-بطاح، أحمد.(٢٠٠٦). قضايا معاصرة في الإدارة التربوية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

- آل داوود، يوسف (٢٠٠٧) نشرة حول تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي، المعهد العربي للتخطيط.

-الرخيمي، ممدوح جلال. (٢٠٠٠). دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة على قطاع الصناعات الكيمياوية بمحافظة جدة. رسالة ماجستير غير منشورة، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.

-الطجم، عبدالله عبدالغني، والسواط، طلق عوض الله (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م). السلوك التنظيمي (المفاهيم- النظرية- التطبيقات). جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.

-العساف، صالح بن حمد، (١٤٣١هـ) (المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية) دار الزهراء، الرياض.

-العكيدي، وائل فاضل حسان (٢٠١٩). رأس المال الفكري وأثره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في شركة زين للاتصالات الأردنية. دار أمجد للنشر والتوزيع.

-فوزية، محمد علام (٢٠١٤). تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق الميزة التنافسية. رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة بنها، مصر.

-القريوتي، محمد قاسم (٢٠٠٣). السلوك التنظيمي: (دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات المختلفة). ط٤. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

-كاظم فرج عارف (٢٠١٥). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة السليمانية التقنية، دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة السليمانية التقنية، المجله العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد ١٩.

-مازن، الشوبكي، سامي، صالح أبو ناصر (٢٠١٧). دورممارسة إستراتيجيات التميز في التعليم لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لمؤسسات التعليم العالي، جامعة الأزهر، فلسطين.

-المرسي، جمال الدين محمد وآخرون(٢٠٠٢). التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: منهج تطبيقي، الدار الجامعية، الإسكندرية.

-منشان، بركة (٢٠١٦). دور الثقافة التنظيمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة الحاج لخضر-باتنة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

النعمي، أحمد مصطفى. (١٩٩٩). أثر الثقافة التنظيمية في فعالية عمليات التدريب في الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الأمنية بالمنطقة الشرقية. رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

-هيجان، عبد الرحمن أحمد. (١٩٩٦). أهمية قيم المديرين في تشكيل ثقافة منظمتين سعوديتين: الهيئة الملكية للجبيل وينبع وشركة سابك. مجلة الإدارة العامة، ع(٧٤).

-الوليد، هلالي(٢٠٠٥). الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

-يوسف، أمال إسماعيل محمد (٢٠٠٤). طور مفهوم الميزة التنافسية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات المصرية ابتداء من عام ١٩٨٠. الهيئة العليا للاصطلاح الزراعي.

References:

1. Al Naemi، Ahmed Mustafa. (1999). The Impact of Organizational Culture on the Effectiveness of Training Operations in the Security Services in the Kingdom of Saudi Arabia: A Field Study on Some Security Services in the Eastern Province. Unpublished Master Thesis، Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

2.AL Saati، Samia Hassan. (1998). Personal Culture: A Research in Cultural Sociology. Cairo: Dar AL Fikr AL Arabi.

3.Al-Aqidi، Wael Fadel Hassan (2019). Intellectual Capital and its Impact on Achieving Sustainable Competitive Advantage: An Applied Study on a Sample of Workers at Zain Jordan Telecom. Amjad for Publishing and Distribution.

4.Al-Assaf، Salih Bin Hamad، (1431 AH - 2010 AD). Introduction to Research in the Behavioral Sciences Dar Al-Zahra، Riyadh.

5.Al-Husseini، Nour Mahmoud Mohamed، (2006). The Relationship Between Organizational Culture and Performance Indicators in Egyptian Companies in the Light of some Situational Factors. An unpublished master's thesis - Faculty of Commerce، Alexandria University.

6.Al-Otaibi، Bishr Muhammad. (1999). The Relationship of Leadership Culture to Decision-Making in Security Services: A Survey Study of Special Security Forces Officers. Unpublished Master Thesis، Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.

7.Al-Rakhimi، Mamdouh Jalal. (2000). The Role of Organizational Culture in the Application of Total Quality Management

AD) Riyadh: Institute of Public Administration (Public Administration for Research).

14.G.GARIBALDI، Stratégie concur-rentielle: choisir et gagner، ed. d'organisation، 1994، pp 95-96.

15.Hafez، Abdel Nasser Allak and Abbas، Hussein Walid Hussein (2016). Leadership Styles: The Pathway to Building Sustainable Competitive Advantage. Amman: Ghaidaa for Publishing and Distribution.

16.Hijan، Abd al-Rahman Ahmad (1991). The Importance of Managers' Values in Shaping the Culture of Two Saudi Organizations: The Royal Commission for Jubail and Yanbu and SABIC. Journal of Public Administration (74).

17.Hijan، Abd al-Rahman Ahmad (1996). The Importance of Managers' Values in Shaping the Culture of Two Saudi Organizations: The Royal Commission for Jubail and Yanbu and SABIC. Journal of Public Administration (74).

18.Irani، Z.، Beskese، A.، and Love، P.، (2004)، "Total Quality Management and Corporate Culture: Constructs of Organizational excellence،" Technovation، No. 24، pp. 643-650.

19.Ismail، Zaki Mohamed. (1982). Anthropology and Islamic Thought. Jeddah: Okaz Publishing and Distribution.

20.Jalabi، Abdullah Abdul Razzaq. (1996). Society and Personal Culture. Alexandria: Dar AL Marifaa.

21.Kazem Faraj Aref (2015). Obstacles to the Application of Comprehensive Quality to the Chemical Industries Sector in Jeddah. Unpublished MA Thesis، Jeddah: King Abdulaziz University.

8.Al-Tajam، Abdullah Abdul-Ghani، and Al-Sawat، Talak Awad Allah (2003). Organizational Behavior: Concepts، Theory، Applications. Jeddah: Hafez for Publishing and Distribution.

9.Alwaleed، Hilali (2005). General Foundations for Building Competitive Advantages and Their Role in Creating Value. An Unpublished Master's Thesis، Faculty of Economic، Management and Business Sciences، University of Mohamed Boudiaf، Al-Messila. Algeria.

10.Basour Aqeelah، Ali Abdullah (2019). The Potential Effects of Some Dimensions of Organizational Culture on Organizational Citizenship Behavior: A field study of faculty opinions sample at the College of Economic Sciences. Madina University، Algeria.

11.Christopher، S. E. (2016). Total Quality Management as a Competitive Advantage in Higher Educational Institutions. Imperial Journal of Interdisciplinary Research، 2(10)

12.Fawzia، Muhammad Allam (2014). Developing University Education Policy in Egypt in the light of the Requirements for Achieving Competitive Advantage. Thesis submitted for a Master's degree، Benha University، Egypt.

13.Francis، Dave and Woodcock، Mike. Organizational Values. (Translation of Hijan Abdulrhman Ahmad. (1416 AH- 1995

Supreme Authority for Agricultural Convention.

29.Zidane، Salman (2016). Development of University Education for the Development of Societies in the Light of Quality Management. Cairo: Academic Book Center.

30.Zinedine، Farid (1996). The Scientific Approach for the Application of Total Quality Management in Arab Institutions، Zafer Printing، Egypt.

ty Management at Sulaymaniyah Technical University، an Analytical Study of the Views of a Sample of Faculty Members at the Sulaymaniyah Technical University، The Arab Journal for University Education Quality Assurance، Volume VIII، Issue 19.

22.Keith، Davies. (1976). Human Behavior at Work. (Translated by Syed Abdel Hamid and Mahmoud Ismail). Cairo: AL Nahtha AL Arabiya.

23.Khalil، Nabil Morsi (1996). Competitive Advantage in Business. Addar AL Gamia، Alexandria.

24.Manchan، Baraka (2016). The Role of Organizational Culture in Implementing Total Quality Management in Higher Education Institutions: A Case Study of Haji Lakhdar University - Batna. Thesis submitted for a PhD، El Hadj Lakhdar University، Batna، Algeria.

25.Mazen، Al-Shobaki and Sami، Saleh Abu Nasser (2017). The Role of Practicing Excellence in Education Strategies to Achieve a Sustainable Competitive Advantage in Higher Education Institutions، Al-Azhar University، Palestine.

26.Oakland، J.، (2000)، Total Quality Management ، Butterworth، Heinemanu.

27.Wasfi، Atef. (1981). Culture and Personality. Beirut: Dar AL Nahtha AL Arabiya.

28.Yusef، Amal Ismail Muhammad (2004). The Development of Competitive Advantage for Exports According to the Theories of Modern International Trade with a Study of the Competitive Capabilities of Egyptian Exports، starting from 1980. The

تطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية

Reality of Administrative Performance of the Academic Leaders at the Saudi Electronic University in Light of the Approach to Organizational Agility

د. باسم بن إبراهيم المحيميد
أستاذ مساعد بقسم الإدارة والتخطيط التربوي - كلية التربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
Email: bimohameed@imamu.edu.sa

Dr. Basem bin Ibrahim Al-Mohameed
Assistant Professor, Educational Administration and Planning Department - College of Education
Imam Muhammad bin Saud Islamic University
Email: bimohameed@imamu.edu.sa

https://doi.org/10.56760/DCCN1913

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس فيها، والتوصل إلى المقترحات المناسبة لتطوير الأداء، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة السعودية الإلكترونية وبلغت عينة الدراسة (٢٤٧) عضواً، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: موافقة عينة الدراسة على واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية بدرجة "متوسطة"، حيث جاء بُعد التنظيم في المرتبة الأولى فيما جاء بُعد التوجيه في المرتبة الأخيرة. كما جاءت موافقتهم على الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية بدرجة تراوحت ما بين (متوسطة/ مرتفعة) حيث جاءت عبارة تشجيع الإبداع الإداري بأعلى مقترح للتطوير. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة نحو أبعاد ومحاور الدراسة تُعزى لمتغيري (المنصب الإداري والجنس).

الكلمات المفتاحية:
الأداء الإداري- القيادات الأكاديمية- الرشاقة التنظيمية.

Abstract

The aim of the study is to identify the reality of administrative performance among the academic leaders at the Saudi Electronic University in light of the entrance of organizational agility from the point of view of academic leaders and faculty members, and to reach the appropriate proposals for the development of performance, and was used the descriptive curriculum survey, and the study community is made up of all academic leaders and faculty at the Saudi Electronic University and reached the sample of study (247) members, The researcher used the questionnaire as a tool to gather information, the study reached the most prominent results: the approval of the sample of the study on the reality of administrative performance among academic leaders at the Saudi Electronic University in light of the entrance of organizational agility to a degree of 'medium', where it came after the organization in the first place as followed guidance in the last place. Their approval of the proposed mechanisms for developing the administrative performance of academic leaders at the Saudi Electronic University ranged from (medium/high) to encourage administrative creativity with the highest development proposal. There are statistically significant differences between the responses of the study sample towards the dimensions and axes of the study attributable to variables (administrative position and gender).

Keywords:
Administrative performance; Academic leaders; Organizational Agility

المقدمة:

تمثل الجامعة أحد أهم المؤسسات التربوية والتعليمية فهي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، بما تضمه من كوادر وطاقات مؤهلة تأهيلاً عالياً يُعتمد عليها لتحقيق أهدافها وأهداف المجتمع. وتحقيقاً لأهداف رؤية ٢٠٣٠ فقد خطت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية خطوات جادة لتطوير التعليم الجامعي لتحقيق نقلة نوعية في التعليم من خلال وضع معايير وطنية لمكونات العملية التعلمية تعمل على الارتقاء بجودة التعليم وإتقانه، ونتيجة ذلك تم . لذا فالجامعات تسعى إلى تحسين العلميات الإدارية لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما في الوقت الذي زادت فيه المنافسة نحو رفع مستوى الأداء، فلابد من البحث باستمرار عما يتم تحقيقه من أداء وأنشطة والاستفادة من الإمكانيات والموارد والعمليات الداخلية لتحسن الأداء الإداري (أحمد، ٢٠١٦، ص٥٨).

فالجامعات تشهد نمواً وتطويراً مستمراً في جميع عناصرها، وعلى رأسها العنصر البشري الذي من خلاله يمكن للجامعة استيعاب التغيرات المتسارعة وتحسين أدائها في العمليات الإدارية والتعليمية (العنزي، ٢٠١٩، ص١٥). وحتى تتمكن الجامعة من ممارسة أعمالها بسهولة لا بد أن تتوافر لدى قياداتها الأكاديمية أبعاد الرشاقة التنظيمية التي تعد إحدى الوسائل في إدارة هذه التغيرات غير المتوقعة، عن طريق الاستجابة السريعة للمتغيرات المحيطة وتقديم الخدمات والمنتجات التي تتناسب مع متغيرات سوق العمل.

ويؤكد هذه الحاجة ما ذكره Holeapple (2008)، والتويجري (٢٠٢٠) بأن الرشاقة التنظيمية تعد أحد المتطلبات الأساسية لتفوق الجامعات وضمان بقائها وديمومتها، فهي ميزة مستدامة، كما أن هناك العديد من الأسباب الراجعة لحاجة الجامعات للرشاقة التنظيمية، أبرزها أن الجامعات تعيش ظروفاً متغيرة ومعقدة، وتزايد المشكلات الإدارية والتنظيمية، وتزايد الفرص البيئية المتاحة، فالرشاقة التنظيمية تُمكن من تنفيذ سلسلة من المهام المحددة في ظل نظام مفتوح لأنموذج الإدارة بشكل ناجح يقتنص فرص التحسين والابتكار. لذا فالرشاقة التنظيمية ليست هدفاً في ذاتها، ولكنها منهجية عمل تستخدم في مواجهة التغيرات والتحديات الداخلية والخارجية، كما أنها تُمكن الجامعة من تنفيذ الأعمال والمهام الإدارية في نظام مفتوح ومرن يؤدي إلى ابتكارات جديدة لتسهيل عمليات الإدارة.

مشكلة الدراسة:

في ظل ما يواجهه العالم في الوقت الراهن من تحديات وتغيرات المتسارعة، مما يجعل من الصعب على أي مؤسسة مواجهة هذه التغيرات بشكل فعّال وفي ظل الممارسات الإدارية التقليدية، ونظراً لدور الجامعات في خدمة المجتمع، فقد أصبح تطوير الأداء الإداري للجامعات ورفع كفاءتها بشكل مستمر ومنظم، من القضايا الرئيسة المثارة استجابة لهذه التحديات، فالسعي الحثيث لتطوير وتحسين الجامعات ينعكس إيجاباً على مختلف مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى تتمكن الجامعة من القيام بالدور المنوط بها لابد من وجود قيادات أكاديمية قادرة على القيادة مع التطوير وتمتلك مهارات إدارية وأكاديمية تسهم في تحقيق أهداف الجامعة بكفاءة والفاعلية.

ومع ضخامة التحديات التي تواجهها الجامعات فإنه لم يعد من الممكن مواجهتها بالأساليب الإدارية التقليدية، فالتطوير الأداء الإداري مهم

لتغيير وتحسين إدارة وتشغيل المنظمات، بهدف تحسين بيئة العمل وتطوير أساليبه، وقد أشارت العديد من الدراسات مثل دراسة الوزرة (١٤٢٧)، والشامان (١٤٢٧)، والشمالي (٢٠١١) إلى أن تطوير الأداء الإداري للقيادات الأكاديمية في الجامعات يعتبر مهماً للارتباط الوثيق بينه وبين زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية وتحقيق الأهداف المرجوة ونقل الجامعات من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي أفضل تفرضه متطلبات العصر الحديث. ويضيف حازم (١٤٣١) بأن تطوير الأداء الإداري للقيادات الأكاديمية في الجامعات في ظل الاتجاهات الإدارية الحديثة له أهمية بالغة في تحقيق الأهداف ومواكبة المستجدات والمتغيرات المتسارعة.

ولكي تتمكن الجامعة من تحقيق أهدفها؛ كان لزاماً عليها تطوير أدائها الإداري والاستفادة من مدخل الرشاقة التنظيمية، حيث يشكل الاهتمام بالرشاقة التنظيمية ضرورة للمؤسسات التعليمية، فهي تساعد على تجديد رؤيتها وقدرتها على الاستشعار بالتغيير ومواجهته (منصور، ٢٠٢٠، ص٢)، ويذكر المصري (٢٠١٦) بأن الرشاقة التنظيمية هي بمثابة اتجاه أو مدخل لزيادة القدرة الإدراكية التي تساعد على اكتشاف ورؤية التغيرات البيئية وانعكاساتها وكيفية إيجاد السبل الكفيلة لتقديم الاستجابات المناسبة لتداعيات تلك التغيرات (ص٢٨٠).

كما تؤكد العديد من الدراسات على دور الرشاقة التنظيمية في رفع مستوى الأداء الإداري، حيث أشارت دراسة(Harraf, et al (2015 إلى أن الرشاقة التنظيمية تساعد على زيادة قدرة المؤسسات على الاستشعار والاستجابة للمتغيرات البيئية والتكيف معها، كما أوصت دراسة Nijssen &Paauwe (2012) بضرورة التركيز على تحقيق الرشاقة التنظيمية حتى تتمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها بفاعلية وجودة واستغلال الفرص والتكيف مع التغير، ونتائج دراسة المطيري (٢٠١٩) التي توصلت إلى دور الإدارة الرشيقة في جودة مخرجات الأداء الإداري في الجامعة، ودراسة النشيلي (٢٠٢٠) بأن لتطبيق أبعاد الرشاقة التنظيمية له تأثير إيجابي على تحقيق الالتزام التنظيمي، ورشاقة اتخاذ القرار.

وبناءً على ما تم عرضه من نتائج الدراسات السابقة وتوصياتها، تتبلور مشكلة الدراسة في التعرف على واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية، وصولاً إلى تقديم آليات مقترحة لتطوير الأداء الإداري لديهم.

أسئلة الدراسة:

١. ما واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس فيها؟
٢. ما الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في وجهات نظر عينة الدراسة حول محاور الدراسة تعود للمتغيرات الديموغرافية (المنصب الإداري- الجنس)؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية

في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

٢. التوصل إلى المقترحات المناسبة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة.

٣. الكشف عن الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في وجهات نظر عينة الدراسة حول محاور الدراسة تعود للمتغيرات الديموغرافية (المنصب الإداري- الجنس).

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات:

الأهمية العلمية:

١. المساهمة في المعرفة التراكمية بموضوع الرشاقة التنظيمية، حيث يتوقع أن تُسهم الدراسة في إثار المكتبة العربية بمزيد من المعرفة في هذا المجال.

٢. نظراً لقلة الدراسات الميدانية بالمجال – على حدود علم الباحث-التي تناولت مفهوم الرشاقة التنظيمية، مما قد يُسهم بفتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية.

٣. تأتي الدراسة بالتناغم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م في أهداف التعليم الخاصة بمتابعة وتطوير الأداء.

٤. يؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في توجيه اهتمام الباحثين في مجال الإدارة التربوية لتناول الموضوع من جوانب أخرى لم تشملها حدود الدراسة الحالية.

الأهمية العملية:

١. يُتوقع أن تستفيد الإدارة الجامعية من نتائج الدراسة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية.

٢. يؤمل أن تثير نتائج هذه الدراسة اهتمام المسؤولين في التعليم الجامعي بشكل عام، والجامعة السعودية الإلكترونية على وجه الخصوص لتطوير الأداء الإداري لدى قياداتها الأكاديمية.

٣. قد تُسهم الدراسة في نشر ثقافة وأبعاد الرشاقة التنظيمية في الجامعات السعودية.

٤. يمكن أن تدعم نتائج الدراسة تعديل بعض الممارسات للقيادات الأكاديمية في التعليم الجامعي.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة على (تطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية).

الحدود المكانية: طبقت الدراسة على جميع القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية وهم: عمداء العمادات المساندة ووكلاؤهم وعمداء الكليات ووكلاؤهم ورؤساء الأقسام العلمية ووكلاؤهم من وجهة نظرهم ووجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٤٢هـ.

المصطلحات:

الأداء الإداري: يعرفه أبو النصر (٢٠١٢) بأنه: "قيام العاملين بالمنظمة بسلوك إداري ما، في ضوء مبادئ الإدارة؛ وذلك لتحقيق وظائف الإدارة: (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، والتقويم) بصورة رشيدة؛ أي بأقل جهد ووقت وتكاليف" (ص٧٢).

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه: قدرة القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على القيام بإنجاز المهام الوظيفية والمسؤوليات والواجبات المتمثلة في وظائف الإدارة (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، والتقويم) بكفاءة وفاعلية؛ بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الجامعة والوصول بها إلى مرحلة الإتقان في الأداء الإداري.

الرشاقة التنظيمية: يذكر plessius & ravesteyn 2010)) تعريف الرشاقة التنظيمية في المؤسسات التعليمية بأنها: الحاجة إلى تلبية التوقعات المختلفة، والبحث عن أفضل الإستراتيجيات التي تُمكن من تعزيز المنهجية في العملية التعليمية (p.305). والتعريف الباحث الرشاقة التنظيمية بأنها: الاستجابة السريعة التي تمكن القيادات الأكاديمية من التكيف الإيجابي، من خلال وسائل بديلة تُسهل العمليات الإدارية داخل الجامعة السعودية الإلكترونية، وإنجاز المهام والواجبات بكفاءة وفاعلية، مع مراعاة تجنب أي تأثير سلبي قد يؤثر في العمليات الإدارية أو الأهداف الإستراتيجية للجامعة.

الإطار النظري:

أولاً: الأداء الإداري:

تهتم المنظمات بالأداء الإداري باعتباره العنصر المحرك للمنظمة، كما أن له تأثيراً مباشراً في جودة مخرجاتها، الأمر الذي يسهم في تحقيق أهداف المنظمة بمزيد من الكفاءة والفاعلية. وقد عُرف الأداء الإداري اصطلاحاً بأنه: "عملية إدارية يتم من خلالها تحديد كفاءة العاملين، ومدى إسهامهم في إنجاز الأعمال المناطة بهم، وكذلك الحكم على سلوك العاملين وتصرفاتهم أثناء العمل، ومدى التقدم الذي يحرزونه أثناء عملهم" (المحاسنة، ٢٠١٣، ص١٠٦). كما يُعرف الأداء الإداري إجرائياً بأنه: ما يقوم به الفرد من أعمال وما يتخذه من قرارات أثناء ممارسته لوظيفته الإدارية من خلال القيام بمهام التخطيط والتنظيم والتوجيه وما سيتبعه من تحفيز وتنميه إدارية لإنجاز متطلبات الوظيفة الإدارية (جندي، ١٩٩١، ص٤٦). فالأداء يرتبط بوجود مهام محددة للفرد التي يجب عليه فيها توافر القدرة، التي تعني إمكانية الفرد الحالية لأداء المهام المحددة له، إذا تهيأت له الظروف الخارجية والبيئة لأدائها سواءً كانت هذه القدرة تم اكتسابها بالتدريب أو بدونه، كما أن الأداء الإداري مصطلح يشير إلى قيام العاملين بالمنظمة بسلوك إداري ما في ضوء مبادئ الإدارة، وذلك لتحقيق وظائف الإدارة: (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، والتقويم) بصورة رشيدة؛ أي بأقل جهد ووقت وتكاليف" (أبو النصر، ٢٠١٢، ص٧٢). ومما سبق يتضح أن تطوير الأداء الإداري استثمار للموارد والإمكانات المتاحة من قبل القيادات الأكاديمية داخل الجامعة، لتحديد الفجوة بين الأداء الحالي والأداء المرغوب فيه، وتحسين المخرجات، وتحقيق التطوير المستمر وتجويد العمل الإداري والأكاديمي، في إطار المهام الإدارية المطلوب إنجازها، وتوافر المقومات البيئية والمرونة في الأنظمة، وتهيئة البيئة المحفزة، وفق عمليات مخطط لها ومدروسة لحل المشكلات المتعلقة بالأداء الإداري.

أبعاد الأداء الإداري في الجامعة:

للأداء الإداري أبعاد ومكونات أساسية، يحقق وجوهها أداءً فعالاً، وذلك لأهميتها في تشخيص مستوى أداء منسوبي الجامعة، وقد أشار القرالة (٢٠١١) إلى عدد من الأبعاد والعناصر وهي: الموظف: بما يمتلكه من معارف ومهارات واهتمامات. الوظيفة: وما تتصف به من متطلبات،

وتحديات، وما تقدمه من فرص عمل ممتعه فيها تحد. الموقف: بما تتصف به البيئة التنظيمية والمناخ التنظيمي والإشراف، والأنظمة الإدارية (ص٥١).

مراحل تطوير الأداء الإداري في الجامعة:

اختلف الباحثون في تحديد عدد مراحل تطوير الأداء الإداري، ويمكن تلخيص عمليات تطوير الأداء الإداري في ثلاث مراحل رئيسة وهي: مرحلة الاستعداد لعملية التطوير: من خلال تشخيص الواقع ومدى الحاجة للتطوير. مرحلة تنفيذ التطوير: بوضع خطة عملية لتطوير الأداء الإداري وتوزيع المهام والمسؤوليات على العينة المشاركين. مرحلة تقييم عملية التطوير: من خلال التغذية الراجعة لتعزيز النتائج الإيجابية التي حققت ومعالجة جوانب القصور.

ثانياً: الرشاقة التنظيمية:

يعتبر مفهوم الرشاقة التنظيمية من المفاهيم الحديثة، حيث ظهر خلال الفترة بين ١٩٨٠م و١٩٩٠م وذلك بعد الركود الصناعي في أمريكا، وفقدان القدرة على التنافسية، ومن هنا قرر الكونجرس الأمريكي الاعتماد على مفهوم الرشاقة في عام ١٩٩١م (kettunen,2009,p.408). وتشير hilhorst (2008) إلى أن الرشاقة التنظيمية أمر مهم في المؤسسات التعليمية حيث إنها تشهد تغييرات متلاحقة ومتسارعة في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التحديات والمخاطر عليها، لذا فقد ظهرت الرشاقة في العمليات الإدارية كإحدى الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها للمؤسسات التعليمية التكيف مع تلك المتغيرات ومواجهة كافة التوقعات التي تمثل فرصاً أو تحديات للعمل (p.p59-60).

لذا فالرشاقة التنظيمية أصبحت لدى القيادات الأكاديمية تحتل أهمية خاصة، فمن خلالها يمكن إنجاز الأعمال الإدارية بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، ويضيف العنزي (٢٠١٩) بأن أهمية الرشاقة التنظيمية تكمن في المساهمة في زيادة إمكانية الجامعة على الاستجابة السريعة للتغيرات المهمة التي تحدث في البيئة الخارجية، وذلك من خلال توليد الإمكانات اللازمة لتمكين الجامعة من البقاء خلال فترة الأزمات (ص٨). ويذكر أحمد (٢٠١٦) أن بعض التعريفات حصرت الرشاقة التنظيمية في أنها قدرة أو مجموعة من القدرات تمكن المنظمة من تحقيق بعض الميزات، كما أنها مطلب مؤسسي لمواجهة التغيرات المحيطة بالمنظمة (ص٤٢). وعرفها Narasimha &Others (2006) بأنها: القدرة على الأعمال غير المخطط لها، والأنشطة الجديدة، واستجابة للتحولات غير المتوقعة في طلبات السوق أو طلبات العملاء الفريدة من نوعها (p.443).

ومن هنا يمكن القول بأن الرشاقة التنظيمية من المفاهيم الإدارية الهامة في الفكر الإداري لما لها من أهمية في إبراز القائد الأكاديمي في صورة إدارية متميزة، حيث إنها تعبر عن حنكة القائد وقدرته على استثمار الظروف المحيطة بالجامعة، كما أنها تعكس قدرته على تعزيز التوقعات الإستراتيجية المختلفة. وهي قدرة الجامعة على الاستجابة السريعة للتكيف الإيجابي مع المتغيرات المحيطة، وإيجاد وسائل تساعد على إنجاز الأعمال الإدارية داخل الجامعة بكفاءة وفاعلية.

أبعاد الرشاقة التنظيمية:

أشارت بعض الأدبيات إلى أبعاد للرشاقة التنظيمية، تتوافق مع المهام الفردية لإدارة التوقعات وهي: الاستشعار، وصنع القرار،

والممارسة، ويعد عنصر الوقت في إدارة التوقعات أمراً مهماً فمن خلاله يمكن للجامعة إنجاز مهامها دون تأخير، وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد الثلاثة (Park,2011,p.p.25-29):

- **رشاقة الاستشعار:** وتعني الاستشعار والانفتاح على قدر مناسب من المعلومات للحفاظ على العلاقات مع مجموعة متنوعة من العينة والمؤسسات. وذلك بالتركيز على العمليات الإدارية لمراقبة والتقاط الأحدث من أجل اغتنام الفرص بشكل أسرع من المنافسين.
- **رشاقة صنع القرار:** وهي قدرة الجامعة على جمع وتراكم وهيكلة وتقييم المعلومات ذات الصلة من خلال مصادر متنوعة لتفسير الآثار المترتبة على الأحداث الخاصة على الأعمال في الوقت المناسب، وتحديد الفرص والتحديات الناتجة من تفسير الأحدث، وتوجيه كيفية إعادة تكوين الموارد وعمل إجراءات تنافسية، من خلال وضع خطط عمل مناسبة.
- **رشاقة الممارسة:** هي القدرة على إعادة تكون الموارد التنظيمية، وتعديل العمليات، وإعادة هيكلة علاقات التغيير على أساس خطط فعلية، وتقديم منتجات وخدمات جديدة ونماذج سريعة في الوقت المناسب.

مبررات تطبيق الرشاقة التنظيمية في الجامعة:

مع زيادة معدلات التغير في الأعمال الإدارية خلال العقدين الماضيين، والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والتغير المستمر في سوق العمل، باتت الرشاقة التنظيمية مطلباً مهماً للمنظمات الرائدة لضمان القدرة على المنافسة، ويمكن تحديد مبررات تطبيق الرشاقة التنظيمية في الجامعة من خلال استقراء للتغيرات المحيطة في البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، وقد لخص أحمد (٢٠١٦) أهم هذه المبررات في تشجيع التنافسية. وتلبية احتياجات التطوير التنظيمي. وحاجة الجامعة إلى تخطيط الوظائف، والمرونة في إجراءات العمل وتجديدها، كما أن النمط القيادي يشكل أحد أهم المبررات التي تتصل مباشرة بالبيئة الداخلية للجامعة. وتطور تكنولوجيا المعلومات (ص ص ٤٤-٤٨).

ثالثاً: الدراسات السابقة:

دراسة Dongback and Ariel (2008) هدفت إلى التعرف على دور نظم المعلومات في تطوير الرشاقة التنظيمية للمؤسسات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: حسن وفعالية توظيف نظم المعلومات يؤثر إيجاباً في أبعاد الرشاقة التنظيمية، كما أن الاستخدام غير الفعال لنظم المعلومات يعيق تحقيق الرشاقة التنظيمية، وأوصت بضرورة وضع معايير للرشاقة التنظيمية ولنظم المعلومات في المؤسسات المختلفة، وأهمية تطوير المهارات الإدارية والهياكل التنظيمية ونشر ثقافة الرشاقة التنظيمية.

دراسة Nijssen and Paauwe (2012) هدفت إلى تقديم إطاراً إرشادياً للرشاقة التنظيمية باعتبارها قدرة ديناميكية تستطيع المؤسسات من خلالها البقاء في البيئة شديدة التغيير، وأكدت أن الرشاقة التنظيمية تتشكل من خلال ثلاثة عناصر هي: كفاءة القوى العاملة، والسرعة في خلق المعرفة التنظيمية، وإعادة تشكيل العمليات التنظيمية، كما أوصت بضرورة التركيز على تحقيق الرشاقة التنظيمية حتى تتمكن المؤسسات من تحقيق أهدافها بكل فعالية وجودة واستغلال الفرص والتكيف مع المغيرات.

دراسة حويحي (٢٠١٦) هدفت إلى تطوير الأداء الإداري لرؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة الملك خالد في ضوء مدخل القيادة لتحويلية، والوقوف على درجة ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة، واستخدم المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع البيانات التي طبقت على عينة الدراسة بلغت (٤٢٠) عضو هيئة تدريس، وتوصلت إلى العديد من النتائج منها: أن ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية لأبعاد القيادة التحويلية جاء بدرجة (متوسطة). كما توصلت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير الأداء الإداري بالأقسام الأكاديمية بجامعة الملك خالد في ضوء مدخل القيادة التحويلية.

دراسة أحمد (٢٠١٦) هدفت إلى وضع تصور مقترح لتحسين الأداء الإداري بكليات جامعة جازان في ضوء الرشاقة التنظيمية، واعتدت الباحث أسلوب دراسة الحالة، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والبالغ عددهم (٢٤٠) فرداً، في سبع كليات من جامعة جازان، وجاءت أهم النتائج التي توصلت لها أن درجة تطبيق الرشاقة التنظيمية بكليات جامعة جازان جاءت (متوسطة)، كما جاءت درجة ممارسة المحور التخطيط واتخاذ القرار (منخفضة)، وجاءت درجة محور التنظيم (مرتفعة)، كما جاءت درجة محور الرقابة (متوسطة)، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور الرشاقة التنظيمية ككل تعزى إلى متغير (الكلية) لصالح كليات ذات الطبيعة العملية بصفة عامة، وتعزى إلى متغير (الجنس) لصالح عينه الذكور.

دراسة المصري (٢٠١٦) التعرف على مستوى الرشاقة التنظيمية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة من وجهة نظر المديرين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (٩٨) مدير ومديرة، وتوصلت نتائج إلى أن مستوى تطبيق الرشاقة التنظيمية في المدارس الثانوية كان بنسبه (٧٨٪)، كما قدمت إستراتيجية مقترحة لتحسين مستوى الرشاقة التنظيمية.

دراسة مغاوري (٢٠١٦) هدفت إلى تحديد دور الرشاقة التنظيمية في تحسين المقدرة التنافسية بالتعليم الجامعي المصري، واعتمدت المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات، وتكون عينة الدراسة من (٢٤٣) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: وضع توصيات وآليات إجرائية مقترحة لتحسين المقدرة المؤسسية بالتعليم الجامعي المصري في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية، ومنها اتباع أساليب تشاركية حديثة في القيادة بالمؤسسات التعليمية، وتفعيل دور وحدة إدارة الجودة الداخلية بالمؤسسات التعليمية.

دراسة العنزي (٢٠١٨) هدفت إلى تحديد أثر تنوع القوى العاملة في الرشاقة التنظيمية من خلال الإبداع الإداري، استخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكونت عينة الدراسة من (٣٣٠) فرداً من العاملين في الإدارة العامة للجمارك في الكويت، وتوصلت إلى عدد من النتائج منها: وجود أثر للرشاقة التنظيمية في الإبداع الإداري يعزى لمغيري (العمر، والمؤهل العلمي)، كما أوصت بضرورة خلق بيئة تنوع في القوى العاملة يتحقق من خلالها مزج للثقافات لتحقيق الرشاقة التنظيمية.

دراسة العنزي (٢٠١٩) هدفت على التعرف على علاقة مستوى الرشاقة التنظيمية لدى القيادات

الأكاديمية في جامعة الكويت بالقدرة التنافسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واعتمد الاستبانة أداء لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (٤٠٥) عضو تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وتوصلت لعدد من النتائج من أبرزها أن مستوى الرشاقة التنظيمية لدى القيادات الأكاديمية جاء بدرجة (مرتفعة)، كما أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية على مجالات مستوى الرشاقة التنظيمية تعزى لمغير (الجنس) في جميع المجالات لصالح عينة الذكور. كما أوصت بالعمل على زيادة تفويض الصلاحيات للقيادات الأكاديمية، وقيام الجامعة بتعديل إستراتيجياتها بما يتوافق مع المتغيرات البيئية.

دراسة التويجري (٢٠٢٠) هدفت إلى دراسة الرشاقة التنظيمية وفاعليها في تدعيم سلوكات المواطنة لدى العاملين الإداريين بجامعة القصيم، والتعرف على درجة مشاركة العاملين الإداريين في وضع إستراتيجية الجامعة وصنع القرارات، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من العالمين الإداريين بكليات جامعة القصيم والبالغ عددهم (١٧٦٧) فرداً، وكان من أهم النتائج أن هناك قصوراً في درجة مشاركة الإداريين في وضع إستراتيجية الجامعة لتدعيم سلوكات المواطنة المرتبطة بالانتماء والولاء لها، كما أن هناك قصوراً في توفر مشاركة العاملين الإداريين في صنع القرار ودعم اللامركزية في تحقيق المبادرة الشخصية. وجاءت أهم التوصيات بإعطاء حرية أكبر للعاملين في الإبداع والابتكار وتشجيع وحماية العاملين والمبدعين والمبتكرين. وضرورة وضع إستراتيجية واضحة ومحددة يمكن اتباعها للوصول إلى مستوى عالٍ من الرشاقة التنظيمية لدى العاملين الإداريين بالجامعة.

دراسة منار منصور (٢٠٢٠) هدفت إلى تحديد متطلبات تطوير الأداء الإداري للقيادات بكلية التربية بجامعة المنصورة في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة البحث التي تكون من (٧٢) عضو هيئة تدريس بكلية التربية، وتوصلت إلى عدد من نتائج منها: أن واقع الأداء الإداري لدى القيادات جاء بدرجة (متوسطة) للعبارات التالية: (يسمح بالمبادرة والأفكار الجديدة، يتبنى التوجهات الحديثة لتطور الأداء، يسمح بالحوار والمناقشة، يحسن استخدام السلطات المتاحة لصالح العمل). وفي محور معوقات تطوير الأداء الإداري بكلية التربية جاءت بدرجة (كبيرة جداً)، كما أن محور متطلبات التطوير جاءت بدرجة (كبيرة جداً) للعبارات التالية: (تعزيز قناعة العاملين بحتمية التغير التنظيمي، الكشف عن التغييرات المحتملة الداخلية والخارجية، وضع آلية مناسبة لاستشعار الكلية للتغييرات في البيئة المحيطة، ومرونة العمليات والإجراءات الإدارية).

التعليق على الدراسات السابقة:

وفي ضوء الاستعراض السابق للدراسات السابقة، تم التعليق عليها بتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية؛ من حيث العناصر الآتية: (الهدف، المنهج، مجال الدراسة، أداة الدراسة). كما تم توضيح أوجه الاستفادة من تلك الدراسات، بالإضافة إلى ما يميز الدراسة الحالية، كما يلي:

١- أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الهدف من الدراسة: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية، واتفقت جزئيًا في بعض أهدافها مع عدد من الدراسات، حيث اتفقت جزئياً في هدف التعرف على واقع الأداء الإداري مع دراسة كلٍّ من: دراسة حويحي (٢٠١٦)، ودراسة أحمد (٢٠١٦)، ودراسة المصري (٢٠١٦)، ودراسة منصور (٢٠٢٠). بينما اختلفت في الهدف مع كلاً من دراسة Dongback and Ariel (2008) التي هدفت إلى التعرف على دور نظم المعلومات في تطوير الرشاقة التنظيمية للمؤسسات، دراسة Nijssen and Paauwe (2012) التي هدفت إلى تقديم إطارٍ إرشاديٍ للرشاقة التنظيمية، ودراسة مغاوري (٢٠١٦) التي هدفت إلى تحديد دور الرشاقة التنظيمية في تحسين المقدرة التنافسية، دراسة العنزي (٢٠١٨) هدفت إلى تحديد أثر تنوع القوى العاملة في الرشاقة التنظيمية من خلال الإبداع الإداري.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي، واتفقت جزئياً مع دراسة كلٍ من: Dongback and Ariel (2008)، حويحي (٢٠١٦)، المصري (٢٠١٦)، مغاوري (٢٠١٦)، العنزي (٢٠١٨)، التويجري (٢٠٢٠)، منصور (٢٠٢٠) التي استخدمت جميعها المنهج الوصفي، كما اتفقت جزئياً مع دراسة العنزي (٢٠١٩) التي استخدمت المنهج الوصفي الارتباطي. واختلفت مع دراسة أحمد (٢٠١٦) التي استخدمت أسلوب دراسة حالة.

مجال الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية في مجال مؤسسات التعليم العالي مع دراسة كلٍ من: حويحي (٢٠١٦)، أحمد (٢٠١٦)، مغاوري (٢٠١٦)، العنزي (٢٠١٩)، التويجري (٢٠٢٠)، منصور (٢٠٢٠). واختلفت جزئياً مع دراسة المصري (٢٠١٦) التي كان مجالها مؤسسات التعليم العام. واختلفت مع دراسة كلٍّ من: دراسة Dongback and Ariel (2008)، ودراسة Nijssen and Paauwe (2012)، ودراسة العنزي (٢٠١٨) حيث تم تناول مؤسسات ومنظمات عامة.

أداة الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في استخدام أداة الدراسة (الاستبانة).

٢- أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

يُمكن إيجاز أبرز نقاط الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة فيما يلي:

أ. تشخيص مشكلة وعنوان الدراسة.
ب. توظيف توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها.
ج. بناء أداة الدراسة وصياغة عباراتها.
د. تكوين تصور شامل عن موضوع الدراسة، وإثراء الإطار النظري للدراسة الحالية.
ه. تفسير نتائج الدراسة الحالية، ومقارنة النتائج التي توصلت إليها بنتائج الدراسات السابقة، من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف، مما يعزز نتائج الدراسة الحالية.
و. التوصل إلى أبرز المراجع لموضوع الدراسة.

٣- أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في التعرف على واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في

ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس فيها، وبحسب علم الباحث لم تتناول دراسة سابقة البحث في حدود الدارسة الحالية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدراسة وأهدافها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، الذي يعرّفه العساف (١٤٢٧) بأنه: "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب" (ص١٤٢).

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية وهم: عمداء العمادات المساندة ووكلاؤهم وعمداء الكليات ووكلاؤهم ورؤساء الأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة السعودية الإلكترونية، والبالغ عددهم (٦٢٠) عضوًا (الجامعة السعودية الإلكترونية، ٢٠٢٠)، تم اختيار عينة الدراسة من مجتمعها بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وبلغت عينة الدراسة (٢٤٧) عضوًا، تم تحديدها باستخدام جدول Krejcie & Morgan لتحديد حجم العينة.

صدق أداة الدراسة:

أولًا: الصدق الظاهري للأداة:

تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على المحكَّمين وعددهم (٢١) محكِّمًا من ذوي الاختصاص والخبرة الإدارية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ممن لهم اهتمام بموضوع الدراسة الحالية، وذلك لتجويد الاستبانة بالحكم على وضوح ومناسبة عباراتها، ووضوح صياغتها، ومدى مناسبتها لمجالات الاستبانة، وطلب منهم أي تعديل أو حذف أو إضافة يرون مناسبتها، وقد تم الأخذ بآرائهم، وإجراء التعديلات التي أشاروا إليها حذفًا أو إضافة أو إعادة صياغة.

ثانيًا: الاتساق الداخلي للأداة:

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معامل الارتباط (بيرسون) للتعرف على مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ويمكن إيضاح ذلك في الجداول التالية:

جدول (١) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأبعاد لمحور
"الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية"

رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالمحور
البعد الأول: مستوى التخطيط					
١	٠,٧٦٤**	٠,٦١٤**	٤	٠,٧٩٨**	٠,٦٢٨**
٢	٠,٧٤٩**	٠,٤٢٧**	٥	٠,٩٠٥**	٠,٧١٥**
٣	٠,٦٢٩**	٠,٣٠٦**			
البعد الثاني: مستوى التنظيم					
١	٠,٧٣٨**	٠,٣٠٩**	٤	٠,٧٣٥**	٠,٦٨٨**
٢	٠,٧١٤**	٠,٨٤٦**	٥	٠,٧٢٦**	٠,٣٨٤**
٣	٠,٦٧٣**	٠,٣٧٣**			

رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالمحور
البعد الثالث: مستوى التوجيه					
١	٠,٩٠٩**	٠,٨٩٧**	٤	٠,٨٥٧**	٠,٨٧٥**
٢	٠,٧٧٩**	٠,٦٨٧**	٥	٠,٨٥٥**	٠,٧٤١**
٣	٠,٧٩٢**	٠,٧٦٢**			
البعد الرابع: مستوى الرقابة					
١	٠,٧٨٢**	٠,٥٩٢**	٤	٠,٨٦٢**	٠,٧٠٥**
٢	٠,٧٧٢**	٠,٧١٢**	٥	٠,٩٠٨**	٠,٨٢٦**
٣	٠,٥٠٥**	٠,٦٦٥**			
البعد الخامس: مستوى التقويم					
١	٠,٩٢٠**	٠,٨٧٥**	٤	٠,٨٨٧**	٠,٨٢٧**
٢	٠,٩٠٣**	٠,٨٣١**	٥	٠,٧٩٦**	٠,٨٢٠**
٣	٠,٩٠٥**	٠,٨٠٥**			

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع بعدها، ومع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه؛ موجبة، ودالة إحصائيًا، وذات قيم متوسطة ومرتفعة، فضلًا عن كونها ذات دلالة إحصائية؛ مما يشير إلى أن أبعاد المحور تتمتع بدرجة صدق عالية.

الجدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون لكل بعد من محور
"الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية" بالدرجة للمحور

الأبعاد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية للمحور
البعد الأول: التخطيط	٠,٧١١**
البعد الثاني: التنظيم	٠,٧٥٠**
البعد الثالث: التوجيه	٠,٩٣٩**
البعد الرابع: الرقابة	٠,٩١٦**
البعد الخامس: التقويم	٠,٩٤٣**

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط بين درجة البعد والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه هي قيم عالية، حيث تتراوح ما بين (٠,٧١١) و(٠,٩٤٣) وجميعها موجبة، ودالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المحور.

جدول (٣) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات محور "الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية" بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠,٧٠٤**	١١	٠,٦٣٥**
٢	٠,٥٠٦**	١٢	٠,٧١٣**
٣	٠,٦١٢**	١٣	٠,٦٩١**
٤	٠,٨٢٦**	١٤	٠,٨٢٢**
٥	٠,٨٠٥**	١٥	٠,٦٤٨**

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
٦	٠,٧٦٤**	١٦	٠,٤٧٤**
٧	٠,٧٨٧**	١٧	٠,٧٤٤*
٨	٠,٧٥٥**	١٨	٠,٧٠٠**
٩	٠,٥٤٢**	١٩	٠,٨٣١**
١٠	٠,٧٥٨**	٢٠	٠,٧٨٧**

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية لمحور "الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية" الذي تنتمي إليه العبارة موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل، وذات قيم مرتفعة، مما يشير إلى أن عبارات هذا المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (٤) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي:

جدول (٤) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الأبعاد والمحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
البعد الأول: التخطيط	٥	٠,٨٣٢
البعد الثاني: التنظيم	٥	٠,٧٦٠
البعد الثالث: التوجيه	٥	٠,٨٨٦
البعد الرابع: الرقابة	٥	٠,٨١٧
البعد الخامس: التقويم	٥	٠,٩٢٤
محور "الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية"	٢٥	٠,٩٥٣
محور "الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية"	٢٠	٠,٩٤٠
الثبات الكلي للاستبانة	٤٥	٠,٩٦٩

من خلال النتائج الموضحة بالجدول أعلاه يتضح أن معامل الثبات لأبعاد ومحاور الدراسة يتراوح ما بين متوسط وعالٍ، حيث يتراوح ما بين (٠,٧٦٠-٠,٩٥٣)، وبلغت قيمة معامل الثبات العام (٠,٩٦٩)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

أساليب التحليل الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، التي يرمز لها اختصارًا بالرمز (SPSS). وذلك بعد ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حيث أعطيت الاجابة: مرتفع جدًا (٥) درجات، مرتفع (٤) درجات، متوسط (٣) درجات، منخفض (٢) درجتين، منخفض جدًا (١) درجة واحدة. ومن ثم قام الباحث بحساب الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة. ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا

والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/ ٥= ٠,٨٠) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٥) مقياس ليكرت الخماسي لقياس
درجة الموافقة ومدى الموافقة

درجة الموافقة	الترميز	مدى الموافقة
منخفض جدًا	١	من ١,٠ الى ١,٨٠
منخفض	٢	من ١,٨١ الى ٢,٦٠
متوسط	٣	من ٢,٦١ الى ٣,٤٠
مرتفع	٤	من٣,٤١ الى ٤,٢٠
مرتفع جدًا	٥	من ٤,٢١ الى ٥,٠

ولخدمة أغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال أداة الدراسة في الجانب الميداني، استُخدمت عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة اتجاهات عينة مجتمع الدراسة حول التساؤلات المطروحة، وذلك باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
٢. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
٣. الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
٤. معامل الارتباط بيرسون person Correl-tion"": لمعرفة درجة الارتباط بين عبارات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه كل عبارة من عباراتها.
٥. معامل ألفا كرونباخ (Cronch'lph): لاختبار مدى ثبات أداة الدراسة.
٦. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Test).
٧. اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis) لمعرفة الفروق أو الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة طبقًا لمتغير المنصب الإداري.
٨. اختبار مَان وتني اللابارامتري Mann-Whit-ney Test الفروق أو الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة طبقًا لمتغير الجنس.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

أولًا: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	١٤٣	٥٧,٩
أنثى	١٠٤	٤٢,١
المجموع	٢٤٧	٪١٠٠

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية وفقًا لمتغير الجنس، وقد اتضح من معالجة البيانات أن (٥٧,٩٪) من إجمالي عينة الدراسة ذكور، وهي الفئة الغالبة من بين فئات الدراسة، بينما (٤٢,١٪) من إجمالي عينة الدراسة إناث، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

٢. المنصب الإداري:

جدول (٧) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير المنصب الإداري

المنصب الإداري	التكرار	النسبة
عميد	٥	٢,٠
وكيل عمادة	٩	٣,٦
رئيس قسم	١٠	٤,٠
عضو هيئة تدريس	٢٢٣	٩٠,٣
المجموع	٢٤٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية وفقًا لمتغير المنصب الإداري، وقد اتضح من معالجة البيانات أن (٩٠,٣٪) من إجمالي عينة الدراسة أعضاء هيئة تدريس، وهي الفئة الغالبة من بين فئات الدراسة، بينما (٢,٠٪) من إجمالي عينة الدراسة عمداء، وهي الفئة الأقل من بين فئات الدراسة.

عرض ومناقشة نتائج السؤال الأول: ما واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات عينة الدراسة على أبعاد محور "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية " والجدول التالي يوضح النتائج المتصلة بهذا المحور.

جدول رقم (٨) استجابات عينة الدراسة على أبعاد محور"واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية"

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
٢	البعد الثاني: التنظيم	٣,٧٧	٠,٥١	١	مرتفع
١	البعد الأول: التخطيط	٣,٥٧	٠,٦٥	٢	مرتفع
٤	البعد الرابع: الرقابة	٣,٠٦	٠,٩٢	٣	متوسط
٥	البعد الخامس: التقويم	٢,٩٠	١,٠٣	٤	متوسط
٣	البعد الثالث: التوجيه	٢,٨٢	١,٠٥	٥	متوسط
	المتوسط الحسابي العام للمحور	٣,٢٢	٠,٧٣	متوسط	

يتضح من الجدول السابق أن استجابات عينة الدراسة على محور "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية" جاءت بدرجة موافقة "متوسطة"، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (٣,٢٢ من ٥)، وجاءت موافقة عينة الدراسة على أبعاد المحور كما يلي: جاء بُعد "التنظيم" في المرتبة الأولى، بمتوسط (٣,٧٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٥١) بدرجة موافقة "مرتفعة"، كما جاء بُعد "التخطيط" في المرتبة الثانية، بمتوسط (٣,٥٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٦٥) بدرجة موافقة

"مرتفعة"، كما جاء بُعد "الرقابة" بالمرتبة الثالثة، بمتوسط (٣,٠٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠,٩٢) بدرجة موافقة "متوسطة"، كما جاء بُعد "التقويم" في المرتبة الرابعة، بمتوسط (٢,٩٠ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠٣) بدرجة موافقة "متوسطة"، في حين جاء بُعد "التوجيه" في المرتبة الخامسة، بمتوسط (٢,٨٢ من ٥)، وانحراف معياري (١,٠٥) بدرجة موافقة "متوسطة".

تتفق النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة أحمد (٢٠١٦) التي توصلت إلى أن درجة تطبيق الرشاقة التنظيمية بكليات جامعة جازان جاءت (متوسطة)، كما أن درجة ممارسة محور التنظيم (مرتفعة)، كما أن درجة محور الرقابة (متوسطة).

وتتفق مع نتيجة دراسة المصري (٢٠١٦) التي توصلت الى أن مستوى تطبيق الرشاقة التنظيمية في المدارس الثانوية كان بنسبه (٧٨٪). بينما تختلف مع نتيجة دراسة العنزي (٢٠١٩) التي توصلت إلى أن مستوى الرشاقة التنظيمية لدى القيادات الأكاديمية جاءت بدرجة (مرتفعة).

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج أبعاد محور "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية" من خلال الجداول التالية:

البعد الأول: واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التخطيط.

جدول رقم (٩) استجابات عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على عبارات "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التخطيط"

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
٣	يضع القائد رؤية واضحة ومعلنة لمواجهة التحديات المستقبلية.	٣,٩٨	٠,٧٢	١	مرتفع
٢	يدعم القائد فرص تطوير المهارات الإدارية والأكاديمية لدى الموظفين.	٣,٨٩	٠,٧٧	٢	مرتفع
١	يشارك القائد الموظفين في رسم ملامح خطة العمل.	٣,٥٤	٠,٨٣	٣	مرتفع
٤	يسمح القائد بالحوار والمناقشة لحل المشكلات التي تواجه العمل.	٣,٢٦	٠,٩٢	٤	متوسط
٥	يلتزم القائد بتنفيذ الأعمال الإدارية والأكاديمية وفق خطة العمل.	٣,١٧	٠,٩٢	٥	متوسط
المتوسط الحسابي العام		٣,٥٧	٠,٦٥	مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقاربًا في درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التخطيط) حيث يشمل المحور (٥) فقرات وجاءت استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد بدرجة موافقة (متوسطة/ مرتفعة) على أداة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية من (٣,١٧ الى ٣,٩٨) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي التي تشير إلى درجة موافقة (متوسطة/ مرتفعة) بالنسبة لأداة الدراسة. كما نستخلص من النتائج أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل

الرشاقة التنظيمية على مستوى التخطيط) قد بلغ (٣,٥٧ درجة من ٥) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، التي تشير إلى درجة موافقة (مرتفعة) بالنسبة لأداة الدراسة، وهكذا يتضح أن عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التخطيط من خلال: وضع القائد رؤية واضحة ومعلنة لمواجهة التحديات المستقبلية. دعم القائد فرص تطوير المهارات الإدارية والأكاديمية لدى الموظفين. مشاركة القائد الموظفين في رسم ملامح خطة العمل.

وتفسير ذلك بأن هناك مستوى مناسباً من التخطيط من جانب القيادات الأكاديمية يسعى إلى مواجهة التحديات المحتملة بالمستقبل القريب، وكيفية التعامل معها والتخفيف من آثارها السلبية، كما أن القيادات حريصة على تدريب الموظفين باستمرار من أجل رفع مستوى مهاراتهم الإدارية لتحسن مستوى أدائهم لمهام العمل، كما يسمح القادة للموظفين بالمشاركة في وضع ملامح الخطط الإستراتيجية المتعلقة بإنجاز مهام العمل.

البعد الثاني: واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التنظيم.

جدول رقم (١٠) استجابات عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على عبارات "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التنظيم"

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
٣	يلتزم القائد باتخاذ القرارات من خلال لجان ومجالس علمية.	٤,١٢	٠,٦٠	١	مرتفع
١	ينفذ القائد البديل الأفضل والأسرع لحل المشكلات.	٣,٩٤	٠,٧١	٢	مرتفع
٥	يفوض القائد الصلاحيات بما يتلاءم مع الأنظمة والتعليمات لإنجاز الأعمال بأسرع وقت ممكن.	٣,٨٤	٠,٦٥	٣	مرتفع
٤	تستخدم القائد التقنية في إنجاز الأعمال الإدارية والأكاديمية.	٣,٤٩	٠,٧٧	٤	مرتفع
٢	يتسم القائد بروح المرونة لتكييف العمل وفق التعليمات الجديدة.	٣,٤٨	٠,٨١	٥	مرتفع
المتوسط الحسابي العام		٣,٧٧	٠,٥١	مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقاربًا في درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التنظيم) حيث يشمل المحور (٥) فقرات وجاءت استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد بدرجة موافقة (مرتفعة) على أداة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية من (٣,٤٨ الى ٤,١٢) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي التي تشير إلى درجة موافقة (مرتفعة) بالنسبة لأداة الدراسة.

كما نستخلص من النتائج أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التنظيم) قد بلغ (٣,٧٧ درجة من ٥) وهذا المتوسط يقع بالفئة

الرابعة من فئات المقياس الخماسي، التي تشير إلى درجة موافقة (مرتفعة) بالنسبة لأداة الدراسة، وهكذا يتضح أن عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على أن واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التنظيم من خلال: التزام القائد باتخاذ القرارات من خلال لجان ومجالس علمية. ينفذ القائد البديل الأفضل والأسرع لحل المشكلات. تفوض القائد الصلاحيات بما يتلاءم مع الأنظمة والتعليمات لإنجاز الأعمال بأسرع وقت ممكن.

وتفسير ذلك أن القيادات الأكاديمية لديهم التزام شديد بالحصول على قرارات دقيقة ومتكاملة من خلال اللجان والمجالس العلمية الرسمية، كما أن لديهم مهارات على تنفيذ البدائل الأفضل لحل المشكلات اليومية أو الطارئة، كما يحرص القادة على منح بعض الصلاحيات للعاملين معهم حسب مهاراتهم وتخصصاتهم لتيسير تنفيذ مهام العمل، وذلك وفق للأنظمة والتعليمات واللوائح الاساسية.

البعد الثالث: واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التوجيه.

جدول رقم (١١) استجابات عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على عبارات "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التوجيه"

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
٢	يجيد القائد التواصل وبناء علاقات عمل إيجابية.	٣,٢٥	١,١٥	١	متوسط
٣	يبارد القائد إلى حل المشكلات الطارئة فور وقوعها.	٢,٩٩	١,٠٠	٢	متوسط
٤	يشجع القائد على المبادرات والأفكار الجديدة.	٢,٨٨	١,٠٢	٣	متوسط
٥	يتبنى القائد التوجهات الحديثة لتطوير الأداء الإداري.	٢,٧٥	١,٦١	٤	متوسط
١	يحدد القائد الصلاحيات والمهام للموظفين وفق الوصف الوظيفي بما يتناسب مع القدرات الفردية.	٢,٢١	١,٤٥	٥	متوسط
المتوسط الحسابي العام		٢,٨٢	١,٠٥	متوسط	

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقاربًا في درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التوجيه) حيث يشمل المحور (٥) فقرات وجاءت استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد بدرجة موافقة (متوسطة) على أداة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية من (٢,٢١ الى ٣,٢٥) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي التي تشير إلى درجة موافقة (متوسطة) بالنسبة لأداة الدراسة.

كما نستخلص من النتائج أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التوجيه) قد بلغ (٢,٨٢ درجة من ٥) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي، التي تشير إلى درجة موافقة (متوسطة) بالنسبة لأداة الدراسة،

وهكـذا يتضـح أن عينـة الدراسـة موافقـون بدرجـة متوسـطة عـلى أن واقـع الأداء الإداري لـدى القيـادات الأكاديميـة في الجامعـة السـعودية الإلكترونيـة في ضوء مدخـل الرشـاقة التنظيميـة عـلى مسـتوى التوجيـه مـن خـلال: إجـادة القائـد التواصـل وبنـاء علاقـات عمـل إيجابيـة. مبـادرة القائـد إلى حـل المشـكلات الطارئـة فـور وقوعهـا. تشـجع القائـد عـلى المبـادرات والأفـكار الجديـدة.

وتفسـير ذلـك أن القـادة الأكاديميـة لديهـم مسـتوى مناسـب مـن الحـرص عـلى وجـود قنـوات اتصـال سريعـة ومتنوعـة مـع جميـع العامليـن معهـم في مختلـف المسـتويات الإداريـة، وأيضـا لديهم خـبرات ومهارات للتعامـل مـع جميـع المشـكلات الطارئـة التـي يمكـن أن تعـدل مسـارات العمـل، وإيجـاد حلـول سريعـة لهـا، كـما أن القـادة ينصتـون لجميـع المقترحـات والأفـكار غـير التقليديـة التـي يقدمهـا العامليـن مـن أجـل تطويـر آليـات العمـل ورفـع مسـتويات الأداء للأفضـل.

البعـد الرابـع: واقـع الأداء الإداري لـدى القيـادات الأكاديميـة في الجامعـة السـعودية الإلكترونيـة في ضـوء مدخـل الرشـاقة التنظيميـة عـلى مسـتوى الرقابـة.

جدول رقم (١٢) استجابات عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على عبارات "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى الرقابة"

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
٤	يقدم القائد الدعم المستمر لعملية التطوير في الجامعة.	٣,٣٠	١,٢٩	١	متوسط
٢	يحسن القائد استخدام السلطات المتاحة لصالح العمل.	٣,٢٣	١,١٤	٢	متوسط
١	يحدد القائد الصلاحيات والمهام للموظفين وفق الوصف الوظيفي بما يتناسب مع القدرات الفردية.	٣,٢٣	١,٢٢	٣	متوسط
٥	يقوم القائد بمتابعة تصحيح الأخطاء في أداء العمل.	٢,٩٤	١,٠٩	٤	متوسط
٣	يسعى القائد لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف.	٢,٦٠	١,٢٨	٥	منخفض
المتوسط الحسابي العام		٣,٠٦	٠,٩٢	متوسط	

يتضـح مـن الجـدول السـابق أن هنـاك تقاربًـا في درجـة موافقـة عينـة الدراسـة عـلى عبـارات بعـد (واقـع الأداء الإداري لـدى القيـادات الأكاديميـة في الجامعـة السـعودية الإلكترونيـة في ضـوء مدخـل الرشـاقة التنظيميـة عـلى مسـتوى الرقابـة) حيـث يشـمل المحـور (٥) فقـرات وجـاءت اسـتجابات عينـة الدراسـة عـلى فقـرات البعـد بدرجـة موافقـة (منخفضـة/ متوسـطة) عـلى أداة الدراسـة، حيـث تراوحـت متوسـطاتهم الحسـابية مـن (٢,٦٠ الى ٣,٣٠) وهـذه المتوسـطات تقـع بالفئـة الثانيـة والثالثة مـن فئـات المقيـاس المتـدرج الخـماسي التـي تشـير إلى درجـة موافقـة (منخفضـة/ متوسـطة) بالنسـبة لأداة الدراسـة.

كـما نسـتخلص مـن النتائـج أن المتوسـط العـام لاسـتجابات عينـة الدراسـة عـلى عبـارات بعـد (واقـع الأداء الإداري لـدى القيـادات الأكاديميـة في الجامعـة السـعودية الإلكترونيـة في ضـوء مدخـل الرشـاقة التنظيميـة عـلى مسـتوى الرقابـة) قـد بلـغ (٣,٠٦ درجـة مـن ٥) وهـذا المتوسـط يقـع بالفئـة الثالثـة مـن فئـات المقيـاس الخـماسي، التـي تشـير إلى

درجة موافقة (متوسطة) بالنسبة لأداة الدراسة، وهكذا يتضح أن عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى الرقابة من خلال: يقدم القائد الدعم المستمر لعملية التطوير في الجامعة. يحسن القائد استخدام السلطات المتاحة لصالح العمل. يحدد القائد الصلاحيات والمهام للموظفين وفق الوصف الوظيفي بما يتناسب مع القدرات الفردية.

وتفسير ذلك أن القيادات الاكاديمية لديها مستوى مناسب من الحرص على أن يتم التطوير والتغيير في جميع مستويات الأداء الإداري بالجامعة؛ من خلال نشر ثقافة التطوير والتغيير بين الجميع، كما أن القادة يطوعون الصلاحيات التي يتملكونها في مصلحة العمل وتحسين مخرجاته النهائية، كما أنهم حريصون على توصيف الوظائف بشكل دقيق دون غموض أو تداخل بين أدوار الموظفين منعا للتناقض، بما يتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المختلفة.

البعد الخامس: واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التقويم.

جدول رقم (١٣) استجابات عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على عبارات "واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التقويم"

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
٣	يهتم القائد بقياس رضا المستفيدين باستمرار.	٣,٠٩	١,٠٩	١	متوسط
٢	يسعى القائد لتوفير ظروف عمل مناسبة لخدمة العملية التعليمية والعملية.	٣,٠٩	١,١٢	٢	متوسط
٤	يستخدم القائد الموارد المتاحة في الجامعة بشكل فعال.	٣,٠٢	١,٠٢	٣	متوسط
٥	يراجع القائد خطط العمل من خلال التغذية الراجعة من الموظفين والمستفيدين.	٢,٨٦	١,٠٧	٤	متوسط
١	يتبنى القائد تطوير وتسحين البرامج التعليمية ومتابعة تنفيذها.	٢,٤٦	١,٤٨	٥	منخفض
المتوسط الحسابي العام		٢,٩٠	١,٠٣	متوسط	

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقاربًا في درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التقويم) حيث يشمل المحور (٥) فقرات وجاءت استجابات عينة الدراسة على فقرات البعد بدرجة موافقة (منخفضة/ متوسطة) على أداة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية من (٢,٤٦ الى ٣,٠٩) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الخماسي التي تشير إلى درجة موافقة (منخفضة/ متوسطة) بالنسبة لأداة الدراسة.

كما نستخلص من النتائج أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على عبارات بعد (واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التقويم) قد بلغ

(٣,٩٠ درجة من ٥) وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي، التي تشير إلى درجة موافقة (متوسطة) بالنسبة لأداة الدراسة، وهكذا يتضح أن عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أن واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية على مستوى التقويم من خلال: يسعى القائد لتوفير ظروف عمل مناسبة لخدمة العملية التعليمية والعملية. يهتم القائد بقياس رضا المستفيدين باستمرار. يستخدم القائد الموارد المتاحة في الجامعة بشكل فعال.

وتفسير ذلك أن القيادات الأكاديمية لديهم مستوى مناسب من الحرص على تهيئة ظروف وبيئة العمل بشكل مرن خالٍ من التوترات والصراعات من أجل تحسين المخرجات العلمية والتعليمية النهائية، كما هناك حرص على إشعار جميع المستفيدين بالرضا عن مستوى الخدمات المقدمة لهم، كما أن القادة يستخدمون الموارد المتاحة إلى أقصى درجة ممكنة؛ لتنفيذ جميع عناصر الخطة الإستراتيجية الأساسية.

عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني: ما الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

جدول رقم (١٤) استجابات عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية على عبارات محور "الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية"

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
١١	تشجيع الإبداع الإداري.	٤,١٤	٠,٦٧	١	مرتفع
٧	التحديث باستمرار للبيانات وقواعد المعلومات، وتسهيل وصول المستفيدين إليها.	٤,٠٩	٠,٤٨	٢	مرتفع
١٨	تشجيع ممارسات الإدارة الذاتية.	٤,٠٩	٠,٦٨	٣	مرتفع
٢٠	تنفيذ تقويم مستمر لأليات العمل والإجراءات بما يحقق الكفاءة والفعالية.	٤,٠٧	٠,٥٨	٤	مرتفع
١٦	تفعل آليات التفويض الإداري.	٤,٠٧	٠,٦٨	٥	مرتفع
١٥	تطوير الإجراءات والعمليات الإدارية بما يحقق الرشاقة التنظيمية.	٤,٠٥	٠,٦٩	٦	مرتفع
١٣	التوسع في تقديم البرامج التدريبية لتحسن مهارات التطوير المستمر لمنسوبي الجامعة.	٤,٠٤	٠,٦٨	٧	مرتفع
٩	وإشراك العاملين في وضع أهداف التطوير والتخطيط له.	٤,٠٠	٠,٧٥	٨	مرتفع
١٠	تطوير أنظمة الاتصال الفعّال بين مختلف المستويات الإدارية في الجامعة.	٣,٧٦	٠,٩٢	٩	مرتفع
١٧	وضع آلية مناسبة لاستشعار التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.	٣,٥٩	٠,٨٩	١٠	مرتفع
١٢	تفعيل المشاركة الجماعية في عمليات التخطيط واتخاذ القرار.	٣,٥٧	٠,٨٨	١١	مرتفع
١٤	استغلال الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفاعلية.	٣,٤٨	٠,٩٠	١٢	مرتفع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
١٩	تفعيل إدارة الأزمات والمخاطر.	٣,٤٧	٠,٧٩	١٣	مرتفع
٨	العمل بروح الفريق الواحد عن حدوث أي مشكلة طارئة في الجامعة.	٣,٤٠	٠,٧٧	١٤	متوسط
٤	تطوير اللوائح والأنظمة بحيث تتناسب مع أهداف التطوير.	٣,٣٤	٠,٧٣	١٥	متوسط
١	دعم وتأييد القيادات العليا في الجامعة.	٣,١٨	١,٠٨	١٦	متوسط
٦	استثمار التكنولوجيا المتاحة في الجامعة لتنفيذ الخطط بشكل ادق وأسرع.	٣,١٧	١,١٣	١٧	متوسط
٢	نشر ثقافة أهمية تطبيق الرشاقة التنظيمية كمدخل إداري لتطوير الأداء.	٣,١٢	١,٢٠	١٨	متوسط
٥	تكوين فريق من الخبراء لتطوير الأداء الإداري من دخل الجامعة وخارجها.	٢,٩٣	٠,٩٩	١٩	متوسط
٣	تهيئة بيئة العمل لتقبل فكرة التطوير المستمر.	٢,٨٥	١,٠٧	٢٠	متوسط
المتوسط الحسابي العام		٣,٦٢	٠,٥٨	مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن هناك تقاربًا في درجة موافقة عينة الدراسة على عبارات محور (الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية) حيث يشمل المحور (٢٠) فقرة وجاءت استجابات عينة الدراسة على فقرات المحور بدرجة موافقة تراوحت ما بين (متوسطة/ مرتفعة) على أداة الدراسة، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية من (٢,٨٥ الى ٤,١٤) وهذه المتوسطات تقع بالفئات الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي التي تشير إلى درجة موافقة ما بين (متوسطة/ مرتفعة) بالنسبة لأداة الدراسة.

كما نستخلص من النتائج أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة على عبارات محور (الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية) قد بلغ (٣,٦٢ درجة من ٥) وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي، التي تشير إلى درجة موافقة (مرتفعة) بالنسبة لأداة الدراسة، هكذا نستنتج أن عينة الدراسة موافقون بدرجة مرتفعة على أن من أهم الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية ما يلي: تشجيع الإبداع الإداري. التحديث باستمرار للبيانات وقواعد المعلومات، وتسهيل وصول المستفيدين إليها. تشجيع ممارسات الإدارة الذاتية. تفعل آليات التفويض الإداري. تنفيذ تقويم مستمر لأليات العمل والإجراءات بما يحقق الكفاءة والفعالية. تطوير الإجراءات والعمليات الإدارية بما يحقق الرشاقة التنظيمية. التوسع في تقديم البرامج التدريبية لتحسن مهارات التطوير المستمر لمنسوبي الجامعة. إشراك العاملين في وضع أهداف التطوير والتخطيط له.

وتفسير ذلك أن القادة الأكاديميين يرون أنه من الممكن تطوير الأداء الإداري بالجامعة من خلال الخروج من الإطار التقليدي لمنظومة العمل الاداري، والتوجه نحو الأفكار والآليات الإبداعية، مع منح المزيد من تفويض وتوزيع الصلاحيات للمنسوبين الموهوبين أصحاب القدرات النوعية المتميزة، مع وضع تصور حديث مبتكر للعمليات الإدارية وإجراءات تنفيذها بشكل دقيق، مع تكثيف البرامج التدريبية لجميع القادة الأكاديميين وجميع لموظفين دون استثناء، وعدم تجاهل مقترحات الموظفين في مختلف المستويات الإدارية عند وضع الأفكار الأساسية للخطط الإستراتيجية السنوية.

وتتفق نتيجة السؤال السابق مع نتيجة دراسة Dongback and Ariel (2008) التي توصلت إلى أن حسن وفعالية توظيف نظم المعلومات يؤثر إيجابًا في أبعاد الرشاقة التنظيمية، كما أن الاستخدام غير الفعال لنظم المعلومات يَعُوق تحقيق الرشاقة التنظيمية. كما تتفق مع نتيجة دراسة Nijssen and Paauwe (2012) التي أكدت بأن الرشاقة التنظيمية تتشكل من خلال ثلاثة عناصر هي: كفاءة القوى العاملة، السرعة في خلق المعرفة التنظيمية، وإعادة تشكيل العمليات التنظيمية. وتتفق مع نتيجة دراسة مغاوري (٢٠١٦) التي توصلت إلى وضع توصيات وآليات إجرائية مقترحة لتحسين المقدرة المؤسسية بالتعليم الجامعي في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية، ومنها اتباع أساليب تشاركية حديثة في القيادة بالمؤسسات التعليمية، وتفعيل دور وحدة إدارة الجودة الداخلية بالمؤسسات التعليمية.

عرض ومناقشة نتائج السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة تعود للمتغيرات الديموغرافية (المنصب الإداري - الجنس)؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لابد من التأكد من مدى اعتدالية توزيع البيانات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا، لذلك تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف) (Kolmogorov-Smirnov test)، لمعرفة ما إذا كانت البيانات الخاصة بمحاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وجاءت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥) اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Test)

المحاور	كولمجروف-سمنروف		
	الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
واقع أداء بُعد التخطيط لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,١٩	٢٤٧	٠,٠١
واقع أداء بُعد التنظيم لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,٢٤	٢٤٧	٠,٠١
واقع أداء بُعد التوجيه لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,١٦	٢٤٧	٠,٠١
واقع أداء بُعد الرقابة لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,٢٠	٢٤٧	٠,٠١
واقع أداء بُعد التقويم لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,١٨	٢٤٧	٠,٠١

المحاور	كولمجروف-سمنروف		
	الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
محور واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,١٨	٢٤٧	٠,٠١
محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	٠,١٤	٢٤٧	٠,٠١

الجدول السابق يبين نتائج اختبار Kolmogor-ov-Smirnov Test، حيث إن قيم مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ (sig. < 0.05)، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبناء على هذه النتائج يتضح أن الاختبارات المناسبة لإجراء اختبار الفروق الإحصائية هي الاختبارات اللامعلمية، وفق شرط التوزيع الطبيعي. لذلك للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis)، بديلًا عن تحليل التباين الأحادي (One Way-ANOVA)، لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين (المنصب الإداري) لأن شرط الاعتدالية غير متوفر، في حين لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى فئتين فقط (الجنس) تم استخدام اختبار مان وينتي اللابارامتري Mann-Whitney Test للعينتين المستقلتين، بديلًا عن اختبار "ت"، لأن شرط الاعتدالية غير متوفر، وجاءت النتائج كما توضحها الجداول التالية:

أولًا: الفروق حسب المنصب الإداري:

جدول (١٦) نتائج اختبار كروسكال واليس (Kruskall-Wallis) لمعرفة الفروق أو الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة طبقا لمتغير المنصب الإداري

المحاور	المنصب الإداري	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كا٢	مستوى الدلالة
واقع أداء بُعد التخطيط لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢٢٧,٢٠	١١,٢٣	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٢٢,٨٩		
	رئيس قسم	١٠	١١٨,٦٠		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢١,٩٧		
واقع أداء بُعد التنظيم لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢١٤,٩٠	١٠,١٦	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٤٧,٧٨		
	رئيس قسم	١٠	١٢٢,٦٠		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢١,٠٧		
واقع أداء بُعد التوجيه لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢١٣,٥٠	١٨,٦٣	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٧٩,١٧		
	رئيس قسم	١٠	٧٣,١٠		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢٢,٠٥		

المحاور	المنصب الإداري	العدد	متوسط الرتب	قيمة مربع كا٢	مستوى الدلالة
واقع أداء بُعد الرقابة لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢١٦,٨٠	١٢,٠٢	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٥٦,٦١		
	رئيس قسم	١٠	٩٧,٧٥		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢١,٧٨		
واقع أداء بُعد التقويم لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢١٤,٤٠	١٤,٠٥	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٦٦,٢٢		
	رئيس قسم	١٠	٨٨,٢٠		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢١,٨٧		
محور واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢١٩,٩٠	١٤,٠٥	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٥٩,٧٨		
	رئيس قسم	١٠	٨٧,٦٠		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢٢,٠٤		
محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	عميد	٥	٢٢٧,٤٠	١٣,٣٨	٠,٠١
	وكيل عمادة	٩	١٥٨,٤٤		
	رئيس قسم	١٠	١١٠,٥٠		
	عضو هيئة تدريس	٢٢٣	١٢٠,٩٠		

أظهرت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول السابق أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، بين استجابات عينة الدراسة نحو أبعاد ومحور واقع الأداء الإداري (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، التقويم) لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية تُعزى لمتغير المنصب الإداري، حيث بلغ مستويات الدلالة (٠,٠١) وهي أقل من (٠,٠٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وقد اتضح من خلال متوسطات الرتب أن هذه الفروق لصالح عينة الدراسة الذين منصبهم الإداري (عميد)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة الذين منصبهم الإداري (عميد) هم أكثر موافقة على أبعاد ومحور واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية مقارنةً بعينة الدراسة الذين منصبهم الإداري (وكيل عمادة، رئيس قسم، عضو هيئة تدريس). وتفسير ذلك ربما يعود إلى أن تلك الفئة من عينة الدراسة (عميد) هي أكثر الفئات إدراكًا وفهمًا لمستويات تطبيق الأداء الإداري بأبعاده المختلفة داخل الجامعة، وهي تلك الأبعاد التي تتم بشكل متناسق ومتكامل أو أنها مازالت قاصرة وتحتاج إلى المزيد.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، بين استجابات عينة الدراسة نحو محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية تُعزى لمتغير المنصب الإداري، حيث بلغ مستويات الدلالة (٠,٠١) وهي أقل من (٠,٠٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وقد اتضح من خلال متوسطات الرتب أن هذه الفروق لصالح عينة الدراسة الذين منصبهم الإداري (عميد)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة الذين منصبهم الإداري

(عميد) هم أكثر موافقة على محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية مقارنةً بعينة الدراسة الذين منصبهم الإداري (وكيل عمادة، رئيس قسم، عضو هيئة تدريس). وتفسير ذلك ربما يعود إلى أن تلك الفئة من عينة الدراسة (عميد) هي أكثر الفئات إدراكًا وفهمًا لأفضل وأنسب الآليات لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية أكثر من غيرهم من فئات الدراسة الحالية.

ثانيًا: الفروق حسب الجنس

جدول (١٧) نتائج اختبار مَان وتني اللابارامتري Mann-Whitney Test الفروق أو الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس حول محاور الدراسة طبقا لمتغير الجنس

المحاور	الجنس	العَدد	مُتوسط الرُّتب	مجمُوع الرتب	قِيمة (z)	مُستوى الدَّلالة
واقع أداء بُعد التخطيط لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١١٦,١٣	١٦٦٠٧,٠٠	٢,٠٨	٠,٠٤
	أنثى	١٠٤	١٣٤,٨٢	١٤٠٢١,٠٠		
واقع أداء بُعد التنظيم لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١١٦,٨٧	١٦٧١٢,٠٠	١,٩١	٠,٠٦
	أنثى	١٠٤	١٣٣,٨١	١٣٩١٦,٠٠		
واقع أداء بُعد التوجيه لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١٤١,٨٥	٢٠٢٨٤,٥٠	٤,٦٣	٠,٠١
	أنثى	١٠٤	٩٩,٤٦	١٠٣٤٣,٥٠		
واقع أداء بُعد الرقابة لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١٤٥,١٤	٢٠٧٥٥,٠٠	٥,٤٩	٠,٠١
	أنثى	١٠٤	٩٤,٩٣	٩٨٧٣,٠٠		
واقع أداء بُعد التقويم لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١٤٤,٢٤	٢٠٦٢٦,٥٠	٥,٢٦	٠,٠١
	أنثى	١٠٤	٩٦,١٧	١٠٠٠١,٥٠		
محور واقع الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١٤١,٥٩	٢٠٢٤٧,٥٠	٤,٥٤	٠,٠١
	أنثى	١٠٤	٩٩,٨١	١٠٣٨٠,٥٠		
محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية	ذكر	١٤٣	١٤٢,٤٢	٢٠٣٦٥,٥٠	٤,٧٦	٠,٠١
	أنثى	١٠٤	٩٨,٦٨	١٠٢٦٢,٥٠		

أظهرت نتائج الدراسة كما هو مبين في الجدول السابق أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، بين استجابات عينة الدراسة نحو واقع أداء بُعد التخطيط لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية تُعزى لمتغير الجنس، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٤) وهي أقل من (٠,٠٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وقد اتضح من خلال متوسطات الرتب أن هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من الإناث وهذا يدل على أن عينة الدراسة من الإناث هم أكثر موافقة على واقع أداء بُعد التخطيط لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء

مدخل الرشاقة التنظيمية مقارنةً بعينة الدراسة من الذكور.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، بين استجابات عينة الدراسة نحو محور واقع الأداء الإداري بالإضافة إلى أبعاد محور واقع الأداء الإداري (التوجيه، الرقابة، التقويم) لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية تُعزى لمتغير الجنس، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠١) وهي أقل من (٠,٠٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وقد اتضح من خلال متوسطات الرتب أن هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من الذكور، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من الذكور هم أكثر موافقة على محور واقع الأداء الإداري بالإضافة إلى أبعاد محور واقع الأداء الإداري (التوجيه، الرقابة، التقويم) لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية مقارنةً بعينة الدراسة من الإناث. وتفسير ذلك ربما يرجع إلى أن فئة الإناث في الدراسة، ربما تتعلق مهام عملهم بالتخطيط، والتوجيه، والرقابة، والتقويم الإداري بشكل كبير، أو أنهم قريبون من القيادات العليا التي تقوم بإشراكهم في عمليات التخطيط، والتوجيه، والرقابة، والتقويم الإداري. تختلف النتيجة السابقة مع نتيجة دراسة أحمد (٢٠١٦) التي توصلت إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور الرشاقة التنظيمية ككل تعزى إلى متغير (الجنس) لصالح عينة الذكور. كما تختلف مع نتيجة دراسة العنزي (٢٠١٩) التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجالات مستوى الرشاقة التنظيمية تعزى لمغير (الجنس) في جميع المجالات لصالح عينة الذكور.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، بين استجابات عينة الدراسة نحو محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية تُعزى لمتغير (الجنس)، حيث بلغ مستويات الدلالة (٠,٠١) وهي أقل من (٠,٠٥)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)، وقد اتضح من خلال متوسطات الرتب أن هذه الفروق لصالح عينة الدراسة من الذكور، وهذا يدل على أن عينة الدراسة من الذكور هم أكثر موافقة على محور الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية مقارنةً بعينة الدراسة من الإناث. وتفسير ذلك ربما يرجع إلى أن فئة الذكور في الدراسة، هم أكثر إدراكًا لأفضل وأنسب الآليات المقترحة لتطوير الأداء الإداري لدى القيادات الأكاديمية في الجامعة السعودية الإلكترونية في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية، في ظل ظروف وبيئة العمل الحالية، وأيضاً المتغيرات الطارئة.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة قدم الباحث التوصيات الإجرائية التالية:

١. تفعل آليات التفويض الإداري، بمنح الصلاحيات الإدارية للمنسوبين حسب رتبهم الوظيفية وما يمتلكون من مهارات في الأداء، مع توصيف الوظائف بدقة.
٢. تحديث للبيانات وقواعد المعلومات باستمرار، لتسهيل وصول المستفيدين إليها، بتوطين أساليب التكنولوجيا الحديثة باستمرار يواكب

التطـور السريـع في تقنيـة المعلومـات.

٣. التقويـم مسـتمر لآليـات العمـل وإجراءاتـه بـما يحقـق الكفـاءة والفعاليـة، بتطويـر الإجـراءات والعمليـات الإداريـة يـما يحقـق الرشـاقة التنظيميـة.

٤. تكثيـف البرامـج التدريبيـة لتحسـن مهـارات التطويـر المسـتمر لمنسـوبي الجامعـة، بالتخطيـط لحقائـب تدريبيـة توعويـة مميـزة وغـير تقليديـة.

٥. تفعيـل مبـدأ المشـاركة الجماعيـة في عمليـات التخطيـط واتخـاذ القـرار.

٦. اسـتثمار التكنولوجيـا المتاحـة في الجامعـة لتنفيـذ الخطـط بشـكل أسرع، بتوطـين أحـدث الأجهـزة والوسـائل التقنيـة الحديثـة ومـا يلزمهـا مـن بنيـة تحتيـة حديثـة.

٧. تطويـر اللوائـح والأنظمـة بحيـث تتناسـب مـع أهـداف التطويـر، ومراجعـة تلـك اللوائـح والأنظمـة وإعـادة صياغتهـا بـما يتناسـب مـع التغيـير والتطويـر في مسـتويات الأداء الإداري الحديـث، واسـتبعاد اللوائـح القديمـة.

الدراسات المستقبلية:

سـعت الدراسـة الحاليـة أن يكـون مضمونهـا امتـداداً لجهـود بحثيـة سـابقة، وبنـاءً عـلى ذلـك فـإن الدراسـة الحاليـة تقـدم الموضوعـات التاليـة كمقترحـات لدراسـات مسـتقبلية:

١. تطويـر الأداء المؤسـسي بالجامعـات السـعودية في ضـوء الرشـاقة التنظيميـة.

٢. إسـتراتيجية مقترحـة تطويـر الأداء الإداري في الجامعـات السـعودية.

٣. واقـع الرشـاقة التنظيميـة في الجامعـات الأهليـة في المملكـة العربيـة السـعودية.

٤. متطلبـات تطبيـق الرشـاقة التنظيميـة في الجامعات الناشـئة في المملكـة العربية السـعودية.

٥. تطبيـق الرشـاقة التنظيميـة في الجامعـات الحكومية في ضـوء رؤيـة المملكة العربيـة السـعودية ٢٠٣٠.

المراجع العربية:

أبـو النـصر، مدحـت محمـد. (٢٠١٢). الإداء الإداري المتميـز. المجموعـة العربيـة للتدريـب والنـشر، القاهـرة، مـصر.

إحصائيـة أعضـاء هيئـة التدريـس بالجامعـة السـعودية الإلكترونيـة. (٢٠٢٠). عـمادة المـوارد البشريـة بالجامعـة السـعودية الإلكترونيـة.

أحمـد، كـمال عبـد الوهـاب. (٢٠١٦). تحسـين الأداء الإداري بكليـات جامعـة جـازان في ضـوء مدخـل الرشـاقة التنظيميـة، الجمعيـة المصريـة للتربيـة المقارنـة والإدارة التعليميـة، مجلـة الإدارة التربويـة، ٣(٨)، ١١٦-١٥، مـصر.

التويجـري، هيلـة منديـل محمـد. (٢٠٢٠). ممارسـة العاملـين الإداريـين بجامعـة القصيـم للرشـاقة التنظيميـة وفاعليتهـا في تدعيـم سـلوكيات المواطنـة لديهـم: دراسـة ميدانيـة. مجلـة التربيـة، كليـة التربيـة جامعـة الأزهـر، ١٨٧ (٢)، ٣٥٤-٢٩٩، مـصر.

الثـمالي، خالـد محمـد. (٢٠١١) الأداء الإداري للقيـادات الجامعيـة، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة عـين شـمس، القاهـرة، مـصر.

حـازم، رائـد حسـين. (١٤٣١). معوقـات التنميـة المهنيـة لأعضـاء هيئـة التدريـس بالجامعـات السـعودية، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة التربيـة جامعـة الملـك عبـد العزيـز، جـدة، المملكـة العربيـة السـعودية.

حويحـي، محمـد أحمـد غريـب السـيد. (٢٠١٦). تطويـر الأداء الإداري لرؤسـاء الأقسـام الأكاديميـة بجامعـة الملـك خالـد في ضـوء مدخـل القيـادة

التحويلية. مجلة التربية جامعة الأزهر، ١٧٠(٤)، ٥٣٨-٤٦٠، مصر.

الشامان، أمل سلامة. (١٤٢٧). حاجات التطوير لوكيلات الأقسام الأكاديمية ببعض الجامعات السعودية في ضوء مسؤولياتهن الوظيفية. المجلة السعودية للتعليم العالي، (٤).

العساف، صالح بن حمد. (١٤٢٧هـ). المدخل إلى البحث العلمي في العلوم السلوكية. ط(ع) الرياض. مكتبة العبيكان.

العنزي، أحمد حمدان مشرف. (٢٠١٨). أثر تنوع القوى العاملة في الرشاقة التنظيمية من خلال الإبداع الإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

العنزي، سعيد فرحان مناور. (٢٠١٩). مستوى الرشاقة التنظيمية لدى القيادات الأكاديمية في جامعة الكويت وعلاقتها بالقدرة التنافسية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة. الأردن.

القرالة، عصمت. (٢٠١١). الحكمانية في الأداء الوظيفي. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المحاسنة، إبراهيم. (٢٠١٣). إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

المصري، مروان وليد سليمان. (٢٠١٦). إستراتيجية مقترحة لتحسين مستوى الرشاقة التنظيمية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، كلية التربية جامعة عين شمس، ٤٠،٢٥٧-٣٤١، مصر.

المطيري، مطيرة ضيف الله. (٢٠١٩). دور الإدارة الرشيقة في جودة مخرجات الأداء الإداري في جامعة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، ١١ (٢٩). ٨٣-٩٥، القدس، فلسطين.

مغاوري، هالة أمين. (٢٠١٦). الرشاقة التنظيمية مدخل لتحسين القدرة المؤسسية في التعليم الجامعي المصري. مجلة الإدارة التربوية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة، مجلية الإدارة التربوية، ١٠(٣)، ١٩٩-١٧٤، مصر.

منصور، منار منصور أحمد. (٢٠٢٠). تطوير الأداء الإداري للقيادات بكلية التربية جامعة المنصورة في ضوء مدخل الرشاقة التنظيمية. مجلة البحث العلمي في التربية، كلية البنات وللآداب والعلوم التربية، جامعة عين شمس، ١٢(٤) ١-٤٥، مصر.

النشيلي، دنيا حلمي عباس محمد. (٢٠٢٠). دور الرشاقة التنظيمية في تحقيق الالتزام التنظيمي: دراسة ميدانية. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ٤٠(٣)، ١٨٢-١٦٣.

الوزرة، عبد الله محمد. (١٤٢٧). كفايات عمداء الكليات في الجامعات السعودية. رسالة دكتوراه، كلية التربية قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود. الرياض، المملكة العربية السعودية.

References:

Abu Al-Nasr, Medhat Muhammad. (2012). unique administrative performance. Arab Group for Training and Publishing, Cairo, Egypt.

Ahmed, Kamal Abdel Wahab. (2016). Improving the administrative performance of the faculties of Jazan University in the

hamed. (2020). organizational agility role in achieving organizational commitment: field study. The Arab Journal of Management, the Arab Organization of Administrative improvement. 40(3), 182-163.

Al-Qarala, Ismat. (2011). governance in job performance. Dar Jalis Al-Zaman for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Al-Thumali, Khaled Mohammed. (2011) university leader's Administrative performance, unpublished MA thesis, Ain Shams University, Cairo, Egypt.

Al-Tuwaijri, Haila Mandil Muhammad. (2020). administrative workers of Qassim University training of organizational agility and its effect on strengthening citizenship: field study. Education Journal, Faculty of Education, Al-Azhar University, 187(2), 354-299, Egypt.

Al-Wazzara, Abdullah Muhammad. (1427). Competency of faculties deans in Saudi universities. PhD thesis, faculty of education, Educational Administration Department, King Saud University. Riyadh, Saudi Arabia.

Dongback, Seo and Ariel, Lapaz (2008): "Exploring the Dark Side of IS in Achieving Organizational Agility", Communications of the ACM, Vol. 51. No. 11, Association for Computing Machinery, New York, PP.136-139.

Faculty Statistics at Saudi Electronic University. (2020). The Deanship of Human Resources at the Saudi Electronic University.

view of the entrance of organizational agility, The Egyptian society for Comparative Education and Educational department, Educational Administration journal, 3(8), 116-15, Egypt.

Al-Anazi, Ahmed Hamdan Musharraf. (2018). The effect of labour force variety on organizational agility through administrative creativity, unpublished MA thesis, College of Economics and Administrative Sciences, Al al-Bayt University, Jordan.

Al-Anazi, Saeed Farhan Munawer. (2019). organizational agility level for academic leaders at Kuwait University and its relation in the competitively. Unpublished MA thesis, faculty of post graduate, Mutah University. Jordan.

Al-Assaf, Saleh bin Hamad. (1427 AH). scientific research entrance in the behavioral sciences. Riyadh. Obeikan Library.

Al-Masry, Marwan Walid Suleiman. (2016). Suggested strategy to develop the level of organizational agility in secondary schools of Gaza. the Faculty of Education Journal in Educational Sciences, Faculty of Education, Ain Shams University, 40,257-341, Egypt.

Al-Mutairi, Mutaira Dhaif Allah. (2019). lean management role in the quality of administrative performance outputs at Kuwait University from of the faculty members the point of view. Al-Quds Open University Journal of Educational and Psychological Research and Studies, 11 (29). 83-95, Jerusalem, Palestine.

Al-Nashili, Donia Helmy Abbas Mo-

institutional ability in Egyptian university education. Educational Administration Journal, Egyptian society for Comparative Education and Administration, Educational Administration Journal, 10(3), 199-174, Egypt.

Mahasna, I. (2013). Job performance management between theory and practice. Amman: Jarir Publishing and Distribution House.

Mansour, Manar Mansour Ahmed. (2020). Developing the administrative performance of the Faculty of Education leaders, Mansoura University in view of the entrance to organizational agility. Scientific Research in Education Journal, College of Girls, faculty of Arts and Education, Ain Shami University, 12(4) 1-45, Egypt.

Narasimhan, R., Swink, M., and Kim, S. (2006). Disentangling Leanness and Agility: An Empirical Investigation. Journal of Operations Management,24(5).

Nijssen, M & Paauwe, J. (2012) HRM in Turbulent Times: How to Achieve Organizational Agility, International Journal of Human Resource Management,23(16),3315-3335.

Park, Y. (2011). The Dynamics of Opportunity and Threat Management Turbulent Environments: The Role Information Technology, Ph.D., University of Southern California.

Plessius, H. & Ravesteyn, P. (2010). The Paradox of more Flexibility in Education: better Control of educational Activities as a Prerequisite for more Flexibility. In Marr-Harraf, A. & Others (2015) Organizational Agility, Journal of Applied Business Research,31(2).

Hazem, Raed Hussein. (1431). professional development Obstacles for faculty members in Saudi universities, an unpublished MA thesis, faculty of Education, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

Hilhorst, C. A. R. (2008). Reacting to Risks with Real Options: Valuation of Managerial Flexibility in IT Projects, Responding to Risks with Real Options: Valuation of Managerial Flexibility in IT Projects. Doctor Dissertation. University of Tilburg.

Holsapple,C.(2008) . Understanding Organizational Agility, A work-design perspective, Gattton College of Business and Economics, University of Kentucky, Lexington.

Howaihi, Mohamed Ahmed Gharib El-Sayed. (2016). improving the administrative performance of academic departments heads at King Khalid University in the view of the transformative leadership entrance. Education journal, Al-Azhar University, 170(4), 460-538, Egypt.

Kettunen, P. (1), "Adopting Key Lessons from agile manufacturing to agile software product development: A comparative study" Innovation, Vol, 14, No.6; 408-421.

Krejcie, R & Morgan, D. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement. 30,607-610.

Maghawry, Hala Amin. (2016). Organizational agility as an entrance of improving

ta, N. R., Key Competencies in the Knowledge Society. Proceedings of IFIP T. C. International Conference, KCKS 2010. Brisbane, Australia.

Shaman, Amal Salama. (1427). development needs for the academic departments vicedean in some Saudi universities in view of their job responsibilities. The Saudi Journal of Higher Education, (4).

مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية (بنك البلاد أنموذجاً)

Corporate Governance in Islamic Saudi Banks - Bank Albilad as a Model

د. فهد مطر المطيري
أستاذ مساعد في الاقتصاد والمصارف الإسلامية
جامعة أم القرى - الكلية الجامعية في أضم
Fmmutairi@uqu.edu.sa

Dr. Fahad Mater Almutairi
Assistant Professor of Islamic Economics and Banking
Saudi Arabia - Umm AL-Qura
Fmmutairi@uqu.edu.sa

https://doi.org/10.56760/PEAX3938

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية على تلك المصارف من خلال دراسة واقع الحوكمة في بنك البلاد كنموذج للدراسة، وقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية من خلال استبانة شملت مجموعة من الأسئلة غطت المبادئ الستة المتعارف عليها للحوكمة المصرفية؛ حيث تم تحليل بيانات الدراسة من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وقد كشفت نتائج الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، بالإضافة لالتزامها بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها، والتزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة، كما أن تلك المصارف تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية بفعالية، في حين أظهرت النتائج عدم التزام تلك المصارف بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها. وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية السعودية بنشر الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السعودية، وبيان دور تلك السياسات في جذب الاستثمار وتعزيز الحصة السوقية لها، وقيام المصارف السعودية الإسلامية بإعادة النظر بسياساتها المتعلقة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة، الحوكمة المصرفية، القطاع المصرفي، المصارف الإسلامية، بنك البلاد.

Abstract

This study was aimed at demonstrating the commitment of Saudi Islamic banks to apply the principles of banking governance, and to achieve this goal the researcher conducted a field study on those banks through the study of the reality of governance in the bank of Albilad as a model of study. The data of the field study was provided through a questionnaire covered a set of questions covered the six accepted principles of banking governance. Where the data of the study was analyzed through a set of statistical tests, the results of the study revealed a set of results that the Saudi Islamic banks adhere to the principles of banking governance related to the protection of the rights of shareholders and stakeholders and their treatment of justice, in addition to their commitment to transparency and disclosure with regard to the information published about them, and the commitment of board members and executives to professional conduct during the conduct of their various work, and that these banks perform their social responsibility effectively, while the results showed the lack of commitment of those banks to determine the powers and responsibilities of the boards of directors and executive departments. The study recommended the need for Saudi regulators to raise awareness of the principles of banking governance in Saudi banks, to show the role of these policies in attracting investment and enhancing market share, and to review saudi Islamic banks' policies regarding the limitation sought and responsibilities of their boards and executive departments.

Keywords:
governance; banking governance; banking sector; Islamic banking; bank Albilad.

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

تتمثل الحوكمة المصرفية بمجموعة من المبادئ الرئيسة التي تنظم العلاقات القائمة بين إدارات البنوك ومجالس إداراتها من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى، فهي تعد وسيلة يتم من خلالها تحديد إستراتيجيات المصرف وأهدافه المختلفة ووسائل الوصول لتلك الاهداف، ونظراً لأن القطاع المصرفي يتميز بمجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة، جعل من تطبيق الحوكمة فيه أكثر أهمية من غيره من القطاعات، لذا تلقى الحوكمة المصرفية اهتماماً متزايداً في جميع الدول، خاصة بعد ظهور العديد من الدراسات التي تشير لوجود علاقة بين عدم تطبيق مبادئ الحوكمة وحدوث الأزمات المالية، فتطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تجنيب المصارف حالات التعثر والفشل المالي والإداري، هذا بالإضافة لدورها في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، وكسب ثقة العملاء والأسواق، الأمر الذي يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية والمنافسة؛ وذلك من خلال كشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة.

إلا أن الجهود في مجال تطبيق هذه المبادئ تتفاوت من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، وبما أن وجود نظام مصرفي مستقر وسليم يعد أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي وسلامة الاقتصاد ككل، ونظراً لأهمية الحوكمة المصرفية، فقد جاءت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة من خلال دراسة حالة بنك البلاد؛ حيث يؤدي تطبيق البنوك الإسلامية للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة؛ أهمها زيادة فرص التمويل، وانخفاض تكلفة الاستثمار، واستقرار الأسواق المالية، والحد من الفساد، كما أن هذا الالتزام يسهم في تشجيع المؤسسات التي تقترض من تلك البنوك بتطبيق هذه القواعد، والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، وبالتالي انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع تلك البنوك. وبناء على ما تقدم ونظراً لهذه الأهمية، فقد جاءت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة؛ حيث يؤمل من هذه الدراسة تقديم عدد من النتائج التي تسهم في تدعيم تطبيق المصارف الإسلامية السعودية لمبادئ الحوكمة، وبما ينعكس على سلامة النظام المصرفي السعودي ككل.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يؤدي عدم تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية لحدوث خلل في أداء مؤسسات القطاع المصرفي، وبالتالي ظهور قصور في دورها المركزي في الاقتصاد، بالإضافة لتعزيز فرص حدوث أزمات مالية وضعف في الانضباط الإداري وغياب الشفافية في أعمالها، الأمر الذي سينعكس على الاقتصاد ككل؛ وذلك بسبب ارتباط القطاع المصرفي مع جميع مكونات النظام الاقتصادي في الدولة.

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق نظام الحوكمة المصرفية، وتتمثل العناصر الرئيسة لمشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل تقوم المصارف الإسلامية السعودية بالالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل؟
٢. هل تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم

بعـدل؟

٣. هـل لـدى المصـارف الإسـلامية السـعودية آليـات واضحـة تحـدد صلاحيـات ومسـؤوليات مجالـس الإدارات والإدارات التنفيذيـة فيهـا؟

٤. هـل يلتـزم أعضـاء مجلـس الإدارة والمـدراء التنفيذيـين في المصـارف الإسـلامية السـعودية بالسـلوك المهنـي أثنـاء قيامهـم بأعمالهـم المختلفـة؟

٥. هـل تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بالشـفافية والإفصـاح فيـما يتعلـق بالمعلومـات المنشـورة عنهـا؟

٦. هـل تقـوم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمسـؤوليتها الاجتماعيـة تجـاه المجتمعـات التـي تعمـل فيهـا؟

أهمية الدراسة:

تنبـع أهميـة الدراسـة مـن أهميـة الموضـوع الـذي تبحثـه والمتعلـق بالحوكمـة المصرفيـة، خاصـة بعـد ظهـور العديـد مـن الدراسـات التـي تشـير إلى أن أحـد أهـم أسـباب حـدوث الأزمـات الماليـة السـابقة يتعلـق بعـدم تطبيـق أسـس الحوكمـة في القطـاع المـصرفي، والـذي يعتـبر حجـر الزاويـة في النظـام الاقتصـادي لأي دولـة، وذلـك لـدوره الرئيـس في تمويـل جميـع القطاعـات الاقتصاديـة، لـذا كان تبنـي أسـس الحوكمـة المصرفيـة سـبيلا للمحافظـة عـلى هـذا القطـاع وتحسـين أداء المصـارف وتعزيـز ثقـة أصحـاب المصالـح المختلفـة؛ وذلـك مـن خـلال زيـادة كفـاءة المصـارف وتنظيـم العلاقـات بـين مختلـف الأطـراف، ومنـع المـدراء مـن اسـتغلال مراكزهـم لتحقيـق أهـداف شـخصية، وينطبـق هـذا الأمـر عـلى المصـارف الإسـلامية والتـي هـي بأمـس الحاجـة لمـا يدعـم تجربتهـا ويعـزز مـن مكانتهـا محليـاً وعالميـاً، خاصـة وأن للحوكمـة المصرفيـة ارتباطـا بأسـس ومبـادئ المصرفيـة الإسـلامية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تحديـد وبيـان الإطـار المفاهيمـي المتعلـق بالحوكمـة المصرفيـة.

٢. توضيـح أهميـة تطبيـق مبـادئ الحوكمـة في المصـارف.

٣. الوقـوف عـلى مـدى التـزام المصـارف الإسـلامية في السـعودية بتطبيـق بمبـادئ الحوكمـة.

٤. المسـاهمة في تقديـم بعـض النتائـج والتوصيـات التـي تفيـد القطـاع المـصرفي السـعودي والباحثـين في هـذا المجـال.

فرضيات الدراسة:

اعتمـد الباحـث في الإجابـة عـلى مشـكلة الدراسـة وأسـئلتها عـلى الفرضيـات التاليـة:

الفرضيـة الأولى: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمبـادئ الحوكمـة المصرفيـة والمتعلقـة بحمايـة حقـوق المسـاهمين ومعاملتهـم بعـدل.

الفرضيـة الثانيـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمبـادئ الحوكمـة المصرفيـة والمتعلقـة بحمايـة حقـوق أصحـاب المصالـح ومعاملتهـم بعدل.

الفرضيـة الثالثـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بتحديـد صلاحيـات ومسـؤوليات مجالـس الإدارات والإدارات التنفيذيـة فيهـا؟

الفرضيـة الرابعـة: لا يلتـزم أعضـاء مجلـس الإدارة والمـدراء التنفيذيـين في المصارف الإسـلامية السـعودية بالسـلوك المهنـي اثنـاء قيامهـم بأعمالهـم المختلفـة؟

الفرضيـة الخامسـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بالشـفافية والإفصـاح فيـما يتعلـق بالمعلومـات المنشـورة عنهـا؟

الفرضيـة السادسـة: لا تلتـزم المصـارف الإسـلامية السـعودية بمسـؤوليتها الاجتماعيـة تجـاه المجتمعـات التـي تعمـل فيهـا؟

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وهو المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات؛ حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بالإطار النظري، وذلك من الكتب والأبحاث والمراجع المتوفرة حول هذا الموضوع، أما فيما يتعلق بالبيانات الرئيسة ذات الصلة بالدراسة، فقد تم تجميعها بواسطة الاستبانة والتي تم تصميمها لهذه الغاية.

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

١. الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المصارف الإسلامية السعودية، وقد تم أخذ مصرف البلاد كنموذج عن تلك المصارف.
٢. الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة الزمنية من شهر نيسان ولغاية شهر أيلول ٢٠٢٠م.
٣. الحدود البشرية: تم أخذ عينة من موظفي بنك البلاد.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث للعناصر التالية:

- الإطار العام للدراسة: ويشمل مشكلة الدراسة وأسئلتها، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وفرضيات الدراسة، والمصطلحات الإجرائية، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومميزات الدراسة.
- الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية: ويشمل ذلك تعريف ونشأة وتطور الحوكمة المصرفية، وحوكمة المصارف الإسلامية، والقطاع المصرفي السعودي والحوكمة.
- الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات، ثم النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة هنا لبعض من أهم الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

دراسة (دياب، ٢٠١٤) بعنوان "واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين"، وقد هدفت الدراسة لبيان واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين؛ حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها حرص المصارف الإسلامية على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات التي تعرف العاملين في تلك المصارف بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، كما أنها تحرص على توفير العدالة والإنصاف في التعامل مع المساهمين.

دراسة (صويلح، ٢٠١٥) بعنوان "مدى التزام المصارف الأردنية بمبادئ الحوكمة المصرفية"، وقد هدفت هذه الدراسة لبيان مدى التزام المصارف الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة؛ حيث قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على عدد من موظفي البنوك الأردنية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ أهمها أن البنوك الأردنية تلتزم بشكل عام بالمبادئ المتعارف عليها للحوكمة، إلا أن مستوى الالتزام يتفاوت من مبدأ لآخر، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الأردني بتوجيه البنوك لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل أكثر وضوحاً.

دراسة (عمراوي، ٢٠١٦) بعنوان "تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري"، وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال استبانة وزعت على موظفي البنوك الجزائرية محل الدراسة؛ حيث توصلت الدراسة

لنتيجة تشير لقيام البنوك الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة وبمستويات مرتفعة، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي الجزائري بالاستمرار بتوجيهاته للبنوك بتطبيق معايير الحوكمة من خلال مؤشرات قابلة للقياس.

دراسة (حمين، ٢٠١٦) بعنوان "أثر حوكمة البنوك المصرية على ثقة العملاء"، وقد هدفت الدراسة لبيان مدى تطبيق البنوك المصرية لمبادئ الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على ثقة العملاء لديها، وقد توصلت الدراسة لوجود مستوى مرتفع من التطبيق لمبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي المصري، وأن هناك تأثيرا قويا للحوكمة على ثقة وولاء العملاء، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير أدوات لقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي المصري.

دراسة (Khazalia, Nino ، 2016) بعنوان "Corporate Governance And Social Responsibility In Banking And Insurnce"، وقد هدفت الدراسة لبيان أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الأوروبية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن عوامل الحوكمة تؤثر على الأداء المالي للبنوك، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع حدود دنيا لتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي.

دراسة (السريحي، ٢٠١٨) بعنوان "أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية"، وقد هدفت هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق قواعد وإجراءات الحوكمة في البنوك الإسلامية الأردنية على جودة التقارير المالية فيها، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة بين تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة وقواعد جودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي المصرفي بأهمية الحوكمة المصرفية.

دراسة (مرغاد، ٢٠١٨) بعنوان "واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية: دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية خلال عام٢٠١٦"، وقد هدفت الدراسة لمعرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة في البنوك الإسلامية من خلال دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ أهمها حرص مجموعة البركة المصرفية على وضع إطار عام وفعال وشامل للحوكمة المصرفية، وبما يضمن الامتثال التام للمعايير والأنظمة المعتمدة دولياً بهذا الشأن.

دراسة (anginer، 2018) بعنوان "orporate Governance of Banks and financial stability"

وقد هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للمصارف، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج؛ أبرزها أن هناك علاقة بين تطبيق أسس الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي، كما أن هناك آثارا هامة بين تفاعل حوكمة المصارف وشبكة الأمان المالي، الأمر الذي ينعكس على درجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

دراسة (Hallerberg &Markgraf، 2018) بعنوان" The corporate Government of public Banks" before and after the Global financial crisis "، وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين الحوكمة المصرفية وحدوث الأزمات المالية؛ حيث توصلت الدراسة لنتيجة تشير لوجود علاقة بين عدم تطبيق أسس الحوكمة وحدوث الأزمات المالية في القطاع المصرفي، هذا بالإضافة لوجود أثر للأزمة المالية في تدني أرباح

المصـارف.

دراسـة (هيـام، ٢٠١٩) بعنـوان "تطبيـق الحوكمـة المصرفيـة وأثـره عـلى كفـاءة البنـوك الجزائريـة"، وقـد هدفـت الدراسـة لبيـان أثـر تطبيـق آليـات الحوكمـة المصرفيـة عـلى تحقيـق الكفـاءة المصرفيـة، وذلـك مـن خـلال اسـتبانة تـم توزيعهـا عـلى عينـة مـن موظفـي تلـك البنـوك، وقـد توصلـت الدراسـة لعـدة نتائـج؛ أبرزهـا أن المصـارف الجزائريـة تطبـق مبـادئ الحوكمـة المصرفيـة وبمسـتويات مرتفعـة، وأن هنـاك علاقـة بين تطبيـق الحوكمـة المصرفيـة وتحقيـق كفـاءة البنـوك، وقـد أوصـت الدراسـة بإجـراء المزيـد مـن الدراسـات المتخصصـة لقيـاس أثـر تطبيـق الحوكمـة عـلى البنـوك الجزائريـة وبشـكل دوري.

مميزات الدراسة:

تتميـز هـذه الدراسـة عـن غيرهـا مـن الدراسـات السـابقة بأنهـا دراسـة متخصصـة في مـدى التـزام المصـارف الإسـلامية السـعودية بمبـادئ الحوكمـة، فهـي دراسـة متخصصـة في المصـارف الإسـلامية، هـذا بالإضافـة لحداثـة الدراسـة؛ حيـث تـم إجراؤهـا خـلال العـام ٢٠٢٠.

مصطلحات الدراسة:

- الحوكمـة: هـي الحكـم الرشـيد الـذي يتـم تطبيقـه عـبر حزمـة مـن القوانـين والقواعـد التـي تـؤدي إلى الشـفافية وتطبيـق القانـون (الفقيـه، محمـد، ٢٠٢٠).
- الحوكمـة المصرفيـة: نظـام يحكـم العلاقـات بـين الأطـراف التـي تؤثـر في أداء المـصرف (هيـام، ٢٠١٩).
- أبعـاد الحوكمـة المصرفيـة: تشـمل أبعـاد الحوكمـة المصرفيـة البعـد السـياسي، والبعـد التقنـي، والبعد الاقتصـادي والاجتماعي (هيـام، ٢٠١٩).
- المصـارف الإسـلامية: "مؤسسـات ماليـة مصرفيـة وسـيطة، تهـدف لتحقيـق الربـح، تلتـزم في جميـع أعمالهـا بأحـكام الشريعـة الإسـلامية" (إسـماعيل،٢٠١٤: ٢١).

الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية:

يعـد مصطلـح الحوكمـة مـن المصطلحـات الحديثـة المسـتخدمة في اللغـة العربيـة، وهـي الترجمـة العربيـة لكلمـة (Governance)، والتـي يعـود أصلهـا في الأسـاس لمصطلـح(Kubernan) اليونـاني والـذي يعنـي قيـادة الباخـرة، ثـم اسـتعمل بعـد ذلـك في اللغـة اللاتينيـة (Gubernare) وبنفـس المعنـى، وكان يقصـد بـه الفـن أو طريقـة الحكـم (حمـدان، ٢٠١٩)، وقـد أسـهم في انتشـار هـذا المفهـوم تبنـي العديـد مـن الاقتصاديـين والباحثـين لـه، بالإضافـة لبعـض المؤسسـات الماليـة الدوليـة؛ كصنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي؛ حيـث اسـتخدم أولاً عـلى المسـتوى الـكلي أو مـا يسـمى بالحوكمـة الدوليـة، ثـم عـلى المسـتوى الجزئـي أو مـا يسـمى بحوكمـة المؤسسـات (صلاحـات، ٢٠١٦).

والحوكمـة في اللغـة مأخـوذة مـن حكـم الـشي؛ أي منعـه مـن الفسـاد (المواجـي، ٢٠١٧)، أمـا في الاصطـلاح فتعـرف الحوكمـة بشـكل عـام عـلى أنهـا "مجموعـة مـن العلاقات التـي تربـط بـين إدارة الشركة ومجلـس إدارتها ومسـاهميها والأطـراف الأخـرى التي لهـا اهتـمام بالشركـة، كـما أنهـا توضـح الطريقـة التـي يتـم مـن خلالهـا تحقيـق أهـداف الشركـة، بالإضافـة لوسـائل تحقيـق تلـك الأهـداف ومراقبتهـا" (مرغـاد، ٢٠١٨: ٧)، كـما تعـرف أيضـاً بأنهـا "مجموعـة القواعد والإجـراءات التـي تحكـم المؤسسـة في إطارهـا الزمنـي والمـكاني، وإيجـاد تـوازن بـين السـلطة والمسـؤولية" (حمـدان، ٢٠١٩). لـذا يمكـن القـول بـأن الحوكمـة تعنـي مجموعـة مـن الأدوات والإجـراءات التـي تضبـط العلاقـات بـين مختلـف الأطـراف ذات العلاقة

بالمؤسسة.

أهمية الحوكمة :

يُشير كثير من الباحثين لأهمية الحوكمة من خلال دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الأداء بشكل عام، وخفض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، ويمكن الإشارة لهذه الأهمية عبر المحاور التالية (الشقران، ٢٠٢٠):

- تعمل آليات الحوكمة على وضع إطار تنظيمي واضح لأهداف المؤسسة وسبل تحقيق تلك الأهداف، من خلال توفير حوافز مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف ويراعوا مصلحة المساهمين.
- يؤدي تطبيق الحوكمة إلى الانفتاح على الأسواق المالية وجذب المزيد من المستثمرين؛ لتمويل المشاريع الجديدة أو التوسعية .
- يسهم تطبيق الحوكمة في وضع أسس واضحة للعلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها؛ بحيث يتم توضيح حقوق وواجبات كل طرف من تلك الأطراف، واستغلال الإمكانيات المتاحة لرفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة.
- تطبيق قواعد الحوكمة يضمن حقوق المستثمرين مما يسهم في زيادة ثقتهم.
- تعمل الحوكمة على الإفصاح الكامل عن أداء المؤسسة المالي والإداري، بالإضافة للقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا، ويساعد ذلك على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في تلك المؤسسات.
- تساعد الحوكمة في ضمان الحقوق لكافة المساهمين؛ مثل الحق في التصويت، والحق في المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء المؤسسة .

الحوكمة في القطاع المصرفي :

لا يختلف مفهوم الحوكمة المصرفية عن المفهوم السابق، والذي يشير إلى أن الحوكمة تُعنى بوضع الضوابط والوسائل الرقابية التي تضمن حسن إدارة المصرف بما يحافظ على مصالح جميع الأطراف، ويحد من التصرفات غير المسؤولة، ويفعل دور مجالس الإدارة (صلاحات٢٠١٦).

وتعرف الحوكمة المصرفية بعدد من التعاريف التي تختلف بحسب زاوية النظر لهذا المفهوم، فيعرفها بنك التسويات الدولية بأنها "الأساليب التي تدير بها المصارف أعمالها من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، وبيان كيفية وضع أهداف البنك، وسياساته التشغيلية، وحماية مصالح أصحاب العلاقة، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين" (مرغاد، ٢٠١٨:٨)، كما يمكن تعريفها بأنها "مراقبة أداء المصارف من قبل الجهات الإشرافية، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، وتحديد إطار تنظيمي وسلطات رقابية تحدد علاقة المصرف بالفاعلين الخارجين" (عصمت، ٢٠١٧: ١٢).

أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي:

نظراً للدور المحوري الذي تقوم به المصارف في الاقتصاد، فإن تطبيق الحوكمة المصرفية يعد أمراً في غاية الأهمية؛ وذلك لدورها في ضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء، من خلال تطوير الهياكل الداخلية للمصارف، بالإضافة لوجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، وتلعب الحوكمة دوراً هاماً أيضاً في رفع كفاءة عمليات المصارف؛ وذلك من خلال عدة اتجاهات (المواجي، ٢٠١٧)، ويمكن تلخيص أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي

فيما يلي (بشيري، ٢٠١٨):

١. تعتبر الحوكمة المصرفية نظاماً شاملاً يتم من خلاله توجيه ورقابة العمليات التشغيلية داخل المصارف.
٢. تسهم الحوكمة المصرفية في رفع الكفاءة التشغيلية للمصارف، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي للاقتصاد.
٣. تطبيق الحوكمة المصرفية يسهم في منح العملاء الثقة وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي قد تتعرض لها أموالهم.

أبعاد تنفيذ الحوكمة المصرفية:

يشير الباحثون في مجال الحوكمة إلى أن للحوكمة المصرفية بعدين رئيسين؛ هما البعد الداخلي والبعد الخارجي، وهذا بيان لهما (مرغاد، ٢٠١٨):

١-البعد الخارجي للحوكمة المصرفية:

ويتمثل هذا البعد بالقواعد الاحترازية التي يعتمدها المصرف، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تمكن المصرف من التحكم بالمخاطر الناجمة عن المكونات المختلفة للنظام المصرفي، ومحاولة تخفيضها لأدنى مستوى؛ أي أن هذه القواعد تستهدف بالدرجة الأولى تحقيق هدفين رئيسين؛ هما استقرار النظام المصرفي، وحماية حقوق الدائنين، وذلك من خلال تقوية السلامة البنكية وتطوير أعمال المصرف بشكل عام.

٢-البعد الداخلي للحوكمة المصرفية:

يتمثل البعد الداخلي للحوكمة المصرفية في طريقة إدارة المصرف، وذلك من خلال اعتماد نموذج الحكم الرشيد، وخاصة في عمل مجلس الإدارة، الأمر الذي يسهم في إيجاد قيادة أكثر فعالية للمصرف، خاصة مع تطور عمل مجلس الإدارة؛ حيث أصبحت مسؤولياته تركز على وضع الإستراتيجيات طويلة الأمد لأعمال المصرف، وإنشاء وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من أن قرارات المصرف تم اتخاذها بطريقة مسؤولة وشفافة.

الحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي:

كما أشرنا سابقاً فإن الحوكمة تعني المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة وكلها مفاهيم ترتبط بالعدل والإنصاف، وهو ما يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية، إلا أن اختلاف أعمال المصارف الإسلامية يُدخل بعداً جديداً للحوكمة وهو المتعلق بدور ومهام هيئة الرقابة الشرعية (شحادة، ٢٠١٦)، وعلى الرغم من أن مبادئ الحوكمة الصادرة من المؤسسات المالية الدولية موجهة لجميع المؤسسات، إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهما من المؤسسات التي تعنى بضبط وتنظيم عمل المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي قد أصدرتا معايير إضافية للحوكمة المطبقة في المصرفية الإسلامية، والتي تشمل على المعايير الدولية بالإضافة لبعض من المعايير التي تتناسب وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وهذه المعايير هي (رباح، ٢٠١٧):

١- المعايير الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

صدرت عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٦م مجموعة من المعايير الخاصة بالحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي، والتي أطلق عليها المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وهذه المبادئ هي(السريحي، ٢٠١٨):

١-المبدأ الأول: ويركز هذا المبدأ على ضرورة قيام المصارف الإسلامية بوضع ضوابط للإدارة الشاملة، من خلال تحديد الأدوار والوظائف

لكل عنصر من عناصر الإدارة، ومسؤولياته تجاه أصحاب المصالح.

٢-المبدأ الثاني: ويتعلق هذا المبدأ بضرورة قيام المصارف الإسلامية بإعداد تقاريرها المختلفة حسب المعايير المعتمدة دولياً، بالإضافة للضوابط الشرعية المعتمدة في هذا المجال، وإيجاد لجان داخلية لمراجعة القوائم المالية.

٣-المبدأ الثالث: يهتم هذا المبدأ بالإفصاح والشفافية، وذلك من خلال السماح لأصحاب حسابات الاستثمار بالاطلاع على تقارير مفصلة عن أداء استثماراتهم والمخاطر التي قد يتعرضون لها.

٤-المبدأ الرابع: يجب على المصارف الإسلامية أن تتبنى إستراتيجية واضحة بخصوص آليات الاستثمار، وخطط مواجهة المخاطر فيه.

٥-المبدأ الخامس: يتعلق هذا المبدأ بالتزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد مصادر الحصول على تلك الأحكام، مع ضرورة الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

٦-المبدأ السادس: يجب على المصارف الإسلامية أن تلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية بكافة أنشطتها، والسماح للعملاء بالاطلاع على تلك الاحكام.

٧-المبدأ السابع: يجب على المصارف الإسلامية توفير بيانات تفصيلية عن حسابات الاستثمار التي تديرها وبصورة دورية.

٢-المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين عدداً من المعايير التي تنظم عمل المصارف الإسلامية، والتي تستهدف في مجملها العرض والإفصاح والشفافية والعدل في التعامل، وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما يتفق مع المعايير الدولية للحوكمة (مرغاد، ٢٠١٨).

دور الحوكمة في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي:

يوفر تطبيق الحوكمة المصرفية العديد من المزايا للمصارف الإسلامية، ويمكن الإشارة لأهم تلك المزايا وهي (الشلبي، ٢٠١٥):

١. إنجاز أعمال المصارف الإسلامية وفقاً لدائرة الحلال.
٢. الاهتمام بالأهداف الاجتماعية للمصرف الإسلامي؛ مثل تقديم القروض الحسنة، وتنظيم عملية حساب وإخراج الزكاة، وتقديم الخدمات المصرفية بصورة أفضل.
٣. توفير الحماية للمصرف الإسلامي أثناء تداول أسهمه في السوق المالي.
٤. تحسين إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وبما يحافظ على أموال المصرف والمودعين.
٥. توفير آليات فعالة لمراقبة العمليات المصرفية داخل المصرف.
٦. تقليص تكاليف رأس المال مما يساعد المصرف على تحقيق النمو في أنشطته المختلفة.
٧. مساعدة المصرف على المنافسة في السوق المحلي والدولي.
٨. تعزيز ثقة عملاء المصرف الإسلامي.

القطاع المصرفي السعودي والحوكمة:

يعتبر القطاع المصرفي السعودي أحد أهم القطاعات المصرفية على المستوى العربي، فهو يحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالي القروض ورأس المال، والمرتبة الثانية من حيث الموجودات، والمرتبة الرابعة في استخدام الخدمات المالية، هذا ويبلغ عدد المصارف في هذا القطاع أربعة وعشرين مصرفاً، تمتلك ٢٠٧٨ فرعاً، وقد حققت المصارف السعودية المحلية أرباحاً تقدر ب ٥٢ مليار ريال عام ٢٠١٩م (هندي، ٢٠٢٠).

ويعمل في القطاع المصرفي السعودي أربعة مصارف إسلامية؛ وهي: مصرف الراجحي، ومصرف الإنماء، وبنك الجزيرة، وبنك البلاد، وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية في السعودية عام ٢٠١٩م حوالي ١٦٠,٩ مليار دولار، وهو ما يشكل نسبة ٢٦٪ من إجمالي الأصول المصرفية في المملكة، كما بلغ حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية السعودية حوالي ١٠٦,٢ مليار دولار، وبنسبة ٢٩٪ من إجمالي الودائع في القطاع ككل، وبلغ رأس مال المصارف الإسلامية السعودية حوالي ٢٤,٤ مليار دولار، كما حققت المصارف الإسلامية السعودية أرباحاً بلغت حوالي ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٩م (العبد الوهاب، ٢٠٢٠). أما فيما يتعلق بالحوكمة في القطاع المصرفي السعودي فقد صدر عن هيئة السوق المالي السعودي مجموعة من القواعد التي تستهدف ضمان الشفافية والوضوح في أعمال المصارف، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي أصدرت المبادئ الرئيسة للحوكمة في القطاع المصرفي، والتي تشمل المبادئ الرئيسة للحوكمة المصرفية بالإضافة لإرشادات وتعليمات بهذا الخصوص (الخواجا، ٢٠١٩).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية:

مصادر البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة، فقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات؛ وهما:

١-المصادر الثانوية: وذلك من خلال مراجعة الأدبيات النظرية؛ كالكتب والأبحاث المتعلقة بالدراسة؛ لتغطية بعضاً من جوانب الدراسة.

٢-مصادر البيانات الأولية: حيث تم استخدام أداة الاستبانة؛ لجمع البيانات الأولية للدراسة، وذلك اعتماداً على الإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة:

لقياس مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، تم اختيار بنك البلاد كعينة من المجتمع العام للدراسة، والذي يشمل البنوك الإسلامية السعودية؛ وهي: مصرف الراجحي، وبنك البلاد، وبنك الجزيرة، وبنك الإنماء، وقد تم اختيار عينة من موظفي بنك البلاد في مستويات إدارية مختلفة، تشمل (المدراء، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، والمدققين)؛ حيث وزعت ١٨٠ استبانة تم استردادها بالكامل.

أداة الدراسة:

في سبيل تصميم أداة الدراسة تم الرجوع لعدد من الدراسات السابقة والمتعلقة بهذا الموضوع؛ حيث تم تقسيم الاستبانة لقسمين رئيسين؛ وهما: الأول الذي خصص للمعلومات الشخصية لعينة الدراسة، أما الثاني فخصص لمتغيرات الدراسة الرئيسة؛ حيث تم وضع ٤٢ سؤالاً مثلت فرضيات الدراسة، كما تم تصميم أجوبة أداة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً)، وأعطي كل بديل درجة معيارية ووزنا نسبيا (شاويش، ٢٠١٧)، كما في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) الأوزان النسبية والدرجة المعيارية لعينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي

المقياس	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
موافق جداً	٥	١٠٠٪
موافق	٤	٨٠٪
محايد	٣	٦٠٪
غير موافق	٢	٤٠٪
غير موافق إطلاقاً	١	٢٠٪

صدق وثبات أداة الدراسة:

في هذا المجال تم إجراء الاختبارات التالية:

١-صدق المحتوى لأداة الدراسة:

يركز هذا الاختبار على بيان مدى تعبير فقرات كل مجال من مجالات الدراسة للبعد الذي تنتمي إليه؛ أي أن فقرات الاستبانة تقيس البعد الذي تنتمي إليه بشكل دقيق ومحدد، وقد تم ذلك من خلال استخدام معامل سبيرمان للارتباط؛ حيث اعتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن ٣٠٪ (منجي، ٢٠١٥)، وقد تبين من نتائج الاختبار وجود صدق بنائي لفقرات أداة الدراسة والجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢) قياس صدق المحتوى لفقرات الدراسة

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط
الأول	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.	٧	٠,٨٤٢
الثاني	حماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.	٩	٠,٧٩٦
الثالث	تحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.	٦	٠,٧٨٥
الرابع	التزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.	٦	٠,٨١٢
الخامس	التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.	٧	٠,٦٤٥
السادس	التزام المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.	٧	٠,٦٩٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

٢-ثبات أداة الدراسة:

ويقصد بثبات أداة الدراسة إمكانية الحصول على نفس البيانات في حال إعادة الدراسة على نفس المجتمع بنفس الأداة في ظل ظروف متشابهة؛ وذلك لبيان مدى الاعتمادية على أداة الدراسة (مرفوق، ٢٠١٤)، ولقياس ذلك تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي الفا كرنباخ لإجابات عينة الدراسة، والقيمة المقبولة في هذا المجال هي ٧٠٪ فأكثر، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣) معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي
الأول	حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.	٧	٠,٨١٢
الثاني	حماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.	٩	٠,٧٤٢
الثالث	تحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.	٦	٠,٧٧٢
الرابع	التزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.	٦	٠,٨٤٢
الخامس	التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.	٧	٠,٨٦٢

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي
السادس	التزم المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.	٧	٠,٧٨٥
المعدل العام للأداة ككل		٤٢	٠,٨٠٢

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

وتظهر نتائج الاختبار السابق أن قيم اختبار الفا كرنباخ المحسوبة مرتفعة، مما يشير لثبات عال لأداة الدراسة والبيانات التي تم الحصول عليها، وهو ما يمكننا من تعميم نتائج البحث (Sekaran, 2015).

٣-اختبار تحيز عدم الاستجابة:

وقد تم ذلك من خلال مقارنة أول ٢٥ استبانة مع آخر ٢٠ استبانة؛ حيث أظهرت النتائج عدم وجود تحيز بعدم الاستجابة.

المعالجات الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج spss لتحليل أداة الدراسة واستخراج الاختبارات الإحصائية التالية: مقاييس النزعة المركزية (التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، النسب المئوية)، واختبار معامل الفا كرنباخ، واختبار معامل بيرسون للارتباط، واختبار t للعينة الواحدة One Sample t test لاختبار الفرضيات.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: خصائص أفراد العينة:

يوضح الجدول رقم (٤) الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (٤) خصائص أفراد العينة

المتغير	الفئات والمسميات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١٢٩	٪٧١,٥
	ماجستير	٣٦	٪٢٠
	دكتوراة	٩	٪٥
	غير ذلك	٦	٪٣,٥
المستوى الوظيفي	مدير	١٧	٪٩,٥
	رئيس قسم	٢٨	٪١٥,٥
	محاسب	٧١	٪٣٩,٥
	مدقق	٦٤	٪٣٥,٥
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٣٢	٪١٨
	من ٥ - ١٠ سنوات	٧٩	٪٤٤
	من ١٠-١٥ سنة	٣٧	٪٢٠,٥
	من ١٥-٢٠ سنة	٢١	٪١١,٥
	أكثر من ٢٠ سنة	١١	٪٦
التخصص	علوم اقتصادية	١٣٨	٪٧٦,٥
	علوم شرعية	٣٩	٪٢١,٥
	غير ذلك	٣	٪٢
المجموع		١٨٠	٪١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

١-المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (٤) أن النسبة الأعلى من المستجيبين كانت من الذين يحملون المؤهل العلمي (البكالوريوس)؛ حيث بلغ عددهم (١٢٩) مستجيباً يشكلون نسبة ٧١,٥٪، ثم الذين يحملون المؤهل العلمي (الماجستير)، وبلغ عددهم (٣٦) مستجيباً بنسبة ٢٠٪، بينما كان عدد الذين يحملون درجة (الدكتوراة) (٩) مستجيبين بنسبة ٥٪، وضمت العينة (٦) مستجيبين من فئة (غير ذلك) بنسبة ٣,٥٪، مما يشير لوجود كفاءة علمية لدى أفراد عينة الدراسة، تسمح لهم بالإجابة على أسئلة الدراسة بطريقة علمية صحيحة.

٢-المستوى الوظيفي: بلغ عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة محاسب الفئة الأعلى في فئات المبحوثين؛ من حيث المستوى الوظيفي؛ حيث بلغ عددهم (٧١) مبحوثاً، وبنسبة ٣٩,٥٪، فيما كان عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة مدقق (٦٤) مبحوثاً، وبنسبة ٣٥,٥٪، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم (٢٨) مبحوثاً، وبنسبة ١٥,٥٪، أما المبحوثون الذين يشغلون وظيفة مدير فكانوا (١٧) مبحوثاً، وبنسبة ٩,٥٪، وتشير هذه النتائج إلى وجود تنوع في فئات المبحوثين؛ من حيث المسمى الوظيفي، مما يدعم الثقة في المعلومات المقدمة منهم حول موضع الدراسة.

٣- سنوات الخبرة: يوضح الجدول أعلاه أن معظم المبحوثين هم من الموظفين الذين تتراوح خبرتهم ما بين ٥- ١٥ سنة؛ حيث ببلغ عددهم (١١٦) مبحوثاً، وبنسبة ٦٤,٥٪، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين تقل خبرتهم عن ٥ سنوات (٣٢) مبحوثاً، وبنسبة ١٨٪، فيما كان عدد المبحوثين الذين تزيد خبراتهم عن ١٥ سنة (٣٢) مبحوثاً، وبنسبة ١٧,٥٪، وهذا الأمر يعكس قدرة المبحوثين على فهم موضوع الدراسة، ومن ثم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبانة بطريقة تعطي نتائج قريبة للواقع الذي تجرى فيه الأمور في البنك محل الدراسة.

٤-المؤهل العلمي: أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فيمكن ملاحظة أن معظم المبحوثين هم من حملة التخصصات الاقتصادية؛ حيث بلغ عددهم (١٣٨) مبحوثاً، وبنسبة ٧٦,٥٪، بينما بلغ عدد المبحوثين المتخصصين في العلوم الشرعية (٣٩) مبحوثاً، وبنسبة ٢١,٥٪، و٢٪ لغير ذلك، وهذا الأمر يُشير لتناسب التخصصات العلمية لطبيعة العمل المصرفي، مما يدعم الثقة بالبيانات المقدمة من عينة الدراسة.

ثانياً: نتائج الإحصاء الوصفي لمحاور الاستبانة:

١-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الأول:

ركز المحور الأول من أداة الدراسة على بيان الممارسات المطبقة في المصرف، حول حماية حقوق المساهمين، وهي الأسئلة من ١-٧ من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١	يحرص المصرف على دعوة المساهمين لاجتماعات الهيئة العامة، ويتم اتخاذ القرارات بناء على التصويت الذي يتم من قبلهم.	٤,٤٨٠	٠,٦٨٥	٨٩,٦
٢	يحق للمساهمين مساءلة أعضاء مجلس إدارة المصرف عن أي شأن من شؤون المصرف.	٤,٥٦٠	٠,٤٩٥	٩١,٥

٣	لمساهمي المصرف الحق في الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.	٤,٢٨٠	٠,٤٦٥	٨٥,٦
٤	يضمن المصرف للمساهمين الحق في المشاركة والتصويت على القرارات المهمة.	٤,٢٠٠	٠,٥٠٠	٨٤
٥	يحصل مساهمو المصرف على أرباحهم السنوية حال تحققها.	٤,٣٢٠	٠,٤٨٠	٨٦,٤
٦	ينتهج المصرف سياسة تضمن معاملة المساهمين بعدالة ودون تمييز.	١,٥٥٠	٠,٥٦٠	٣١
٧	يحق لمساهمي المصرف التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.	٤,٥٥٠	٠,٤٩٦	٩١
جميع الفقرات		٣,٩٩	٠,٢٤٨	٧٩,٨٧٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم ٢ "يحق للمساهمين مساءلة أعضاء مجلس إدارة المصرف عن أي شأن من شؤون المصرف" قد حلت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ ٤,٥٦٠ وانحراف معياري ٠,٤٩٥، في حين حلت الفقرة رقم ٦ "ينتهج المصرف سياسة تضمن معاملة المساهمين بعدالة ودون تمييز" في الترتيب الأخير بمتوسط حاسبي بلغ ١,٥٥٠ وانحراف معياري ٠,٥٦٠، أما المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول فقد بلغ ٣,٩٩٠، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين بلغ الوزن النسبي للمحور كاملاً ٧٩,٨٧٠٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، لذا يمكن القول بأن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية المتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

٢-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني:

ويتعلق هذا المحور بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٨- ١٦ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

جدول رقم (٦) الأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٨	يلتزم المصرف بتنفيذ التعليمات الصادرة من الجهات الرقابية في الدولة، ويزودها بالبيانات المطلوبة بدقة ووضوح.	٤,١٩٠	٠,٧٤٨	٨٣,٨
٩	لدى المصرف سياسة واضحة للتعامل مع المصارف الأخرى تتصف بالمصداقية والمهنية.	٤,٣٥٠	٠,٣٠٠	٨٧
١٠	يقوم المصرف بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.	٢,٢٥٠	١,١٧٠	٤٥
١١	يلتزم المصرف بتعويض أصحاب المصالح في حال الإضرار بحقوقهم.	٤,٤٨٥	٠,٤٨٥	٨٩,٧
١٢	يوفر المصرف لأصحاب المصالح معلومات صحيحة ودقيقة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.	٣,٥٦٠	٠,٣١٠	٧١,٢
١٣	يقوم المصرف بمنح العملاء حقوقهم المختلفة وبحسب الأنظمة والتعليمات.	٣,٧٨٠	٠,٦٢٦	٧٥,٦
١٤	هناك إجراءات محددة وواضحة لغايات التوظيف في المصرف.	٤,٢٨٠	٠,٧٥٥	٨٥,٦
١٥	تتم إجراءات ترقية الموظفين في المصرف بطريقة شفافة وعادلة.	٢,٩٤٠	٠,٥٨٤	٥٨,٨
١٦	نظام الرواتب في المصرف يحقق العدالة بين الموظفين.	٢,٤٨٢	٠,٦٢٩	٤٩,٦
جميع الفقرات		٤,٠٤٠	٠,٣١٠	٧١,٨

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم ١١ "يلتزم المصرف بتعويض أصحاب المصالح في حال الإضرار بحقوقهم" قد جاءت في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ ٤,٤٨٥ وانحراف معياري ٠,٤٨٥، فيما حلت الفقرة رقم ١٠ "يقوم المصرف بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المختلفة بحسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بهذا الشأن" في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي بلغ ٢,٢٥٠ وانحراف معياري ١,١٧٠، أما المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني فقد بلغ ٤,٠٤٠ وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، أما بخصوص الوزن النسبي للمحور ككل فقد بلغ ٧١,٨٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، لذا يمكن القول بأن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.

٢-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث:

والمتعلق بمدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ١٧-٢٢ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

جدول رقم (٧) الأسئلة المتعلقة بالمحور الثالث

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
١٧	النظام الداخلي للمصرف يحدد صلاحيات مجلس الإدارة بوضوح.	٣,٨٦	٠,٧٤٨	٧٧,٢
١٨	يمتلك المصرف نظام رقابة داخلية فعال.	٢,١١	١,١٢٠	٤٢,٢
١٩	يلتزم المصرف بعقد اجتماعات دورية لمجلس الإدارة.	٣,٠٦	٠,٧٤٢	٦١,٢
٢٠	لأعضاء الهيئة العامة الحق في مساءلة مجلس الإدارة عن القرارات التي يتخذها.	٤,١٥	١,٢٦٠	٨٣
٢١	تخضع الإدارة التنفيذية للمصرف لرقابة مباشرة من قبل مجلس الإدارة.	٢,١٨	٠,٨٢٣	٤٣,٦
٢٢	تأخذ إدارة المصرف بالملحوظات والاقتراحات المقدمة من لجان التدقيق.	٢,١٣	١,١١٨	٤٢,٦
جميع الفقرات		٢,٩١٥	١,٣٠٤	٥٨,٣

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق أن الفقرة رقم ٢٠ "لأعضاء الهيئة العامة الحق في مساءلة مجلس الإدارة عن القرارات التي يتخذها" قد جاءت في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ ٤,١٥ وانحراف معياري ٠,٨٦، في حين جاءت الفقرة رقم ١٨ "يمتلك المصرف نظام رقابة داخلية فعال" في الترتيب الأخير، بمتوسط حسابي بلغ ٢,١١ وانحراف معياري ١,١٢، أما المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٢,٩١٥ وهو أقل من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ ١,٣٠٤، أما بخصوص الوزن النسبي للمحور ككل فقد بلغ ٥٨,٣٪، وهو أقل أيضاً من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة إلى أن المصارف الإسلامية السعودية لا تلتزم بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.

٤- تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع:

والذي يوضح مدى التزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة،

ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٢٣-٢٨ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٨) يوضح ذلك.

جدول رقم (٨) الأسئلة المتعلقة بالمحور الرابع

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٢٣	يسهم أعضاء مجلس إدارة المصرف بدعم استقلالية المدقق الخارجي.	٤,١٣٠	٠,٦٢٤	٨٢,٦
٢٤	يهتم أعضاء مجلس الإدارة بالمحافظة على أسرار المصرف.	٤,٠١٠	٠,٤٢٦	٨٠,٢
٢٥	يتصرف أعضاء مجلس إدارة المصرف بمسؤولية في الحالات التي يحدث فيها تعارض بين مصالحهم الشخصية ومصالح المصرف.	٣,٦٥٠	٠,٣٥٨	٧٣
٢٦	يتصف أعضاء مجلس إدارة المصرف بالأمانة والصدق.	٤,١٧٠	٠,٥٤٠	٨٣,٤
٢٧	يقدم أعضاء مجلس إدارة المصرف جميع التسهيلات للجان التدقيق لتنفيذ مهامها بكفاءة واستقلالية.	٣,٤٨٥	٠,٦٨٥	٦٩,٧
٢٨	يتخذ أعضاء مجلس إدارة المصرف قراراتهم باستقلالية.	٣,٦٢٠	٠,٧٩٥	٧٢,٤
	جميع الفقرات	٣,٨٤٠	٠,٦٦٥	٧٦,٩

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم ٢٦ "يتصف أعضاء مجلس إدارة المصرف بالأمانة والصدق" قد جاءت في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ ٤,١٧٠ وانحراف معياري ٠,٥٤٠ ووزن نسبي ٨٣,٤٪، فيما جاءت الفقرة رقم ٢٧ "يقدم أعضاء مجلس إدارة المصرف جميع التسهيلات للجان التدقيق لتنفيذ مهامها بكفاءة واستقلالية" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ٣,٤٨٥ وانحراف معياري ٠,٦٨٥ ووزن نسبي ٦٩,٧، أما بخصوص المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٣,٨٤، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين جاء الوزن النسبي للمحور ككل ٧٦,٩٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة لالتزام أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.

٥- تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور الخامس:

والمتعلق بمدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٢٩-٣٥ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (٩) يوضح ذلك.

جدول رقم (٩) الأسئلة المتعلقة بالمحور الخامس

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٢٩	يقوم المصرف بالإعلان عن خططه المستقبلية.	٣,٧٦٤	٠,٦٥٢	٧٥,٩
٣٠	للمصرف أهداف واضحة ومعلن عنها.	٤,١٨٨	٠,٣٢٥	٨٣,٧
٣١	يلتزم المصرف بنشر بيانات مالية مدققة بفترات منتظمة.	٣,١٢٥	٠,٧٤٥	٦٢,٥
٣٢	يقوم المصرف بنشر تقارير مالية سنوية ضمن المدد القانونية.	٣,٤٨٥	٠,٨٧٤	٦٩,٧
٣٣	يقدم المصرف بيانات مفصلة وصحيحة عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	٤,٦٥٨	٠,٣١٥.	٩٣,١

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٣٤	يعلن المصرف عن المخاطر المتوقعة التي قد تعترض أعماله.	٤,٧٨٥	٠,٤٨٩	٩٥,٧
٣٥	يلتزم المصرف بالإعلان وبوضوح عن جميع المعاملات والعقود المرتبطة بأطراف خارجية.	٤,٦٤٥	٠,٨٧٧	٩٢,٩
	جميع الفقرات	٤,٠٩٠	٠,٤٢٦	٨١,٩

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرة رقم٣٤ "يعلن المصرف عن المخاطر المتوقعة التي قد تعترض أعماله" قد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ ٤,٧٨٥ وانحراف معياري ٠,٤٨٩ ووزن نسبي ٩٥,٧٪، فيما جاءت الفقرة "يلتزم المصرف بنشر بيانات مالية مدققة بفترات منتظمة" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ ٣,١٢٥ وانحراف معياري ٠,٧٤٥ ووزن نسبي ٦٢,٥، أما بخصوص المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٤,٠٩٠ وهو أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين جاء الوزن النسبي للمحور ككل ٨١,٩٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة إلى التزام المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.

٦-تحليل الفقرات المتعلقة بالمحور السادس:

والذي يوضح مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها، ويقيس هذا المحور الأسئلة من ٣٦- ٤٢ من أسئلة الاستبانة، والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك.

جدول رقم (١٠) الأسئلة المتعلقة بالمحور السادس

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
٣٦	يلتزم المصرف بتسديد جميع الضرائب المستحقة عليه في الوقت المحدد لذلك.	٤,٨٨٢	٠,٤٨٧	٩٧,٦
٣٧	يلتزم المصرف بالأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية.	٤,٦١٢	٠,٥٢١	٩٢,٢
٣٨	يقدم المصرف تبرعات مادية ومعنوية للجهات الخيرية وبصورة مستمرة.	٣,٨٨٢	٠,٢٤٨	٧٧,٦
٣٩	يشارك المصرف في الأنشطة والفعاليات الهادفة للحفاظ على البيئة.	٣,٧٤٨	٠,٦٤٨	٧٤,٩
٤٠	يهتم المصرف بتنمية مهارات العاملين لديه من خلال برامج تدريبية متخصصة.	٣,٩٤٥	٠,٩٧٤	٧٨,٩
٤١	ينفذ المصرف العديد من البرامج التنموية خدمةً للمجتمعات المحلية.	٣,٤٦٥	٠,٧٤٨	٦٩,٣
٤٢	لدى المصرف سياسة واضحة توفر ظروفا صحية ملائمة للعاملين.	٣,٠٥٠	٠,٤٩٧	٦١
	جميع الفقرات	٣,٩٤٠	٠,٥٤٨	٧٨,٧

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن فقرة ٣٦ "يلتزم المصرف بتسديد جميع الضرائب المستحقة عليه في الوقت المحدد لذلك" قد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ ٤,٨٨٢ وانحراف معياري ٠,٤٨٧ ووزن نسبي ٩٧,٦٪، فيما جاءت الفقرة "لدى المصرف سياسة واضحة توفر ظروفا صحية ملائمة للعاملين" في الترتيب الأخير، بوسط حسابي بلغ ٣,٠٥٠ وانحراف معياري

٤٩٧ , ٠ ووزن نسبي ٦١٪، أما بخصوص المتوسط الحسابي للمحور ككل فقد بلغ ٣ , ٩٤٠ وهو أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (٣)، كما أن الانحراف المعياري لجميع فقرات المحور بلغ أقل من ١، في حين جاء الوزن النسبي للمحور ككل ٧٨,٧٪، وهو أيضاً أكبر من الوزن النسبي المتوسط (٧٠٪)، مما يشير بصفة عامة إلى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

في مجال اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة One Sample t test ، وذلك لتحليل البيانات المتعلقة بالبحث والتي تم الحصول عليها من أفراد العينة؛ حيث سيتم قبول الفرضية العدمية HO ورفض الفرضية البديلة H1 في حال كانت t المحتسبة أقل من t الجدولية، أما في حال كانت t المحتسبة أكبر من t الجدولية فسيتم رفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البديلة H1، وفي ما يلي الاختبارات التي تمت:

١-اختبار الفرضية الأولى: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١١) اختبار الفرضية الأولى

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
١٥,٩٥٢	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٣,٩٩	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ١٥ , ٩٥٢ وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢ , ٠٤٥٢ مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 ؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.

٢-اختبار الفرضية الثانية: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.

والجدول رقم (١٢) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٢) اختبار الفرضية الثانية

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
٨,٦١٠	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٤,٠٤٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٨,٦١٠ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢ , ٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمبادئ الحوكمة المصرفية والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل

٣-اختبار الفرضية الثالثة: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بتحديد صلاحيات

ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها. والجدول رقم (١٣) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٣) اختبار الفرضية الثالثة

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
(٢,٨٦٣)	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٢,٩١٥	قبول فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٢,٨٦٣-، وهي أقل من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني قبول الفرضية العدمية H0 ورفض الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية لا تلتزم بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.

٤- اختبار الفرضية الرابعة: لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.

والجدول رقم (١٤) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٤) اختبار الفرضية الرابعة

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
١٢,٣١٧	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٣,٨٤٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ١٢,٣١٧، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية يلتزمون بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.

٥- اختبار الفرضية الخامسة: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.

والجدول رقم (١٥) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٥) اختبار الفرضية الخامسة

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
٤,٧٥٥	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٤,٠٩٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٤,٧٥٥، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.

٦- اختبار الفرضية السادسة: لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

والجدول رقم (١٦) يوضح اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (١٦)

T المحتسبة	T الجدولية	SIG t	المتوسط الحسابي	نتيجة الاختبار
٣٠,٧١٥	٢,٠٤٥٢	٠,٠٠٠	٣,٩٤٠	رفض فرضية العدم HO

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t المحتسبة تساوي ٣٠,٧١٥، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي ٢,٠٤٥٢، مما يعني رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1؛ أي أن المصارف الإسلامية السعودية تلتزم بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

النتائج:

في ضوء الدراسة الميدانية السابقة تم التوصل للنتائج التالية:

١. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بعدل.
٢. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية، والمتعلقة بحماية حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل.
٣. لا تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها.
٤. يلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في المصارف الإسلامية السعودية بالسلوك المهني أثناء قيامهم بأعمالهم المختلفة.
٥. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بالشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة عنها.
٦. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١. ضرورة قيام الجهات الرقابية السعودية بنشر الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف السعودية، وبيان دور تلك السياسات في جذب الاستثمار وتعزيز الحصة السوقية لها.
٢. قيام المصارف السعودية بإعادة النظر بسياساتها المتعلقة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية فيها؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم التزام المصارف الإسلامية السعودية بتحديد تلك الصلاحيات.
٣. لابد للمصارف السعودية من الالتزام بتشكيل لجان للحاكمية المؤسسية في كل مصرف؛ وذلك بهدف الإشراف على آليات تطبيق الحوكمة في تلك المصارف.
٤. ضرورة تضمين القوانين والتشريعات المصرفية السعودية تشريعات واضحة، تؤكد على ضرورة تطبيق أسس ومبادئ الحوكمة المصرفية.
٥. تفعيل دور الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية السعودية، لما لها من دور في ضمان تطبيق أسس الحوكمة في تلك المصارف.
٦. إجراء المزيد من الدراسات حول الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي السعودي وبصورة دورية؛ وذلك بهدف تعزيز إجراءات تطبيق تلك السياسات ومعالجة أوجه القصور إن وجدت.

المراجع:

-إسماعيل، صالح. (٢٠١٤). البنوك الإسلامية: الجوانب النظرية والتطبيقية. ط٢. عمان. دار زهران للنشر.

-بشيري، خالد.(٢٠١٨). الحوكمة المصرفية. الإسكندرية. دار الأجيال للنشر العلمي.

-حمدان، نشمي.)٢٠١٩(. حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين. بيروت. مكتبة الفرح للنشر.

-حمين، سناء.) ٢٠١٦(. أثر حوكمة البنوك المصرية على ثقة العملاء. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة طنطا. مصر.

-الخواجا، نصر.(٢٠١٩). البنوك السعودية ومتطلبات رؤية ٢٠٣٠. القاهرة. مكتبة الخير للنشر والتوزيع.

-دياب، رنا. (٢٠١٤). واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأقصى. فلسطين.

-رباح، إبراهيم.(٢٠١٧). المصارف الإسلامية والعولمة (الحوكمة والشمول المالي). بيروت. دار فلسطين للنشر.

-السريحي، عزت.)٢٠١٨(.أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على جودة التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. رسالة دكتورة غير منشورة. جامعة عمان العربية. الأردن.

-شاويش، عماد.(٢٠١٧) الأساليب الإحصائية للبحوث الإنسانية. الأردن. عمان للكتاب الجامعي.

-شحادة، عصام. (٢٠١٦). الحوكمة في البنوك الإسلامية: آليات التطبيق العملي. ط٢. بيروت. دار الشابورة للنشر.

-الشقران، هانئ. (٢٠٢٠). حوكمة الشركات كمدخل لمكافحة الفساد.
Millennium Journal of Humanities and Social Sciences . 1 (1): p 41-51
https://doi.org/10.47340/mjhss.v1i1.5.202

-الشلبي، حسين.(٢٠١٥). الحوكمة الإسلامية في المصارف. القاهرة. منشورات حافظ العلمية.

-صلاحات، أمية.)٢٠١٦(. دور الحوكمة في ضبط العمليات المصرفية. مجلة البحوث العملية. العدد ٢٦. ص ١٩-٣٢.

-صويلح، عبد الوهاب.)٢٠١٥(.مدى التزام المصارف الاردنية بمبادئ الحوكمة المصرفية. المؤتمر العلمي لجمعية المحاسبين المهنيين الأردنيين. عمان، ٢٧-٤٣.

-العبد الوهاب، عباس.(٢٠٢٠). البنوك الإسلامية السعودية ومتطلبات العولمة. مجلة رؤى اقتصادية. عدد٧. ص١٣٤-١٥٢.

-عصمت، أحمد. (٢٠١٧). واقع الحوكمة في البنوك الإسلامية. بيروت. ناشر للطباعة ونشر الكتاب العلمي.

-عمراوي، عبد الرحيم.)٢٠١٦(. تطبيق الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة غرداية. الجزائر.

-الفقيه، أحمد. محمد، فضيلة. (٢٠٢٠). دور الحوكمة المحلية الرشيدة في تفعيل البدائل للإنفاق الحكومي.
MILLENNIUM JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENC-

ES.1.1.57-65. https://doi.org/10.47340/mjeas.v1i2.5.2020

-مرغـاد، خالـد (٢٠١٨). واقـع الحوكمـة في البنـوك الإسـلامية: دراسـة حالـة مجموعـة البركـة المصرفيـة خـلال عـام٢٠١٦. القاهـرة. مكتبـة النـشر الحديـث.

-مرغـاد، معتـز. (٢٠١٨). إدارة حوكمـة المصـارف. ط٢. عـمان. دار الكتـاب للنـشر.

-مرفـوق، صـلاح. (٢٠١٤). الإحصـاء لطلبـة العلـوم الإداريـة. القاهـرة. مكتبـة الراشـدين للنـشر.

-منجـي، عاصـم. (٢٠١٥). مبـادئ الأسـاليب الإحصائيـة. بـيروت. دار الشـعلة للنـشر والتوزيـع.

-المواجـي، محمـد. (٢٠١٧). آليـات الحوكمـة ودورهـا في تخفيـض المخاطـر. معهـد الدراسـات المـصرفي. القاهـرة.

-هنـدي، حسـين.(٢٠٢٠). الحوكمـة في القطـاع المـصرفي السـعودي. الإسـكندرية. دار المسـتقبل للنـشر.

-هيـام، عمـر.)٢٠١٩(.تطبيـق الحوكمـة المصرفيـة وأثـره على كفـاءة البنـوك الجزائريـة. المنتـدى الجزائري للحوكمـة. الجزائـر. مركـز المدينـة للدراسـات.

References:

Al-Abd Al-Wahhab, Abbas. (2020). Saudi Islamic banks and the requirements of globalization. Economic Visions Magazine, Amman.

Al-Faqih, Ahmad, Muhammad, and Fadila, (2020). The role of good local governance in activating alternatives to government spending MILLENNIUM JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES.1.1.57-65. https://doi.org/10.47340/mjeas.v1i2.5.2020.

Al-Khawaja, Nasr. (2019). Saudi banks and the requirements of Vision 2030, Cairo, Al-Khair Library for Publishing and Distribution.

Al-Shalabi, Hussein. (2015). Islamic governance in banks. Cairo, Hafez Scientific Publications.

Al-Shaqran, Hani. (2020). Corporate governance as an entry point to fight corruption. Millennium Journal of Humanities and Social Sciences. 1 (1): p 41-51 https://doi.org/10.47340/mjhss.v1i1.5.202.

Al-Suraihi, Izzat. (2018) The Impact of Applying Banking Governance on the Quality of Financial Reports in Jordanian Islamic Banks Unpublished Doctoral Thesis, Amman Arab University, Jordan.

Almwagi, Muhammad. (2017). Governance mechanisms and their role in reducing risks. Institute of Banking Studies, Cairo.

Amrawi, Abdul Rahim. (2016) Application of Banking Governance in the Algerian Banking Sector Unpublished Master Thesis, University of Ghardaia, Algeria.

Anginer, And Others,)2018(, Corporate governance of banks and financial stability , Journal of Financial Economics, Vol 130 , No 2 .

Anginer, And Others,)2018(, Corporate governance of banks and financial stability , Journal of Financial Economics, Vol 130 , No 2 .

Bashiri, Khaled, (2018). Banking governance., Alexandria, Dar Al-Ajyal for Scientific Publishing.

Diab, Rana, (2014). The reality of applying corporate governance standards in Islamic banks in Palestine. Unpublished MA Thesis, Al-Aqsa University, Palestine.

ministrative sciences students, Cairo, Al-Rashideen Publishing Library.

Marghad, Khaled (2018), The State of Governance in Islamic Banks: A Case Study of Al Baraka Banking Group During 2016, Cairo, Modern Publishing Library.

Marghad, Moataz. (2018). Banking Governance Department. Second edition, Amman, Dar Al Kitab Publishing.

Monji, Asim. (2015). Principles of statistical methods. Beirut, Dar El Shoala for publication and distribution.

Rabah, Ibrahim. (2017). Islamic banking and globalization (governance and financial inclusion), Beirut, Palestine Publishing House.

Salahat, illiteracy. (2016) The Role of Governance in Controlling Banking Operations Journal of Practical Research, Cairo.

Sekaran, Uma.) 2015(. Research Methods for Business: A Skill Building Approach. John Willy & Sons, New Delhi.

Sekaran, Uma.) 2015(. Research Methods for Business: A Skill Building Approach. John Willy & Sons, New Delhi.

Shawish, Emad. (2017). Statistical methods for human research, Jordan, Amman for university textbook.

Shehadeh, Essam. (2016). Governance in Islamic Banking: Mechanisms of Practical Application, Second Edition, Beirut, Shaboura Publishing House.

Sweileh, Abdel Wahab. (2015) The extent of Jordanian banks 'commitment to the principles of banking governance, the Jordanian Professional Accountants Association Scientific Conference, Amman, 27-43.

Hallerberg, M., & Markgraf, J,)2018(,The Corporate Governance of Public Banks before and after the Global Financial Crisis , journal of Global Policy, Vol 9.

Hallerberg, M., & Markgraf, J,)2018(,The Corporate Governance of Public Banks before and after the Global Financial Crisis , journal of Global Policy, Vol 9.

Hamdan, Nashmi. (2019) Corporate Governance in the Twenty-first Century, Beirut, Al-Farah Library for Publishing.

Hiam, Omar. (2019) Application of banking governance and its impact on the efficiency of Algerian banks, Algerian Governance Forum, Medina Studies Center, Algeria.

Hindi, Hussain. (2020). Governance in the Saudi banking sector, Alexandria, Future House for Publishing.

Humain, Sana. (2016), The Impact of Egyptian Banking Governance on Customer Confidence Unpublished PhD Thesis, Tanta University, Egypt.

Ismail, Saleh (2014). Islamic banking: theoretical and applied aspects. Second edition, Amman, Zahran Publishing House.

Ismat,Ahmed.(2017).Thereality ofgovernance in Islamic banks. Beirut, publisher of printing and publishing the scientific book.

Khazalia, Nino.)2016(. Corporate Governance And Social Responsibility In Banking And Insurance, Masaryk University, Diploma Thesis.

Khazalia, Nino.)2016(. Corporate Governance And Social Responsibility In Banking And Insurance, Masaryk University, Diploma Thesis.

Marfouk, Salah. (2014). Statistics for ad-

برنامج مقترح لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة في ضوء بعض الخبرات العالمية

A Proposed Dgital Literacy Program for Older Persons as One of the Requirements for Family Development in the Light of Some Global experiences

د. فيصل بن فرج المطيري
الأستاذ المشارك في تخصص تعليم الكبار والتعليم المستمر
كلية التربية، بجامعة المجمعة
f.almotairi@mu.edu.sa

Dr. Faisal F. AlMutairi
Associate Professor of Adult Education and Continous Learning
College of Education, Majmaah University
f.almotairi@mu.edu.sa

https://doi.org/10.56760/KGCO3716

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تقديم برنامج مقترح لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل مفهوم محو الأمية الرقمية لدى كبار السن، كما قدمت أبرز الجهود الدولية الناجحة في مجال محو الأمية الرقمية لدى كبار السن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، أوروبا، وأيرلندا، وأستراليا، وفنلندا، والمملكة المتحدة.، وقدمت الدراسة البرنامج المقترح لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن من خلال ثمانية محاور رئيسة تضمنت: (فلسفة البرنامج- خطة البرنامج- الأهداف- المحتوى- معايير استخدام البرنامج- مداخل واستراتيجيات التدريس- الوسائل التعليمية والأنشطة المصاحبة- التقويم).

الكلمات المفتاحية:
محو الأمية الرقمية- كبار السن- متطلبات تنمية الأسرة- الخبرات العالمية.

Abstract

The aim of this study was to propose a digital literacy program for elderly people as one of family development requirement. For this, the analytic descriptive method was used to describe and analyze the concept of digital literacy among elderly people. Additionally, the most prominent successful international efforts in the field of digital literacy for elderly people in U.S.A, Canada, Europe, Ireland, Australia, Finland and the United Kingdom were recognized. The proposed digital literacy program was introduced in nine dimensions, including: (program philosophy / plan / goals / content / some considerations the trainer should take into consideration while using the program / instruction strategies and approaches / educational tools and accompanying activities / evaluation).

Keywords:
Digital literacy, elderly people, Family development requirements, international experiences.

المقدمة :

يشهد العصر الحاضر تطورات معلوماتية وتقنية غير مسبوقة؛ مما جعل الواقع الذي نعيشه اليوم يتصف بأنه واقع هيمنة التقنية على مسار البشرية، ولا شك أن هذا الواقع يفرض على خطط التنمية في العالم تبني نمط جديد من التعايش معه، ومن أهم مواصفات هذا النمط هو حتمية اتجاه الدول إلى الاستثمار الأمثل لمواردها ، ومن أهم هذه الموارد هو استثمار رأس المال البشري.

وإذا كان التركيز في أواخر القرن العشرين في تطوير رأس المال البشري يعتمد على محو الأمية القرائية والكتابية والحسابية؛ فإن هذا الاتجاه قد تغير في هذا العصر الذي اتسم بالثورة الرقمية غير المحدودة، حيث أصبحت الدول تخطط لمجابهة هذه الثورة من خلال توفير السبل اللازمة للتفاعل معها بإيجابية(هلال، ٢٠١٩).

والحق يقال في هذا الاتجاه أن الجيل الجديد من الأسر في هذا العصر يعتمد على التقنية بشكل

كبير في ممارساته اليومية؛ ومن ثم فإن تعامل هذا الجيل مع الثورة الرقمية لا يُعد من حيث التطبيق من الإشكالات التنموية، وإنما يمكن أن تظهر مشكلة التعامل مع الواقع الرقمي الجديد في جانب كبار السن، حيث انتقل مفهوم الأمية لدى هذه الفئة من الأمية القرائية التي وجدت في القرن الماضي إلى الأمية الرقمية والتي أصبحت إحدى صور الأمية لدى كبار السن.

إن الأمية الرقمية لكبار السن من الحقائق التي أصبحت واقعاً في الألفية الثالثة، حيث تؤكد الدراسات أن محو الأمية الرقمية لكبار السن أصبح أحد المتطلبات الملحة للتنمية، وهذه الوقائع تفرض على المختصين في مجال محو الأمية وفي مجال تعليم الكبار بشكل خاص وفي مجال التنمية بشكل عام ضغوطاً لمعالجتها)فهد،٢٠١٨).

لقد أضحى الاهتمام بمحو الأمية الرقمية للكبار على مستوى العالم ذا أهمية حيوية لسد الفجوة الرقمية والتغلب على الكثير من المشكلات ، ومن أهمها ما يتعلق بالإسهام في التنمية، وما يتعرض له الكبار من التهميش والعزلة (Jimoyiannis & Gravani, 2011).

وبناء على هذا الاهتمام بمحو الأمية الرقمية من قبل المؤسسات التنموية على مستوى العالم، تكونت العديد من الخبرات العالمية في هذا المجال، وهي خبرات نتجت عن إطلاق العديد من المبادرات النوعية لمحو الأمية الرقمية سواء ما يتعلق منها بمحو الأمية الرقمية لدى جميع مكونات الأسرة، أو ما يخص محو الأمية الرقمية لدى كبار السن باعتبارهم من أكثر المكونات الأسرية تعرضاً للأمية الرقمية؛ وبالتالي أكثرها حاجة لهذا النوع من محو الأمية، ومن أهم هذه المبادرات مبادرة «مستقبل التعليم»، والتي أطلقتها اليونسكو، حيث دعت هذه المبادرة المتخصصين في التعليم والتقنية والابتكار إلى المشاركة في الجهود التي تستمر من نهاية عام (٢٠١٩) إلى نهاية عام (٢٠٢١)، كبرنامج رئيس لقطاع التعليم في اليونسكو، وتهدف هذه المبادرة إلى إعادة النظر في الأسئلة الأساسية حول التعلم، وهي لماذا؟ وماذا؟ وكيف؟ ولمن؟، من أجل تسليط الضوء اللازم على مستقبل التعليم(اليونسكو، ٢٠١٩).

كما تعد أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة٢٠٣٠ إحدى المبادرات الرائدة للقضاء على الأمية الرقمية على مستوى العالم، وذلك بما تتضمنه من مؤشرات عالمية متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية الرقمية، لتتجاوز بذلك مجرد اكتساب مهارات معرفة القراءة والكتابة والحساب إلى مهارات الثورة الرقمية (الجبر، ٢٠٢٠).

ومع شدة الاهتمام بهذا الموضوع على مستوى العالم إلا أن بعض الباحثين يشير إلى أن هذا الاهتمام على مستوى المجتمعات العربية لايزال يحتاج إلى مزيد من العناية والدعم، باعتبار أن محو الأمية الرقمية حق أصيل من حقوق الكبار، وهو كذلك أحد المتطلبات الرئيسة في تنمية الأسرة وتمكينها من أجل الإسهام في الناتج الوطني (عبدالحميد؛ وعبدالوهاب،٢٠١٨.)

ويمكن للمهتم والمعني بمؤشرات التنمية أن يدرك الإشكالات التنموية المترتبة على الأمية الرقمية لدى كبار السن، والمتمثلة في تأثيرها على إحداث ممارسات عالية الخطورة من أهمها:

- عدم القدرة على استخدام تطبيقات التقنية الضرورية في الحياة اليومية.
- عدم القدرة على تحقيق متطلبات الأمن المعلوماتي.
- عدم القدرة على مواكبة ضوابط الجرائم المعلوماتية.

- عدم القدرة على تحقيق ضوابط الجرائم المالية المرتبطة بالتقنية.

وفي المملكة العربية السعودية، وحيث تظهر هذه المشكلة كإحدى معيقات التنمية على مستوى الأسرة ؛ وبالتالي على مستوى التنمية الوطنية باعتبار الأسرة أحد أدوات التنمية على مستوى الوطن، فإنه يوجد العديد من الممكنات التي سيساعد توظيفها بشكل جيد في الجهود التي يمكن أن تسهم في معالجة هذا النوع من الأمية، ومن أهمها وأكثرها عملية ما يلي:

- تفعيل المعيار العالمي لمحو الأمية الرقمية والذي تم إطلاقه في ٢٤ سبتمبر(٢٠٢٠)، من خلال مؤسسة (Digital Intelligence DQ [1]) العالمية، وباعتماد من قبل مجلس معايير IEEE ، وهو المعيار المسمى IEEE 3527.1
- توسيع نطاق التجارب المحلية في هذا الجانب مثل تجربة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، في توقيعها لمذكرة تفاهم مع مؤسسة DQ العالمية، لاستخدام إطار DQ وتفعيله لمحو الأمية الرقمية في المملكة.
- التأكيد على اتجاه الجامعات لبناء برامج تعليمية وتدريبية لتعليم استخدام التقنية الموجهة لكبار السن ، والتي تعتمد على خصائص المتعلمين الكبار.
- تفعيل المبادرات الموجهة لمحو الأمية الرقمية لكبار السن.
- الإفادة من التجارب العالمية ذات العلاقة (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، أوروبا، وأيرلندا، وأستراليا، وفنلندا، والمملكة المتحدة).

1.DQ is defined as "a comprehensive set of technical, cognitive, meta-cognitive, and socio-emotional competencies that are grounded in universal moral values and that enable individuals to face the challenges and harness the opportunities of digital life."

مشكلة الدراسة:

من خلال متابعة الواقع والاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة نجد أن كثيراً من كبار السن نادرًا ما يحصلون على الدعم من أفراد أسرهم أو الأقارب أو المجتمع ؛ بسبب نمط الحياة المحموم للأجيال الشابة، لذلك فإن العمل على إطلاق مبادرة لمحو الأمية الرقمية لكبار السن سوف يسهم في تحقيق متطلب تنموي واجتماعي وأمني لكبار السن، خاصة لأولئك الذين يعيشون بمفردهم بعيدًا عن أسرهم، فهو لا يجعل حياتهم سلسة ومريحة فحسب، لكنه أيضاً يسهم في دمجهم في المجتمع ويمكن من إشراكهم في التنمية، وقد أسهم في تدعيم مشكلة البحث الاطلاع على بعض الأدبيات والدراسات السابقة التي أشارت إلى تدني قدرات كبار السن في التعامل مع أدوات التقنية الحديثة، وكذلك وجود خلل في الجهود المبذولة في سبيل محو الأمية الرقمية لدى كبار السن، مثل دراسة (Phuapan et al, 2016؛ Cas-tilla, 2018؛ عبد الوهاب، ٢٠١٨؛ هلال، ٢٠١٩؛ الجبر، ٢٠٢٠)، كذلك توصيات العديد من الدراسات التي أكدت على ضرورة محو الأمية الرقمية كأحد متطلبات تنمية الأسرة مثل دراسة دراسة (Schäffer, 2007; Chaonirattisai, 2014; Castilla, et al 2018)، وفي ضوء الخبرة الشخصية باعتبار أن الباحث متخصص في مجال تعليم الكبار، فإن مشكلة هذه الدراسة تتحدد في أهمية معالجة انخفاض قدرة كبار السن على التعامل مع التقنية ومواجهة متطلبات الحياة اليومية ؛ مما دفع الباحث إلى العمل على بناء برنامج مقترح لمساعدة الكبار على محو أميتهم الرقمية حيث تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: س / ما البرنامج المقترح لمحو الأمية الرقمية لكبار السن بالمملكة العربية السعودية في ضوء

الخـبرات العالميـة ؟

ويتفرع منه السؤال التالي :

مـا أبـرز الخـبرات العالميـة في مجـال محـو الأميـة الرقمية لـدى كبار السـن ؟

هدف الدراسة :

يتمثـل الهـدف الرئيـس للدراسـة في اقـتراح برنامـج تعليمـي لمحـو الأميـة الرقميـة لكبـار السـن بالمملكـة العربيـة السـعودية في ضـوء الخـبرات العالميـة لسـد الاحتيـاج التنمـوي المحـلي.

أهمية الدراسة: تقسم أهمية الدراسة إلى:

أهمية نظرية:

تسـتمد هـذه الدراسـة أهميتهـا مـن تناولهـا لمحـو الأميـة الرقميـة لـدى كبـار السـن ؛ لمـا لهـا مـن دور فعـال في المنظومـة المجتمعيـة، بالإضافـة إلى جـدة الموضـوع وحداثتـه ونـدرة الدراسـات العربيـة التـي تناولـت هـذه الفئـة (كبـار السـن) .

أهمية تطبيقية:

تفيـد نتائـج هـذه الدراسـة القائمـين عـلى تطويـر برامـج تعليـم الكبـار لتعزيـز المهـارات وتضمينهـا للاسـتخدام الوظيفـي للتقنيـات التكنولوجيـة الحديثـة.

قـد يسـاعد التدريـس باسـتخدام هـذا التصـور المقترح للبرنامـج في مسـاعدة كبـار السـن عـلى المشـاركة الفعالـة في المجتمـع في ظـل الحكومـة الإلكترونيـة.

قـد يسـاعد التدريـس باسـتخدام هـذا التصـور المقـترح عـلى إكسـاب كبـار السـن المعـارف والقيـم والمهـارات الأساسـية للتعامـل مـع أدوات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، والـذي قـد يكـون دافعًـا لهـم لاكتسـاب المزيـد مـن المعلومـات ومواصلـة التعليـم والاسـتمرار فيـه.

منهج الدراسة:

اعتمـدت الدراسـة الحاليـة عـلى المنهـج الوصفـي التحليـلي لمناسـبته لموضـوع الدراسـة في اسـتقراء الدراسـات والأدبيـات السـابقة لوصـف مفهـوم محـو الأميـة الرقميـة وتحليلـه، والتعـرف عـلى الخـبرات العالميـة المعـاصرة لمحـو الأميـة الرقميـة لـدى كبـار السـن، كذلـك بنـاء التصـور المقـترح للبرنامـج لمحـو الأميـة الرقميـة لـدى كبـار السـن (الأهـداف- المحتـوى- طـرق التدريـس- الوسـائل التعليميـة- أسـاليب التقويـم- زمـن البرنامـج).

مصطلحات الدراسة:

١- **البرنامـج** : يعرفـه الباحـث إجرائيًـا بأنـه مجموعـة مـن الإجـراءات والخطـوات المنظمـة مُصممًـا وفـق خصائـص المتعلـم الكبـير، ويتألـف مـن أهـداف، ومحتـوى، وأسـاليب تقويـم، وزمـن للبرنامـج، بهـدف مسـاعدة كبـار السـن عـلى محـو أميتهـم الرقميـة .

٢- **الأميـة الرقميـة لكبـار السـن**: يعرفـه الباحـث بأنـه عـدم امتـلاك كبـار السـن للمهـارات التقنيـة الضروريـة.

٣- **محـو الأميـة الرقميـة لكبـار السـن**: يعـرف الباحث مفهـوم محـو الأميـة الرقميـة لكبـار السـن بأنـه معالجـة (عـدم أو ضعـف) امتـلاك الأشـخاص أو الأفـراد كبـار السـن لمهـارات اسـتخدام التقنيـة الضروريـة في الحيـاة بشـكل عـام.

٤- **الأسرة**: يعرفهـا الباحـث إجرائيـاً في هـذه الدراسـة بأنهـا مجموعـة ترتبـط برابـط النسـب وتتكـون مـن الأب والأم وإن ارتفعـوا، والأولاد وإن نزلـوا، فهـي تشـمل كبـار السـن وصغـار السـن مـن الجنسـين، بحيـث يؤثـر كل فـرد فيهـا عـلى تنميتهـا.

٥- **كبـار السـن**: يُنظـر إلى "كبـار السـن"، مـن منظـور ديمغـرافي، بأنهـم الأشـخاص الذيـن ينتمـون إلى

فئات عمرية تبدأ من سن الستين، ولدى البعض من سن الخمس والستين ، وكثيرًا ما يقع الربط بين كبار السن والعمر القانوني للتقاعد، وذلك برغم الاختلاف بين الدول في السن القانوني للتقاعد الذي يتراوح بالنسبة إلى أغلب العاملين في القطاعين العام والخاص بين الستين والخمس والستين سنة. أو هو كلّ شخص بلغ ستين سنة فما فوق كما تعتمده منظّمة الصحة العالمية وغيرها من المنظّمات (Wikiageing.org)

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنهم الأفراد السعوديون أو المقيمين من غير السعوديين (الذكور والإناث) ممن تتراوح أعمارهم من ٦٠ عامًا فأكثر، ويعملون بالقطاعين العام والخاص أو المتقاعدين، أو لايعملون.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يهدف الإطار النظري والدراسات السابقة إلى الإفادة منهما في التنظير للبحث، وبناء التصور المقترح للبرنامج، وسيتم تناول الإطار النظري من خلال محورين أساسيين هما الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة، والخبرات العالمية المعاصرة في محو الأمية الرقمية لدى كبار السن.

المحور الأول: محو الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة:

لا يوجد تعريف موحد لمحو الأمية الرقمية أو ما يتألف منها، على الرغم من وجود العديد من التصنيفات والأنماط الخاصة بها والمفاهيم المماثلة لها، إلا أن محو الأمية الرقمية مصطلحٌ شاملٌ للعديد من المصطلحات الأخرى (محو الأمية الحاسوبية ومحو الأمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ومحو الأمية المعلوماتية ، ومحو الأمية الإعلامية، محو الأمية الالكترونية، مهارات القراءة والكتابة المتعددة (Spengler, 2015) ويُعرف "ستوردي" (Stordy, 2015) محو الأمية الرقمية بأنها عبارة عن القدرات التي يعتمد عليها الشخص أو الجماعة عند التفاعل مع التقنيات الرقمية لاشتقاق المعنى أو إنتاجه ، والممارسات الاجتماعية والتعليمية والمتعلقة بالعمل التي يتم تطبيق هذه القدرات عليها.

ويُعرف "مارتن" (Martin, 2005) محو الأمية الرقمية بأنها "القدرة على الوصول إلى المعلومات وإدارتها وفهمها ودمجها وتوصيلها وتقييمها وإنشائها بأمان وبشكل مناسب من خلال التقنيات الرقمية.

كما يعرف "ياجيل وكوهين" (Yagil& Co-hen, 2016) محو الأمية الرقمية بأنها القدرة على استخدام التكنولوجيا اليومية البسيطة للتواصل والتعامل مع المعلومات؛ ومن ثم إتاحة الفرصة أمام الناس نحو المشاركة الاجتماعية والصحية والتعليمية والمالية والتجارية في المجتمع، ويرى أن محو الأمية الرقمية مرتبطة بشكل سلبي بالعمر؛ لذا غالبًا ما يتم تهميش كبار السن عندما يتعلق الأمر بالإدماج الرقمي.

من التعريفات السابقة يتضح أن الأمية الرقمية لكبار السن تعني عدم قدرتهم على مواكبة معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والفكرية والتفاعل معها بعقلية ديناميكية قادرة على فهم المتغيرات الجديدة وتوظيفها بما يخدم عملية التطور المجتمعي في المجالات المختلفة.

وفي حقيقة الأمر أصبحت الحياة اليوم مرقمة، ومن لا يستطيع اللحاق بركبها، فإنه يُهمش، وفي هذا الإطار بات الحديث داخل الأوساط العلمية عما يسمى بـ "الانقسام الرقمي" أو "الفجوة الرقمية" داخل المجتمع، وتُعد فئة كبار السن إحدى المجموعات الأكثر تضررًا بالفجوة الرقمية، مع

محدودية الوصول والمعرفة، واستخدام الإنترنت، وخبراتهم السابقة تتعلق في الغالب بالمراجع التناظرية وهياكل المعلومات الخطية. والإنترنت هو بلا شك تقنية معقدة تعتمد على النص التشعبي، حيث تتطلب المعلومات من المستخدم بالإضافة إلى القراءة أداء مهام أخرى خاصة بهذا النوع من المعلومات، مثل اختيار أقسام النص لقراءتها، وترتيب القراءة، واكتساب بنية النص، أو التعلم من العناصر السمعية البصرية (التشعبية)، مثل هذه الطريقة تتطلب في استهلاك المعلومات مشاركة عمليات معرفية مختلفة عن تلك التي تشارك في القراءة الخطية لوسائل الإعلام التقليدية (الكتب والمجلات وما إلى ذلك)، لكن اعتماد كبار السن في جميع مراحل تعلمهم على الوسائل التناظرية الخطية (الكتب) حيث لا يغير تدخل المستخدم المحتوى، ولا يكون المستخدم مسؤولاً عن تنظيم المعلومات. (Castilla et al.,2018)

ويرى الباحث أنه مع حوسبة أو رقمنة جميع الخدمات الأساسية تقريبًا ، أصبحت "محو الأمية الرقمية" حاجة الساعة خاصةً للمسنين غير القادرين على تنفيذ أعمالهم اليومية عبر الإنترنت أو الذين يتخوفون من القيام بذلك، أو قيامهم بتسليم السيطرة على مواردهم المالية الشخصية إلى صديق أو قريب متعلم رقميًا ؛ لذا أصبح من الضروري صقل مهارات كبار السن للتعامل والاستخدام الكفء للإنترنت لتحقيق الاستقلالية الرقمية، وسهولة ممارسة مختلف الأنشطة اليومية بسرعة أكبر وبتكلفة أقل مثل: الوصول إلى المعلومات، والتسوق، والحفاظ على الروابط الاجتماعية، والانخراط في الفنون والثقافة، والرعاية الصحية عن بعد.

وقد حدد مشروع الكفاءة الرقمية الأوروبية (DIGCOMP) المعرفة والمهارات باعتبارها ضرورية للتعامل مع العالم الرقمي: إدارة المعلومات (تحديد المعلومات وتحديد موقعها والوصول إليها واستردادها وتخزينها وتنظيمها) والتعاون (الارتباط بالآخرين، والمشاركة في الشبكات والمجتمعات عبر الإنترنت، والتفاعل بشكل بنّاء)، والتواصل والمشاركة (التواصل من خلال أدوات عبر الإنترنت، مع مراعاة الخصوصية والأمان)، وإنشاء المحتوى والمعرفة (دمج وإعادة صياغة المعرفة السابقة، وبناء المعرفة الجديدة)، والأخلاق والمسؤولية (التصرف بطريقة أخلاقية ومسؤولة، وأكثر إدراكًا للأطر القانونية)، والتقييم وحل المشكلات (تحديد الاحتياجات الرقمية، وحل المشكلات من الوسائل الرقمية، وتقييم المعلومات المستردة، والعمليات التقنية، واستخدام التكنولوجيا والوسائط، وأداء المهام من خلال الأدوات الرقمي(Ferrari, 2012)

وتتطابق بعض الدراسات حول قابلية استخدام الويب مع المستخدمين كبار السن إلى حد كبير في التأكيد على أن المسنين يواجهون صعوبات أكبر في اختبار قابلية الاستخدام حيث يتأثرون بتجربتهم العاطفية (الكفاءة الذاتية والراحة والاهتمام؛ مما يؤثر على نيتهم المستقبلية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ففي دراسة أجراها "فيدجين" (Fidgean, 2006) تم فيها تضمين العوامل العاطفية كجزء مهم من تجربة المستخدمين من كبار السن، وكشفت أن المستخدمين المسنين فوق (٦٥ عامًا)، مقارنة بالأصغر سنًا (أقل من ٤٠ عامًا) يستخدمون مصطلحات عاطفية أكثر عند وصف صفحات الويب، ولديهم ميل أكثر وضوحًا لإلقاء اللوم على أنفسهم عندما يواجهون صعوبات في استخدامها في الواقع، الخوف من التكنولوجيا، الذي يُفهم على أنه خوف عاطفي أو رهبة من

التفاعل مع أجهزة الكمبيوتر أو التفكير فيها، عادة ما يتسبب في تجنب استخدام الكمبيوتر وهو أكثر انتشارًا بين فئة كبار السن.

وفي دراسة أخرى أجراها "فريميل" (Friemel, 2016) مع مستخدمي الإنترنت الذين تزيد أعمارهم عن (٦٥) عامًا، وجد أن غالبية غير المستخدمين شعروا "بالخوف" و "القلق" بشأن استخدام التكنولوجيا، وقد خلص "هيل وآخرون" (Hill et al, 2015) إلى أنه بدون اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة مخاوف كبار السن من التكنولوجيا يمكن أن تصبح الفجوة الرقمية أكبر مع انتقال المزيد من الخدمات إلى العالم الرقمي. في حين وجدت دراسة أمريكية أجريت عام (٢٠١٤) أن الاستخدام المنتظم للإنترنت يقلل الاكتئاب بمقدار الثلث- ٢٠ إلى ٢٨٪- ويقلل الشعور بالوحدة أو العزلة، وكان ذلك أكثر وضوحًا بين كبار السن الذين يعيشون بمفردهم. (Cotton et al, 2014)، لذلك يُعد تشجيع استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحو الأمية الرقمية أمرًا مهمًا لهذه الفئة للمساعدة في الحفاظ على جودة الحياة.

ويشير حسن (٢٠١٣) إلى أن التغيرات الحديثة التي شهدتها الأسرة في الوقت الراهن كان لها تأثير كبير على تقديم الرعاية لكبار السن على اعتبارها الراعي الأول والأهم له، فقد وجدت العديد من الدراسات أن مقدمي الرعاية عادة ما يواجهون العديد من المشكلات النفسية والجسدية نتيجة لعجز القريب المسن، وكثرة متطلباته العلاجية، وتعرضه لأي مرض جديد، وبالتالي عدم المواءمة بين التزاماتهم الأسرية وتقديم الرعاية، كما أثبتت العديد من الدراسات أن جزءًا كبيرًا من مقدمي الرعاية هم أكثر عرضة للموت، ولاسيما بعد نهاية العام الأول من تقديم الرعاية وبشكل أكثر تحديدًا من يعاني منهم من أمراض مزمنة ؛ لذا فإن المساعدات الرقمية قد تسهم بشكل كبير في مواجهة المشكلات التي يعاني منها مقدمي الرعاية داخل الأسرة وتوفير حلول بديلة وفعالة لتقديم الرعاية لكبار السن بشكل فعال وذكي في جميع المجالات: الخدمية والصحية والترفيهية.. وغيرها.

المحور الثاني: الخبرات العالمية المعاصرة في محو الأمية الرقمية لدى كبار السن:

استطاعت العديد من الدول المتقدمة أن تخطو خطوات واسعة في مجال محو الأمية الرقمية لكبار السن استجابة لمتطلبات عصر المعرفة التي انتهت فيه الأيديولوجيات وتعاظم فيه دور المعارف والتكنولوجيات، وفيما يلي أهم المبادرات التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة الأمريكية- كندا- أوروبا- أيرلندا- أستراليا- فنلندا- المملكة المتحدة) :

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية:

ساعدت مؤسسة (Good Things Foundation) بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مليوني شخص على تطوير مهاراتهم الرقمية من خلال (٥٠٠٠) شريك من المجتمع المحلي حيث يقدمون اتصالاً بالإنترنت بأسعار مخفضة، ومنهجًا دراسيًا مجانيًا لتعلم المهارات الأساسية للحاسوب سواء بطريقة ذاتية أو جماعية.

وفي عام (٢٠١٤) قدمت برنامجًا جديدًا يسمى (Ged test Program) ليحل محل الورقة والقلم، يساعد الأشخاص على التعرف على مهارات الكمبيوتر الأساسية حيث يبدأ الطلاب بإنشاء حساب خاص بهم ويمكنهم من خلاله تحديد موعد الاختبار الخاص بهم في أي وقت يريدون، والتفاعل مع الآخرين، والحصول على تغذية

مردتة على الفور، والهدف من هذا البرنامج هو تزويد المتعلمين الكبار بالمهارات الرقمية التي يحتاجون إليها في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي وما يرتبط بحياتهم من أهداف مهنية (Digital Literacy and Adult Learners, 2018) .

كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في برامج تعليم الكبار على مقررات إلكترونية بنحو متزايد، وإلزام المعلمين بضرورة استخدام مصادر تعلم رقمية بما في ذلك (أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والأجهزة المحمولة) بدلاً من الاعتماد على الكتب الورقية كمصدر أوحد للمعرفة (Digital Literacy and Adult Learners, 2018).

وقد أجرى تحالف شيكاغو لمحو الأمية عام ٢٠١٨ تقييمًا للمستوى التكنولوجي المُتبع في فصول تعليم الكبار في جميع أرجاء المدينة وأسفرت النتائج أن هناك حاجة إلى رفع مستوى المتعلمين الكبار رقميًا، وقد أرجعوا السبب في ذلك إلى محدودية النسخة المستخدمة في تقييم مستوى المتعلمين (Northstar Digital Literacy Assess-ment)، كذلك ندرة توافر أجهزة الكمبيوتر في منازل المتعلمين في حين تواجد الهواتف المحمولة كان مرتفعًا.

وفي ضوء تلك النتائج السابقة أطلق مجلس(Digital Literacy Advisory Board (Dlab عدة مشاريع في جميع أنحاء شيكاغو من أجل تكثيف الجهود نحو محو الأمية الرقمية لتعليم الكبار ، واتضح ذلك في إتاحة تطبيق اختبار التعلم الصديق (Test-ing Mobile - Friendly Learning) وهو برنامج صديق للمتعلم يمكن تحميله على جهاز الجوال الخاص به، كذلك إعادة النظر في كيفية مشاركة المصادر عبر الإنترنت للمتعلمين مثل منظمة ديجيتال لرين (Digital learn) لرابطة المكتبات العامة (Public Library Association) ، فضلاً عما قامت به مؤسسة (Telmex- Carlos Slim) حيث أطلقت برنامجًا للتعليم والثقافة الرقمية هدفه هو تقليص الفجوة الرقمية، وإمداد المواطنين في جميع أرجاء البلد بالمعارف والمهارات الرقمية بشكل مجاني (براهيما سانو وآخرون، ٢٠١٨)

ثانياً: كندا:

على الرغم أن مفهوم محو الأمية يعود إلى منتصف الثمانينات، إلا أنه قد برز أكثر في العقد الماضي، فقد بدأ الاهتمام بهذا الأمر في كندا منذ عام (٢٠١٠) عندما أوصت العديد من الهيئات والمنظمات من بينها منظمة (Media Smart) و (ICTC) بضرورة اتخاذ خطوات حاسمة في تعزيز محو الأمية الرقمية في كندا، وتصميم مقياس مرجعي موحد لقياس مستوياته، والذي سيتم استخدامه للإعلان عن المستوى المطلوب لمهن معينة.

وفي عام (٢٠١٣) أعلن مديرشركة وسائل الإعلام الذكية (Media Smart) ماثيو جونسون (Matthew Johnson) أن كندا كانت على مفترق طرق فيما يتعلق بمحو الأمية الرقمية في منتدى الإنترنت الكندي التابع لهيئة تسجيل الإنترنت الكندية (CIRA) (Gall, 2013) .

وقد حدد تقرير حكومة كندا (Digital Cana-da:150) العديد من الفجوات الرقمية، وأكد على أهمية بناء المهارات الرقمية للغد، وأوصى باستراتيجية طويلة الأجل من شأنها توسيع نطاق تعليم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتعزيز فرصًا للكبار لمن هم في القوى العاملة لتنمية مهاراتهم الرقمية، وقد تضمن جزءًا من التزام الحكومة عام (٢٠١٥) للترويج الرقمي، والتوسع في المشاريع لزيادة فهم العلاقة بين المهارات الرقمية وسوق العمل ذات الصلة والنتائج الاجتماعية (Government of Canada, 2015).

ومن الممارسات الإيجابية في كندا -ABC Life Lit eracy، وهي منظمة غير ربحية أنشأت كتاب عمل "ABC Internet Matters" لمساعدة الكنديين الأكبر سنًا الذي ليس لديهم مهارات محو الأمية الرقمية، ونظمت العديد من ورش العمل لتدريس محتواها، وقد أطلقت ABC مبادرة عام (٢٠١٤) تسمى UPskills هدفها هو القضاء على الأمية الرقمية في كندا.

وقد ركزت المبادرات التي تعالج الفجوة الرقمية في كندا على وصول الإنترنت إلى الجمهور بسعر معقول بالإضافة إلى التدريب على المهارات اللازمة لاستخدامه بفعالية من خلال تقديم محتوى خاص لتعزيز الاندماج (Graham and Hanna, 2011) .

وقد تضافرت الحكومة الفيدرالية مع المقاطعات والأقاليم والوكالات الاجتماعية والمكتبات والمدارس ومجموعات المتطوعين لدعم مراكز مجتمعية توفر دعم الكمبيوتر والتدريب للكبار والشباب، كما تم إنشاء برنامج (CAP) كأحد البرامج المجتمعية الداعمة لمحو الأمية الرقمية والتي تدعم خاصية (SOS) وهي تقنية خاصة لتعليم كبار السن المهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا .

كذلك تم إطلاق مبادرة المكتبات العامة المجانية (Public Libraries) لتسهيل تطوير مهارات محو الأمية الرقمية في المجتمعات الكندية، أطلق عليها البعض مصطلح (جامعة الناس) في العصر الرقمي، ومن المثير للاهتمام أن أهميتها قد زادت في العقد الماضي مع تزايد الطلب على استخدام الخدمات الرقمية، فقد أبلغ ثلثا الكنديين عن امتلاكهم واستخدامهم لبطاقة عضوية هذه المكتبة، وتُعد هذه المكتبات العامة هي الخدمة العامة الأولى في كندا التي تتيح التواصل بين الجميع كجزء لا يتجزأ من رؤية الحكومة، فضلاً عن البرامج التوعوية للآباء والأمهات والعائلات لمساعدتهم على فهم طبيعة الإنترنت والخيارات والتحديات المتعلقة بالتربية الرقمية.
(Industry Canada, 2021) .

ثالثاً: أوروبا:

قد صرح فريق خبراء الاتحاد الأوروبي أن محو الأمية الرقمية هي مهارة حياتية أساسية على قدم المساواة مع القراءة والكتابة، وأن عدم القدرة على الوصول إلى تقنيات اتصالات المعلومات أو استخدامها قد أصبح فعليًا عائقاً أمام التكامل الاجتماعي والتنمية الشخصية.
DG Information Society and Media Group,) (2008, 4.

وفي سبيل ذلك تم تقديم ثلاثة أجيال من برامج محو الأمية الرقمية، ركزت المرحلة الأولى على توسيع الوصول، تليها مرحلة ثانية لتعزيز الاستخدام الأساسي للإنترنت، ومرحلة ثالثة تبحث في المزيد من محو الأمية الإعلامية، ويُعد ذلك منظور سياسي مهم لتعزيز استخدام الخدمات العامة عبر الإنترنت مثل: الحكومة الإلكترونية واستخدام الشبكات الرسمية وغير الرسمية لرفع مستوى المهارات.

رابعاً: أيرلندا:

أطلقت أيرلندا في سبيل مكافحة الأمية الرقمية استراتيجية (ALND) وتتمثل بعض الفوائد للاستثمار في هذه الاستراتيجية ما يلي:
تطوير الذات: وهي المهارات الأساسية (القراءة والكتابة الرقمية) تسمح للناس بالنمو والثقة والتوسع في جميع جوانب حياتهم.
التعبير عن الذات: وهي مهارات رقمية تمكن المواطنين من التعبير و الدفاع عن حقوقهم وحقوق

أفراد أسرهم، وبمجرد اكتساب الأشخاص لهذه المهارات، يمكنهم التفاعل بثقة مع الهيئات العامة أو مقدمي الخدمات (مثل الاسكان والبيئة والصحة والمالية) لأنفسهم ومجتمعاتهم فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على حياتهم.

خلق مجتمع أفضل وأكثر مساواة.

كسر دائرة الحرمان: حيث إن هناك مخاطر تتمثل في احتياجات معرفة القراءة والكتابة غير الملباة ، والحساب ، ومحو الأمية الرقمية قد يكون لها آثار على الأجيال ، مع الآثار السلبية التي تشعر بها أسر أولئك الذين لم تتم تلبيتها.

وهناك أيضًا بعض المبادرات التي اتخذتها الحكومة الأيرلندية في سبيل محو الأمية الرقمية من بينها ما يلي :

تقدم وزارة الزراعة والأغذية والبحار خدمات عبر الإنترنت من خلال agfood.ie: يمكن من للفرد من تسجيل الدخول الشخصي، ومن خلال هذه الخدمة يمكن الوصول إلى مخطط الدفع الأساسي، وخدمة تحديد هوية الحيوانات، والخدمات المالية.

قدمت وزارة البيئة والاتصالات "مخطط المهارات الرقمية للمواطنين" ، وهي مبادرة في إطار الاستراتيجية الرقمية الوطنية للحكومة الأيرلندية عام (٢٠١٣) يوفر المخطط تدريبًا مجانيًا على المهارات الرقمية الأساسية غير الرسمية. حيث يتعلم الأشخاص الذين يحضرون الفصول الدراسية المهارات التي يحتاجون إليها لاتخاذ خطواتهم الأولى للوصول إلى الإنترنت. وفي عام (٢٠١٩)، نشرت الوزارة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني. يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في زيادة المستوى العام للمهارات والوعي بين الأفراد حول ممارسات الصحة الإلكترونية الأساسية (على سبيل المثال مشاركة المعلومات الشخصية الحساسة بطريق الخطأ) ، ودعمهم في ذلك عن طريق المعلومات والتدريب. قسم التعليم التكميلي والعالي والبحث والابتكار والعلوم من خلال SOLAS ، (وكالة تابعة لقسم التعليم الإضافي والعالي والبحث والابتكار والعلوم)، يستجيب القسم لحجم احتياجات الفجوة الرقمية في أيرلندا ويسهم بنشاط في تحسين المهارات الرقمية العامة للسكان، و يوفر قطاع التعليم والتدريب الإضافي (FET)، من خلال ١٦ جلسة للتدريب التربوي ومقدمي الدعم ، (مثل الوكالة الوطنية لمحو أمية الكبار) معرفة القراءة والكتابة والحساب والتوفير الرقمي المستقل والمتكامل ، كجزء من توفير مهارات أكثر توسعًا.

المجال الصحي: يوفر إطار عمل إيرلندا الصحي (٢٠١٩- ٢٠٢٥) خارطة طريق لبناء إيرلندا أكثر صحة. يتمثل أحد الأهداف الرئيسة في خلق بيئة يمكن لكل فرد وقطاع من المجتمع أن يؤدوا دورهم في تحقيق إيرلندا صحية، بما في ذلك توفير خدمات سهلة الاستخدام واستخدام اللغة الإنجليزية البسيطة عند تقديم المعلومات الصحية.

دائرة التنمية الريفية والمجتمعية: يتم تقديم دورات تأسيسية لتكنولوجيا المعلومات من خلال برنامج خدمات المجتمع، ومن بين هذه البرامج، برنامج (SICAP) الذي يهدف إلى محو الأمية الرقمية لدى كبار السن، ويعزز من إندماجهم الاجتماعي وتحقيق المساواة الرقمية، حيث يدعم الأفراد المحرومين لتحسين نوعية حياتهم من خلال توفير التعلم مدى الحياة ودعم سوق العمل.

مجال السياحة والفنون والرياضة: تمول هيئة الإذاعة في أيرلندا (BAI) برامج لتحسين محو أمية الكبار. بالإضافة إلى ذلك، يسهل BAI عمل مؤسسة محو الأمية الإعلامية في أيرلندا ، وهي جمعية مستقلة من الأعضاء الملتزمين بتعزيز الثقافة

الإعلاميـة في جميـع أنحـاء أيرلنـدا.
(Carpentieri & Frumkin, 2010)

خامساً: استراليا:

إدراكًا للحاجـة إلى عمـل تعـاوني لتحقيـق مبـدأ الشـمول الرقمـي ، اجتمـع أصحـاب المصلحـة في أواخـر عـام (٢٠١٦) لتبـادل الأفـكار حـول أفضـل السـبل لإحـداث التغيـير، وكانـت النتيجـة تحالـف الشـمول الرقمـي الأسـترالي (ADIA) الـذي تأسـس عـام (٢٠١٧)، والمدعـم مـن قبـل Infoxchange و Australia Post و Google و Telstra والكثـير مـن المشـاركين في جميـع أنحـاء البـلاد مـن جميـع القطاعـات، وهـو مبـادرة مشـتركة مـع أكثر مـن ٤٠٠ مؤسسـة تجاريـة وحكوميـة وأكاديميـة ومجتمعيـة تعمل معًـا لتسريـع العمـل عـلى الشـمول الرقمـي. تتمثـل رؤيتـه في تقليـل الفجـوة الرقميـة وتمكـين مشـاركة اجتماعيـة واقتصاديـة أكـبر للجميـع في أسـتراليا.

وقـد اسـتثمرت اسـتراليا بشـكل كبـير في البنيـة التحتيـة والمـوارد اللازمـة لتعزيـز السـكان المتعلمـين رقميًـا، أبرزهـا التزامهـا بقيمـة ٢ مليـار دولار لمـا يسـمى بـ (ثـورة التعليـم الرقمـي)، حيـث يشـير تقريـر الاتجاهـات المسـتقبلية الأسـترالية إلى أن: " أحـد علامـات النجـاح في تعظيـم مشـاركتنا في الاقتصـاد الرقمـي سـتظهر عندمـا لا يتـم التمييـز بـين المهـارات الرقميـة وغـير الرقميـة"
(Australia's Digital Economy,2009)

فقـد أطلقـت الحكومـة الأسـترالية عـام (٢٠١٧) مبـادرة (Be connected) وهـي مبـادرة تهـدف إلى زيـادة الثقـة والمهـارات والسـلامة عـبر الإنترنـت لكبـار السـن الأسـتراليين في اسـتخدام التكنولوجيـا الرقميـة، تعتمـد (Be connected) نهجًـا لمسـاعدة الأفـراد الذيـن تبلـغ أعمارهـم (٥٠) عامًـا فـما فـوق، والذيـن لديهم خـبرة قليلـة أو معدومـة في التكنولوجيا الرقميـة، حيـث تقـدم مجموعـة مـن المـوارد المصممـة خصيصًـا لدعـم هـؤلاء الأسـتراليين، وتشـمل هـذه المـوارد موقـع ويـب مخصـص لـ (Be connected) يحتـوى عـلى معلومـات وأدوات تدريـب تفاعليـة ومـوارد لكبـار السـن مـن الأسـتراليين وعائلاتهـم وأقرانهـم ومنظـمات المجتمـع المحـلي، كذلـك إمكانيـة الوصـول المجـاني إلى المسـاعدة الشـخصية وجهًـا لوجـه والدعـم مـن خـلال شـبكة Be connected مجموعـة كبـيرة مـن المنظـمات المجتمعيـة الموجـودة في جميـع أنحـاء أسـتراليا مثـل المكتبـات ومراكـز الأحيـاء والنـوادي المجتمعيـة والخدمـات التـي تدعـم الأسـتراليين الأكـبر سـنًا، ومـن بـين الخدمـات التـي يتيحهـا Be connected أيضًـا إمكانيـة (إرسـال رسـائل البريـد الإلكـتروني- اسـتخدام Facebook ووسـائل التواصـل الاجتماعـي الأخـرى- التسـوق والخدمـات المصرفيـة عـبر الإنترنـت- اسـتخدام my-Gov- وغيرهـا)، كـما يقـدم Be connected ميـزة إضافيـة تتمثـل في مسـاعدة الأشـخاص في العثـور عـلى مزيـد مـن التدريـب في مـكان قريـب مـن المـكان الـذي يعيشـون فيـه ، وهـو أمـر مهـم بشـكل خـاص إذا لم يكـن لديهـم عائلـة تسـاعدهم".

كذلـك تـم تصميـم برنامـج التدريـب عـلى محـو الأميـة الرقميـة (Tech Savvy Seniors) لمسـاعدة كبـار السـن عـلى تطويـر المهـارات والثقـة للتواصـل والمشـاركة في عـالم الإنترنـت، و يهـدف هـذا البرنامـج إلى زيـادة الإدمـاج الرقمـي وتقليـل العزلـة الاجتماعية وزيـادة الوصـول إلى المعلومـات والخدمـات عـبر الإنترنـت بـين كبـار السـن.

ويتـم تمويـل (Tech Savvy Seniors) في نيـو سـاوث ويلـز مـن قبـل حكومـة نيـو سـاوث ويلـز (مـن خـلال وزارة خدمـات الأسرة والمجتمـع) و Tels-tra ، حيـث يتـم تقديـم التدريـب مجانًـا في المكتبـات العامـة في نيـو سـاوث ويلـز، وبتكلفـة منخفضـة

من خلال كليات مجتمع نيو ساوث ويلز. يعد البرنامج التزامًا رئيسًا لاستراتيجية نيو ساوث ويلز للقضاء على الأمية الرقمية من (٢٠١٦) إلى (٢٠٢٠).

وقد تم تدريب أكثر من ٣٠٠٠٠ من كبار السن في أكثر من ١٠٠ مكتبة عامة في نيو ساوث ويلز منذ عام (٢٠١٣)، ويوفر هذا البرنامج دورات تدريبية على مستويات المبتدئين والمتوسطين والمتقدمين حول استخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية والتطبيقات عبر الإنترنت مثل البريد الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتسوق، والمهام اليومية عبر الإنترنت المتعلقة بالعمل والتواصل والاستجمام، ويتم التدريب عليه باللغة الإنجليزية ولغات المجتمع التالية: العربية والكانتونية والهندية والإيطالية واليونانية والكورية والماندرين والإسبانية والفيتنامية.

وفي الوقت الحالي، بسبب COVID-19، تقوم المنظمات الأسترالية بعملية الرقمنة بوتيرة أسرع من أي وقت مضى، من أجل عدم رؤية آثار الاستبعاد الرقمي تتفاقم بشكل كبير، ومن أجل ذلك قامت بالعديد من المبادرات من أهمها ما يلي:

- إنشاء إطار معرفي حول القدرات الرقمية التي يجب توفيرها لدى السكان حتى يكونوا أفراد قادرين رقميًا، والتحرك نحو جميع المواقع الحكومية الفيدرالية والمحلية التي تتوافق مع أحدث المعايير الوصول لتقديم إرشادات الوصول إلى محتوى الويب .WCAG 2.1
- معالجة توافر خدمات الإنترنت، والقدرة على تحمل تكلفتها، بحيث يستطيع السكان الوصول إلى الأجهزة وخدمات الإنترنت بدون تكلفة.
- السماح للجميع باستخدام الإنترنت بما في ذلك أولئك الذين يعانون من إعاقة، أو من خلفيات متنوعة ثقافيًا أو لغويًا، أو لديهم احتياجات أخرى تفرضها الحواجز الحالية المضمنة في تقنيات الإنترنت (Australian Digital Inclusion Alliance, 2020)

سادساً: فنلندا:

تُعد فنلندا ليست فقط من بين أفضل دول الاتحاد الأوروبي ،ولكنها رائدة على مستوى العالم في الرقمنة، ومن بين المبادرات العديدة التي اتخذتها في هذا الصدد إنشاء مشروع InnoEspoo عام (٢٠١٣) وتديره InnoOmnia، وهو مركز للتعلم وريادة الأعمال مدى الحياة، يقوم مشروع InnoEspoo ببناء شبكة خبراء تضم في عضويتها الأطراف الآتية: رواد الأعمال في مدينة إسبو، كلية أمنية المهنية، جامعة لوريا للعلوم التطبيقية، ومركز Small Business Center التابع لجامعة Aalto ومعلميهم وطلابهم ومطوري برامجهم، يعمل هذا المشروع على تنمية الرفاهية المستدامة لدى المواطنين، وتُعد خدمة Seniori365.fi للرفاهية الرقمية جزءًا من مشروع InnoEspoo حيث يشمل كبار السن كفئة مستهدفة بهدف دعم رفاهيتهم في المنزل، وقد تم تمويل هذا المشروع من قبل الصندوق الاجتماعي الأوروبي (ESF)، ومركز التنمية الاقتصادية والبيئية في أوسيما، ومدينة إسبو (Lyytikäinen and Niskala, 2015)

سابعاً: المملكة المتحدة:

قامت المملكة المتحدة بالعديد من المبادرات في سبيل مكافحة الأمية الرقمية لدى كبار السن حيث أطلقت مشروع Social Impact Demonstrator وهو مشروع يقوم على شراكة تعمل من

خلال العديد من المراكز الإلكترونية للوصول إلى المحرومين اجتماعيًا ،وإشراكهم في أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تم إشراك (١٢٢٣٤) شخصًا بتكلفة قدرها ١٦٣ جنيهًا إسترلينيًا للفرد، كما تم تقييم القيمة التعليمية لمشروع Care online الذي تم إطلاقه عام ٢٠٠٣ وهو مشروع تجريبي مدته سنتين حيث تم إدخال أجهزة الكمبيوتر والإنترنت لأكثر من (٥٠) شخصًا من كبار السن والضعفاء في منطقة ماركت هاربورو في ليسيسترشاير.

ولقد ثُبت أن التدخلات بين الأجيال مثل مشروع MiCommunity التابع لشركة Age UK لها فوائد ملموسة في مكافحة الاستبعاد الرقمي لدى كبار السن، فقد كان هدفها الأساسي هو استخدام التطوع بين الأجيال لبناء شعور أقوى بالمجتمع والترابط بين المتطوعين الشباب وكبار السن ، وسد الاختلافات في العمر والعرق والثقافة وتحدي الصور النمطية السلبية، كما يهدف إلى مساعدة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٩ عامًا) لمشاركة مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات مع كبار السن (الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا). وكان القصد من المشروع أن ينشئ روابط مهمة وتفاهمًا بين الفئتين العمريتين، مع تمكين كبار السن من استخدام التكنولوجيا الرقمية بثقة أكبر وتعزيز التطوع بين الشباب "، وفي تقييم هذه التجربة وجد أن مشروع MiCommunity لديه القدرة على إحداث تغيير كبير ودائم في المجتمعات من خلال تحسين التماسك المجتمعي ، والحد من العزلة الاجتماعية لدى كبار السن وتحسين قدرتهم على البقاء مستقلين لفترة أطول، وتحسين فرص عمل الشباب والحد من الفقر في كلا الجيلين.، كما تشير المعدلات الإحصائية إلى وجود انخفاض في الأمية الرقمية لكبار السن بشكل مطرد في عامي (٢٠٠٢- ٢٠١٣)، والذي أوشك على أن يتلاشى تمامًا في القريب العاجل " (Loughborough University Ergonomics and Safety Research Institute, 2003; Osman et al, 2005)

وقد ركزت مجموعة من البحوث والدراسات السابقة على أهمية موضوع محو الأمية الرقمية لدى كبار السن وقد تناولت في سبيل مكافحتها مجموعة من البرامج والنماذج الموسعة والخطط والرؤى وفيما يلي ما أتيح للباحث من دراسات وبحوث سابقة عربية وأجنبية تناولت موضوع الدراسة:

عملت دراسة "دوجريل؛ وآخرون" Dogruel et al., (2015) على إعداد نموذج موسع للقبول التكنولوجي ومحو الأمية الرقمية لكبار السن، وقد أخذت في اعتبارها بعض المتغيرات مثل رهاب التكنولوجيا، والفعالية الذاتية، والخبرة السابقة، والخبرة في تكنولوجيا الوسائط، وقد توصلت الدراسة إلى أن كبار السن لا يمكنهم التعامل والاستمتاع بالتكنولوجيا إلا إذا شعروا بقدرتهم على التعامل معها، وسلطوا الضوء على الكفاءة الذاتية كمتنبئ مهم للمتعة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى الافتقار إلى الوصول التقني إلى الإنترنت، وأن السبب الرئيسِ الذي يقدمه كبار السن لعدم استخدام الانترنت هو اللامبالاة التحفيزية (عدم الجدوى المتصورة) أو نقص المعرفة، وزيادة صعوبات التفاعل بسبب العجز الجسدي المرتبط بالعمر.

واستهدفت دراسة "تساي؛ وآخرون" Tsai et al., (2017) تدريب كبار السن على استخدام التقنيات الحديثة لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع الرقمي اليوم، ومحو الأمية الرقمية،

وفاعلية أجهزة الكمبيوتر اللوحية في عملية الدعم الاجتماعي لهذه الفئة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الطريقة الرئيسة التي يبلغ بها العديد من المشاركين اكتساب الخبرة مع التكنولوجيا هي "اللعب" باستخدام الأجهزة اللوحية.

كما هدفت دراسة عبد الحميد (٢٠١٨) إلى محو الأمية الرقمية لكبار السن من خلال تصميم وإنشاء موقع إلكتروني تعليمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التجريبي. وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من فئات كبار السن العرب بداية من سن ستين عاماً فأكثر. وتمثلت أدوات الدراسة في استخدام استبيان للتعرف على الاحتياجات التعليمية لكبار السن من دورة" الوعي الرقمي"، وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على أن فيما يتعلق بالمحتوي (المادة العلمية) أجمعن المشاركات في تقييمهن لسهولة تحميل المادة العلمية من الموقع والذي جاء ممتاز بنسبة ١٠٠٪، وهي نفس نسبة الإجماع والتقييم التي حصلت عليها سهولة المادة العلمية في الموقع. أما عن مدي توافقها مع وصف مقرر الدورة فأجمعن المشاركات على أنه متوافق جدا بنسبة ١٠٠٪ كذلك أجمعن بأنها كانت مفيدة جداً بنسبة ١٠٠٪.

وفي السياق ذاته؛ تناولت دراسة هلال (٢٠١٩) تحليل الثقافة الرقمية واستنباط معاييرها المختلفة، وكيف تسهم تلك الثقافة في محو الأمية الرقمية لدى الكبار في مصر، وقدمت الدراسة خطة مقترحة لتفعيل دور الثقافة الرقمية في محو الأمية الرقمية، تضمنت إحدى عشرة خطوة تتوزع على ثلاث مراحل رئيسة: تقييم الوضع الراهن (التحليل المبدئي)، ثم دراسات الجدوى، ثم خطط التنفيذ، كما قدمت الدراسة عرض لأبعاد الخطة المقترحة: مبررات الخطة، ورؤيتها ورسالتها، واستراتيجيات التدريس، وأساليب تقويم الطلاب، وسمات تميزها، وعلاقتها بالمؤسسات المستفيدة، والبرامج التي ستقدم بها. وبحثت دراسة الجبر (٢٠٢٠) دور برامج التعليم المستمر في محو الأمية الرقمية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستفيدات من البرامج، بالإضافة إلى الكشف عن التحديات التي تحد من تفعيل دور برامج التعليم المستمر في المملكة العربية السعودية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن اتفاق المستفيدات على دور برامج التعليم المستمر في نشر الثقافة الرقمية وتعزيز المواطنة الرقمية بدرجة مرتفعة.

أما دراسة "ما" (Ma (2020 فقد هدفت إلى تعزيز قبول التكنولوجيا لدى كبار السن من خلال التدريب القائم على الملاحظة، وقد تكونت العينة من (٥٩) شخصًا من كبار السن، وأكدت نتائج تلك الدراسة على فعالية التدريب القائم على الملاحظة في تحسين المعرفة التكنولوجية، والكفاءة الذاتية، والشعور بالارتباط الاجتماعي عند استخدام التقنيات الحديثة، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تصميم تدخلات تربوية لسد الفجوة الرقمية.

في ضوء الدراسات السابقة وبحكم تخصص الباحث في مجال تعليم الكبار يرى الباحث أنه على الرغم من عدم قدرة كثير من كبار السن على التعامل مع متطلبات التقنية إلا أن واقع الحال يفرض أن يتعلم الشخص كبير السن آليات التعامل مع التقنية، لضرورة التنمية من جهة، وتحقيقاً لحق من حقوق الكبير في المساواة بغيره من أفراد المجتمع في التعامل مع متطلبات الحياة المختلفة .

واستجابة لذلك تهدف الدراسة الحالية إلى بناء تصور مقترح لبرنامج لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن كأحد متطلبات تنمية الأسرة في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة.

نتائج الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن السؤال الرئيس محور الدراسة والذي ينص على: ما التصور المقترح لبناء برنامج لمحو الأمية الرقمية لدى كبار السن في ضوء الخبرات العالمية؟

لبناء البرنامج المقترح اطلع الباحث على بعض الدراسات العربية والأجنبية في مجال محو الأمية الرقمية لكبار السن مثل دراسة (Castilla et al., 2018؛ عبد الحميد، ٢٠١٨؛ هلال، ٢٠١٩؛ Ma, 2020) كما استفاد من الخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال، وسيتم الإجابة عن السؤال من خلال تسعة محاور رئيسة:

أولاً: فلسفة البرنامج:

تعتمد الفلسفة التي تبناها التصور المقترح للبرنامج على سمات العصر الحالي، الاتجاهات العالمية والمبادئ الحديثة في تعليم الكبار، حيث تأتي أهمية ربط تدريب محو الأمية الرقمية بنتائج محددة وظيفية لكبار السن هي المحصلة النهائية المرجوة، وانطلاقا من ذلك يمكن القول : إن كبار السن يتعلمون بشكل أفضل عندما يتعلمون للحاجة، وليس التعلم لمجرد التعلم.

يحاول البرنامج المقترح الحالي أن يتيح لفئة كبار السن عالماً جديداً من التفاعل من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الأساسية لمجموعة متنوعة من أجهزة وتطبيقات برامج الوسائط الرقمية مثل الكمبيوتر والهاتف الجوال وتكنولوجيا الإنترنت وبعض مواقع التواصل الاجتماعي، وإتاحة الفرصة للفهم النقدي لهذا المحتوى، والقدرة على استخدام أدوات التكنولوجيا الرقمية بشكل وظيفي؛ ومن ثم تسهيل الحياة عليهم من خلال ربطهم بالعالم الخارجي رقميًا.

ثانياً: هيكل البرنامج:

يوضح الشكل الآتي التالي هيكل البرنامج المقترح

شكل رقم (١) الهيكل المقترح للبرنامج إعداد: الباحث

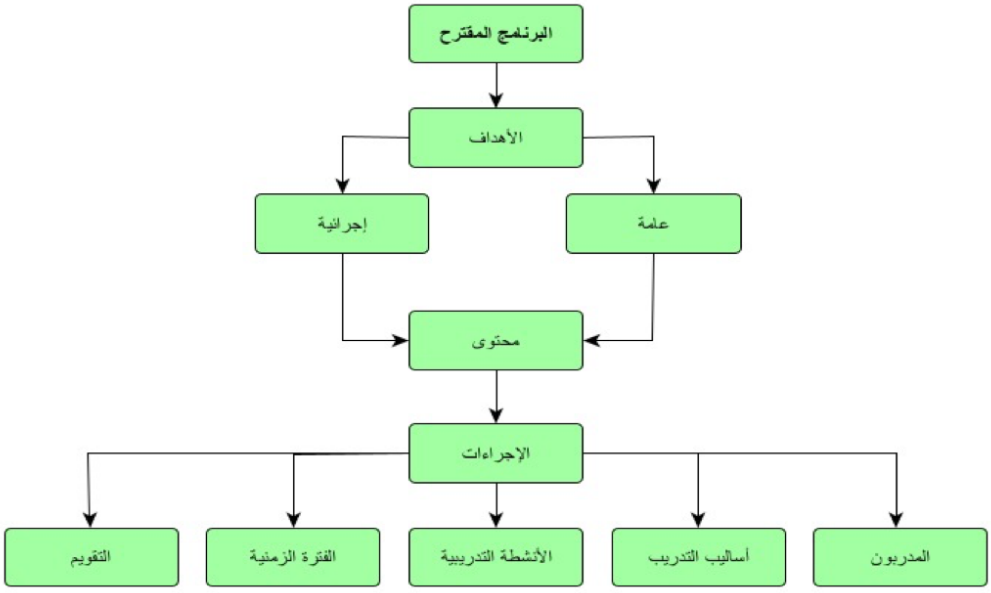

ثالثاً: الأهداف:

الأهداف العامة للبرنامج :

وهي مجموعة من الأهداف العامة للبرنامج المقترح روعي شمولها للجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية اللازمة للمتعلمين من كبار السن، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- تعرف كبار السن ماهية التقنية والاحتياطات الأمنية عند التعامل معها.
- تعامل كبار السن مع أنظمة التشغيل للحوا سيب .
- تمكن كبار السن من أساسيات التعامل مع التقنية .
- تمثل كبار السن أخلاقيات التعامل مع تطبيقات التقنية .
- تنمية مهارات كبار السن على استخدام الهواتف الذكية .
- تدريب كبار السن على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
- إكساب كبار السن المعلومات الوظيفية عن تطبيقات التقنية (مكونات الكمبيوتر- الإنترنت- الهاتف الجوال- مواقع التواصل الاجتماعي)
- توجيه اهتمامات كبار السن للاستفادة من بعض التطبيقات(Applications) في مختلف المجالات (الصحية- الثقافية- الرياضية- الترفيهية) بما يحقق لديهم الوعي بأهميتها في تحسين نوعية الحياة.

الأهداف الإجرائية للبرنامج:

بعد دراسة كبار السن لهذا البرنامج يتوقع أن يكون المتعلم قادرًا على أن:

- يتعرف على وظائف التقنية.
- يُعدد استخدامات التقنية في حياته اليومية.
- يتمكن من التعامل مع أجهزة التقنية بطريقة آمنة.
- يتجنب بعض مخاطر أجهزة التقنية سواء من ناحية المستخدم أم من ناحية الجهاز نفسه.
- ميز بين الأشكال المختلفة للأجهزة التقنية
- يميز بين أنواع الملفات التقنية على الكمبيوتر (ملف من نوع صورة- فيديو- صوت- نص).
- يتعرف ماهية الانترنت.
- يعدد بعض الخدمات التي تقدمها شبكة الانترنت.
- يوضح حاجته لاستخدم شبكة الانترنت.
- يذكر تعريف المتصفح.
- يتعرف كيفية كتابة عنوانٍ للموقع.
- يتعرف على استخدام بعض المواقع (الإخبارية- التجارية- التعليمية- الحكومية- المنظمات غير الربحية- تقديم المعلومات)
- يتمكن من استخدام محركات في البحث.
- يتعرف على ماهية البريد الالكتروني.
- ينشئ بنفسه بريدًا إلكترونيًا خاص به.
- يتجنب فتح رسائل من جهات أو مصادر غير معروفة.
- يسجل الدخول والخروج من البريد الإ لكتر و ني .
- يتعرف على كيفية الرد على رسالة لشخص واحد أو أكثر.
- يتعرف على القواعد الأخلاقية في استخدام شبكة الإنترنت.
- يتعرف على أنواع الهواتف الذكية.
- يتعرف كيفية التعامل بشكل آمن عند الشراء عبر الإنترنت.
- يدرك أهمية التعرف على طرق حماية الأجهزة التقنية من الاختراق.
- يتعرف على المزيد من التطبيقات الإضافية

المفيـدة.

- يسـتطيع اسـتخدام مواقـع التواصـل الاجتماعـي مثـل فيـس بـوك واتسـاب .
- يتبـع بعـض الإرشـادات السـليمة عنـد التعامـل مـع مواقـع التواصـل الاجتماعـي.
- يسـتطيع إجـراء العمليـات الماليـة الخاصـة مثـل (السـحب والإيـداع والتحويـل في مكائـن الصرف الآلي - التحويـل عـبر النـت - معالجـة الفواتـير مـن خـلال الأجهـزة التقنيـة)
- يسـتطيع اسـتخدام المواقـع والتطبيقـات الأمنيـة مثـل أبـشر وتوكلنـا

رابعاً: محتوى البرنامج:

روعـي في التصـور المقـترح للبرنامـج تنظيـم وترتيـب الموضوعـات في تسلسـل منطقـي بـما يتناسـب مـع المسـتوى العلمـي والعمـري لكبـار السـن، وتقديـم الأنشـطة المصاحبـة بحيـث تتضمـن خـبرات مبـاشرة عـن طريـق اسـتخدام أدوات تقنيـات التعليـم والوسـائل التعليميـة التفاعليـة.

ويشـمل المحتـوى مجموعـة مـن الوحـدات التعليميـة، وكل وحـدة تضـم مجموعـة مـن الموضوعـات المتسـقة والمتكاملـة، يتـم تدريسـها في (١٥) جلسـة، بواقـع ثـلاث جلسـات كل أسـبوع، تسـتغرق كل جلسـة (٤٥) دقيقـة لإتاحـة فرصـة التطبيـق العمـلي، ومراعاة طبيعـة تلـك الفئـة المسـتهدفة التـي تميـل في غالبيـة الأحيـان إلى ضعـف الذاكـرة والفعاليـة الذاتيـة فضـلاً عـن الحاجـة إلى مزيـد مـن الوقـت والتعلـم، وهـذا مـا أشـارت إليـه منظمـة الصحـة العالميـة (WHO,2002) ،ويوضـح الجـدول الآتي محتـوى البرنامـج وعـدد جلسـاته، والزمـن المناسـب لـكل جلسـة:

الوحدة	المحتوى	الجلسات	الزمن
الأولى: مقدمة في التقنية	مفاهيـم مهمـة ، أهميـة التقنيـة، التقنيـة كأحـد متطلبـات التنميـة، حاجـة كبـار السـن للتعامـل مـع التقنيـة، الأميـة الرقميـة المفاهيـم والأثـار، محـو الأميـة الرقميـة.	١	٤٥ دقيقة
الثانية: الحاسب الآلي .. وأنظمة التشغيل	الحاسـوب - البيانـات- المعلومـات- المعالجـة- الرقمنـة، وظائـف الحاسـوب- مكونات الحاسـوب، اسـتخدامات الحاسـوب، نصائـح تحـاشي المخاطـر المتعالقـة باسـتخدام الحاسـوب. كيفيـة التعامـل مـع الفـأرة والمـؤشر (شـكلها- مكوناتهـا- الوضعيـة الصحيحـة) - فعاليـات أزرار الفـأرة (التحريـر أو التأثـير- السـحب والإفـلات- الضغـط المـزدوج- ضغـط الـزر الأيمـن- ضغـط الـزر الأيـسر- أشـكال مختلفـة للمـؤشر)- لوحـة المفاتيـح (تعريفهـا- وظيفتهـا- بعـض المفاتيـح المهمـة)، مكونـات واجهـة سـطح المكتـب (المقصـود بسـطح المكتـب- المقصـود بالأيقونـات أو الرمـوز- شـجرة الملفـات- أنـواع الملفـات- المجلـدات- مفهـوم النافـذة- الخلفيـة- الأيقونـات الرئيسـة مثـل: المسـتندات "My Document" - جهـاز الحاسـوب "My Computer" - الشـبكة "My Net work places" - سـلة المهمـلات "recycle ben" - متصفـح الإنترنـت "Internet Explorer" - شريـط المهـام- كيفيـة تغييرالتاريـخ وتغيـير الخلفيـة - عمـل شاشـة التوقـف-) - كيفيـة التعامـل مـع الملفـات والمجلـدات (الفـرق بـين المجلـد والملـف- ملـف مـن نـوع صورة- ملـف مـن نـوع فيديـو- ملـف مـن نـوع صـوت- ملـف مـن نـوع نـص- كيفيـة إنشـاء مجلـد عـلى سـطح المكتـب- إعـادة تسـمية المجلـد وحذفـه- إعـادة الملـف المحـذوف- نقـل ونسـخ الملـف داخـل مجلـد أو مجلـد داخـل مجلـد).	٣	١٣٥ دقيقة

الوحدة	المحتوى	الجلسات	الزمن
الثالثة: أساسيات الإنترنت (Net work)	تعريف شبكة الإنترنت - الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت - حاجتنا إلى الإنترنت - كيفية اتصال الحاسوب بالإنترنت- تعريف المتصفح- مكونات برنامج المتصفح (Google Chrome)- كتابة عنوان الموقع- حفظ صفحات الإنترنت- المفضلة- طريقة إضافة موقع إلى المفضلة- البحث- كيفية استخدام جوجل (Google) في البحث، الفيروسات الإكترونية، البريد الإلكتروني، مميزات البريد الإلكتروني عن البريد العادي- طريقة إنشاء البريد الإلكتروني، أخلاقيات التعامل مع شبكة الإنترنت.	٣	١٣٥ دقيقة
الرابعة مهارات استخدام الجوال	كيفية شراء الجوال واختيار المواصفات والنظام - الاستخدام السليم لأجهزة الجوال- إنشاء جهة اتصال وحذفها- إرسال رسالة SMS- حفظ الخصوصة وتأمين المعلومات- تعريف التطبيقات (Applications)- عرض نماذج لبعض التطبيقات شائعة الاستخدام ومميزاتها (الاستوديو "Gallery"- الكاميرا "Camera"- خرائط جوجل "Google Maps"- التقويم- الآلة الحاسبة- معرفة هوية المتصل "Truecaller"- ترجمة جوجل "Google Translate"، متجر جوجل بلاي "Google Play Store" ، أو آب استور "Aap Store" وكيفية تحميل المزيد من التطبيقات المفضلة " الإخبارية- الثقافية- الصحية- المالية- الترفيهية- التواصل الاجتماعي".	٢	٩٠ دقيقة
الخامسة: استخدام التقنية في المعاملات الرسمية والأعمال	التعرف على نظام وتطبيق أبشر وكيفية استخدامه والتعرف على تطبيق توكلنا وصحتي وكيفية استخدامها، استخدام تطبيقات التقنية في الخدمات المالية: إنشاء الحساب البنكي وإدارته والإيداع والسحب والتحويل والمبيعات بالخدمات البنكية الإلكترونية، وسداد الرسوم والفواتير، والتجهيزات المنزلية مثل التلفاز وأجهزة التكييف والتدفئة.	٣	١٣٥ دقيقة
السادسة: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	تعريف وسائل التواصل الاجتماعي وأهميتها .. أنواع تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها، المخاطر المترتبة على وسائل التواصل الاجتماعي	٣	١٣٥ دقيقة

خامساً: معايير تنفيذ المدرب البرنامج المقترح:

- يجب أن يكون المدرب مؤهلاً في معرفة خصائص المتعلمين الكبار.
- يجب مراعاة القيود المرتبطة بالعمر على سبيل المثال المشكلات المتعلقة بالبصر والسمع، أو مشاكل المهارات الحركية الدقيقة
- الإهتمام باستخام اللغة العرية في الشرح وترجمة مايحتاج إلى ترجمة من المفردات والمصطلحات.
- يحتاج كبار السن إلى دعم خاص في بداية التعلم، على سبيل المثال مع إعدادات ووظائف الأجهزة والخطوات البديهية في استخدامها التي قد تبدو سهلة بالنسبة لك، قد تكون صعبة بالنسبة لهم.
- التأكد من سلامة أجهزة الحاسوب واتصالها بشبكة الإنترنت، واحتفظ برقم شخص فني أو تقني للمساعدة في حالة حدوث أي عطل مفاجئ.
- العمل على استخدام العبارات التعزيزية الإيجابية المناسبة لتحفيز المتعلمين الكبار من أجل الاستمرار، وإشعارهم بالنجاح في استخدام بعض أدوات التكنولوجيا الرقمية مثل استخدام نظام أبشر وأجهزة الصراف الآلي،وتطبيقات البنوك،والهواتف المحمولة.

سادساً: مداخل واستراتيجيات التدريب:

يمكن استخدام مداخل واستراتيجيات تدريب متنوعة ومنها التعلم باستخدام برامج الوسائط المتعددة، واستراتيجية العصف الذهني، واستراتيجية التعلم الذاتي، واستراتيجية حل المشكلات، واستراتيجية التعلم التعاوني، والتعلم التشاركي، والموديولات التعليمية، واستراتيجية الأسئلة المركزة.

سابعاً: الوسائل التعليمية والأنشطة المصاحبة:

بالنسبة للجلسات الفردية يُفضل استخدام الأجهزة التي تتكون من شاشة تعمل باللمس مقاس (٢١) بوصة مع مكبرات صوت مدمجة، وكاميرا ويب، ولوحة مفاتيح (Big Keys) مريحة، وللجلسات الجماعية يُفضل استخدام الشاشات ولوحات المفاتيح القياسية، جنبًا إلى جنب مع الماوس، وفيما يتعلق بإعدادات الكمبيوتر الشخصي، يتم استخدام أجهزة الكمبيوتر المكتبية الأساسية المتصلة بالإنترنت من قبل جميع المشاركين، كذلك يمكن الاستعانة ببعض الفيديوهات التي توضح بعض السلوكيات الصحيحة لاستخدام التقنية والمعلومات والمخاطر الناجمة عن سوء الاستخدام.

وتتمثل الأنشطة المصاحبة في:

- توصيل مكونات الحاسوب
- كتابة موضوع على الحاسوب
- تثبيت بعض البرامج والتطبيقات على أجهزة الجوال.
- البحث عن بعض المعلومات اللازمة على شبكة الإنترنت.
- التواصل مع الأصدقاء والأقارب على التطبيقات التقنية المتاحة.

ثامناً: التقويم:

يؤكد البرنامج على عملية التقويم باعتبارها أحد أسس نجاح البرنامج، ويؤكد البرنامج على أن تكون عملية التقويم قبلية وبينية وبعدية، وذلك على النحو التالي:

تقويم قبلي: وتهدف إلى التأكد من قدرة كبير السن على القراءة والكتابة، ومدى إلمامه بالتقنية، وكذلك مدى إلمامه باللغة الإنجليزية، وذلك من أجل تحديد مدى ملاءمة البرنامج للمتعلم أو عدم ملاءمة.

تقويم بيني: وتتم أثناء تنفيذ البرنامج وتهدف للتعرف على مدى انسجام المتعلمين الكبار مع البرنامج، ومدى قدرتهم على تحقيق متطلباته.

تقويم بعدي: وتتضمن عملية التقويم في هذه الحالة الحكم على مدى تحقق الأهداف المرجوة من المحتوى.

ويجب مراعاة أن يتم تقويم الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية كما يأتي:

بالنسبة للجانب المعرفي: ينبغي أن يتم التقويم طوال مدة البرنامج، وذلك بعقد مناقشات مع المتعلمين الكبار حول بعض المفاهيم واستخدامات التقنية وكيفية توظيفها في الحياة اليومية.

بالنسبة للجانب الوجداني: يمكن استخدام مقاييس الكفاءة الرقمية والفعالية الذاتية ومقاييس الاتجاه والميول وأوجه التقدير لدى كبار السن في مجال استخدام التقنية.

بالنسبة للجانب المهاري: يمكن تقييم الطلاب من خلال اختبارات مواقف تجاه تطبيقات التقنية، وبطاقات الملاحظة بهدف قياس قدرة الطلاب على استخدام أدوات التقنية، والتأكد من قدرتهم على توظيفها في حياتهم اليومية.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج؛ يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها ما يلي:

- ضرورة الاهتمام بإجراء المزيد من الأبحاث

التجريبية التي تهتم بمحو الأمية الرقمية، وتثقيف كبار السن رقميًا.

- أن تأخذ المؤسسات التنموية قضية الأمية الرقمية لكبار السن على محمل الجد، وذلك لتأثيرها الكبير على نجاح خطط التنمية.
- إجراء دراسات لفهم العوامل التي تؤثر في توجه كبار السن لاستخدام التطبيقات الرقمية.
- التأكيد على ممارسة الاستخدام الرقمي لكبار السن في سياقات ذات مغزى، وذلك بمعالجة المهارات التقنية وظيفياً من خلال دمجها مع المهارات اللغوية والقضايا الثقافية.
- زيادة الاعتماد على الخدمات العامة والتجارية عبر الإنترنت، وما يترتب على ذلك من تقليص أو التخلص التدريجي من الخدمات التقليدية حيث لا يوجد خيار سوى الاعتماد على الرقمنة في شتى مجالات الحياة.
- تقديم دورات تثقيفية لكبار السن توضح قيمة وفوائد استخدام التقنيات الرقمية في حياتهم الشخصية والمهنية، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي حول المخاطر المختلفة المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية وتعزيز إرشادات الاستخدام الآمن.

المراجع:

أولاً المراجع العربية:

الجبر، أريج بنت صالح بن عيسى. (٢٠٢٠). دور برامج التعليم المستمر في محو الأمية الرقمية، بالمملكة العربية السعودية، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، (٢٨) ١٦٧ -٢٠١ .

آل دحيم، فهد بن هذال (٢٠١٨). دور محو الأمية المعلوماتية في تنمية قيم المواطنة الرقمية: دراسة تحليلية، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، (٢٤) ٣٦٧ - ٣٩١.

اليونسكو (٢٠١٩). أخصائيو التعلم التقني والابتكار يقدمون مدخلات لمبادرة اليونسكو لمستقبل التعليم في ندوة تحالف التعليم العام - واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ١١ أكتوبر، متاحة على الرابط التالي:

براهيما، سانو وآخرون (٢٠١٨). مجموعة أدوات المهارات الرقمية. الاتحاد الدولي للاتصالات، سويسرا، جنيف.

حسن، أحمد حسين (٢٠١٣). دور التكنولوجيا الحديثة في خدمة المسنين: المبررات الشروط والتحديات، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٣٤، الرسالة ٣٩١.

عبدالحميد، روان محمد؛ عبدالوهاب، غدير مجدي (٢٠١٨). محو الأمية الرقمية لكبار السن دراسة لتصميم وإنشاء موقع إلكتروني تعليمي، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، ٥(٢)، ٣٦٦ - ٣٧٠.

هلا، محمد عبد الحكيم (٢٠١٩). خطة مقترحة لمحو الأمية الرقمية لدى الكبار بمصر في ضوء الثقافة الرقمية، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، جامعة دمنهور، (٤) ١ ١٥٦ - ٢١٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Australia's Digital Economy: Future Directions. (2009), foot note 143. Retrieved from: http://ict-industry-reports.com.au/wp-content/uploads/sites/4/2012/08/2009-Digital-Economy-Future-Directions-Snapshot-DBCDE-2009.pdf

Retrieved from: http://ftp.jrc.es/EURdoc/JRC68116.pdf

Fidgeon, T., (2006). 1 February. Usability for Older Web Users. Retrieved from: http:// www.webcredible.co.uk/user-friendly-resources/web-usability/older-users.shtml.

Friemel, T. N. (2016). The digital divide has grown old: Determinants of a digital divide among seniors. New media & society, 18(2), 313-331.. http://doi.org/10.1177/1461444814538648.

Gall, K. (2013). "Digital Literacy, Loss of Cap Addressed At Canadian Internet Forum." Youth ID. http://yid.vcn.bc.ca/2013/03/08/digital-literacy-loss-of-cap-addressed-atcanadian-internet-forum/

Government of Canada (2015). "Commitment 10: Digital Literacy." Mid-Term Self- Assessment Report on Canada's Action Plan on Open Government 2014-16.

http://open.canada.ca/en/commitment/10-digital-literacy

Graham, G., & Hanna, N. (2011). Re-connect Canada: A Community-based e-development Strategy. Journal of the Knowledge Economy, 2(1), 38-76.

Hill, R., Betts, L. R., & Gardner, S. E. (2015). Older adults' experiences and perceptions of digital technology:(Dis) empowerment, wellbeing, and inclusion. Computers in Human Behavior, 48, 415-423http://doi.org/10.1016/j.chb.2015.01.062

Industry Canada. CAP Youth Initiatives Across Canada. Accessed April 26, 2021.

Australian Digital Inclusion Alliance (2020). "A National Digital Inclusion Roadmap", Retrieved from: Australian Digital Inclusion Alliance

Castilla, D., Botella, C., Miralles, I., Bretón-López, J., Dragomir-Davis, A. M., Zaragoza, I., & Garcia-Palacios, A. (2018). Teaching digital literacy skills to the elderly using a social network with linear navigation: A case study in a rural area. International Journal of Human-Computer Studies, 118, 24-37.

Chawaniratisai, K. (2014). Study on the impact of media on children. Panyapiwat Institute of Management 4th Conference. Retrieved from: https://journal.pim.ac.th/uploads/content/2014/09/o_191huq6h-011g4ng9he (In Thai).

Cotten, S. R., Ford, G., Ford, S., & Hale, T. M. (2014). Internet use and depression among retired older adults in the United States: A longitudinal analysis. Journals of Gerontology Series B: Psychological Sciences and Social Sciences, 69(5), 763-771.

Dogruel, L., Joeckel, S., & Bowman, N. D. (2015). The use and acceptance of new media entertainment technology by elderly users: Development of an expanded technology acceptance model. Behaviour & Information Technology, 34(11), 1052-1063.. http://doi.org/10.1080/0144929X.2015.1077890.

Ferrari, A. (2012). Digital competence in practice: An analysis of frameworks. (European Commission Joint Research Centre Technical Report). Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Yagil, D., Cohen, M., & Beer, J. D. (2016). Older adults' coping with the stress involved in the use of everyday technologies. Journal of Applied Gerontology, 35(2), 131-149.

Digital Literacy and Adult Learners (2018). Retrieved from: https://lincs.ed.gov/state-resources/federalinitiatives/digital-literacy

ثالثاً: المراجع العربية المترجمة:

Al jubr, Arej bint Salih bin Esaa. (2020). The Role of Life Long Learning in Eleminating Digital Illiteracy in KSA.(in Arabic).Majalat Afaak Jadedah

Al Dahem, Fahad bin Hezal (2018) . The Role of Digital Literacy in Developing Digital Citizenship : An Analytical Study. (in Arabic). Trends in Adult Education magazine. Ain shams university, (24) 391-367.

https://ar.unesco.org/futuresofeducation/news/akhsayyw-altlym-altqny-walabtkar-yqdmwn-mdkhlat-lmbadrt-alywn-skw-lmstqbl-altlym-fy-ndwt-thalf

UNESCO (2019). Technology Education and Creativity Specialists Introduce Inputs for UNESCO Initative "Futures of Education" in General Education Symposiom (in Arabic) . Washington D.C., USA. retreived 11 October, available on the following link:https://ar.unesco.org/futuresofeducation/news/akhsayyw-altlym-altqny-walabtkar-yqdmwn-mdkhlat-lmbadrt-alywn-skw-lmstqbl-altlym-fy-ndwt-thalf

Barahema, Sano et al.(2018). Digital Skills Tools Set.(in Arabic) Comunication international Union. Switzerland, Genave.

http://www.ic.gc.ca/eic/site/cap-pac.nsf/eng/00015.html#ns

Jimoyiannis, A., & Gravani, M. (2011). Exploring Adult Digital Literacy Using Learners' and Educators' Perceptions and Experiences, The Case of the Second Chance Schools in Greece. Educational Technology &Society, 14 (1), 217–227.

Loughborough University Ergonomics and Safety Research Institute (2003). "Care-OnLine Evaluation Summary", ESRI.

Lyytikäinen J., & Niskala, K. (Eds.) (2015). InnoEspoo: Avaus uuteen yli rajojen (InnoEspoo: Open a new cross-border). Vantaa: Multiprint Oy. Retrieved from goo.gl/cC75Wf

Martin, A. (2005). DigEuLit–a European framework for digital literacy: a progress report. Journal of eLiteracy, 2(2), 130-136.

Osman, Z., Poulson, D., & Nicolle, C. (2005). Introducing computers and the Internet to older users: findings from the Care OnLine project. Universal Access in the Information Society, 4(1), 16-23.

Phuapan, P., Viriyavejakul, C., & Pimdee, P. (2016). An Analysis of Digital Literacy Skills among Thai University Seniors. International Journal of Emerging Technologies in Learning, 11(3).

Schäffer, B. (2007). The digital literacy of seniors. Research in Comparative and International Education, 2(1), 29-42.

World Health Organization, (2002). Active ageing: A policy framework. Retrieved from: http://www.who.int/hpr/ageing/ActiveAgeingPolicyFrame.pdf.

Hassan, Ahmad Hussin (2013). Advanced Technonlogy Role in Serving Elders. : Justifications, Conditions and Challanges. (In Arabic). Arts and Humanity Year book(.34)

Abdel Hamed ,Rowan Mohamed; Abdel wahab, Jhadeer Magdey (2018) "Digital Literacy for Elders for Designing and Creating Educational Electronic Sites" (in Arabic) International Magazine for Library Science and Information. 5(2),366-370.

Hala ,Mohammed Abdul Hakeem (2019). A Suggested Plan for Elders' Digital Literacy Development in Egypt in the Lights of Digital Culture.(in Arabic) Damanhor university,(4)1 156-218.

Contents

Editorial ..... G

Research Service

- Voluntary Submission To The Saudi Judiciary Analytical Study Of Article (28) Of The Pleading System.
  Dr. Abdulaziz bin Abdullah Al-Rashoud 1
- Judicial Oversight of the Constitutionality of the Systems in the Kingdom of Saudi Arabia.
  Dr. Mohammed bin Ali Moajeb Alkabiri 20
- Social Awareness and Cybercrime Field Study on a Sample of Individuals in Buraydah City in Al-Qassim Region.
  Dr. Saleh Abdullah Alaqeel 44
- Adaptation of Probationary Employment Contract and Provisions that Regulate it in the Saudi Labor Law: Analytical Comparative Research
  Dr. Mohammed Ali Mohammed Al-Qarni 69
- E-marketing and Business Intelligence in the Era of Big Data.
  Dr. Bechir Fridhi , Dr. Mohamad Alwaheeb 90
- Effectiveness of a Program Based on the Use of Active Learning Strategies in the Development of Educational Attainment for Students with Intellectual Disabilities
  Dr. Nasser Alzahrani 103
- The Degree of Influence of Organizational Culture on Achieving Competitive Advantage from the Viewpoint of Quality Departments (a descriptive survey study on quality officials in Majmaah University)
  Dr. Salma Mohammed Jaghoubi, Noura Al-Humidi Al-Huries 125
- Reality of Administrative Performance of the Academic Leaders at the Saudi Electronic University in Light of the Approach to Organizational Agility.
  Dr. Basem bin Ibrahim Al-Mohameed. 150
- Corporate Governance in Islamic Saudi Banks - Bank Albilad as a Model
  Dr. Fahad Mater Almutairi 182
- A Proposed Dgital Literacy Program for Older Persons as One of the Requirements for Family Development in the Light of Some Global experiences.
  Dr. Faisal F. AlMutairi 205

Editorial

In the name of Allah, Most Gracious, Most Merciful. Praise is to Allah, the Cherisher and Sustainer of the worlds. Peace upon prophet Mohammad and to all of his successful followers.

Today dear readers, the editorial board of the journal of Human and Administrative Sciences are pleased to present Vol.26 Issue.1 in 1443 H/2022. In this issue, the journal editorial board continue to apply the journal policy in terms of the and originality of different topics. All the papers were subject to scrutiny review and they will contribute effectively to research ethics in terms of research originality. We thank all researchers for their contribution to the journal of Human and Administrative Sciences in Majmaah University and their trust of the journal

This issue consists of 10 researches in different disciplines.

Finally, I would like to thank the members of editorial board for their successful efforts to bring this work to exist between your hands. The editorial members are always happy to receive your suggestions and will be taken under consideration. All what we have achieved is due to Allah blessings and then to your cooperation as researchers and writers. We are always waiting for your contribution on the journal's email.

Editor-in-Chief

Prof. Tareq Suliman Al-Bhlal

Journal of
Human and Administrative Sciences

Editorial Board

Editor-in-Chief

Prof. Tareq Suliman Al-Bhlal

Managing Editor

Dr. Hajed Abdulhadi Alotaibi

Editorial Board Members

Prof.Abdulrahman Ahmad Alsabet

Dr. Khaled Abdullah Alshafi

Dr. Omar mohammed alomar

Dr. Abdullah Abdulmohsen Alfalih

Dr. Nasser Othman alOthman

Dr. Huda Ahmad Albarak

Dr. Maha Ibrahim Alkaltham

Advisory Board

Prof. Ahmad Mohammad Kishk
Cairo University, Egypt

Prof. Ramesh Chand Sharma
Delhi University, India

Prof. Ali Asaad Watfa
Kuwait University, Kuwait

Prof. Mark Letourneau
Weber State University, USA

Prof. Mohammad Quayum
International Islamic University, Malaysia

Prof. Nasser Spear
Melbourne University, Australia

Publishing Guidelines

I. General Guidelines

1. The journal publishes academic studies in the era of humanities and administrative in Arabic and English languages.
2. The journal publishes original, innovative work; which follows a sound methodology, referencing and have a proper thought and maintain language and style. Articles must not be a part of thesis or books.
3. The author(s) must provide three printed copies with a summary not exceeding (200) words. Articles submitted in English should provide a summary in Arabic language.
4. Research submitted for possible publication should not exceed 40 pages; size 2128/ cm. In Arabic text, please use Traditional Arabic, with font size 16 for the main text and bold for the title. In English texts, please use Times New Roman, with font size 12 for the main text and bold type 13 for the title. Also, use Traditional Arabic, size 12 for Arabic footnotes and Times New Roman size 10 for English footnotes.
5. The author should declare that the article submitted to the journal should not have been published before in their current or substantially similar form, or be under consideration for publication with another journal. Once the article is to be accepted, it is not permitted to be published in another journal.
6. All submissions are refereed and judged on academic rigor and originality. Initial comments are sent back to authors to carry out corrections before the final acceptance of the articles.
7. The author will be notified of the decision of accepting or rejecting of the article. The submitted articles are the sole property of the journal whether the article is to be accepted/ rejected.
8. It is not allowed to republish the journal' articles in other sources without a written permission from the editor-in-chief.
9. The author of accepted articles will receive a complimentary author package of a hard copy of the journal issue as well as (5) re-prints of the article.

II. Technical Guidelines

1. A cover letter should be attached to the submitted article requesting an opportunity for possible publications. Details of each of the contributing authors should be supplied; as full name, title, the affiliation, postal address and correct email address.
2. Tables and figures should fit the space provided on the journal' pages (12X18 cm).
3. Article files should be provided in Microsoft Word format.
4. You should cite publications in the text using the last named author's name, followed by the year (Smith, 2015). Page No. to be added in case of quotation (Smith, 2015: 66). (Smith et al., 2015), to be used when there are two or more authors.
5. At the end of the paper a reference list in alphabetical order should be supplied using the surname. All references related to the article to be included.
   - *For books* Surname, Initials (year). Title of Book. Publisher, Place of publication. e.g. Harrow, R. (2005). No Place to Hide, Simon & Schuster, New York, NY.
   - *For journals* Surname, Initials (year), "*Title of article*",*JournalName*,volume,number,pages. e.g. Capizzi, M.T. and Ferguson, R. (2005)."Loyalty trends for the twenty-first century", *Journal of Consumer Marketing*, Vol. 22 No. 2, pp. 72 - 80.
6. Footnotes should be consisted and used only if absolutely necessary and must be identified in the text by consecutive numbers, enclosed in square brackets.
7. Appendices go after the reference list.

About the Journal

Journal of Human and Administrative Sciences

The Journal of Human and Administrative Sciences is refereed and scientific periodical that publishes research in human and administrative sciences. It is published by the Publication and Translation Center at Majma'ah University in March, June , September and December. The first issue of the Journal was released in 1432 H/2012.

Vision

To be a distinguished journal that is recognized by world databases.

Mission

Publishes refereed scientific research in human and administrative sciences according to research ethical standards and academic rules.

Objectives

1- To reinforce multi-, inter-, and trans-disciplinary research in human and administrative sciences in the Arab world.
2- To contributes in spreading and sharing knowledge pertaining to the development of scientific theories in human and administrative sciences.
3- To meet local and regional researchers' need to publish their research in human and administrative sciences in conformity with reviewing standards for promotion purposes.

Correspondence and Subscription

Kingdom of Saudi Arabia – P.O.Box: 66 Almajmaah
Tel: 0164043609 / 0164041115 - Fax : 016 4323156
E.Mail: jhas@mu.edu.sa www.mu.edu.sa

© Copyrights 2022 (1443 H) Majmaah University

All rights reserved. No part of this Journal may be reproduced in any form or any electronic or mechanical means including photocopying or recording or uploading to any retrieval system without prior written permission from the Editor-in-Chief.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Majmaah University

جامعة المجمعة
Majmaah University

Journal of Human and Administrative Sciences

A Refereed Academic Journal Published by the
Publishing and Translation Center at Majmaah Universtiy

No. (26) Issue 1 Sha'ban 1443 H - March 2022 ISSN: 1658 - 6204

Publishing & Translation Center - MU

IN THE NAME OF ALLAH،
THE MOST GRACIOUS،
THE MOST MERCIFUL

جامعة المجمعة
Majmaah University

Journal of Human and Administrative Sciences

A Refereed Academic Journal Published by the Publishing and Translation Center at Majmaah University

No. (26) Issue. (1) Sha'ban 1443 H - March 2022 ISSN: 1658 6204

- **Voluntary Submission To The Saudi Judiciary Analytical Study Of Article (28) Of The Pleading System.**
  Dr. Abdulaziz bin Abdullah Al-Rashoud.
- **Judicial Oversight of The Constitutionality of the Systems in the Kingdom of Saudi Arabia.**
  Dr. Mohammed bin Ali Moajeb Alkabiri.
- **Social Awareness and Cybercrime Field Study on a Sample of Individuals in Buraydah City in Al-Qassim Region.**
  Dr. Saleh Abdullah Alaqeel
- **Adaptation of Probationary Employment Contract and Provisions that Regulate it in the Saudi Labor Law: Analytical Comparative Research**
  Dr. Mohammed Ali Mohammed Al-Qarni
- **E-marketing and Business Intelligence in the Era of Big Data.**
  Dr. Bechir Fridhi , Dr. Mohamad Alwaheeb
- **Effectiveness of a Program Based on the Use of Active Learning Strategies in the Development of Educational Attainment for Students with Intellectual Disabilities.**
  Dr. Nasser Alzahrani
- **The Degree of Influence of Organizational Culture on Achieving Competitive Advantage from the Viewpoint of Quality Departments (a descriptive survey study on quality officials in Majmaah University)**
  Dr. Salma Mohammed Jaghoubi, Noura Al-Humidi Al-Huries
- **Reality of Administrative Performance of the Academic Leaders at the Saudi Electronic University in Light of the Approach to Organizational Agility.**
  Dr. Basem bin Ibrahim Al-Mohameed.
- **Corporate Governance in Islamic Saudi Banks - Bank Albilad as a Model.**
  Dr. Fahad Mater Almutairi
- **A Proposed Dgital Literacy Program for Older Persons as One of the Requirements for Development in the Light of Some Global experiences.**
  Dr. Faisal F. AlMutairi

مركز النشر والترجمة جامعة المجمعة
Publishing & Translation Center